

القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية

د / محمد عبد الله السلومي



تقديم

معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي



مركز القطاع الثالث
للدراسات والدراسات الاجتماعية

القطاع الثالث والفرص السانحة

رؤية مستقبلية

د. محمد بن عبد الله السلومي

مركز القطاع الثالث للاستثمارات والدراسات الاجتماعية

تقديم

معالي البروفيسور أكمل الدين أوعلى

أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي

٢ محمد عبدالله السلومي، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السلومي، محمد عبدالله

القطاع الثالث والفرص السانحة: رؤية مستقبلية. / محمد عبدالله

السلومي. - الرياض، ١٤٣٠هـ

٢٢٠ ص؛ ١٦,٥ x ٢٤ سم

ردمك: ٨-٣٢٣٥-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- المؤسسات التجارية ٢- إدارة الأعمال أ- العنوان

١٤٣٠ / ٥٦٣٨

ديوي ٦٥٨,١

رقم الإيداع: ١٤٣٠ / ٥٦٣٨

ردمك: ٨-٣٢٣٥-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

حقوق الطباعة محفوظة للمؤلف



الإهداء

إلى من ربياني منذ الصغر على حب الخير للغير

والدتي «رحمها الله» ووالدي «حفظه الله»

والى من منحتني الوقت والوفاء أم عبد الله «وفقها الله»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا
بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٥]

قال تعالى:

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾

[هود: ٨٨]

قال ﷺ لرجل وهو يعظه:

«اغتنم خمسا قبل خمس: شبابك قبل هرمك،
وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك
قبل شغلك، وحياتك قبل موتك».

«صحيح الجامع الصغير، حديث ١٠٧٧».

فهرس

١٣	تقديم معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى
١٧	تقريضا
٣٣	التمهيد
٤٣	المقدمة
٦١	الفصل الأول: القطاع الثالث (الحقيقة والمجالات)
٦٣	● جوانب في حقيقة القطاع الثالث ودوره (TS- Third Sector)
٦٨	القطاع والسلطات الثالث
٦٩	القطاع والاقتصاد
٧٢	● الأسماء والمجالات الرئيسة للقطاع الثالث
٧٢	أولاً: المؤسسات غير الربحية (N.P.O)
٧٣	ثانياً: المؤسسات الخيرية والوقفية
٧٦	ثالثاً: الجمعيات الخيرية والأهلية
٧٧	رابعاً: مؤسسات المجتمع المدني
٨١	المجتمع المدني والمواطنة
٨٢	خامساً: مراكز الحوار الوطنية
٨٦	سادساً: مراكز الحوار الدينية والحضارية
٨٩	سابعاً: المنظمات الدولية (عابرة الحدود)
٩٣	ثامناً: مراكز الدراسات والبحوث

الفصل الثاني: القطاع الثالث والأهمية الإستراتيجية للعالم العربي والإسلامي ٩٧

- ٩٩ - أولاً: التصدي للحروب وآثارها
- ١٠٢ - ثانياً: معالجة سلبيات الرأس مالية المتوحشة
- ١٠٦ - ثالثاً: استثمار العولمة (دول وفقير و ثراء بلا حدود)
- ١٠٧ - ضعف الحكومات الوطنية
- ١١٠ - رابعاً: استيعاب اليقظة والصحو (السياسية والاجتماعية والدينية)
- ١١٢ - خامساً: معالجة التعصب الديني
- ١١٥ - سادساً: التعامل مع إستراتيجية الآخر
- ١١٨ - سابعاً: معالجة التطرف والإرهاب
- ١٢٠ - الصانع والمستفيد
- ١٢٣ • ثامناً: مناصرة حركات التطرف السياسي
- ١٢٧ • تاسعاً: مقاومة الاحتلال (الاستعمار) بالمصطلحات
- ١٣٣ • عاشرًا: تحقيق واجبات الإسلام
- ١٣٧ الفصل الثالث: القطاع الثالث (مبادئ ومخاطر)
- ١٣٩ • القطاع وأهمية المبادئ الدينية
- ١٤١ - العطاء الديني في أمريكا
- ١٤٢ • القطاع وتقوية الفكرة الرئيسة
- ١٤٥ • القطاع وتحقيق القوة السيادية
- ١٥٠ • القطاع وأهمية الذراع الدولي (الخارجي)
- ١٥٣ - الإنسانية والماركة
- ١٥٤ - الذراع الأمريكي بالأرقام

١٥٦	— العطاء الدولي للخارج
١٥٧	● المجتمع المدني ومخاطر الاختراق
١٦٠	— مخاطر معونات التنمية
١٦٥	الفصل الرابع: العطاء الأمريكي والتنمية
١٦٧	● عطاء الأفراد والمؤسسات والشركات (في أمريكا)
١٧١	١- عطاء مؤسسات الأفراد والمؤسسات والشركات في الولايات المتحدة الأمريكية ...
١٧٣	٢- عطاء أكبر عشر جمعيات خيرية اجتماعية Community Foundations
١٧٤	٣- إحصائيات للعشر الأول من المؤسسات الخيرية المانحة حسب حجم الأصول ...
١٧٥	٤- إحصائيات للعشر الأول من المؤسسات الخيرية المانحة حسب حجم العطاء ...
١٧٦	٥- التبرعات النقدية لأكبر عشر شركات ومؤسسات متبرعة
١٧٧	٦- المتبرعون الخمسة الأوائل من الرأسماليين الأمريكيين
١٧٨	٧- العطاء حسب الجهات المانحة Givers
١٧٨	٨- التبرعات حسب القطاعات المستفيدة Recipients
١٧٩	٩- عدد المؤسسات الخيرية المانحة وحجم الأصول والتبرعات
١٨٠	● البخل الأمريكي وأكاذيب العون
١٨٣	الفصل الخامس: رؤية: (الآفاق المستقبلية للقطاع الثالث عالمياً) ...
١٨٥	● الرؤية الإيجابية (معطيات ومؤشرات)
١٨٦	— الأول: ضعف مصداقية القطاعات الحكومية
١٨٩	— الثاني: إخفاق التنمية الحكومية
١٩٢	— الثالث: الاقتصاد الرأسمالي (تفول وانهيال)
١٩٥	— ملامح الانهيال

١٩٨	— الرابع: الرفاهية السلبية وانعكاساتها
٢٠٠	— الخامس: نهاية الاحتكار
٢٠٣	— السادس: الأصولية الدينية
٢٠٦	— السابع: المصارعون والمنافسون (ردود الفعل)
٢٠٨	— الثامن: المخرجات والمدخلات (توازن)
٢١٠	— التاسع: الشركات وتحسين السلوك
٢١٣	— العاشر: المنظمات غير الحكومية (نمو وتمويل)
٢١٥	— الحادي عشر: تجاوزات دولية
٢١٨	● لمن القوة المستقبلية؟
٢٢٠	— تحولات في القوة
٢٢١	● رؤية أخرى (السلبية)
٢٢٤	● القطاع الإسلامي والرؤية السلبية
٢٢٦	— مؤشرات عكسية
٢٢٩	الفصل السادس: الرؤية وحقائق مستقبلية
٢٣١	— الحقيقة الأولى: الغرب ونقص المناعة
٢٣٦	— الحقيقة الثانية: المنظمات الغربية (المصالح فوق المبادئ)
٢٤٠	— الحقيقة الثالثة: العدوانية فرص للانتصار
٢٤٢	— غرب متجدداً
٢٤٣	— الحقيقة الرابعة: المسلمون والفرص السانحة
٢٤٩	— الحقيقة الخامسة: البديل وأمل الأمم

٢٥٢	— الحقيقة السادسة: رصيد السماحة (التسامح)
٢٥٤	— الحقيقة السابعة: قوة صاعدة رغم التحديات
٢٥٨	— الحقيقة الثامنة: عولة من جانب آخر (العالمية)
٢٦١	الفصل السابع: خيرية بلا حدود
٢٦٣	● تشريعات العطاء
٢٦٥	— العطاء والنماء
٢٦٧	● القطاع الأول الإسلامي
٢٦٩	— قوة نوعية
٢٧١	● عالمية بلا حدود
٢٧٤	● التنمية المستدامة
٢٧٩	ما قبل الخاتمة (أولويات إستراتيجية)
٢٨٥	الخاتمة (وقفات وتوصيات)
٢٨٥	— الوقفة الأولى: القطاع الثالث حقوق وواجبات
٢٨٦	— الوقفة الثانية: دور القطاع الحكومي
٢٨٨	— الوقفة الثالثة: دور العلماء
٢٨٩	— الوقفة الرابعة: استثمار إيجابيات الثقافات
٢٩٢	— الوقفة الخامسة: الفرص المالية الرقمية
٢٩٦	— الوقفة السادسة: موروث العطاء
٢٩٧	— الوقفة السابعة: تضليل شعارات التنمية
٢٩٩	— الوقفة الثامنة: أولويات دولية ومحلية

- ٣٠١ الوقفة التاسعة: إرهاب المصطلحات
- ٣٠٣ الوقفة العاشرة: الهويات الوطنية
- ٣٠٤ الوقفة الحادية عشرة: المصارحة والإصلاح
- ٣٠٩ فهرس المصادر والمراجع



تقديم معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

تتعلق الدراسة العلمية التي قدمها الدكتور محمد السلومي في كتابه القطاع الثالث والفرص السانحة من حقيقة أن القطاع الثالث - المنظمات غير الحكومية، وغير الربحية، ومؤسسات المجتمع الأهلي والمدني - يعد شريكاً أساسياً ومكملاً في جميع عمليات التنمية في الدولة الحديثة. ويشير الكاتب إلى أن الأمة الإسلامية قادرة بما حباها الله تعالى من تشريعات (كالوقف والزكاة والتطوع والتبرع...) جديرة بأن تكون أمة قوية في شراكة الإدارة العالمية لقضايا العالم. كما طرح المؤلف نظرة مستقبلية لحال مؤسسات القطاع الثالث عالمياً، وفي الدول المسلمة على وجه الخصوص، وأكد الباحث على أهمية العمل بمفهوم القطاع الثالث في ظل التحديات والعوائق التي تواجه الأمة الإسلامية، داعماً كل ما سبق بالأدلة المستندة إلى البحوث والدراسات والإحصائيات، ضارباً أمثلة من الواقع المعاصر، وخاصة التجربة الأمريكية الناجحة في هذا المجال.

كما انطلق الكاتب من حقيقة أن القطاع الثالث جزء من واقع الإدارة الحديثة للدولة القائمة على القطاعات الثلاثة: (الحكومي / الخاص / الخيري وغير الربحي والمدني)، حيث يعتبر مسدداً ومكملاً، بل وموجهاً أحياناً للقطاعين الحكومي والخاص؛ فهو قوة إدارية مساندة للقطاع الحكومي، يعمل على سد ثغراته، ويعالج تقصيره، ويقوي نفوذه، ويكسبه قوة اقتصادية وسياسية، ويستفيد من نتائج دراساته العلمية في تخفيف الضغوط الخارجية، وهو مسهم فاعل في دعم السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) في الدولة، وتخفيف الأعباء عنها. كما أنه يكبح جماح وجشع القطاع الخاص، ويهذب سلوكه، إضافة إلى أنه يستوعب جميع ألوان الأعمال والبرامج التطوعية، وينظمها ويوجهها الوجهة السديدة. ويرى الباحث أن للقطاع الثالث أهمية اقتصادية خاصة في مجال توظيف الموارد

المالية في قطاع الخدمات؛ فهو مشارك فاعل في النشاط الاقتصادي، ومن أكثر القطاعات نمواً في مجال التوظيف في الدول المتقدمة. كما تشير الدراسات. كما أنه من عوامل الاستقرار السياسي والقوة الخارجية لها، فله أهمية قصوى في تقوية السياسات الخارجية للدول من خلال الأذرة الثقافية والإغاثية.

كما أن هذا القطاع بحكم استقلاله له دور فاعل في مسيرة الإصلاح في جميع قطاعات الدولة من خلال الدراسات النقدية والاستشارات العلمية السديدة كما هو واقع هذا القطاع مع الإدارة الأمريكية؛ ولذا تتفق الدول الغربية مليارات الدولارات على مراكز الأبحاث.

ويرى الكاتب أن للقطاع الثالث في العالم الإسلامي أهمية إستراتيجية تعزز دوره، وتؤكد فاعليته ومن أهميته التصدي للحروب وأثارها، واستثمار العوثة، واستيعاب اليقظة الدينية، وترشيد الصحة السياسية والاجتماعية، إضافة إلى أهمية معالجة التعصب الديني، والتعامل مع إستراتيجية الآخر العدوانية وتوطين الموارد النقدية والإقتصادية وغير ذلك.

إننا وبحكم مسؤولياتنا في العالم الإسلامي نؤيد ما سبق ذكره ونضم صوتنا إلى صوته، لاسيما أن مؤسسات القطاع الثالث ترتبط بسياسات دولها، وتنبثق من دستورها، كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً لنجاحها المشهود في هذا المجال والمذكور في هذا الكتاب. لاسيما أن العامل الديني عنصر نجاح وهو (المتمثل في أن المال مال الله، والأفراد مؤتمنون عليه، وعليهم توجيهه لمصلحة الآخرين) وكما هو وارد في بعض أقوال المفكرين الغربيين أن الدين دافع رئيس في تشكيل هذا القطاع ونجاحه في الولايات المتحدة الأمريكية.

القطاع الثالث - كما ذكر المؤلف - يقوي الفكرة الرئيسة للهويات الوطنية التي قامت عليها الدول وأهمها الهوية الدينية، وعليه فلا بد من دعمها وتقويتها بكل السبل، ومن ذلك تسخير إمكانيات القطاع الثالث بكل مؤسساته وجمعياته المحلية والعالمية للمصلحة الوطنية، وخدمة الدستور والأهداف القائمة على الفكرة الرئيسة، وقد ذكر المؤلف إحصائيات تلفت النظر، ومن ذلك أن القطاع الثالث في الولايات المتحدة

الأمريكية يقوم على أكثر من ٦, ١ مليون منظمة، وتبرعات سنوية فاقت ٣١٦ مليار دولار، ويعمل به ١١ مليون موظف، و ٩٠ مليون متطوع. حسب إحصاء عام ٢٠٠٨م. وبهذا يتأكد أن القطاع الثالث عالمياً ينطلق من الفكرة الرئيسية، ويعمل لها في الغالب. والعامل والدافع الديني من عوامل نجاح هذا القطاع عالمياً؛ مما انعكس إيجاباً على قوة الدول التي تعمل به.

كما أن هذا القطاع يقوي السيادة الوطنية فالسيادة مطلب للدول، وتستمدّها من الفكرة الرئيسية التي قامت عليها، وخاصة إذا استندت الفكرة الرئيسة على معتقد ديني - كما سبق - فديم بقاء وقوة الفكرة الرئيسة للدولة - أي دولة - في المجالات التنفيذية لا يمكن أن يكون بمؤسسات القطاع الحكومي وحدها، بل إن الجانب التنفيذي لذلك كله هو لمؤسسات القطاع الثالث التي تعمل تحت دستور الدولة ولصالحه.

والقطاع الثالث بذراعيه الداخلي والخارجي قوة إدارية وسياسية للدول التي تعمل به؛ فهو شريك أساسي في تقوية العلاقات الخارجية لأي دولة من خلال المراكز الثقافية والدينية الخارجية، كما أن الذراع الخارجي للدولة (جمعيات القطاع الثالث العاملة بلا حدود) تعتبر أداة قوة خارجية وداخلية للدولة، وتستطيع من خلالها تسويق إيديولوجياتها. وبقدر ما ترتبط مؤسسات ومنظمات القطاع الثالث بالإيديولوجية الرئيسة للدولة وتصبح جزءاً من إستراتيجيتها - كما هو حال دول الشمال - تكون القوة الداخلية والخارجية، وبقدر ما تضعف تلك الرابطة أو تغيب تصبح مؤسسات القطاع الثالث معول هدم لإضعاف الحكومة والدولة، ومدخلاً خارجياً أودخلاً لإضعاف الفكر والثقافة واللغة الوطنية وأنماط الحياة الاجتماعية.

أجاد المؤلف كثيراً في إعطاء رؤية مستقبلية عامة في جميع فصول الكتاب، بل وقدم حلولاً إستراتيجية لمشكلات إخفاقات بعض جوانب التنمية ومعالجة حالات الطوارئ في العالم الإسلامي، وركز المؤلف هذه الرؤية المستقبلية في الفصل الخامس والسادس على معطيات علمية مقارناً بين الرؤية التشاؤمية والتفاؤلية؛ ليخرج بنتيجة تفاؤلية إلى حد كبير

مؤكدًا أن العالم الإسلامي يمتلك كل فرص ومقومات النجاح لمؤسسات القطاع الثالث سواء في التشريعات الدينية من تطوع وتبرع وزكاة وأوقاف، أو من نجاح التجربة التاريخية من خلال التطبيقات عبر عصور الحضارة الإسلامية.

إضافة إلى ما يمتلكه العالم الإسلامي من ثروات وإمكانات قوية وكافية لمنافسة القطاع الثالث في دول الغرب والشرق، وبدعم من الإدارة السياسية سوف يصبح هذا القطاع قادراً على وضع نفسه ودوله في موضع المنافسة الحضارية لدول العالم.

فالفرصة اليوم سانحة للمسلمين أن يتبوءوا مكانهم اللائق بهم، وأن يفعلوا دور مؤسساتهم الاجتماعية والخيرية والانتقال بها إدارياً إلى مفهوم القطاع الثالث لتتمكن من العمل بعوامل القوة من تبرع وتطوع وتشريعات وإمكانات بشرية ومالية متاحة، لتقدم الكثير على المستوى المحلي والدولي. خاصة أن الإسلام - كما يرى الباحثون الغربيون من خلال المؤشرات والدراسات- في صعود مستمر، وهو الديانة القادرة على تقديم الخيرية بلا حدود، والمؤهلة لعرض القيم الإنسانية للعالم مستقبلاً، ويدعم ما سبق حتمية السنن الربانية.

شكراً للباحث الذي قدم عطاءه بدعم العلم والمعرفة لاسيما في هذا المجال البكر، وتقديرى الكبير لجهده العلمي حينما كرّس وقته وجهده للصالح العام، ووظف غيرته على دينه وأمته ووطنه بإنتاج علمي يسهم في الإصلاح، ويوجه بوصلة التنمية في العالم الإسلامي وما أحوجه إلى مثل هذه البحوث والدراسات القائمة على البحث والرصد والتحليل. ودعائي للمؤلف ولكل صاحب قرار التوفيق والسداد، والأخذ بكل وسائل وأسباب النجاح حتى تستعيد أمة الإسلام عزتها وحضارتها. والله الموفق.

أكمل الدين إحسان أوغلى

١٤٣١/١/١ هـ



تقريظ معالي الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين

الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي

أخي العزيز: الدكتور محمد بن عبدالله السلومي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فأشكركم شكراً جزيلاً على إتاحتكم بنسخة من كتاب (القطاع الثالث والفرص السانحة) الذي يكمل مع أخويه السابقين عقداً من ثلاث حبات لؤلؤية تغطي الحديث عن البذل التطوعي في الماضي والحاضر والمستقبل، وإن اطلاعاً عابراً على فهرس موضوعات الكتاب ليكفي للحكم على ما بذل فيه من جهد، وما أنفق في تحريره من وقت، وما احتوى من معلومات مفيدة بعضها خليق بأن يثير الشجى، ويبعث الأسى لدى المواطن المخلص.

فحين يدرك القارئ واقع البذل التطوعي في البلاد المتقدمة بأحد المؤشرات مثل أن كل مئتين من سكان الولايات المتحدة، أو كل مئة وخمسين من سكان ألمانيا يحظون (بمؤسسة للبذل التطوعي) يفهم حكمة النظرية الغربية التي تعتمد الاهتمام بالعمل الإنساني معياراً للتقدم، وذلك بعد اكتشاف أن معيار التقدم الذي ظل رديحاً من الزمن يُحتكم إليه وهو «دخل الفرد» معيار غير كافٍ، ولكن في الوقت نفسه يشعر المواطن السعودي بالخجل بل بالحزن والألم، عندما يريد أن يطبق هذا المعيار ليدله على موقع بلاده في سلم التقدم، بل يعتصر الحزن قلبه وهو يلتفت إلى الماضي ليتذكر أن الحضارة الإسلامية كلها قامت على «البذل التطوعي» فاكسبت بذلك خصائصها التي تميزها عن الحضارات الأخرى، وأبرزها: أنها حضارة شعبية من صنع أفراد الشعب، وليست كالحضارات الأخرى من صنع الأباطرة والحكام أو القوى السياسية والعسكرية. وأنها حضارة إنسانية؛ لأن الدافع

للبذل التطوعي محض أرادة الخير والنفع للمجتمع، وأنها حضارة متجددة ومستمرة، استطاعت طوال قرون أن تصمد أمام أحداث من التقلبات السياسية والحروب (التتار والصليبيين مثلاً) والمجاعات والأوبئة. مثل هذه الأحداث لم تصمد لها الحضارات التي عرفتھا البشرية وبادت بسببھا.

المأمول أن يكون مثل هذا الكتاب جرس تنبيه عن الغفلة السائدة لدى الأمة، وإن كان لا يكفي للتنبيه عنها جرس واحد ولكن أجراس، أرجوا الله أن يجعله لكم عملاً جارياً، مدخراً أجره في الباقيات الصالحات، ولأخي الدكتور محمد تحية وسلام.

صالح بن عبدالرحمن الحصين

١٦/٩/١٤٣٠هـ



تقريظ معالي الشيخ صالح بن عبدالله بن حميد

رئيس المجلس الأعلى للقضاء

الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن الدراسات الاستشرافية لمسار قوافل الخير المؤسسية تضيف نوعاً من المدونات المعاصرة الجامعة بين حسن التصور وحاجات الواقع الخيري عموماً والإسلامي خصوصاً، وهذا بدوره يُكوّن رصداً موضوعياً يحمل في فصوله وسائل العلاج وسبل الوقاية وأدوات التنمية الواعية في جميع مراحل العمل الخيري، وهذا السفر (القطاع الثالث والفرص السانحة (رؤية مستقبلية)) الذي سطره أخونا سعادة الدكتور محمد بن عبدالله السلومي -وفقه الله- «يعد أحد الكتابات الواعية في مجالي المال والأعمال الخيرية، فقد رسم العلاقات التكاملية بين مؤسسات الدولة والمجتمع والجهات الخيرية العاملة، وقد تناول الباحث قضايا ذات بال، وبحث وحلّل، وتوصل إلى نتائج ينشدها العمل الخيري، فله من الشكر أجزله، ومن الثناء أوفاه، وجدير بالمختصين الإفادة منه، والمشاركة بخبراتهم وآرائهم في الميادين الخيرية كافة، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ومشاركة متواضعة في هذه المسيرة فهذه إشارات ذات علاقة قد يستصحبها المتابع وفضل الله واسع:

- إن مصفوفات الدراسات المستقبلية أو الاستشرافية يجب أن لا تخضع للمعطيات المادية وحدها بل لابد أن تبنى على أسس من السنن الربانية في الكون، وتاريخ الأمم السالفة، والنظر في أي أوامر الله القدرية والشرعية والقرآن الكريم بكلياته

بين الأصول للباحثين في مجالات الكتابات المستقبلية ولنا في سنة نبينا محمد ﷺ ما يرسم التوازن في التعامل مع الوقائع والأحداث، والربط بين التفاؤل والتوكل والأخذ بالأسباب، فعلى قدم العبودية لله تتوازن التقديرات البشرية، وتستقيم المعادلات وتبوء خطط الأعداء لسلب أهل الحق أمجادهم.

● العزلة التي تعيشها بعض العناصر الفاعلة في إقامة الجسور بين المؤسسات ذات الأثر والحضور في واقعنا يجعل بينها وبين حقيقة الظروف التي تواجهها الأمة غيباً مما يفقدها استيعاب الاحتياجات التي تؤثر في رؤية الصواب والخلل في وضع المجتمع وتشكلاته، ومدى تأثير غيره فيه وتأثره به.

● تعوذ النبي ﷺ من العجز والكسل فهما القناتان لمن قعدت به همته وتمنى على الله الأمانى. قال ابن القيم: (وأخس الناس همة، وأوضعهم نفساً من رضي من الحقائق بالأمانى الكاذبة، واستجلبها لنفسه، وتحلى بها وهي لعمر الله رؤوس أموال المفلسين، ومتاجر البطالين، وهي قوة النفس الفارغة التي قد قنعت من الوصل بزورة الخيال، ومن الحقائق بكواذب الآمال، قال الشاعر:

أمانى من سعدى رواء على الظلما سقتنا بها سعدى على ضمناً برّدا
مئى إن تكن حقاً تكن أحسن المئى والافقد عشنا بها زمناً رعداً

وهي أضر شيء على الإنسان وتتولد من العجز والكسل).

● فرسم النجاحات على لوحة الأمانى لا تتحقق بها الآمال، فإن مسالك المتوكلين تنتهج الأسباب الموثقة بالاستعانة بالله، فاستحضار رسول الله ﷺ لوعده الله له بتمكين أمته لم يقعه عن الأخذ بأسباب النصر.

● الحديث عن مفهوم المال، وعلاقة المكلفين به في الشريعة الإسلامية حديث ذو ميدان واسع، يستمد منه العاملون والمناهج المالية مدداً من المعالم المراعية لمقاصد الشارع، وحاجة المكلفين، وكفي في بيان ذلك أن من أركان الإسلام وأصول الأحكام الزكاة الشرعية، ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ

(بني الإسلام على خمس: شهادة ألا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان).

فهو حق الله في المال، وبه تربي نفوس المسلمين على مسلك الإحسان والبر، فهما تصور وشعور وأعمال وسلوك.

ويسير في ركابها أنواع الصدقات والإنفاقات والأحباس في مسالك الذين يطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً، إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً، والذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين، وممن أتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب.

تصور وعمل ينشأن أثرهما في ضمير الفرد والجماعة، فالصدقة في أثرها تهذيب لنفس معطيها، وهي في إخراجها عمل نافع مريح لآخذها، وتحول المجتمع عن طريقها إلى أسرة يسودها التعاون والتكافل، والتواد والتراحم، وترفع البشرية إلى مستوى من العيش الكريم، المعطي فيه والآخذ على السواء.

ومما لا مرأ فيه أن الشريعة تستقل باتباعها عن العبودية لغير الله فقد دُمَّتْ تصيير المال وكسبه غاية، وأن يدور معه الرضا وجوداً وعدمياً «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة».

لذا ترجم السلف الأخيار المقتدى بهم هذا المفهوم فكانت الأموال في أيديهم لا في قلوبهم.

● التاريخ هو مسرح التدافع، وانتصار القيم والشاهد على تفوق الأمم أو ظلمها، ومن خلاله تتلجى المبادئ العدلية، وموازين التمكين، ولكن ثمت معايير ضابطة لا بد أن تلحظ لاستقراء التاريخ حتى ينهل منها قاصد العبرة، ووازن الأحداث والمواقف على سنن الله في الأعصار والأمصار.

وثمت مدونات تاريخية طالتها أقلام استقرمت الإسلام وشوهدت آثاره، فكان لزاماً أن تنهض همم أهله فتصنع تاريخها وتصوبه كما صنع الأجداد حيث نشروا معالمه ومبادئه بطرق عدلية فتحت لها الصدور قبل الدور.

- لغة الأرقام في عصرنا تخضع للمدخلات ويبنى عليها تصورات، فالتحرك معها يحقق غالباً الدقة في الوقاية والعلاج، والمشاريع الإسلامية لن تتعامل مع المتغيرات إلا ببناء رقمي ومنهج مؤسسي يعكس الإنجازات في كمها الفاعل وكيفها الناضج وأطروحاتها المشرقة.
 - العمق في تحليل نجاحات المشاريع وإخفاقها سبيل جاد في نهوض العمل الخيري، فإن الدوران حول الذات والإعجاب بالإنجازات المحدودة يضعف الهمة ويخلد إلى الأرض، وهذا يفرض إعجاباً بالرأي وإحجاماً عن استقبال نصح الناصحين وقبوله.
 - الوقوف أمام العوائق لانطلاق المشاريع نوع من الانهزامية فإن التسخط من الظلام لا يضيء المصباح، والغياب عن الواقع غفلة وقصور.
- وختاماً:

أسأل الله أن يجزي باحثه خير الجزاء وأن يبارك في علمه وجهوده وأن ينفع به الإسلام وأهله، كما أسأله جل شأنه أن يعلي كلمة التوحيد وأن يستعملنا في طاعة ويوفقنا لقبول الحق ورحمة الخلق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صالح بن عبدالله بن حميد

١٤٣٠/١٠/٢٤ هـ



تقريظ معالي الدكتور عبدالله بن عمر نصيف

أمين عام رابطة العالم الإسلامي سابقاً

ونائب رئيس مجلس الشورى السعودي السابق

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه ورسوله
محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فيقول المولى عز وجل: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَلْزَمُوا رِسَالَهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَرُدُّونَ إِلَى عِلْمِ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنْشَرُّونَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

لقد نجح المسلمون في عصور نهضتهم لإرساء قواعد حضارة إسلامية رائعة متكاملة
شاملة، سادت فيها نظم الحياة المتوازنة المتناسقة في شؤون الاقتصاد والسياسة والحكم
والاجتماع والتربية والتعليم وغيرها لرفعة شأن الأمة الإسلامية ووضعها في القيادة والريادة
لأمم الأرض وخدمة البشرية جمعاء، وقد استفاد علماء المسلمين بما لدى الحضارات
السابقة من معطيات إلا أنهم صححوا المسار وأضافوا إضافات راقية في شتى مجالات
الفكر والمعرفة والعلوم والصناعة والتقنية، وأدت الهيئات الوقفية الدور الأساسي في تلك
النهضة بتوفير المال والإمكانات وتشجيع البحوث والدراسات وحمل العبء الأكبر عن
الحكومات بما لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية وهنا وضع الأساس للحضارة المعاصرة،
ثم تعرض المسلمون لنكسات متتالية وفقدوا الدور القيادي للأمم حتى أصبح حالهم كما
نرى ونسمع ونعيش.

وقد سعدت جداً عندما طلب مني الأخ الكريم الدكتور محمد بن عبدالله السلومي
أن أشارك بكلمة موجزة في كتابه (القطاع الثالث والفرص السانحة) فوجدته شاملاً
لجوانب تشد الحاجة إليها في هذا العصر الذي اختلطت فيه الأمور على عامة المسلمين
وهم مبهورين بالنظم الغربية وما أولته من اهتمام بمؤسسات المجتمع واعتمادها

عليها لكونها قطاعاً ثالثاً له أهميته ودوره في المجتمعات الغربية كلها تقريباً بينما تتعرض جمعيات وأعمال البر والإحسان للاتهامات والمضايقات وسد الأبواب أمامها، وقد سبق ذلك ما تعرضت له المؤسسات الوقفية في بعض الدول الإسلامية الكبرى للتأميم والاستيلاء غير المشروع عليها، وقد صدر بحث علمي مما آل إليه حال الأوقاف في إحدى البلاد الإسلامية التي أمتت الأوقاف، وجعلتها جهازاً حكومياً مما أدى إلى فقدان دوره في المجتمع.

وبدلاً من أن يكون مصدر تمويل وتشغيل للمدارس والمساجد والأربطة ودور الأيتام وغير ذلك أصبح يتلقى المعونات من الحكومة ويمثل عبئاً ثقيلاً عليها والموضوعات التي تعرض لها المؤلف في هذا الكتاب جديرة بالاهتمام من قبل الجميع لإحياء هذه السنة المندثرة وإعادة الحيوية إلى المجتمعات الإسلامية من خلال ما اسماه المؤلف بالقطاع الثالث؛ لتعود دولتنا الإسلامية إلى نهضتها وتقدمها وعزها ويحدث التوازن المطلوب والتعاون المنشود بين القطاعات الثلاث؛ وليكون للأمة الإسلامية المكانة اللائقة في عصر العولمة والتواصل والاتصال والمشاركة على قدم المساواة مع الحضارة الغربية.

وما ذلك على الله بعزيز، أشكر أخي المؤلف اهتمامه وجهده وأرجو له التوفيق ولكتابه الرواج والقبول من الجميع والله ولي القصد والهادي إلى سواء السبيل.

عبدالله بن عمر نصيف



تقريظ معالي الدكتور محمد عبده يماني

وزير الإعلام السعودي السابق

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ونصلي نسلم على المعلم الأول سيدنا محمد خير من تعلم وأصدق من أعلم عن الله عز وجل، ولقد اطلعت على كتاب أخي الدكتور محمد عبد الله السلومي (القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية) وأشكره على إتاحة الفرصة لي للتقديم لهذا الكتاب، فهو كتاب جاد ناقش المؤلف في ثناياه قضية حيوية تتعلق بقطاع مهم من قطاعات مجتمعنا الإسلامي، ألا وهو قطاع العمل الخيري الإنساني، هذا القطاع الذي يستطيع القارئ من خلال هذا السفر أن يخلص إلى أهميته، وأنه أحد الركائز المهمة التي حفظت للمجتمع الإسلامي تماسكه وثباته عبر العصور، فقد بين المؤلف أن الإسلام أوجد في مجتمعاته آليات ووسائل تقوم على مبادرات فردية، مبعثها التكاليف الشرعية التي ضمنت لها البقاء والاستمرار والنهوض كلما تعثرت، وأن هذا القطاع الخيري هو الذي حفظ للمسلمين دينهم وهويتهم وقيمهم ومثلهم العليا، حتى في أشد الظروف صعوبة وأكثرها قساوة.

ومن ينظر بعمق إلى أهمية دور العمل الخيري في الإسلام وليس القطاع الثالث فقط يلاحظ أن المبدأ الإسلامي الأساسي هو أن كل المال الذي يصل إلى يد المسلم والمسلمة هو مال الله عز وجل، والإنسان إنما هو مستخلف فيه: ﴿أَمْتُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ أَمْتُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا هُمْ أَجْرُ كَبِيرٍ﴾ (التحديد: ٧). وهذا في أساس الشريعة الإسلامية، والمنهج القويم هو أن الإنسان مكلف بدور أساسي يسهم فيه مسيرة المجتمع وتنميته لأنه إنما هو مستخلف في هذا المال، ويدعو للإنفاق والدعم، خاصة في إطار الفقر والجوع والتنمية الاجتماعية وهذا ما دعانا إليه رسول الله ﷺ.

ومن هنا ندرك أن المسألة ليست مسألة زكاة أو صدقة عابرة، بل إن دور القطاع الثالث في المنهج الإسلامي دور أساسي بتوجيه رباني حتى إنه جعل من ينفق أي شيء في سبيل الله فإن الله سبحانه وتعالى هو الذي يخلفه عليه، وجاءت الآية واضحة ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّزَاقِينَ﴾ [سبا: ٢٩]، وجعل مسألة التعاون قضية أساسية: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢]، ومن ينظر إلى السيرة النبوية يلاحظ أن النبي ﷺ أكد على هذه القيم، وفرح باستجابة الصحابة رضي الله عنهم حتى قال عن سيدنا عثمان: «ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم» وهو قد ساهم من ماله وليس من زكاة، وإنما قصد بها وجه الله عز وجل، حتى إن العمل والمساهمة ولو لم تكن مادية فإنها تأخذ بيد الإنسان إلى الجنة، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أن امرأة بغيا بني إسرائيل غفر الله لها في كلب رأته عطشان فسقته، وأخبر عليه الصلاة والسلام عن «امرأة دخلت النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض» حتى إن المساهمة في القطاع الثالث حث عليها الإسلام، وكما رأينا في تاريخنا الإسلامي قصصاً عن رجال من القطاع الثالث يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة.

ومن ينظر في موضوع الوقف الإسلامي عبر التاريخ يجد تلك القصص المشرفة لرجال ونساء أوقفوا الأموال الطائلة في سبيل أهداف نبيلة لخدمة دينهم ومواطنيهم وعون الفقراء والمساكين، ودعم مدارس العلم والإنفاق على طلابه وعلى طباعة الكتب اللازمة لتكون في خدمة الأمة الإسلامية، وتشجيع العلماء ودعمهم ورعايتهم، حتى إنني قد رأيت بنفسني صكاً عند قاضٍ من قضاة مكة يوضح أنه كان بمكة وقف لإطعام الكلاب الضالة، ووقف عين زبيدة وأمثاله شاهد من هذه الشواهد في أنحاء العالم الإسلامي وأوقاف أخرى لأهداف مماثلة ولا شك أن ما فعله خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز من إيقاف مجموعة من الأوقاف على المسجد الحرام والمسجد النبوي لهُوَ من الأمثلة الواضحة التي تذكر بما فعله المسلمون طوال هذه المسيرة الإسلامية، والتي يتضح من خلالها مجموعة من الأدوار التي قام بها القطاع الثالث.

ومن هنا نحس بأهمية الموضوع الذي تعرض له أخي الدكتور محمد السلومي فقد ألقى الضوء على هذه الآليات والوسائل الخيرية التي أخذت بيد الأمة وقفزت بها حتى أصبحت واقعاً ملموساً، وتعرض للعديد منها كفريضة الزكاة وما ينتج عنها من تكافل اجتماعي أسس لعلاقات رفيعة بين الفقراء والأغنياء وسد جوع الفقراء وساهم في تدوير تجارة الأموال ومفهوم التراحم وما ينتج عنه من الترابط الأسري الذي هو لبنة أساسية لبناء مجتمع قوي متماسك، والصدقة وما يثمر عنها من تركية النفس وتوطيد أواصر المحبة والتعاطف والتكافل بين جميع أفراد المجتمع.

ويأخذ المؤلف بيد القارئ في أسلوب مركز هادف وسلس لتعريفه بخاصية مهمة من خصائص الدين الإسلامي، ألا وهي تركيز الإسلام على استقرار مجتمعاته وأنه استطاع أن يجعل القطاع مساهماً كبيراً وشريكاً دائماً في عمليات التنمية فحفظ الأمة الإسلامية لفترة طويلة جداً على مر العصور بالرغم من الغزو الذي تعرض له العالم الإسلامي على يد التتار وعلى يد الأوربيين إلا أن الأمة الإسلامية استطاعت أن تظل متماسكة محتفظة بكل مقوماتها بما استمدته من عوامل قوة من قطاعاتها الخيرية.

وسرني صراحة الأخ الدكتور محمد السلومي في نقده لتلك الأنظمة الغربية التي نقلت عن العالم الإسلامي مفهوم القطاع الثالث الخيري وقامت بتطبيقه في مجتمعاتها بوصفه قطاعاً ثالثاً له أهميته وتأثيره لكونه قوة داعمة لاستقرار مجتمعاتها ونمائها، ولكنها للأسف الشديد لم تنصف الإسلام، بل انقلبت عليه وحاربته، وخاصة بعد سقوط الشيوعية وظهور القطب الأحادي، فبدلت تلك الدول من إستراتيجيتها العسكرية فأظهرت مصطلح العدو الأخضر (المسلمين) بدلاً من العدو الأحمر (الشيوعية) وتمادت في ظلمها للمسلمين، فقاد كل ذلك إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي أعقبتها أحداث ومتغيرات، وحرباً على ما أسموه بالإرهاب لها دوافعها الخفية وإستراتيجياتها لإضعاف المسلمين من خلال اختراق قطاعها الخيري (القطاع الثالث) الذي تستمد المجتمعات الإسلامية قوتها منه، فرأينا خلال هذه الهجمة الشرسة مؤسسات إسلامية

خيرة تغلق، وأرصدة لرجال أعمال تجمد لمجرد حرصهم على المساهمة في الأعمال الخيرية التي يحثهم عليها دينهم والواجب الإنساني، حتى أصبح المسلم اليوم يجد صعوبة بالغة في تحويل حتى المبالغ الشخصية البسيطة بل حتى منع المسلمون من دفع الزكاة لإخوانهم المحتاجين، إلا بعد المرور بنظام شديد معرقل للمحاسبة والمراقبة عُطِّلَ من خلاله العمل الخيري الإسلامي بغالبية مؤسساته وأدواته وهو ما أسموه ب (تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله)، وبسيطرة مدروسة وهيمنة واسعة على كثير من الحكومات الإسلامية بممارسة مختلف الضغوط عليها لتحقيق هذا الهدف، وما هو في الواقع إلا مؤامرة مدروسة لإبقاء الدول الإسلامية ضمن دائرة التخلف والفقر حتى لا تقوم لها قائمة، وقد استطاعت هذه الحملات أن تهمش القطاع الخيري في العالمين العربي والإسلامي وتحجيمه بشكل مريع وجعلته أول مرة في تاريخه محل شبكات وشك عند كثير من أبناء المسلمين وقد نجحوا في ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولقد سررت بتركيز المؤلف عن طريقة التدخل الغربي ضمن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة النظيفة وأنهم وحدهم يحتكرون تفسير هذه المفاهيم ثم فرضها ووضع أطرها وبعدها الثقافى وبيئتها السياسية، كل ذلك تم خلال فترة الاستعمار المباشر لأكثر البلدان الإسلامية، بل إنهم صادروا الأوقاف كما فعل الإنجليز في فلسطين، وما فعله ويفعله اليهود اليوم، وكان من أخطر الموضوعات أخذ الحكومات العربية أو بعضها بهذه المفاهيم واحتضانها للبيروقراطية الحكومية حتى حجمت العمل الخيري، ونجحوا في صرف الناس الراغبين في العمل الخيري والمناحين له عن طريق الأنظمة الإدارية العقيمة والظالملة فجمدت هذا القطاع أو جعلته يضمحل كما قال المؤلف.

وانني أضم صوتي لصوت المؤلف في مناشدته للعالم العربي والإسلامي بأنه قد آن الأوان إلى تشمير السواعد وضرورة الخروج من هذا الوضع الذي آلت إليه أوضاعهما من المفهوم المحدود والضعيف لمفهوم القطاع الخيري (الثالث) إلى المفهوم الشامل والكبير للخيرية بوصفه شريكاً في عمليات التنمية خاصة وأنه قد حرص بين هاتين الدفتين على استعراض الفرص السانحة أمام هذا القطاع الحيوي وهي كثيرة مع واقع الطفرة الاقتصادية لكثير

من الحكومات الإسلامية على الرغم من الانهيارات العالمية بما لديها من دخول مالية واقتصادية ضخمة يمكن أن تساهم في تنمية الأوقاف وتفعيل الزكاة والشروع في إنشاء ودعم المؤسسات والبرامج الطبية والعلمية والتعليمية والإعلامية لتشكيل البنية الرئيسة لإعادة انطلاق مؤسسات القطاع الثالث ولتمنح استثماراتها ومشاريعها وأوقافها قوة اقتصادية وطنية محلية تساهم في استقرار مجتمعاتها ونمائها ورفاهها.

إنني أهنئ الكاتب على نجاحه في طرح أبرز المخاطر والتحديات والتحول التي تواجهها ودعوته إلى وقفة فاعلة لإعداد ما يوازئها من دراسات مستقبلية نسترشد بها في كيفية التعامل مع تلك التحديات والتغيرات وإيضاحه أن الحل لكل تلك الأزمات المستقبلية هو العمل بمفهوم (القطاع الثالث) الذي أصبح مؤشراً أساسياً في السلم الحضاري للأمم والمتمم للقطاعين الحكومي والتجاري، كما حرص على أن يتضمن الكتاب تقارير ونتائج دراسات لنخبة واسعة من المختصين بهذا الجانب في العالمين الإسلامي والعربي لتقريب الرؤية العلمية للبحث.

إنه كتاب حرصت على قراءته، وأحسست من خلاله أن أخي الدكتور السلومي قد نجح في تأكيد أهمية القطاع الثالث، وأحسست بارتياح كبير لأن كثيراً من الرجال يكتبون بأقلامهم، وبعضهم يكتب بعقله أو بقلبه، لكنني عندما نظرت في كتاب أخي الدكتور السلومي فوجدته رجلاً يكتب بعقله وبقلبه، وفي أفكاره جرأة وفي أسلوبه صراحة وقد ساعد هذا على إبراز كثير من الحقائق بصورة تجعل هذا الكتاب من الكتب التي تستحق أن تقرأ ومن الكتب التي يجب أن تكون متوفرة في مكتبات الجامعات والمراكز البحثية؛ وذلك لأنه يلقي الضوء على قضايا مهمة في حياة أمتنا العربية والإسلامية، تساهم في دعم مفاهيم العمل الخيري وتطبيقاته بوصفه جزءاً مهماً مهم في ميدان الإصلاح السياسي والاجتماعي المنشود لمجتمعاتنا الإسلامية.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

محمد عبده يمانى

تقريظ سعادة الأستاذ الدكتور سليمان بن حمد العودة

الأستاذ بجامعة القصيم

كنت محظوظاً بهدية أخي د. محمد السلومي لي بمسودة هذا الكتاب (القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية)، وكنت مسروراً حين قرأت في الكتاب، فالكتاب يتناول قضية مهمة، وتظهر فيها عاطفة مؤلفة على إحياء دور القطاع الثالث وتفعيله في مجتمعات المسلمين، ولكنه مع العاطفة مَلِيءٌ بالإحصاءات التي تجعل الكاتب والكتاب يتجاوزان العواطف إلى (لغة الأرقام).

الكتاب يعرض بلغة تحرك الساكن، وتوقظ المشاعر، وتوقف على نماذج وأعمال يمكن أن يستفاد منها ويزاد عليها، وحيثما طوَّف المؤلف بتجارب الماضي الإسلامي فليس مجرد بكاء على الأطلال، وليست دعوة لاستنساخ الماضي، بل ذكرها كتجربة ثرية، والتجديد فيها بما تستدعيه ظروف الزمان والمكان.

وحيثما رصد المؤلف تجارب الغرب وعنايته بهذا القطاع فهو لا يعرض ذلك بنفسية منهزمة، وعقلية مأخوذة بالغرب، بل يعرض وكلماته تبوح بالعزة بالإسلام وعباراته صريحة بسبق المسلمين في هذا الميدان.

منهجية الكاتب والكتاب متوازنة تثمن تجارب الآخرين، ولا تستكف عن تجربة نافعة دون استكانة أو ضعف، ودون هوان وشعور بالتبعية والتقليد.

الكتاب - في نظري - رصيد علمي، وتتبع منهجي لمسار القطاع الثالث، استوعب التقارير، وأحصى التجارب، وسجل شهادات منصفة، وحق على أصحاب القطاعات الخيرية خاصة أن يستفيدوا منه، ولكن الكتاب يتجاوز القطاع الخيري والعاملين

فيه إلى ميادين أرحب ففي الكتاب جواهر وتوصيات يستفيد منها الساسة، والمفكرون والمعنيون بالجوانب الحضارية والمهتمون والمنتمون للعمل الخيري.

الكتاب باختصار: صيحة في زمن الحصار، ومسعف في ظروف الاختصار وقال حسن في أزمنة اليأس والإحباط فيه تجديد للعزائم، واستنهاض للهمم، وتجديف للسباق مع الأمم.

شكر الله المؤلف جهده، ونفع بالكتاب وطروحاته، وجعله غوثاً للمؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية في بلاد المسلمين وغيرها.

سليمان بن حمد العودة



تمهيد

في استدعائنا لهذه الوقفات المختارة من التاريخ في هذا التمهيد بشكل خاص لا نقصد ترسيخ صور نمطية قديمة تؤدي لتحنيط الأوضاع المستقبلية، ولا تثبيت الحاضر على نمط الصور التاريخية، ولا الانعزال عن الواقع - المحلي والعالمي - بالاستغراق في تمجيد صور الماضي المشرق للحضارة الإسلامية، وإنما نهدف إلى قراءة واقعية هادئة متحررة من أغلال الهزيمة، بعيدة عن الصخب الفكري والضوضاء الصادرة من الغرب التي أصمّ برجع صداها بعض أبناء جلدتنا أذانتنا، وأزكمت روائعها آفاقنا، وأعمت الكثير من رؤية الطريق، وأضلت الكثير عن سواء السبيل.

عندما غزا البرابرة الأوربيون الأوائل (القوطيون visigoth) مدينة (روما) عاصمة الإمبراطورية الرومانية الغربية^(١) (الوثنية) ثم (النصرانية)، وأسقطوها عام ٤٧٦م، اندثرت تلك الحضارة الوثنية المادية تماماً، فسقطت بعدها أوروبا في ظلام دامس من الجهل والتخلف قروناً طويلة، وذلك لعدم امتلاك تلك الإمبراطورية آليات البقاء ووسائله.

(١) تسمى الإمبراطورية الرومانية الغربية التي كانت عاصمتها روما تمييزاً لها عن الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) التي كانت عاصمتها القسطنطينية والتي جعلت عاصمة بديلة عن روما (الفاجرة - كما كانوا يسمونها-)، وامتد نفوذ (البيزنطية) إلى الشام ومصر وفلسطين.

لكن عندما غزا البرابرة (النتار) الإمبراطورية الإسلامية، واحتلوا عاصمتها السياسية آنذاك (بغداد)، وأسقطوا نظامها السياسي في العراق عام ٦٥٦هـ - ١٢٥٨م، ورغم ما وقع فيها من قتل وإحراق وإغراق وتدمير وإبادة بشرية وثقافية وفكرية جلت عن الوصف، فقد بقيت الحضارة الإسلامية كما هي: في أصالتها، ولغتها وتاريخها، وهويتها وفكرها وآدابها وثقافتها. والأمر أعجب من ذلك! لقد ذاب الغزاة وانصهروا فيها!

ثم ما لبثوا أن أصبحوا جزءاً منها، يذبُّون عنها، ويحمون حياضها، ويفتحون القرى والأمصار باسمها!

وحين فتحت الحضارة الإسلامية (الإمبراطورية الرومية الشرقية البيزنطية) على يد القائد الشاب المسلم التركي (محمد بن مراد «الفتح») - ابن الثالثة والعشرين ربيعاً - وسقطت عاصمتها (القسطنطينية «مدينة هرقل») بيد المسلمين ٨٥٧هـ - ١٤٥٣م زالت كل معالم الحضارة الرومية الوثنية القديمة منها تماماً، وتحولت تلك البلاد إلى حاضرة إسلامية يشع منها النور والمعرفة!

وشتان بين سقوط (روما) - عاصمة الإمبراطورية الرومانية الغربية - بيد (القوط)، وبين فتح (القسطنطينية) - عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية - على يد المسلمين، حيث غرقت الأولى في ظلام الجهل والتخلف، حتى سميت تلك الحقبة بالعصور الأوروبية المظلمة، في حين أصبحت الثانية منارة للعلم والهدى والمعرفة والتحضر.

وعبثاً حاول الأوروبيون استعادة إمبراطوريتهم الرومانية الشرقية البائدة (تركيا المسلمة) بُعيد الحرب (الأوربية) الغربية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م، واستعانوا بكل ما يملكون من إمكانيات وقدرات، حتى انتهى الأمر بهم أن جعلوا عاملهم عليها يلغي اللغة العربية ويبدل التاريخ، ويخرج المرأة بلا حجاب بل ويلغي الدين الإسلامي بقرار (حكومي) محولاً تركيا (سياشياً) إلى دولة علمانية.

لكن الإسلام بقي، وعاد اليوم أقوى عوداً، وأشد بنية، وأصلب قواماً! كما هي حال كثير من بلاد المسلمين اليوم.^(١)

وعندما تكرر الغزو على العالم الإسلامي بصورة أكثر عنفاً وأشد ضراوة على يد الأوربيين في القرنين الأخيرين خرج الغزاة مدحورين، وبقي الإسلام، وبقيت الأمة الإسلامية بكل مقوماتها مع كسور وجراحات وآلام أورثت أمراضاً غير مزمنة، قابلة للشفاء بمرور الوقت بعون الله.

وها هو الإسلام في أنحاء المعمورة - رغم الاحتلال (الاستعمار) بكل صورته - باق بأصالته ونقاؤه، بكتبه وتراثه، بتعاليمه وشعائره، وما زال نبعه زلالاً لكل من أراد أن ينهل وينهض.

وها هم أبناء المسلمين اليوم في عقر دار الغرب (بعلاقاتهم العفوية وغير الاستراتيجية): يفتحون القلوب وينيرون العقول وينشرون الإسلام، بل ها هو الإسلام ينتشر ويمتد جغرافياً حتى شمل كل بقاع الأرض بما لم يتحقق عبر التاريخ.

لماذا وكيف؟

أما لماذا؟ فهذا هو قدر الله سبحانه ومشيئته وإرادته، التي اقتضت بقاء دينه وشرعه حتى يرث الله الأرض ومن عليها:

﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾

[الفتح: ٢٨]

وأما كيف؟ فهذا ما سيرد بعضه بين ثنايا هذا الكتاب...

(١) لقد فشل الغرب بكل إمكاناته وقدراته في إزالة الإسلام من تركيا (الإمبراطورية الرومانية البيزنطية الشرقية)، وهو سيكون أكثر عجزاً في إزالته من دياره الأصلية (بلاد العرب)، على الرغم من وجود الكثير من عماله وولاته وإمكاناته وقدراته.

لقد كانت الحضارة الإسلامية في: الأندلس وجزيرة صقلية والحروب الصليبية، أهم ثلاث نوافذ شعت منها الحضارة الإسلامية بنور العلم على أوروبا المظلمة:

لقد رأت أوروبا من خلال نوافذ الإشعاع الإسلامي من أوجه الحياة الإنسانية الكريمة ما لم تكن تعرفه قط، ولم تره قط. لقد رأت العدل والحرية والكرامة والحقوق الإنسانية - المنبثقة عن الدين - التي تحفظ النفس والعرض والمال والعقل، في واقع يعلو على إدراكها ويسمو على أحلامها؛ ففي الوقت الذي كانت فيه (بغداد) حاضرة العالم الإسلامي تزخر بكل مظاهر الحياة الإنسانية الراقية كانت (لندن) أكواخاً من الخشب والطين على ضفاف نهر التايمز!

وفي الوقت الذي كانت أوروبا لا تعرف من الكتب إلا الإنجيل كانت مكتبات المسلمين زاخرة بمئات الآلاف من الكتب في شتى ألوان المعرفة والثقافة والفنون.

وفي الوقت الذي كانت أوروبا فيه منغلقة لا تعرف إلا نفسها كان المسلمون يجوبون أقطار الأرض، ويمخرون عباب البحار والأنهار، ويرسمون خرائط كروية للأرض، ويضعون خطوط الطول والعرض لها.

وفي الوقت الذي كانت أوروبا تحرق العلماء وتعذبهم كان العلماء في بلاد المسلمين يتبأون أرفع المناصب وأعلاها.

وفي الوقت الذي كانت أوروبا مستسلمة للأمراض على أنها من الشياطين والأرواح الشريرة كان المسلمون يصنفون مئات الكتب في الأدوية وتشخيص الأمراض، وتزخر مدنها بعشرات المستشفيات المليئة بالكتب والأدوات الجراحية وغرف العمليات.

وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا خالية من أي معهد أو حتى مدرسة! كانت بلاد المسلمين زاخرة بمئات المعاهد والمدارس، وقبلة علمية لأبناء الغرب وبناته.^(١)

(١) وهذا أنموذج مصغر مما كان يجري بين بلاد العلم (المسلمين والعرب) وبين أوروبا التي تبتعث أبناءها وبناتها لطلب العلم عند المسلمين آنذاك: [إلى صاحب العظمة خليفة المسلمين / هشام الثالث الجليل المقام] «الأندلس» [من جورج الثاني] ملك «إنجلترا، والنرويج، والسويد»: بعد التعظيم والتوقير، فقد سمعنا عن الرقي العظيم =

وفي الوقت الذي استعصى على الأوربيين فهم رقم الصُفر (٠) لعقود طويلة، بدعوى كيف يكون رقماً ذا قيمة، وهو لا شيء أصلاً؟ حتى أسموه بالرقم «الملعون»! كان المسلمون يؤلفون مجلدات في علم الحساب والمثلثات والجبر وغيرها من العلوم!

وفي الوقت الذي كان الأوربي لا يرى إلا ملكاً واحداً، وأسرة واحدة يعتقد أنها من نسل الآلهة، كان المسلم يرى الملوك بشراً عاديين، والحكم يتداوله الأفراد، والأسر، والأجناس المختلفة، من عرب وعجم وغيرهم.

وفي الوقت الذي كان الأوربي يعتقد: أنه لا تقبل توبته ولا يصلح عمله، إلا من خلال رجل الكنيسة، وبعد أن يفضح نفسه ويريق ماء وجهه، ويكشف عن جميع أخطائه وزلاته، كان المسلم يتوجه إلى ربه مباشرة بستر وهدوء، دون شريك ولا واسطة.

وحسبنا هنا أن نشير إلى ما عبر به المفكر الفرنسي الشهير (غوستاف لوبون) عن تلك الحضارة بقوله: «إن حضارة العرب المسلمين قد أدخلت الأمم الأوربية الوحشية في عالم الإنسانية، فلقد كان العرب أساتذتنا، وإن جامعات الغرب لم تعرف لها مورداً علمياً

= الذي تتمتع بفيضه الصافي معاهد العلم والصناعات في بلادكم العامرة، فأردنا لأبنائنا اقتباس نماذج من هذه الفضائل: لتكون بداية حسنة لاقتفاء أثركم لنشر العلم في بلادنا التي يحيط بها الجهل من أركانها الأربعة، وقد وضعنا ابنة شقيقنا «الأميرة/ دويانت» على رأس بعثة من بنات الأشراف الإنجليز، لتتشرف بلثم أهداب العرش، والتماس العطف وتكون مع زميلاتها موضع عناية عظيمكم، وفي حماية الحاشية الكريمة... وقد أرفقت الأميرة الصغيرة بهدية متواضعة لمقامكم الجليل، أرجو التكرم بقبولها، مع التعظيم والحب الخالص من خادمكم المطيع / جورج الثاني.

وقد رد عليه خليفة المسلمين (هشام الثالث) بهذه الرسالة: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه سيد المرسلين. وبعد: إلى ملك إنكلترا وايكوسيا واسكندنافيا الأجل... اطلعت على التماسكم؛ فوافقت على طلبكم بعد استشارة من يعينهم الأمر من أرباب الشأن، وعليه نعلمكم أنه سوف يتفق على هذه البعثة من بيت مال المسلمين دلالة على مودتنا لشخصكم الملكي. أما هديتكم فقد تلقيتها بسرور زائد، وبالمقابل أبعث إليكم بغالي الطنافس الأندلسية وهي من صنع أبنائنا لحضرتكم وفيها المغزى الكافي للتدليل على التفاتنا ومحبتنا، والسلام. خليفة رسول الله في ديار الأندلس هشام الثالث. (عن كتاب سوريا، للكاتبة السوري نادر العطار) وانظر: الموقع الإلكتروني http://www.al_moharer.net.

<http://forum.sk.almanmu> & Muslim.welfare House Trust. www.al_moharer.net

سوى مؤلفات العرب، فهم الذين مدّنوا أوروبا مادةً وعقلاً وأخلاقاً... والتاريخ لا يعرف أمة أنتجت ما أنتجوه... إن أوروبا مدينة للعرب بحضارتها... وإن العرب هم أول من علّم العالم كيف تتفق حرية الفكر مع استقامة الدين... فهم الذين علّموا الشعوب النصرانية، وإن شئت فقل: حاولوا أن يعلموها التسامح الذي هو أتمن صفات الإنسان»^(١).

وكان حتماً على أوروبا - بعد هذا كله - أن تتأثر، وكان حتماً عليها أن تتغير وقد لمست ورأت شمس الله تسطع على الغرب: (فضل العرب على أوروبا) كما هو عنوان كتاب المستشرق الألمانية (زيغريد هونكه).

وكان من الممكن أن يكون الإسلام هو البديل الصحيح لأوروبا التي كانت تترشح تحت ظلمات الجهل والظلم والتخلف بفعل سياسات الإقطاع، وتسلب الكهنوت لكن أتى يكون ذلك لأوروبا المتعصبة وهي ذات الحس المادي الغليظ الوثني، الباحثة بلهف عن اللذة الحسية والمتعة والسيطرة؛ ولذلك فإن التعصب الديني النصراني عامل حاسم في رفض أوروبا للإسلام.

لقد اختارت أوروبا «وإبحرية»^(٢) ما كانت ترى أنه يناسبها فقررت أن تأخذ من المسلمين «قيم الحرية، والعلوم المادية» وتعرض عن «الهداية الإلهية»^(٣).

المقدمات السابقة أردنا منها التأكيد على أن من أهم الدروس التي التقطها الغرب^(٤) عند احتكاكه الطويل مع الحضارة الإسلامية أن الإسلام قد أوجد في مجتمعاته آليات ووسائل - تقوم على مبادرات فردية (مبعثها التكاليف الشرعية) - تضمن له البقاء

(١) انظر: غوستاف لوبون، «حضارة العرب»، مقدمة المترجم، ومقتطفات من مقدمة المؤلف من ص ١١-٣٩.

(٢) الغرب اليوم يسعى إلى فرض قيمه «كالديمقراطية المنتقاة» بالقوة العسكرية وغيرها، على حساب القيم التي ينادي بها، في ذات الوقت الذي يدّعي فيه أن الإسلام انتشر بالسيف!

(٣) هذا هو حال الغرب حتى اليوم ينظر إلى ثروات المسلمين ونفطهم، دونما أدنى اعتبار بما لدى المسلمين من ثروة حقيقية تكمن في النور الإلهي الذي يحملونه.

(٤) بدأ الوقف في الإسلام زمن النبوة (القرن السادس الميلادي)، في حين أن أول إشارة للوقف في النظم الغربية كانت في التشريعات الإنجليزية التي صدرت في (القرن السابع عشر)، أي بعد أكثر من ألف عام / عن كتاب «قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري» - جمع وإعداد وترجمة بدر ناصر المطيري ص ٢٩..

والاستمرار والنهوض؛ كلما تعثر أو كبا حتى لو تغيرت الحكومات، أو زالت الأنظمة السياسية بالكامل.

لقد اكتشف الغرب سر المسألة! وحل اللغز.

عرف الغرب إذاً لماذا بقيت الحضارة الإسلامية بعد سقوط عاصمتها (بغداد) عندما غزاها التتار القدامى!

وعرف أيضاً لماذا اندثرت حضارة روما بعد غزو البرابرة القوط لها!

(إنه القطاع الخيري الوقفي)... هذا (القطاع بمفهومه الواسع) الذي حفظ -مع غيره- للمسلمين دينهم، وهويتهم، وقيمهم، ومثلهم العليا حتى في أشد الظروف صعوبة، وأكثرها قساوة.

إنه العمل الخيري القوة السلمية الهادئة (الجبارة) التي عملت في صمت وهدوء، بعيداً عن صخب السياسة ونزاعات الحكم، فبقي سليماً وغير مستهدف لمدة طويلة، قبل أن يكتشفه الغرب من جهة، ثم يحاربه، ويحاول الخصوم من متعصبي الغرب ومنحرفي الشرق تقويضه من جهة أخرى.

لقد أوجد الإسلام من خلال تشريعات (القطاع الخيري) -بالمفهوم الواسع للخيرية- في مجتمعاته آليات ووسائل قفزت بالأمة الإسلامية، حتى أصبحت (واقعاً بحق) خير أمة أخرجت للناس؛ حيث بناء المساجد وما ينبثق منها من المدارس وحلق العلم والدراسة والمدارس والأبحاث؛ وفريضة الزكاة وما ينتج عنها من تكافل اجتماعي يؤسس لعلاقات إنسانية رفيعة بين الفقراء والأغنياء، وما ينتج عنها من سد جوع الفقراء وتدوير تجارة الأموال، ومفهوم التراحم (صلة الأرحام)، وما ينتج عنه من ترابط أسري هو اللبنة الأساس لبناء المجتمع المتماسك والصدقة وما تثمر عنه من تزكية النفس وتوطيد أواصر الحب والتعاطف والتكافل وإزالة النكبات بين جميع أفراد المجتمع، والأوقاف وما يتصل بها من الأنشطة الخيرية العظيمة كالمساجد والمدارس والمستشفيات وشق الطرق

والأربطة والمساكن وتنمية الأسواق والبساتين والزروع والثمار والشركات والمؤسسات وأدوات الإنتاج وغير ذلك من الأمور الخيرية وكذلك مفهوم الحسبة بمفهومها الواسع هذا المصطلح الإسلامي العجيب الفريد الذي يولّد في نفوس المسلمين المبادرات الفردية والجماعية؛ لإفراز آليات ووسائل ونظم محدّثة تناسب الواقع، متعددة وشاملة، تحفظ الثواب، وتبقي على مكانة القيم، وتعالج أسباب الخلل في المجتمع والدولة.

فإذا ما انهار مجتمع إسلامي ما - بالكامل - في مكان ما فليعلم أن موطن الخلل ليس الحكومات أو الأنظمة السياسية القائمة فقط، وإنما الخلل الأساسي يرجع إلى المجتمع ذاته أفراداً، وجماعات، ومؤسسات فهم الذين فرطوا فيما كُلفوا به جميعاً عن الأخذ بالتشريعات الخيرية التي شرعها الله - عز وجل - لهم في وقت السلم قبل الحرب، وجعل منها سبباً وسراً يضمن بقاءهم، ويكفل استمرارهم، ويحفظ قوتهم.

إن المسلمين وإن كانوا معذورين ومأجورين في الصبر على الجور والظلم، من بعض الحكومات أو الأوضاع السياسية أو الظروف العالمية أو غير ذلك، فلا عذر لهم عندما يفرضون في هذا النوع من فروض الكفاية الصانعة لعمليات البناء والتراحم والتكافل فيما بينهم.

وبتلك الآليات استطاع الإسلام أن يجعل القطاع الخيري يتعدى دور (حالات الطوارئ)؛ من الاهتمام بالفقراء والمساكين والمشردين أو المعدمين - وهو دور مهم دون شك - إلى دور (التنمية) والاهتمام بكل شرائح المجتمع؛ فقرائه وأغنيائه، صغاره وكباره، صحيحه وسقيمه، عامته ومثقفيه، علمائه وحكامه؛ ليصل بيسر وهدوء إلى كل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، ويسد النقص، ويعالج مظاهر الانحراف، ويسد مواطن الخلل، دون شقاق أو نزاع مع مؤسسات (القطاع الحكومي)، ويكون ذا إسهام في بناء مؤسسات الدولة، وشريكاً دائماً في عمليات التنمية؛ فحفظ الأمة الإسلامية لمدة طويلة جداً.

وعندما استوعب الغرب هذا الأمر سارع - بعد فترة طويلة ومعاناة أليمة - لإنشاء قطاعه الخيري بوصفه آلية من آليات البقاء والقوة والتوازن السياسي، بعد أن أدرك أن

هذه الآلية هي التي ستحفظ وجوده، وتقيم انحرافه، وتعديل اعوجاجه، وتحرس كياناته، وتعالج مكامن الخلل عنده، ولكن بطريقة تتناسب مع تكوينه السياسي وبنيته الاجتماعية وتطور مفهوم الدولة لديه عبر التاريخ، وهو ما اصطُح على تسميته الآن «بالقطاع الثالث» القطاع المكمل للقطاع الحكومي (الأول)، والقطاع الأهلي التجاري (الثاني)، وفق المفهوم الإداري الحديث للدولة.

إن الغرب اليوم برأساليته المعاصرة يعتمد في حياته على هذا القطاع (الثالث) في عمليات التنمية المستدامة، وفي علاج الكثير من آثار التفرُّو والسيطرة الصامتة والمعلنة للاقتصاد الحر في مجتمعاته، وفي تنفيذ الكثير من أجندياته السياسية، ونجده يعتمد إستراتيجيات إدارية وسياسية واقتصادية تمنحه الكثير من عائدات الأوقاف والضرائب والمنح والعطايا والتبرعات وغيرها.

لكن التجربة الغربية في (قطاعها الثالث) في العصر الحاضر على الرغم من فاعليتها وانجازاتها في بعض المجالات، ونظمها الإدارية الناجحة غير قادرة على المنافسة والمحاكاة في فاعلية الأهداف والدوافع والتشريعات في القطاع الخيري الإسلامي، القائمة على القيم والمبادئ والأخلاقيات التي تدفع العطاء أو تمنحه أو تصاحبه بأعمال فردية ومؤسسية.

وحسبنا أن التطبيقات التاريخية للمؤسسات الوقفية المانحة، أنتجت حضارة إسلامية تحث على البذل والعطاء عبر اثني عشر قرناً من الزمان: ^(١) إنها مبادئ تجاوزت حقوق الإنسان إلى كرامته، وشرعت لحقوق الحيوان، ومنحت الحقوق لغير المسلمين حتى شرعت حق الأسير الكافر:

﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان].

(١) إن هذه التجربة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا أثبتت فشلها في عالم القيم والأخلاق، ذلك أن المحرك الفاعل لمعظم مؤسسات القطاع الثالث فيه هو المصالح الذاتية، المرتبطة بالدوافع والأهداف السياسية، وليس للقيم والأخلاق دور في الدوافع والأهداف كما ورد في شأيا هذا الكتاب.

مقدمة

منذ أن سقطت الشيوعية عام ١٩٩١م، ظهر عالم جديد يعرف (بالقطب الأحادي)، وبرزت تحولات متسارعة، واحتدم تنافس جديد بين الحضارات.

ثم وقعت أحداث ١٤٢٢/٦/٢٢هـ - ٢٠٠١/٩/١١م، وأعقبها متغيرات كبيرة وكثيرة، أضرت بتداعياتها العالم العربي والإسلامي أضعاف ضررها بخصوصه، حتى أثارت تلك الأحداث سؤالاً كبيراً هو: من المستفيد؟ ومن المتضرر من تلك الأحداث؟ التي منحت رخصاً دولية ومحلية للأقوياء لفعل ما لم يُستطع فعله من قبل، على حد وصف الكاتب الأمريكي (نورمان ميلر)^(١) Norman Melar.

أصبحت الحرب العالمية على ما يسمى بالإرهاب بوظائفها الخفية كنظام يُغلّ منافع مهمة وغطاء لمشروعات إستراتيجية حرباً بلا نهاية، لأنها لا تهدف إلى الفوز، فهي حرب تتغذى على عدم كسب الانتصار، أو تقوم على الفعل ورد الفعل لإطالة أمدها، حيث استخدم الإرهاب للقضاء على الإرهاب، وسُخرت كل وسائل التخويف لإنهاء الخوف، على حد تعبير الكاتب البريطاني (ديفيد كين) David Keen في كتابه حرب بلا نهاية،^(٢)

(١) انظر: ست جاللي وجيرمي إيرب كتاب «إختطاف كارثة ١١ سبتمبر» ص ٢٩٧، تعريب: عبد اللطيف أبو البصل.

(٢) انظر: (ديفيد كين) David Keen، كتاب «حرب بلا نهاية، وظائف خفية للحرب على الإرهاب»، تعريب: معين

الإمام، المقدمة والفصل الأول.

وكانت إحدى النتائج ظهور قواعد ومصطلحات دولية جديدة في الموالاة والمعاداة تُصنّف العالم إلى محاور ودول للشر وأخرى للخير! ومعنا أو ضدنا!.

لقد أصبح عالم ما بعد ١١ سبتمبر مختلفاً عن عالم ما قبله؛ حيث شكّلت تلك الأحداث منعطفاً تاريخياً في مجال حقوق الإنسان والعلاقات الدولية، وتجاوزت التحولات كل الأعراف والقيم والمواثيق الدولية، بعد أن بلغت حد إضفاء الشرعية على حروب الهيمنة والاعتداء؛ وتبنّي برامج الفوضى الخلاقة؛ وحلّت الحروب الاستباقية محل القوة الناعمة ومحل حقوق الإنسان والسلام الدولي فأحلّ الغرب لنفسه حروب المطلب في الوقت الذي حرّم ومنع واستهجن من المسلمين جهاد الدفع والمقاومة وظهر ما يسمى حرب الأفكار أو المعركة على روح الإسلام، كأبرز معركة إيديولوجية فيما بعد الحرب الباردة؛ أشعلها وتولى كبرها منظرو ما يسمى المحافظون الجدد (Neo) وعلى رأسهم دانييل بايبس الأمريكي.

لقد استغرق تشريد نحو أربعة ملايين فلسطيني أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، أما في عصر الفوضى والحرب على ما يسمى بالإرهاب؛ فتشريد أكثر من أربعة ملايين عراقي لم يستغرق أكثر من ثلاث سنوات!

لقد شهد الغرب بعد تلك الأحداث تحولات كبيرة في السياسة والإعلام والاقتصاد، وتغيرات في أهداف الاتحادات والتحالفات الجديدة والعلاقات الدولية، كما رسم الغرب خطاً جديدة لحلف شمال الأطلسي (النيو)، وبدلت إستراتيجيات عسكرية وحربية، وظهر مصطلح (العدو الأخضر) إشارة إلى المسلمين بدلاً من (العدو الأحمر) الذي كان يمثل الشيوعية (العدو التقليدي للحلف)، كما سقطت معظم شعارات الغرب التي كانت تحمل مضامين إنسانية وأخلاقية.

رافق هذه التحولات السياسية والعسكرية والثقافية تسارع وتيرة التغيرات الاقتصادية، فالأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقراً، فكما تُظهر القائمة السنوية لمجلة فوربس (Forbes) مارس ٢٠٠٧م؛ فإن ٩٤٦ من أصحاب المليارات في العالم يملكون (١,٨) تريليون دولار، بينما بلغت ديون العالم الثالث ٢,١ تريليون دولار.

وفي ظل الليبرالية الاقتصادية العالمية الجديدة^(١) ينمو الاقتصاد باستمرار، بينما تتراجع الرفاهية بلا انقطاع، فهو كما وصفه الألماني (هورست أفهيلد) Horst Afheldt في كتابه (اقتصاد يُغدق فقراً) «اقتصاد غير مجدٍ فعلاً، اقتصاد يغدق فقراً، تتفاقم فيه البطالة، ويضعف التكافل الاجتماعي أو ينعدم فيه برغم ارتفاع الناتج القومي إلى الضعف».^(٢)

وبينما تزداد الشعوب فقراً تزداد الشركات العالمية توسعاً فقد بلغ مجموع عمليات الاندماج بين تلك الشركات في عام ٢٠٠٠م خمسة آلاف ٥٠٠٠ عملية، أي ضعف ما تم قبل عقد من الزمن.^(٣) وزادت عمليات دمج الشركات في النصف الأول من عام ٢٠٠٧م بنسبة ٥٢٪ مقارنة بالعام السابق لتصل إلى ٢,٥ تريليون دولار عالمياً.^(٤)

وواصلت عمليات الاندماج ارتفاعها لتصل إلى ٢,٠٠٠ عملية بلغت قيمتها الكلية ٢,٢٨ تريليون دولار.^(٥)

تقول (نورينا هيرتس) Noreena Hertz في كتابها (السيطرة الصامتة): «وهذه الشركات قد تغذيها أو تدعمها أو تخنقنا - وبحسب هواها - حيث تبدو أيدي الحكومات مقيدة، ثم يشهد التاريخ الحديث مثل هذه الهوة التي تفصل بين الفقراء والأغنياء والتي تزداد في الاتساع، وكذلك لم يشهد مثل هذه الأعداد من المستعبدين أو الذين لا نصير لهم».^(٦)

«لقد أصبح علم الاقتصاد هو السياسة الجديدة، وصارت التجارة هي المسيطرة، وأعادت الحكومات تحديد دورها من دور المشرع إلى دور الحكم، ومن دور الحارس إلى دور نصير الشركة».^(٧)

(١) «المقصود بالليبرالية الاقتصادية المحدث - كما عرفها أفهيلد - تلك المجموعات من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم المنفتحة اقتصادياً على السوق العالمية» للمزيد انظر: هورست أفهيلد «اقتصاد يغدق فقراً» ص ٨.

(٢) هورست أفهيلد، «اقتصاد يغدق فقراً»، المقدمة والتمهيد.

(٣) انظر: نورينا هيرتس، «السيطرة الصامتة»، دار النشر وتاريخ النشر ص ١٣.

(٤) المرجع السابق ص ١٤.

(٥) انظر: شركة الراجحي للخدمات المالية، إدارة البحوث والاستشارات «الاندماج والاستحواذ» في ١٢/٢٠٠٨م.

(٦) انظر: نورينا هيرتس Noreena Hertz، «السيطرة الصامتة» The Silent Takeover، ترجمة «صديقي خطاب»، ص ١٥.

(٧) المرجع السابق: ص ٨١.

ولعلَّ انهيار النمر الآسيوية بشركاتها وبنوكها عام ١٩٩٧م، وأزمة مديونية المكسيك والبرازيل والأرجنتين عام ١٩٩٨م و١٩٩٩م، والهبوط الحاد الساحق في أسواق الأسهم في دول الخليج عام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، وانهيارات السوق العالمية في رمضان ١٤٢٩هـ - ١٧/ سبتمبر ٢٠٠٨م، وما سبقها وتلاها من أحداث، كلها تعدُّ من المؤشرات والنماذج المصغرة جداً لمخاطر ضياع مستقبل الاقتصاديات المحلية والوطنية وابتلاعها، وفي الوقت ذاته فإن تلك المؤشرات في التغلُّ أو الانهيار توجب البحث عن أفضل السبل والوسائل لتوطين الثروات الوطنية، فهي تحديات لكنها توجد فرصاً إيجابية.

ومع إطلالة عام ٢٠٠٨م انتقل العالم إلى مشكلات وأزمات الغذاء، إضافةً إلى أزمات الفقر والمرض، فقد بدأت الأسعار تمس الطبقات المتوسطة، والحكومات ليس لديها حلول سريعة، واستشرى الغضب بسبب ارتفاع أسعار الأغذية الرئيسية، فقد زادت أسعار الغذاء العالمية بنسبة ٤٥٪ منذ نهاية عام ٢٠٠٦م،^(١) وعلق صندوق النقد الدولي ورئيسه دومينيك شتراوس الجرس منبهاً حكومات العالم إلى أن القادم سيكون الأسوأ في أزمة الغذاء، من حيث المعروض والأسعار، وقد حذرت الأمم المتحدة من أن ٨٢ دولة بما فيها الصين تواجه حالات غذاء طارئة، بعد تراجع مخزونات القمح إلى أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٨٠م.^(٢) وإضافة إلى ما سبق فإن المخاطر المستقبلية لأزمات (التغيرات المناخية) تزداد مما يتطلب مؤسسات توازي حجم الكوارث المتوقعة.

عولة الأقوياء لم تقتصر على السياسة والحرب والاقتصاد، بل امتدت إلى الثقافة أيضاً، فالعصر الإلكتروني المشبع بالفكر الغربي نشهد آثاره في بقية العالم، إلى درجة دفعت بعضهم للدعوة إلى صحوة في العالم النامي للتشجير عن سواعدهم، كي لا تستعمر ثقافتهم، وذلك على حد وصف (السفير الأمريكي) في المملكة العربية السعودية وتونس وزائير walter Cutler^(٣) لهؤلاء الغيورين، خاصة أن وسائل الثقافة والمعرفة بكل

(١) انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ١٣/٤/١٤٢٩هـ.

(٢) انظر: صحيفة الرياض في ٢٩/٣/١٤٢٩هـ.

(٣) من تقرير لكتاب «القوة من النوع الثالث - محاولة الغرب استثمار القرية العالمية»، هشام مجي الدين ناظر، الصفحات الأولى من الكتاب، حيث نادى المؤلف بهذه الصحوة.

أشكالها تعد من أهمّ عوامل التغيير والتأثير على الحياة السياسية والثقافية والسيادة الوطنية.

فالثقافة الحديثة توفر فرصاً كبيرة للأقوياء (الغرب)؛ لانتهاك الخصوصية الثقافية والاجتماعية للشعوب والدول والأفراد وتحجيمها، مع ما يصحب ذلك من هوس الأسواق وأنماط الحياة الاستهلاكية، التي تدمر فرص الإنتاج المحلية، وتهدد قيم الهويات الوطنية ومبادئها، مع حصار غير مسبوق لهوية شعوب العالمين العربي والإسلامي ودولهما.

يشير مؤلف كتاب (القوة من النوع الثالث)، إلى أن التدخل الغربي يجري تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة النظيفة، مع احتكار غربي لتفسيرها، وفرض لبُعدها الثقافي وبنيتها السياسية.

«ولأن الغرب يرى أن ثقافته أساس للبشرية؛ فإن السؤال حول فصل السياسة عن الثقافة -بالنسبة لهم- غير مطروح أصلاً»،^(١) «فهناك المؤسسات التي تملك القدرة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول بنوايا نقيّة، من نوع محاربة الجوع والصراعات الداخلية وانتهاك حقوق الإنسان، لكن ذلك مثار شك لسبيين:

أولهما: الافتقار لإجماع دولي لهذا التدخل.

وثانيهما: أن تلك المنظمات واقعة تحت سيطرة دول غربية محددة ذات مصالح معروفة».^(٢)

وتكشف الباحثة البريطانية (هيرتس) في كتابها (السيطرة الصامتة) أن هناك تلاعباً يجري في العالم من خلال تلك المصطلحات، وحجتها: «أن فكرة حماية حقوق الإنسان كلها قد نحيّت جانباً عندما انصب اهتمام الحكومات الغربية على حاجتها لترويج التجارة وتبني مصالح شركاتها عبر العالم».^(٣) وخلصت هيرتس إلى أن «التسربل باهتمام أمريكا بحقوق الإنسان أجندة اقتصادية صريحة».^(٤)

(١) انظر: هشام محيي الدين ناظر، «القوة من النوع الثالث - محاولة الغرب استعمار القرية العالمية» ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق: ص ٣٠ (بتصرف).

(٣) انظر: نورينا هيرتس Noreena Hertz، «السيطرة الصامتة» The Silent Takeover، ترجمة (صدقي خطاب) ص ٨٦.

(٤) المرجع السابق: ص ٩٠.

هذه الحقائق تجعلنا نُصدم بما يقوم به بعض المستغربين (والعلمانيين) من المتبنين لبعض شعارات الإصلاح في دول العالم العربي والإسلامي، فقد جرى احتلال (استعمار) وعيهم الثقافي؛ ليصبحوا - بوعي أو دون وعي - أدوات ووسائل تنفيذية للشعارات والمفاهيم الغربية وعوامل إضعاف للسيادة الوطنية، وعلى الرغم من كونهم أقلية، إلا أنهم بحكم الرعاية الغربية والدعم السياسي والإعلامي الأجنبي وبعض المحلي أصبحوا (قوة ناطقة)، تعتدي على أصول الأمة الإسلامية وثوابتها وهوياتها الوطنية؛ لتحقيق مشروعات سياسية أجنبية تحت لافتة الشعارات الغربية نفسها (حرب الإرهاب)، (الإصلاح السياسي)، (مؤسسات المجتمع المدني)، (إصلاح المناهج الدينية)، و(حقوق المرأة)، (حقوق الأقليات) وغير ذلك حتى تؤكد تناغمهم مع متعصبي الغرب.

الجهة الأبرز للهجمة الغربية على العالم الإسلامي عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م تمثلت في القطاع الخيري، ففي الوقت الذي يدعم فيه الغرب القطاع الخيري عنده ويعدّه قطاعاً ثالثاً، حرص المتعصبون من غلاته وقادته على محاربة (القطاع الخيري) في المجتمعات الإسلامية؛ من خلال هيمنته ونفوذه وسيطرته على كثير من الحكومات الإسلامية.

لبعض الدول الغربية - خلال حقبة الاستعمار المباشر لأكثر البلدان الإسلامية - تجارب مريرة مع القطاع الخيري الإسلامي، تمثلت في مصادرات للأوقاف في بعض الدول الإسلامية، وهذا ما فعله الإنكليز في فلسطين وما يفعله اليهود الآن؛ لكن الأخطر اليوم هو: عملها على تحييد فاعلية ذلك القطاع من خلال تبني الحكومات العربية إخضاعه للبيروقراطية الحكومية التي تحجّمه وتقيدّه، أو من خلال تبعية المؤسسات الحكومية التي تتحكم فيه لتفقده فاعليته الحقيقية من جهة، كما أن بعض الحكومات بإجراءاتها ونظمها الإدارية ترهّد المانحين والمتبرعين له من جهة أخرى؛ ليموت هذا القطاع، أو يعيش مريضاً مشلولاً، أو يضمحل أو يفقد دوره المهم والحيوي الذي ظل يؤديه في المجتمعات الإسلامية قرونًا طويلة.

لقد أكدت الحملات الغربية على ما يسمى بـ (الإرهاب) أن تهيمش (القطاع الخيري) في العالمين العربي والإسلامي وتحجّمه بشكل مريع هو نتاج إستراتيجيات غربية ثابتة،

جعلته - ولأول مرة في تاريخه - محل شبهات كثيرة وشك كبير، وخوف وتوجس عند كثير من أبناء المسلمين حكاماً وسياسيين، مفكرين ومتقفين، تجاراً ومانحين^(١)

يحدث ذلك في وقت تزداد فيه الحاجة إلى القطاع الخيري في بلدان المسلمين، ففي العالم الإسلامي يعيش ٣٧٪ من السكان تحت مستوى خط الفقر، أي ما يعادل ٥٠٤ مليون شخص تقريباً، وتبلغ نسبتهم إلى فقراء العالم ٣٩٪، وهذا يعني أن أكثر من ثلث سكان العالم الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر هم من دول العالم الإسلامي، ويعيشون فيها.^(٢) وطبقاً لما ورد في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩م فهناك ٦٥ مليون عربي يعيشون الفقر وتحت خط الفقر، وحسب تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ١٦/٤/٢٠٠٧م: وهناك ٤ ملايين عراقي مشرد في الداخل والخارج، وهناك أكثر من ٤ ملايين فلسطيني مشرد، ناهيك عن مشردي أفغانستان والصومال والسودان (دارفور)، وبقية أخرى من شعوب الدول الإسلامية ربما تنتظر دورها.

وعن البطالة فالمعدل العربي للبطالة هو الأعلى في العالم، إذ قدره أحمد لقمان مدير منظمة العمل العربي بنحو ١٤٪، حيث يزيد عدد عاطلين عن العمل على ١٧ مليون عربي.^(٣)

لكن وزير العمل البحريني الدكتور مجيد العلوي يرفع هذا الرقم إلى ثلاثين مليون عاطل، ويتوقع ارتفاعه إلى ٧٠ مليون عاطل خلال العقد القادم، وكما أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩م أن البلدان العربية ستحتاج بحلول عام ٢٠٢٠م إلى ٥١ مليون فرصة عمل جديدة، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب في العالم العربي ما يقرب من ضعف ما هو عليه في العالم بأسره حسب التقرير.^(٤)

(١) انظر: تفاصيل أكثر عن دعاوى الإرهاب محمد السلومي كتاب «القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب» وكتاب «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب».

(٢) انظر: عن نسبة السكان تحت خط الفقر كتاب The Word Fact Book 2000.

(٣) انظر: صحيفة الرياض ١٢ / ٢ / ٢٠٠٨، وانظر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية ٢٠٠٩م، والوطن السعودية في ٢٩/٧/١٤٣٠هـ.

(٤) انظر: صحيفة الشرق الأوسط ١٧ / ١١ / ٢٠٠٨، وانظر: تقرير الأمم المتحدة السابق. وصحيفة الوطن السعودية في ٢٩/٧/١٤٣٠هـ.

كما يظهر تقرير صادر عن الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية أن ما يقرب من ثمانية ملايين طفل عربي في سن الدراسة لا يجدون مقاعد دراسية.

وحسب تقرير (وكالة الأنباء السعودية) الصادر بتاريخ - ٢٦/٦/١٤٢٨ هـ - يوجد في العالم العربي ٧٠ مليون أُمِّي ٨٠٪ منهم نساء.

في المقابل وحسب معهد التمويل الدولي فإن دول مجلس التعاون الخليجي حققت طفرة اقتصادية بحلول نهاية عام ٢٠٠٧م قدرت بـ ٥٤٠ مليار دولار، مما يفوق قيمة صادرات كل من البرازيل والهند وبولندا وتركيا مجتمعة، وقد يقفز التكتل الخليجي الذي يحتل المرتبة ١٦ بين اقتصادات العالم ليصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول سنة ٢٠٣٠م.^(١)

وأوضحت أرقام منظمة التجارة العالمية أن دول الخليج ستصبح القوة الاقتصادية السادسة في العالم من حيث الصادرات، بقوة تصديرية تتجاوز نصف تريليون دولار وذلك بعد تطبيق السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٨م.^(٢)

وحسب تقرير أداء الاقتصاد العربي الموحد لعام ٢٠٠٧م، فقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام ٢٠٠٦م نحو ١,٢٧٦ مليار دولار أمريكي، محققاً بذلك وللمرة الثانية قيمة جاوزت التريليون دولار أمريكي، وإن جملة (الإيرادات العامة) في الدول العربية في عامها الرابع على التوالي ارتفعت ارتفاعاً كبيراً، وبلغت الإيرادات العامة نحو ٤٨٨ مليار دولار، تمثل نسبة أربعين ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.^(٣)

وعلى الرغم من الانهيارات الاقتصادية العالمية فإن الاقتصاد العربي يمتلك مقومات تجاوز الأزمة، كما يمتلك مقومات التوطين لاستثماراته.

القطاع الخيري (القطاع الثالث) هو المؤهل لتحقيق التكامل والتكافل بين فقراء المسلمين وأغنيائهم والدول المانحة والممنوحة، وهو مرشح للإسهام في كل جوانب التنمية بتوطين واستثمار أمثل للأرقام والإحصاءات السابقة في هذه المرحلة التاريخية.

(١) انظر: صحيفة «الحياة» في ١٦/٧/١٤٢٨ هـ نقلاً عن (النيوزويك الأمريكية) في ٢٩/٧/٢٠٠٧م.

(٢) انظر: صحيفة «الوطن» في ٩/١٢/١٤٨٢ هـ.

(٣) انظر: تقرير أداء الاقتصاد العربي الموحد لعام ٢٠٠٧م، www.amf.org.website/weblish

فواقع العالمين العربي والإسلامي في القرن الجديد يفرض عليه المبادرات العاجلة والعمل بكل الوسائل للتصحيح والإصلاح، فقد بلغت فيه الأمية والفقر والاستبداد السياسي والتخلف العلمي والاقتصادي والفساد الإداري نسباً كبيرة، تجاوزت بها كثيراً من الأمم.

ومن أهم متطلبات هذه المرحلة التاريخية: أن يبادر العالم العربي والإسلامي إلى العمل على الانتقال الإداري من قطاع الحكومة الذي تكون بعد «سايس بيكو» إلى مفهوم الدولة الواسع ذي القطاعات الثلاثة^(١) بالتصحيح الإداري لنفسه، ليس على مستوى إعادة وحدته السياسية التي لا يمتلك مقوماتها في حقبة الراهنة، ولكن على مستوى اتحاد منظماته وأوقافه وجمعياته ومؤسساته العلمية والدعوية والإغاثية ومجالس علمائه ومفكره باتحادات وتحالفات وشراكات، محلية وإقليمية ودولية.

(١) الدولة والحكومة والوطن مصطلحات غير محررة إلى حد كبير لدى المواطن العربي، بل إنها متشابكة ومتداخلة في الإعلام العربي، فالدولة هي الحكومة والعكس كذلك، والحكومة هي الوطن، والوطن هو الحكومة في اختزال للدولة يضعف سيادتها وقوتها الداخلية والخارجية ويهمل دور المواطن فيها، كما يصعب مع هذا التداخل والاختزال توجيه وتقوية الانتماء والولاء للأوطان أو الدول، وبعيداً عن تعقيدات التعريفات فإن الدولة: هي التي تتكون إدارياً من القطاعات الثلاثة: القطاع الحكومي (الأول)، والقطاع التجاري (الثاني)، والقطاع الخيري وغير الربحي (الثالث)، وهي كذلك الكيان المكون من السلطات الثلاث المستقلة عن بعضها البعض: (السلطة التشريعية) وتمثلها جميع الجهات والمؤسسات التشريعية مثل البرلمانات وما شابهها، و(السلطة التنفيذية) وتمثلها المؤسسات الحكومية (القطاع الحكومي) و(السلطة القضائية) وتمثلها المحاكم القضائية بجميع أنواعها. فالدولة بهذه القطاعات الثلاثة والسلطات الثلاث تكتسب القوة السيادية الموسوعة الأكاديمية الأمريكية عرّفت الدولة بأنها: الوحدة السياسية التي تمثل إقليماً أو أرضاً، ويقتطنها عدد من السكان، ولها حكومة ولها سيادة، واستقلال (Academic American Encyclopedia, Book 18, Pages 228-230) فالمؤسسات الحكومية جزء من الدولة - أي دولة - والحكومة متغيرة متبدلة عبر العصور والأزمان بينما الدولة ثابتة.

والوطن: يطلق على مجموع الأرض والهواء والماء والتاريخ والجغرافيا والقيم والثوابت والمبادئ التي اجتمع عليها وفيها المواطنون والتي قامت عليها الدولة - أي دولة - فالوطن بهذا هو الذي يجب أن ينتمي الجميع إليه، ويعتز به ويدافع عنه الجميع، وعلى أساسه يكون الولاء والعداء، ولذلك فإن الانتماء والولاء من أي مواطن حاكماً أو محكوماً متلازمان للوطن.

ولكن الانتماء والولاء للحكومات الوطنية يقوم على مدى التزام وولاء الحكومات نفسها للدستور - دستور الدولة - الذي تعاقدا (العقد الاجتماعي أو السياسي) أو تباعاً عليه (العقد الشرعي) الحاكم والمحكوم من المواطنين، ولعل وجود القطاع الثالث بمؤسساته المستقلة والمتنوعة عامل مساعد للوعي والعمل بمفاهيم تلك المصطلحات وتقوية الانتماء الوطني والسيادة الوطنية.

هذا القطاع يعد الداعم الأساس للقوة الناعمة أو القوة السلمية، التي أشار إليها المؤلف الأمريكي (جوزيف ناي) Joseph S.nye:^(١)

فالقطاع الخيري القائم على القيم الروحية والمبادئ السامقة في الإسلام هو المرشح الحقيقي -بإذن الله تعالى- لوصفه بـ (القوة الناعمة)، ففعاليتها القوية تستمد من قدرته الذاتية كعقيدة وشريعة على كسب العقول والقلوب والأفكار وتوحيد الأمم والدول.

لقد أصبحت احتياجات شعوب العالمين العربي والإسلامي ومطالبهم تتطلب -تطلعاتهم الكبيرة- الانتقال من الفهم الضيق للقطاع الخيري إلى المفهوم الشامل والكبير للخيرية وإلى مفاهيم (القطاع الثالث)، متجاوزة الواقع الصغير والمختزل لأهداف الجمعيات والمؤسسات وبرامجها -واقعها الحالي- إلى العمل بالقطاع بوصفها شريكاً في جميع عمليات التنمية.^(٢)

إن الدعوة إلى ضرورة إحياء العمل بما أصبح يسمى حديثاً بـ (القطاع الثالث)، واغتنام الفرص السانحة ليس بدعاً، بل هي دعوة إلى إحياء ما كان موجوداً أصلاً في حضارتنا وتاريخنا وتفعيله.

ولكن لا ينبغي تكريس الصورة النمطية التاريخية نفسها لهذا القطاع نفسها، بل لا بد من إضافة بُعدٍ أوسع وأفقٍ أرحب، كما هو الحال دائماً في الحضارة الإسلامية التي تستوعب الواقع، وتستفيد من ثمار الحضارات الأخرى وتتفاعل معها، فتمتص إيجابياتها، وتفرغها من انحرافات أو سلبياتها.

فالدولة أصبحت لها مفهوم إداري عالمي حديث ينبغي الاستفادة منه، وكما أن استنساخ الأنموذج الغربي لإدارة الدولة ليس وارداً، فمن غير الصحيح -أيضاً- تجاهل الواقع، وتخطي الفوارق الزمنية بالكامل، إلى أنموذج إدارة الدولة التقليدي، وفق الصورة النمطية التاريخية.

(١) انظر: جوزيف س. ناي Joseph S.nye، «القوة الناعمة»، ص ١٢.

(٢) انظر: كريستوفر جين، مقدمة «كتاب تنمية القطاع الثالث» Christopher Gunn، Third- Sector Development.

ولنا - معشر المسلمين اليوم - فيما أحدثه عُمر (الفاروق) -رضي الله تعالى عنه- من آليات ووسائل محدثة لإدارة الدولة عندما كبرت وتوسعت في عهده خير مثال.

لقد قامت الإدارة الحديثة للدول المتقدمة في الإدارة والصناعة والاقتصاد باعتماد (القطاع الثالث) (Third Sector)^(١) قطاعاً أساسياً وشريكاً في جميع عمليات التنمية (Development) وقطاعاً مسانداً للقطاع العام والخاص، ليس على صعيد المعالجات المباشرة للفقر والمرض والجهل بالمساعدات والمعونات فحسب، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى الشراكة التنموية من خلال الوجود الكبير والمنظم للمنظمات، والجمعيات، والاتحادات، والشركات، والمستشفيات، والجامعات غير الربحية (N.P.O).

وباعتبار كل ما سبق فإن (القطاع الثالث) في العالم العربي والإسلامي هو المرشح القوي -بوصفه قطاعاً تنموياً وخدمياً- للحفاظ على توطين كثير من الموارد الاقتصادية الوطنية، من خلال تطوير وسائل الأصول الوقفية المحلية واستثمار مخرجاتها النقدية وعدم تعريضها إلى مخاطر الأسواق الدولية، ودوراتها الاقتصادية الخارجية.

(١) القطاع الأول والثاني: مصطلحات إدارية حديثة للدولة تعمل بها معظم دول العالم المتقدم مادياً، على أن الأول هو القطاع العام (مؤسسات القطاع الحكومي)، والثاني القطاع الخاص (القطاع التجاري والربحي) والثالث هو القطاع غير الحكومي وغير الربحي. ومن المهم التنبيه: إلى أن بعض الكتب الأجنبية المعنية بأبحاث هذا القطاع تطرح القطاع الرابع والخامس، لكن بحكم أن القطاع الثالث هو الأصل فإن التحالف مع القطاع الحكومي أو القطاع التجاري يصفه بعض الباحثين بالقطاع الرابع أو الخامس، والحقيقة أن هذا التحالف لا يسمى قطاع بقدر ما يسمى الجيل الرابع أو الخامس وهكذا، لأن قطاعات الدولة الإدارية - أي دولة - تتكون من ثلاث قطاعات فقط، علماً بأن هناك نزعة جديدة لفلسفة هذا الترتيب للقطاعات الثلاثة لا تقوم على أهمية الإدارة، كما لا تقوم على أهمية ما تقدمه تلك القطاعات من الخدمات الأساسية للإنسان، فبعض الكتابات الجديدة عن هذا القطاع بمقتايس الرأسمالية الغربية ومواصفاتها الرقمية عملت بالتصنيف القائم على أساس أن التوظيف والاقتصاد الرأسمالي يعتبران المحرك الرئيس للسياسات الحكومية الداخلية والخارجية. وأنهما المحرك الرئيس للدول، ولم تكن قيمة الخدمات الإنسانية والقيم غير الربحية هي الأساس في التصنيف؛ ولذا فقد صنفت تلك الكتابات القطاع التجاري: بأنه القطاع الأول ليكون القطاع الحكومي هو القطاع الثاني، كما ورد في كتاب (تنمية القطاع الثالث) المؤلفه: كريستوفر قن.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم اقتصاد المعرفة والثقافة وتحقيق السيادة الوطنية، خاصة في القرن الواحد والعشرين بتحدياته وتحولاته، لا يمكن أن تتحقق بالقطاع العام (الحكومي) ولا بالقطاع الخاص (التجاري) بعيداً عن الوجود القوي للقطاع الثالث) بشقيه الخيري وغير الربحي، وذلك حسب تعبير الكاتب الأمريكي (كريستوفر غنن) Christopher Gunn في كتابه (تنمية القطاع الثالث) (Third- Sector Development) حينما قال: «إن الاستثمار من القطاع الخاص الربحي قد تجاوز سلباً المجتمعات الفقيرة، كما أن أي جهد أو مساعدة من القطاع العام (الحكومة) تلقتها هذه المجتمعات لم تكن كافية لإشغال فتيل التنمية».^(١)

إن الفرص السانحة أمام القطاع الخيري (كقطاع ثالث) في العالمين العربي والإسلامي كثيرة يصعب حصرها وإن كان من أهمها:

التوجه العالمي يزداد نحو تقليص دور الحكومات أو تغييره في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية -بما في ذلك العالمين العربي والإسلامي- وتغيير حدود مسؤولياتها في جوانب خصخصة الخدمات وغيرها وهو ما يسميه بعضهم (بيع القطاع العام)،^(٢) مساهمة للعولة الاقتصادية، مما سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها، وهذا سيوفر فرصاً غير مسبقة لتنشيط دور القطاع الثالث وتوسيعه وتفعيله.

النجاح الإداري الباهر لتطبيقات (القطاع الثالث) عالمياً، واستثمار التحديات الخارجية المتنوعة، واستيعاب تحديات التنمية الداخلية المتعددة خاصة مع توفر كل وسائل التقنية والاتصالات الحديثة.

(١) انظر: كريستوفر غنن Christopher Gunn في كتابه «تنمية القطاع الثالث» المقدمة Third- Sector Development.

(٢) انظر: سمير التير، في كتابه «الفقر والفساد في العالم العربي» ص ١٦.

واقع الطفرات الاقتصادية لكثير من الحكومات العربية والإسلامية - رغم الانهيارات العالمية-، وما يتبع ذلك من مدخلات مالية واقتصادية ضخمة، يمكن أن تسهم في تنمية الأوقاف وتفعيل الزكاة والتبرعات والصدقات. والشروع في إنشاء المؤسسات والبرامج الطبية والعلمية والتعليمية والإعلامية (غير الربحية) ودعمها لتشكيل البنية الرئيسة لمؤسسات القطاع الثالث. ولتمنح استثماراتها ومشاريعها وأوقافها قوة اقتصادية وطنية محلية لا تدخل ضمن دوائر الاقتصاد الدولي.

المعدلات المرتفعة في النمو السكاني للعالم العربي والاستثمار المبكر للإنسان، كفرص تدعم التنمية الإنسانية، فالإنسان هو رأس المال الحقيقي للأمم، فحسب المعهد العربي لإنماء المدن فإن نسبة سكان العالم العربي دون عمر ١٨ عاماً بلغت في عام ٢٠٠٧م إلى ٤٣٪ من مجمل السكان،^(١) فالموارد البشرية هي الصانع للقوة المعنوية، وهي المنتج والداعم للموارد الاقتصادية لدى الأمم الحية.

الآفاق المستقبلية لقوة (القطاع الثالث) وفاعليته عالمياً، والحقائق المستقبلية عن انتصار الإسلام وقطاعه الخيري والطلب العالمي عليهما، حيث تتيح فرصاً لا تعوض في وجوب المبادرات، واقتناص كل الفرص للعمل بمفهوم (القطاع الثالث) وبشكل لا يحتمل التأجيل.

إن الفرص السانحة ليست مقصورة على الفرص الغزيرة الداخلية للعالمين العربي والإسلامي فحسب، بل إن التحولات والمتغيرات الخارجية العالمية بسلبياتها ومَحَنها تُعد منحة وإيجابيات للمخلصين من الساسة والمفكرين والعلماء ورجال الإعلام، وأرباب المال والمؤسسات (المانحة) أو (الممولة) و(المتبرعة) (Donners) (Givers) (Funders)،^(٢)

(١) انظر: صحيفة «الاقتصادية» في ١١/٧/١٤٢٨هـ.

(٢) المؤسسة المانحة: مصطلح إداري حديث معبر عن نوع من أنواع المؤسسات ووظائفها، (Endowment Foundation أو Givers Foundation) وهي التي لديها المال أو عين الوقف ولا تطلب التبرعات، وغالباً لا تقوم بتنفيذ المشاريع الخيرية بنفسها، وقد تكون لديها بعض الرؤى والدراسات: مثل: مؤسسات الملك فيصل، والأمير سلطان الخيرية، وروكفلر، ودويك، ونوبل العالمية وغيرها، وهي تقوم بمنح وتمويل البرامج والمشاريع والمؤسسات العامة الممنوحة بمعنى: أن لديها ميزانيات سنوية محددة لتمويل البرامج والمشاريع ولها مصادر دخل لتمويل الميزانيات.

وكذلك الجمعيات الممنوحة،^(١) ليقوموا بدورهم الإيجابي ومسؤولياتهم الوطنية والاجتماعية، ومن هذه الفرص:

أوجد العالم - وخاصة عالم الرأسمالية الليبرالي - اليوم بتحولاته وتغييراته، وتغول اقتصاده وانهيائه، بتناغمه وتناقضاته، بسلبياته وإيجابياته، فرصاً غير مسبوقة لإعادة تفعيل القطاع الثالث (الخيرى) في العالمين العربي والإسلامي. فموت الغرب أو انتحاره أو احتضاره - كما أشار إلى ذلك مفكروه وكُتَّابه -، يجب ألا يكون أمنية أو هدفاً بحد ذاته، بقدر ما يكون دافعاً للعمل والتصحيح والإصلاح الذي يستعيد به المسلمون دور القطاع الخيرى الحضارى التاريخي؛ ليكون (قطاعاً ثالثاً) فاعلاً مسهماً في إدارة الدول والحكومات، لما فيه خير البشرية كلها.

ألقى السقوط الأخير للغرب في مختبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وتداعياته في ميادين الحياة العملية، الكثير من الهزائم الأخلاقية لدول ومنظمات حقوقية، وإغاثية وإنسانية عدت نفسها راعية للقيم الإنسانية الكونية، من العدل والحرية والمساواة والتعامل الإنساني وحقوق الإنسان والليبرالية الفردية والعلاقات الدولية... إلخ، وتساقطت تلك القيم الواحدة تلو الأخرى، كل هذا يُعدُّ فرصاً سانحة لتقديم البديل للعالم، من خلال صناعة منظمات وهيئات ومؤسسات دولية تقوم على تشريعات وثوابت من القيم؛ لتكون شريكاً للنظرَاء العالميين المخلصين.

إن ما سبق يوجب العمل بسياسات وإستراتيجيات جديدة تُنافس إستراتيجيات الخصوم أو المنافسين أو توازيها، ومن أهمها مفهوم (القطاع الثالث) استثماراً واستيعاباً لطاقت المجتمعات والشعوب، وإصلاحاً لواقع الحكومات والدول، ثم التصدي والمواجهة العلمية والعملية السلمية لإيصال حقيقة الإسلام بتشريعاته الاجتماعية والاقتصادية

(١) المؤسسة الخيرية العاملة (الممنوحة) (Operating Foundation) هي التي لديها مشاريع وبرامج عملية تنفيذية، وتبحث عن التبرعات والتمويل للتنفيذ، وليس لديها ميزانية ثابتة وإنما موازنة تقديرية، مثل: جمعيات البر، وتحفيظ القرآن الكريم، وتيسير الزواج، والأطفال المعوقين، وغير ذلك من الجمعيات الخيرية والأهلية التي تستفيد من المؤسسات الوقفية والمانحة في تمويلها ودعمها.

والسياسية، وبثوابته وقيمه التي قد تكون غائبة عن شرائح كبيرة من المعتدلين وأنصار الحقيقة في المجتمعات الغربية والشرقية، ولا سيما مع انكماش سياسي مُرتقَب وفشل مُنتظر للرأسمالية الغربية.

هذه الفرص تؤكد ما طرحه بعض المثقفين بقوة عن أهمية المنافسة واقتحام الجدار الغربي لبيع بضاعتنا في أسواقه، والترويج لرؤيتنا ورؤانا التي قصّرنا - ولا زلنا - في إيصالها للآخرين، مع وجوب عدم فقدان الأمل فمن المؤكد أن هذا الجدار ليس حديدياً أو شيئاً يستحيل اختراقه.^(١)

وعلى صعيد الفرص فإن المد الإسلامي المشهود له عالمياً، وانتصار عقيدته وفكرته هو النصر الحقيقي، حينما يصحبه اعتقاد معتنقيه بالنصر لدينهم وقضاياهم، مع اليقين بهزائم أخلاقيات الخصوم، حتى لو كانت الغلبة للقوة المادية لأولئك الخصوم أو المنافسين.

هذا الانتصار يزهو حينما تصحبه صحوة بين الأقليات المسلمة في العمق الأوروبي والأمريكي ودول الشرق، ودخول الناس في دين الله أفواجا في أرجاء العالم تشهد به الأرقام والإحصائيات الواردة في ثنايا هذا الكتاب، إضافة إلى جاليات عربية وإسلامية متعددة ومتنوعة في أوروبا وأمريكا وغيرهما أيقظتها برامج وإستراتيجيات التشويه والتخويف من الإسلام أكثر مما نفّرتها، فهي تقوى وتتقوى بالمناوأة والمقاومة الفكرية والثقافية. لقد أصبح المسلمون بهذا وذاك جزءاً من تركيبة العالم، والعالم الغربي بوصفهم مواطنين بشكل خاص، ويمتلكون مقومات التحالفات مع شعوب العالم العربي والإسلامي في ميادين (القطاع الثالث) وهذه فرصة سانحة.

ليس من شروط انتصار الإسلام - الآن - أن يعود العالم الإسلامي دولة واحدة، ممتدة الأطراف ظاهرة على الأعداء وغالبة بالقوة العسكرية والسياسية، فمفهوم النصر أوسع وأكبر من ذلك بكثير، وكذلك ينبغي أن تكون آمالنا.

(١) من تقرّظ محمد عمر العامودي لكتاب (القوة من النوع الثالث) حيث وصف طرح المؤلف هشام ناظر وما يجب على العالم النامي فعله.

إنّ الدين الذي يُحارب، وتُلصق به دعاوى الكذب والافتراء، ويُمارَس بحقه التشويه والإرهاب، ثمّ لا يزيده ذلك إلا قوّة؛ هو دينٌ منتصرٌ بحقٍّ. وما قصة أصحاب (الأخدود)؛ وكذلك تنكيل الطغاة الأثرياء الرومان الوثنيين بالقلّة المستضعفة من أتباع المسيح عليه السلام في أوروبا - قبيل انهيارهم! - منّا ببعيد، ولعلّ أنموذج إسلام المرأة الغربية اليوم الذي يفوق إسلام الرجل ثلاث مرات، برغم الحملات المنظمة المكثفة عن مزاعم ظلم المرأة في الإسلام كافٍ للاستدلال.

إن نوافذ الأمل كثيرة يراها كل صاحب بصيرة وطوفان عولة الثقافة الذي أغرق معظم الأرض - ولما يستكملها - سيحمل معه سفينة الإسلام إلى كل مكان يبلغه الطوفان، وسيتجاوز بها كل الحدود، ليوصلها إلى كل القلوب، برغم الكيد العالمي والقوى المضادة. لقد تزامن طوفان الثقافة المتسارع والخارج عن السيطرة مع خواء الغرب الروحي، وإفلاسه الأخلاقي، وانهياره الاقتصادي فأصبح انتصار الإسلام، وكتابه (القرآن) مسألة وقت^(١) وهذا كلّه يشكل فرصاً سانحة لمعتقيه فإن كان هذا، وإلا فهي سُنّة (الاستبدال): ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

لقد حرصت في هذا الكتاب على طرح أبرز المخاطر والتحديات في عصر اتّسم بتحوّلات إستراتيجية عالمية، تتطلب ما يوازيها من دراسات مستقبلية ومبادرات عملية إستراتيجية للتكيف والتفاعل الإيجابي مع تلك المتغيرات والتحديات، ولعلّ هذا الطرح يبرز أهم جوانب الحل للأزمات الحالية والمستقبلية من خلال العمل بمفهوم (القطاع الثالث) الذي أصبح مؤشراً أساسياً في السلم الحضاري للأمم والدول.

كما اكتفيت بذكر النجاحات الأمريكية فقط في هذا المجال دون غيرها؛ لتميّزها ونجاحها في تحقيق حقوق الإنسان الأمريكي، واستثمار لـ (الديمقراطية الداخلية) لأمريكا، ونجاحها في فرض قوتها السياسية الخارجية من خلال قوة أذرعها الثقافية

(١) مسألة (وقت) بأعمار الأمم أو الشعوب والحضارات - كما في السُنَن - وليس بأعمار الأفراد، لكن التسارع الحاصل اليوم يؤدّن باختصار الوقت كثيراً، بانتصار الإسلام وأهله، ولكن كما قرر ذلك القرآن الكريم في الآية المذكورة.

والإغاثية، اعتماداً على مؤسسات القطاع الثالث ومنظماته، مكتفياً بإبراز واقع الدعم المالي الكبير لهذا القطاع بحكم أهميته، وتوظيف الحكومات الأمريكية المتعاقبة لكل مدخلات هذا القطاع ومخرجاته، لتحقيق متطلبات الدستور الأمريكي وأهدافه.

وأملّي أن أكون وُفِّقت في عرض أهم التحولات والتحديات الخارجية والعوائق الداخلية بشكل عام، وأهم الحلول في آنٍ واحد، وأن أسهم بهذا الكتاب في ملء الفراغ وسد النقص في هذا النوع من الثقافة في المكتبة العربية، وأن يكون الكتاب خطوة عملية في هذا النوع من الدراسات والبحوث، تتبعها مبادرات علمية من مراكز بحثية متخصصة.

وقد حرصت على أن يتضمن الكتاب أقوال وتقارير ونتائج دراسات لأشخاص غير مسلمين، كما حرصت على الاستدلال بأقوال شخصيات علمية عاشت الجانبين الغربي والإسلامي، سعياً إلى إكمال الرؤية العلمية لهذا البحث.

وآمل أن تكون فصول هذا الكتاب قد نجحت في تأكيد أهمية القطاع الثالث، وأهمية استثمار الرؤية المستقبلية والفرص المتاحة، لتدعم العمل بمبدأ الواجب واقتناص الفرص.

كما أتطلع أن يسهم الكتاب في دعم مفاهيم (القطاع الثالث) وترسيخ تطبيقاته بوصفه جزءاً مهماً في ميدان الإصلاح السياسي والاجتماعي المنشود، من قبل صنّاع القرار السياسي، ومؤسسات القطاع الحكومي، والمؤسسات المالية. وقد أفردت في خاتمة الكتاب أهم النتائج والتوصيات كرسائل.

وفي الختام: أقدم شكري وتقديري لكل من أسهم بالرأي والتصحيح، والمشورة والتوجيه لإنجاز هذا المشروع.

وأخص بالشكر أستاذي وشيخي الفاضل معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبد الرحمن الحصين الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الموجه والمرشد لمسيرتي العلمية، كما أخص بالشكر والتقدير معالي الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد رئيس

مجلس الشورى سابقاً، رئيس مجلس القضاء الأعلى، الذي كان النقاش والحوار معه حول هذا الموضوع في أواخر عام ١٤٢٦هـ خير مساهم لحراك الفكرة ثم لإنجاز هذا الكتاب. سائلاً المولى سبحانه حسن القصد، راجياً منه وحده قبول هذا العمل في السماء؛ ليكون له القبول في الأرض، فإن كان صائباً فهو توفيق من الله أكرمني به، وإن كان غير ذلك فهو تقصير أرجو أن يسدده ويصوبه من هو أجدر مني في هذا المجال.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله النبي الأمين، وعلى آله وصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

المؤلف

في ١٤٣٠/٧/١هـ

salloumi@3rdsector.org



القطاع الثالث (الحقيقة والمجالات)

◀ جوانب في حقيقة القطاع الثالث (TS- Third Sector) ودوره:

● القطاع والسلطات الثلاث.

● القطاع والاقتصاد.

◀ المسميات والمجالات الرئيسة للقطاع الثالث.

● أولاً: المؤسسات غير الربحية (N.P.O).

● ثانياً: المؤسسات الوقفية.

● ثالثاً: الجمعيات الخيرية والأهلية.

● رابعاً: مؤسسات المجتمع المدني.

● - المجتمع المدني والمواطنة.

● خامساً: مراكز الحوار الوطنية.

● سادساً: مراكز الحوار الدينية والحضارية.

● سابعاً: المنظمات الدولية (عابرة الحدود).

● ثامناً: مراكز الدراسات والبحوث.

«إن الاعتماد بضرورة تبني الشعوب غير الغربية لقيم والمؤسسات ولحضارة غربية لها أمر غير أخلاقي»
موفهان/ الإسلام في الألفية الثالثة ص ١٩ نقلًا عن صموئيل منتجتون

القطاع الثالث (الحقيقة والمجالات)

جوانب في حقيقة القطاع الثالث ودوره:

القطاع الثالث: مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين، وتحتل موقعاً ثالثاً بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح، بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات إضافة إلى متابعة تنفيذها كمراقب، فالجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية والخاصة والخيرية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني كلها تعد أسماء ومجالات أو عناصر لهذا القطاع.

على الصعيد العالمي يشمل القطاع الثالث كل أشكال المؤسسات والمنظمات والجمعيات المانحة والممنوحة وأنواعها، والمعنية بتحقيق أهداف دولها في الداخل والخارج، كما أن هذا القطاع يشمل الجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام والنقابات والمؤسسات والشركات غير الربحية، وهو يشمل أيضاً المنظمات والجمعيات المعنية بالحقوق الإنسانية والسياسية، وما يسمى مراكز التفكير (Think Tanks)، ومراكز الرقابة والبحوث والدراسات والاستشارات غير الربحية وجمعياتها، وكل أنواع مؤسسات المجتمع المدني.

وللقطاع الثالث تسميات متنوعة أخرى عالمية تعكس موقعه الإداري والاعتباري، ومن

ذلك:

(١) المنظمات غير الحكومية (NGOS- Non Government OrgnaizationS).

(٢) القطاع المستقل (IS- Independent Sector).

٣) القطاع الخيري (Charity Sector).

٤) القطاع الخيري المانح (Philan Throby Sector).

٥) القطاع التطوعي (Voluntary Sector).

كل تلك الأسماء وغيرها تعكس مدلولات مهمة لهذا النوع من النشاط التنموي الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من إرادة أي دولة وإدارتها، وقد تكون تلك الأشكال أو الأنواع أسماء مترادفة. وتلك الأسماء أو الأنواع أو الأشكال للقطاع الثالث لا تعني الحصر لها، فكل عمل مؤسسي مستقل عن القطاعين، ومكمل لأدوارهما يعدّ من عناصر القطاع الثالث.

إذا عدنا عبر التاريخ في الحضارة الإسلامية؛ إلى ما يماثل القطاع الثالث في الإدارة الحديثة؛ فإن القطاع الخيري في الإسلام يشكل معظم مخرجات القطاع الثالث، إن لم يزد عليه، فهذا القطاع في الإسلام كان مستوعباً لمعظم احتياجات الأمة في معظم حقبة التاريخ، من حيث موارده المالية والبشرية الكبيرة والمستدامة، ومن حيث قوة خدماته وحجمها وقيمتها النوعية والرقمية أيضاً، وكان أكبر اتساعاً من مؤسسات القطاع الحكومي أو القطاع التجاري الخاص، وقد يكون بحق القطاع الأول، ويكفي أنه ولد حضارة إسلامية بفضل تشريعاته المتعددة في مجالات التطوع، والتبرع، والوقف، والزكاة وأعمال الحسبة وغير ذلك، حتى كان هذا القطاع مصدراً للعلم والمعرفة والوقاية والعلاج، ولم تكن السلطة الإدارية الحكومية في غالب حقبة التاريخ معنية بغير الأمن الداخلي والحماية الخارجية للدولة.

ويعد القطاع الثالث جزءاً من واقع الإدارة الحديثة للدولة خاصة في دول ما يسمى (دول الشمال) التي تعمل بهذا المصطلح الإداري، وهي تسمية اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة في تسمية كل المؤسسات غير الحكومية وغير الربحية، وبشكل أدق لكل المؤسسات المستقلة إدارياً عن القطاع الأول (الحكومي) وعن القطاع الثاني (الخاص التجاري)؛ لذا فالقطاع الثالث يعد قطاعاً أساسياً في تكامل الهيكل الإداري للدولة، يكمل عمليات التنمية الشاملة، وفي إسهام هذا القطاع بدوره في تقديم الخدمات قوة للدولة والحكومة معاً.

ويعمل القطاع الثالث على تحقيق التوازن بين القطاعين الحكومي والتجاري، بحيث يمنع تفوّل القطاع الحكومي وتمدده، كما يسد نقص خدماته، وفي الوقت نفسه يكبح جماح القطاع الخاص وجشعه وطمعه ويزكيه وينميه ويكسبه حسن السيرة والسلوك على المستوى المحلي والعالمي، بل إن هذا القطاع هو الكفيل بإنهاء الأزمات أو (الحروب) الساخنة أو الباردة بين القطاعين.

وهذا القطاع عامل من عوامل الحفاظ على هويات الأمم والدول واستقرارها السياسي، كما أنه مساهم كبير في تحقيق الأمن الفكري والسياسي والاجتماعي للدول العاملة به، بحكم ما يوفره من شراكة شعبية؛ فهو من أقوى وسائل الإصلاح السياسي لحكومات دول العالم، حيث يغرس الانتماء الوطني، بل إنه بحكم استقلاليته عن الحكومة يمنح الحكومات والدول مساحة أوسع للمناورات السياسية الدولية؛ ليجنبها الضغوط السياسية، كما أنه يستوعب كل جوانب التطوع والأعمال الشعبية والخيرية والأهلية، وينظم قبول جميع الموارد المالية وصرفها من منح وتبرعات وأوقاف وضرائب وغرامات باختلاف بين إجراءات الدول وتنظيماتها لتلك الموارد.

ويستطيع هذا القطاع استيعاب كثير من حالات التوظيف ومشكلات البطالة واحتواء وتوظيف الموارد البشرية بإبداعاتها واختراعاتها، وهو بهذا أو ذاك المنظم للأنشطة والبرامج الأهلية والشعبية والخيرية؛ سواء أكانت ثقافية أم دينية أم اجتماعية أم مهنية أم رياضية أم فنية أم ترفيهية، كما أن الدول تحتاج إلى هذا القطاع -بحكم شعبيته- في مُدَد الأزمات السياسية أو العسكرية، فهو يعالج بشكل فاعل آثار سقوط الحكومات وضعفها، حيث يسد النقص والحاجة في الأزمات والكوارث التي قد تعصف بمكتسبات القطاعين.

وهو قطاع يقوّي نفوذ الدولة -أي دولة- في الخارج؛ ليحافظ بذلك على حق السيادة والقوة في الخارج والداخل، كما هو سلوك الدول القوية والدول الاستعمارية، وكذلك فهو يعزز الفكرة الرئيسة التي قامت عليها الدولة -أي دولة-.

والقطاع الثالث يعمل في الغالب على توطين الموارد الاقتصادية، فهو قطاع خدمي تنموي يعمل على إيجاد البنى الأساسية للدولة، وهو قطاع غير ربحي لا يدخل في

الاستثمارات العالمية، فدورات اقتصاده واستثماراته محلية ووطنية. وهو لدى جميع الأمم والدول مرشح قوي لأخذ زمام المبادرات في التصدي للقضايا الإنسانية والحفاظ على ثرواتها المحلية والوطنية؛ لأنه القطاع الأقل فساداً والأكثر التزاماً بالمثل والقيم العليا بحكم دوافعه وطبيعته أهدافه. وهو قطاع يتصف بدرجات كبيرة من الشفافية التي تفوق معظم شفافية مؤسسات القطاع الحكومي والتجاري، كما أن هذا القطاع تتفاعل معه بشكل إيجابي كل الأمم والشعوب في عمليات الوقف والتبرعات.

فهو - فعلياً - يعمل على تحسين حياة الناس، وتلبية حاجاتهم الأساسية، وإيجاد فرص عمل بأجور مقبولة، ونشر روابط قوية بين الشعوب ذاتها. ويعد هذا القطاع الأسرع نمواً من القطاع الحكومي والقطاع التجاري، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشكل ١٠٪ من مجمل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني، ويمكن أن يكون أكثر من هذه النسبة إذا أدخلت الوظائف،^(١) فعلى سبيل المثال وصلت المؤسسات الوقفية المانحة في أمريكا ٧٣,١٧١ مؤسسة وقفية مانحة،^(٢) وبلغت التبرعات النقدية لهذا القطاع ٣٠٦,٣٩ مليار دولار، ونحو مليون وست مئة ألف مؤسسة وجمعية خيرية، وأكثر من أحد عشر مليون موظف حسب إحصائية عام ٢٠٠٧م.^(٣)

غُنى بلا غُرم:

القطاع الثالث المستقل عن مؤسسات القطاع الحكومي ويبرو قراطينها يمنح القطاع الحكومي الغُنى دون الغُرم من سلبية تبعات محتملة ناتجة عن أعماله وأنشطته وبرامجه؛ لذا فهو قطاع تكتسب منه الدولة قوة سياسية واقتصادية، خاصة في برامج المعونات

(١) Third-Sector Development up for the market by Christopher Gunn انظر: كريستوفر جن، «تنمية القطاع الثالث».

(٢) انظر الموقع: Foundation Center.org بتاريخ ٢١/٩/٢٠٠٨م.

(٣) انظر: العطاء الأمريكي American Giving، تقرير عام ٢٠٠٧م الصادر ٢٠٠٨م، وعلى الرابط التالي www.nps.org بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٨م.

والإغااثات العالمية الخارجية؛ لأنه من أقوى الأذرعة وأقلها كلفة في خدمة الدولة. ومما يجدر التنبيه إليه أن أهمية القطاع الثالث في الغرب تكمن فيما يقدمه من وظائف بشرية، وخدمات مساندة، ولذلك؛ فهو القطاع الأسرع نموًا في الدول التي تعمل به كأمریکا وكندا ومعظم دول أوروبا، نظرًا لدوره الإيجابي في التنمية البشرية والمالية.

إلا أنني أرى أن استقلالية القطاع الثالث من سيطرة القطاع الحكومي أوقعت بعض مؤسساته في قيود المتبرعين والمانحين من شركات ومؤسسات لها إيديولوجيتها الخاصة بها، كما أن هناك تحولات في مفهوم الاستقلالية بدأت تتضح أكثر بعد سقوط الشيوعية، وبشكل أدق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، حيث أصبحت مؤسسات القطاع الثالث في الغرب مستقلة إلى حد ما عن حكوماتها، لكنها مرتبطة بدولها ملتزمة بدساتير دولها وسياساتها وإستراتيجيتها، خاصة في دول الشمال (أوروبا وأمريكا)، وفي هذا الصدد يقول هشام ناظر: «كانت النظرة التقليدية إلى هذه المنظمات على أنها مستقلة عن الحكومات غير أن شخصية المنظمات المدنية تغيرت بشكل درامي خلال العقد الأخير. فقوتها الأولية، وبنائها وتأثيرها على العلاقات الدولية عمومًا ودخولها ضمن أطر السياسات الحكومية الدولية وتأثيرها داخل وخارج حكومات الدول النامية يحتاج إلى مراجعة وتقويم»^(١) ويخلص ناظر إلى أن «المنظمات ليست أكثر استقلالية من شركات الإعلام وهي جزء من مشروع يمكن تقديمه ضمن الإستراتيجيات الحكومية والمؤسسية؛ لكي تضمن الدعم الذي تحتاجه بل يمكن اعتبارها بدائل أقل تكلفة وأكثر كفاءة لقنوات إيصال حكومية، ولذا يمكن بشيء من الحذر النظر إلى المنظمات المدنية؛ على أنها مجرد جهات متعاقدة وقوة بالوكالة، وبدائل للحكومة بشكل عام، وللحكومة السيئة على وجه الخصوص»^(٢).

(١) انظر: هشام ناظر، «القوة من النوع الثالث»، ص ١٣٢، ١٣٤.

(٢) المرجع السابق: ص ١٣٦.

القطاع والسلطات الثلاث:

تُولي معظم دول الشمال هذا القطاع أهمية خاصة، بحماية مؤسساته وجمعياته ودعمها معنوياً ومادياً؛ لأنه شريك أساسي في معظم عمليات التنمية الشاملة والمستدامة للدولة، وفي جميع المجالات والخدمات التعليمية، والصحية، والإغاثية، والاجتماعية، والعلمية، والإعلامية، والسياسية.

والقطاع الثالث - بحريته واستقلاله النسبية - يعد في الإدارة الحديثة قوة إدارية مساندة لمؤسسات القطاع الحكومي، يسد نقص خدماتها، ويخفف عنها الكثير من الأعباء الإدارية والاقتصادية، كما تستفيد الحكومات والمجالس التشريعية من نتائج دراساته وأبحاثه الإستراتيجية والمستقبلية والمستقلة بتخفيف الضغوط السياسية الخارجية عنها، ولا سيما حينما توظف كل تلك النتائج في تحقيق المصالح الوطنية العليا للدولة، باستثمار النقد الهادف وأبحاث الإصلاح ودراسات التصحيح؛ لأن الحكومات والدول العاملة بمفاهيم هذا القطاع تؤمن بأن الرأي الآخر غير الرسمي يمنحها قوة في المواقف والإستراتيجيات والقرارات السياسية، وهو يعمل بجوانب الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمارس عملياً دور الوقاية وتخفيف الأعباء وتقليص القضايا عن السلطات القضائية والمحاكم من خلال جمعياته ومراكزه التوجيهية والتربوية والعلمية والاستشارية.

ويعد القطاع الثالث من عوامل نجاح الدول وتطورها السياسي؛ فهو بمؤسساته المتنوعة من عوامل قوة السلطات الثلاث للدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ونجاحها وتقويتها.

ولذلك عملت معظم الدول المتقدمة - مادياً - على تنمية مؤسسات القطاع الثالث ودعمها، والتقوي به؛ لأنه مُسهم في خدمة كل السلطات، خاصة في مجال الدراسات والاستشارات والإستراتيجيات المحلية والدولية وسد نقص الخدمات، وكل ذلك يمنح الدول قوة إدارية في الداخل وسياسية في الخارج، كما أن هذا القطاع بمدخلاته ومخرجاته يقوّي السيادة الوطنية للدولة.

القطاع والاقتصاد:

إذا كانت الصناعة تسهم بما يقدر بنحو ٦٠ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي؛ فإن القطاع الثالث - حسب مجلة النيوزويك الأمريكية - قد تحول إلى صناعة قوامها تريليون دولار، وتنامت نسبة التوظيف فيه ثلاثة أضعاف معدل التوظيف في تسع دول متقدمة رئيسة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، ولم يتباطأ هذا النمو رغم الركود الاقتصادي العالمي، حيث ارتفعت نسبة العمالة في القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة بنسبة ٤٪ منذ عام ٢٠٠٠م، في الوقت الذي تقوم فيه الكثير من الصناعات الأخرى بتسريح أعداد كبيرة من موظفيها.^(١)

وقد أشار الكاتب الأمريكي «كريستوفر غن» في كتابه «تتمية القطاع الثالث» إلى أهمية هذا القطاع في الجانب الاقتصادي فقال: «إن واحداً من أهم الأسباب لتوجيه الاهتمام نحو القطاع الثالث؛ أنه من أكبر القطاعات تنامياً في الاقتصاد الأمريكي، فعلى المستوى الوطني يشكل ١٠٪ من مجمل النشاط الاقتصادي تقريباً، ويمكن أن يكون أكثر من ذلك، إذا ما أدخلنا الوظائف، كما يمكن أن يكون أقل من ذلك، إذا ما حسبنا قيمة العمليات الاقتصادية. في بعض الأقاليم والمدن والتجمعات يشكل القطاع الثالث عاملاً اقتصادياً مهماً؛ فعلى سبيل المثال: أوضحت دراسة أن القطاع الثالث في اقتصاد مدينة نيويورك يشكل ١١,٥٪ من النشاط الاقتصادي في المدينة و ١٤٪ من الوظائف. وتوضح الدراسة أن المنظمات غير الربحية في عقد التسعينيات كانت أكثر القطاعات نمواً في مجال الوظائف وإسهاماتها تتصدر القطاع المالي، وقطاع التأمين، وقطاع العقارات».^(٢)

وفي دراسة إحصائية لعام ٢٠٠٥م تبين أن مجموع التبرعات والمنح المستلمة والأصول الثابتة لـ ٤٠٪ من مؤسسات القطاع الثالث ٥,٥ تريليون دولار، وأن الثروة الوقفية للصناعة

(١) مجلة النيوزويك الأمريكية في ٢٥/١/٢٠٠٥م.

(٢) انظر: كريستوفر غن Christopher Gunn، مقدمة كتاب: «تتمية القطاع الثالث» Third-Sector Development making up for the market.

غير الربحية (كنائس، مدارس، مستشفيات) تزيد على ١,٨ تريليون دولار، وهي تمثل مجموع التبرعات الخيرية والأصول الثابتة لعام ٢٠٠٥ م.^(١)

كما أوردت الباحثة البريطانية (نورينا هيرتس) في كتابها (السيطرة الصامتة): أن «هناك أكثر من تريليون دولار تستثمر الآن في الولايات المتحدة في محافظ مدارة تستخدم إستراتيجية استثمار اجتماعي واحدة على الأقل، وهذا الرقم يزيد ثلاثين ضعفاً عما كان عليه في العام ١٩٨٤ م، إن دولاراً واحداً من بين ثمانية دولارات مستثمرة في الولايات المتحدة يستثمر الآن في صناديق خيرية.^(٢)

وفي بريطانيا انفجرت استثمارات الجمهور البريطاني الخيرية من لا شيء -تقريباً- في العام ١٩٨٠ إلى ما يزيد على ٢,٨ مليار جنيه إسترليني، مع الإعلان -شهرياً تقريباً- عن صناديق خيرية جديدة، وتشير التوقعات؛ إلى أن هذه الصناديق ستتضاعف ثلاث مرات خلال السنوات الخمس القادمة.^(٣)

وفي أستراليا يعد الاستثمار الخيري أسرع القطاعات نمواً في سوق الصناديق المدارة مع انضمام شركات كبرى إلى هذا الاتجاه، وخلال السنتين الأخيرتين تضاعف تدفق الأموال في ألمانيا إلى الصناديق الخيرية والبيئية ٣٦ ضعفاً.^(٤)

وبينما تتفاوت الصناديق الخيرية في أهميتها ونشاطها كثيراً، إلا أن معظمها تتحاشى الاستثمار في شركات يتصل نشاطها بالتبغ والأسلحة والطاقة النووية والتجارب على الحيوانات، وكثير منها يرفض الاستثمار في شركات نشيطة في بلاد أنظمتها قمعية أو مرتبطة بأنظمة قمعية لا تخدم حقوق الإنسان.^(٥)

(١) انظر: للمزيد ياسر الحوراني «الغرب والتجربة التنموية» ص ٢١-٢٤.

(٢) انظر: نورينا هيرتس «السيطرة الصامتة» ص ١٤٤، ١٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٥) المرجع السابق، ص ١٤٥.

وتؤكد التجارب إلى أن القطاع الثالث حينما يُمنح حقوقه الاقتصادية - مثل: حقه في فعاليات جمع التبرعات وإنشاء الأوقاف واستثمار الربح وتوظيفه مع توجيه كامل الزكاة والغرامات إليه، إضافة إلى تمتعه بحقه الإداري كقطاع شريك ومكمل في خدماته للقطاعين العام والخاص، فسيصبح ذا إسهام فاعل في التنمية البشرية والاقتصادية المحلية التي تخدم كل جوانب التنمية، وهذا ما تحتاج دول العالم العربي والإسلامي إلى تطبيقه.



الأسماء والمجالات الرئيسة للقطاع الثالث

القطاع الثالث ليس إدارة قائمة بذاتها أو وزارة حكومية ذات هيكل إداري، ولكنه قطاع يتشكل من مؤسسات مختلفة، ومن أشكاله وأنواعه أو عناصره في التجربة الغربية بشكل خاص ما يلي:

أولاً: المؤسسات غير الربحية (NPO- Non Profit Organizations):

تعرف المؤسسة غير الربحية بأنها: شخصية اعتبارية لا تهدف إلى الحصول على عوائد مادية، وقد تتخذ صورة مؤسسة تمارس أعمالاً خيرية بحتة أو نشاطات دينية وثقافية وغيرها.^(١)

وكان هذا المصطلح قد برز لدى المؤسسات الغربية باعتبارها جهات معفاة من الضرائب في استثماراتها التي غالباً ما تكون على شكل شركات استثمارية وقفية أو أسهم استثمارية، أو عقارات مانحة، أو كجهات تعليمية من مدارس وجامعات ومراكز دراسات وأبحاث غير ربحية، أو مستشفيات وقفية تمارس الأعمال العلمية والصحية لغير أغراض الربح، وتقوم بدعم العمل الخيري والأهلي ومؤسسات المجتمع المدني والمسؤوليات الاجتماعية والدينية والثقافية من منح دراسية ودعم للكنائس والمدارس والمستشفيات والملاجئ وغير ذلك، من خلال مواردها المالية المعفاة من الضرائب، كما أن بعضها يقبل التبرعات.

والأنموذج الأمريكي يوضح شيئاً مما سبق عن تلك المؤسسات التي تمارس التجارة، ولكنها مسجلة على أنها مؤسسات غير ربحية ومعفاة من الضرائب. وقد بلغ عدد هذا

(١) انظر: ياسر الحوراني «الفرب والتجربة التتموية» ص ١٢.

النوع من المؤسسات ٣١٧٦ منظمة في الولايات المتحدة الأمريكية، يزيد دخل كل واحدة منها على ١٠٠ مليون دولار تقريباً، وتزيد قيمة الموجودات لديها على ٢,٣ تريليون دولار وفق إحصاءات عام ٢٠٠٥م.

أما عدد المدارس غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ ٥٨٠, ٢٠ مدرسة، منها ٢٠٥, ١٤ استفادت من التبرعات الخيرية لعام ٢٠٠٥م بمقدار ٢٣٨ مليار دولار، وتستحوذ على أصول ثابتة بقيمة ٤٤١ مليار دولار.

أما المستشفيات غير الربحية التي تخرج عن عمل الحكومة الفيدرالية؛ فيصل عدد المسجل منها إلى ٦١٩٩ مستشفى، تجاوزت التبرعات الخيرية لتلك المستشفيات قيمة ٤٧٣ مليار دولار لعام ٢٠٠٥م، كما أن الأصول الثابتة لها تتجاوز ٤٣٥ مليار دولار. وقد ورد في أحدث التقارير الإحصائية التي قام بها المركز الوطني للإحصاءات الخيرية؛ أن المجموع الكلي للمبالغ المستلمة للمنظمات غير الربحية حتى نهاية عام ٢٠٠٥م يقارب ٢,٣ تريليون دولار.^(١)

هذا النوع من مؤسسات القطاع الثالث يوفر الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تفوق خدمة الحكومة الفيدرالية ويسهم معها في معالجة جشع المؤسسات الربحية، وبهذا يتضح أن الغرب عالج التفرغ الرأسمالي لشركاته بهذا النوع من المؤسسات والمنظمات غير الربحية لتكبح جماح سيطرة السوق الاقتصادي على الإنسان، خلافاً للعالم العربي والإسلامي الذي يستورد هذه الرأسمالية في اقتصاد السوق دون العمل على إيجاد جامعات ومستشفيات ومؤسسات غير ربحية كافية تحقق التوازن لصالح الإنسان وتنميته.

ثانياً: المؤسسات الوقفية:

المؤسسة الوقفية في الغرب Foundation هي هيئة مختصة بالعمل الخيري، تستحوذ

(١) المرجع السابق: ص ١٣، ٢٢ - ٢٨ نقلًا عن (المركز الوطني للإحصاءات الخيرية).

على أصول مالية وقفية، تستخدمها لتمويل أعمال النفع العام في المجالات الخيرية المختلفة.^(١)

وتسمى تلك المؤسسات الأوقاف Endowment، كما قد يسمى أمانؤها أو نظارها Trustees. وغالباً ما تكون تلك الأوقاف بغرض تمويل الأنشطة الخيرية التي تقوم بها تلك المؤسسات الوقفية وتفعيلها، أو بغرض تمويل الأنشطة الخيرية للجمعيات الفاعلة، والوقف بهذا المفهوم يمثل جهة مانحة في الغالب.

وفي أول الأمر بدأت الأوقاف الغربية على الأديرة والكنائس؛ حيث تشير الموسوعة الأمريكية إلى أن الكنائس ظلت تجسد الشكل الوحيد للوقف في أوروبا، حتى وقت متأخر يمتد إلى القرن الثالث عشر، ولعل أول إشارة إلى الوقف في القوانين الغربية كانت في التشريعات الإنجليزية التي صدرت عام ١٦٠١م وتضمنت قانون الاستخدامات الخيرية التي جاء فيها بيان لطبيعة الأعمال الخيرية بموجب القانون.^(٢)

وتوجد بعض المؤسسات الوقفية في الغرب على شكل جامعات أو مستشفيات أو شركات أو أسهم في شركات، وتزاول أعمالها وأنشطتها التجارية غالباً على اعتبار أنها مؤسسات غير ربحية N.P.O معفاة من الضرائب. وهناك أنواع كثيرة من الأوقاف من أبرزها المؤسسات الوقفية الخاصة Private Foundation ويصل عددها إلى ١٠٣,٨٨٠ مؤسسة مسجلة. وهي تشكل ٧٤٪ من العدد الحقيقي لتلك المؤسسات، دخلها من السيولة المالية لعام ٢٠٠٥م ما يقارب ٢٤٢ مليار دولار. ولديها أصول ثابتة تتجاوز قيمتها ٤٢١ مليار دولار، ومن أبرزها كذلك المؤسسات الخيرية العامة Public charity، ويصل عددها إلى ٩٨٨, ٣٣٢ مؤسسة مسجلة، وهي تشكل ٣٩٪ من العدد الفعلي، وكانت السيولة والتبرعات التي قدمت لها عام ٢٠٠٥م تقارب ١,٥ تريليون دولار. وتصل قيمة أصولها الثابتة للعام نفسه نحو ٢ تريليون دولار.^(٣)

(١) المرجع السابق: ص ٢١.

(٢) المرجع السابق: ص ١٤ - ١٥.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٠-٢١.

ویدخل تحت اسم المؤسسات الوقفية الخاصة كثير من المؤسسات الوقفية في الغرب، مثل وقفیات (وارن بافت) الأمريكي وقيمتها ٢٧ مليار دولار، وهي تساوي ٨٥٪ من ثروتها، ومؤسسة (بيل و ميلندا قيتس) الوقفية، وقد بلغ إجمالي مال هذه الوقفية في عام ٢٠٠٤م قرابة ٣٢ مليار دولار، وكذلك وقفية (فوردي)، وغيرها من الوقفيات.^(١)

وتؤكد الأرقام السابقة أن الأوقاف تعد من أقوى محركات التنمية المستدامة البشرية والمادية.

أما الوقف في الإسلام فقد بدأ منذ زمن النبوة تشريعاً وتطبيقاً، يعد الإسلام أول من قدم هذا النوع من التجربة الإنسانية.

وقد توسع المسلمون في استخدامات الوقف عبر التاريخ الإسلامي، حتى كانت معظم أراضي الدول الإسلامية وأقاليمها أوقافاً على نحو لم يعهده أحد من قبل، فمن أوقاف بسيطة مثل: أوقاف المقابر وتجهيز الموتى وتزيين المساجد وإطعام الطيور، إلى أوقاف أكبر حجماً وتأثيراً في علاقات التكافل الاجتماعي؛ مثل: تشييد المستشفيات وبناء الصروح العلمية وغيرها. وقد روى الرحالة المسلم ابن جبير العديد من مشاهداته عن اتساع رقعة الوقف في أنحاء متفرقة من بلاد المسلمين، كل ذلك يؤكد أن الوقف الإسلامي هو أقدم تجربة إنسانية قام بها المسلمون قبل أن يعرف الغرب هذا النسق من علاقات المجتمع بالدولة.

ولا شك أن قيمة الوقف في الإسلام تختلف عن قيمته لدى الغرب، فالوقف في السياق الإسلامي طرح مفهوم التنمية التي أساسها الإنسان في ضوء علاقته بالكون والاستفادة من الطيبات وتحقيق النماء والوفرة. بمعنى أن التنمية عملية مستهدفة للأنشطة الروحية والخلقية والمادية بصورة متوازنة، فكما أوضح صاحب الظلال «الإنسان هو سيد الأرض وسيد الآلة، إنه ليس عبداً للآلة؛ كما هو في العالم المادي اليوم، وليس تابعاً للتطورات التي تحدثها الآلة في علاقات البشر وأوضاعهم فكرامة الإنسان أولاً، واستعلاء الإنسان أولاً، ثم تجيء القيم المادية مسخرة».^(٢)

(١) المرجع السابق: ص ١٢ - ٢٨.

(٢) المرجع السابق: ص ١٤ - ١٥.

ثالثاً: الجمعيات الخيرية والأهلية:

شهد العالم - كل العالم - في حقبة الثمانينيات، وقفزات أكبر في مدة التسعينيات من القرن الماضي نمواً في أعداد الجمعيات الخيرية والأهلية ببرامجها المختلفة والمتنوعة، وما زالت دول العالم تتسابق في هذا المجال، فقد أدركت الدول أن التنمية الشاملة لا يمكن أن يقوم بها القطاع الحكومي والقطاع التجاري وحدهما، كما أن مفهوم الدولة الشمولية التي تقوم حكوماتها بكل شيء ولّى زمانه. إن تأمل النموذج الأمريكي وحده كافٍ لإعطاء مؤشر واضح عن نمو ظاهرة الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، فقد تجاوزت في عام ٢٠٠٦م ما يقرب من مليون وست مئة منظمة وجمعية بزيادة سنوية تقدر بـ ٦٪، حسب التقارير السنوية الصادرة من مركز دراسات العمل الخيري.^(١)

وعلى مستوى العالم العربي فإن قطاع الجمعيات الخيرية والأهلية يشهد نمواً ملحوظاً، لكنه يتسم بالبطء، كما يتسم بشراكمته الهشّة في مجالات التنمية، وحسب التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٥م، فما زالت تلك الجمعيات لم تصل إلى مستوى أن تكون قطاعاً، حيث إن مشكلات الفقر والمرض والأمية والأنظمة الإدارية للحكومات العربية وحالات الطوارئ والأزمات التي يعيشها العالم العربي والإسلامي، كلها تشكل ضغوطاً وعوائق على الدور الحقيقي للتنموي لتلك الجمعيات.

التقرير نفسه يكشف مدى التناقض بين الخطاب العربي الرسمي وبين الواقع، كما يكشف بعداً آخر مهماً، وهو فقدان الثقة في الشراكة بين المجتمع المدني والدولة في المنطقة العربية.^(٢) لكن المبادرات والمسااعي الأهلية أو الشعبية تحاول بقدر إمكاناتها القيام بهذا الدور من خلال طرح الشراكات الفاعلة والمؤتمرات المحلية والإقليمية. ولعلّ الرؤية المستقبلية في الفصلين الخامس والسادس من هذا الكتاب تضيف إمكانية البعد الإيجابي، والنمو المستقبلي لهذا النوع من مكونات القطاع الثالث.

(١) انظر: للمزيد من هذه الإحصائيات محمد السلومي «القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب» نقلاً عن العطاء في الولايات المتحدة الأمريكية بجامعة إنديانا The Center of philanthropy at Indiana University.

(٢) انظر: للمزيد، التقرير السنوي الخامس للمنظمات الأهلية العربية في ٢٠٠٥م.

رابعاً: مؤسسات المجتمع المدني: Civil Society Organizations (C.S.O.s) :

هناك تعريفات كثيرة لمفهوم المجتمع المدني؛ منها ما ذكره أوغست ريتشارد نورتون بأنه: «المكان الذي يتجمع فيه خليط من الجماعات والنوادي والاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات التجارية والروابط والأحزاب والمجموعات لتوفير حاجز واقٍ بين الدولة (الحكومة) والمواطن»^(١).

وتعد مؤسسات المجتمع المدني من مجالات القطاع الثالث إن لم تكن مرادفاً له، وتختلف مؤسسات المجتمع المدني من بلد لآخر في أهدافها وبرامجها السياسية والنقابية والثقافية والحقوقية، ويشهد العالم نمواً كبيراً أو مطرداً في أعداد هذا النوع من المؤسسات، ومن المؤكد أنها تسهم إسهاماً كبيراً في تطوير عمليات التنمية في المجالات السياسية ومفاهيمها بشكل خاص.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن مفهوم المجتمع المدني يختلف في الفكر السياسي العربي الإسلامي عنه في بيئته الأولى الغربية التي ولد فيها في القرن الثامن عشر الميلادي، فالمفهوم الغربي للمجتمع المدني دُخِلَ على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، شأنه شأن المصطلحات الغربية الأخرى القادمة في القرنين الأخيرين. ومن ثم لم يهتم كثير من العرب بفلسفة المفهوم ونشأته بقدر اهتمامهم بالحديث عن تجارب المجتمعات المدنية الأوروبية، وسعوا لتقليدها في محاولة منهم لكبح عنان الحكم العربي المطلق، دون جهد حقيقي لتأصيل هذا المفهوم في سياق الحضارة الإسلامية، وترتب على ذلك أن كثيراً من المدافعين عن المجتمع المدني في المجتمعات العربية يتبنون فلسفة الغرب في نشأة هذا المفهوم وتطوره، والذي ولد عندهم نقيضاً لكل ما هو ديني أو عسكري أو رسمي؛ أي أن المجتمع المدني يستمد هويته عندهم بتمييزه عن الجيش والكنيسة والدولة، أما في الحضارة الإسلامية فإن تجارب المجتمع المدني فيها مختلفة ومتميزة، فنزع المكون الديني من المجتمع المدني ينزع عنه غايته وفعاليته، فالمسلم في حضارتنا يبتغي وجه الله قبل أن يبتغي خدمة الناس.

(١) انظر: أوغست ريتشارد نورتون، «مستقبل المجتمع المدني في الشرق الأوسط» ص ٢٣.

ومما يثير الدهشة أن بعض الباحثين العرب يستثني الجمعيات والمنظمات الأهلية الإسلامية من مؤسسات المجتمع المدني استناداً إلى المفهوم الغربي لتلك المؤسسات، وللأسف فإن بعض الباحثين الغربيين أكثر موضوعية وحيادية من بعض الباحثين العرب ذوي المرجعية الثقافية الغربية.

وتساءل الباحثة (شويلدر) من جامعة نيويورك عن فكرة المجتمع المدني فتقول: «هل من الملائم تطبيق المفاهيم النظرية التي نشأت أصلاً في التفكير السياسي الغربي على المجتمعات غير الغربية؟ يحاج بعض العلماء قائلين: إنه بسبب التباين الواسع بين التجارب التاريخية، فإن تصدير المفاهيم من السياق التاريخي الذي ظهرت فيه (إلى أماكن أخرى) قد يؤدي إلى الغموض أكثر مما يؤدي إلى الإيضاح»^(١). وكما يلاحظ هدرس: «فإن من غير المحتمل أن يظهر المجتمع المدني في الشرق الأوسط إذا فسرنا هذا المجتمع تفسيرات غربية محددة المعالم أي حسب (آراء لوك أو هيغل أو فايبر أو ماركس)»^(٢). وتوضح (شويلدر) أهمية خصوصيات الأمم قائلة: «حيث إن لكل مجتمع أو دولة خصوصية ثقافية أو حضارية؛ فإن على المرء استطلاع كل من الإيديولوجيا الإسلامية والقوى التاريخية التي وجهت السلوك السياسي، وقررت الاستخدام الملائم للمجال العام من أجل فهم المنظمات الاجتماعية التي تشغل المجال العام في الشرق الأوسط هذه الأيام»^(٣) وتضيف: «علينا ألا نتوقع أن يأخذ بلد أو منطقة بأسباب التقدم والتحديث نفسها التي يأخذ بها بلد آخر أو منطقة أخرى، وبصورة خاصة يجب عدم النظر إلى الإسلام على أنه حجر عثرة في طريق الديمقراطية، فقد تعارض مجموعات معينة سبلاً معينة للإصلاح السياسي؛ لكن العقبات تكمن في كل حركة على حدة وليس في الإسلام نفسه...»^(٤) «إن المواطنين في أرجاء المنطقة كافة يسعون بنشاط إلى عمليات

(١) انظر: جيليان شويلدر، «المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط» ترجمة: صادق عودة. ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٥.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٧.

(٤) المرجع السابق: ص ٣٥.

سياسية أكثر شمولية ومشاركة. إنهم كغيرهم من الناس في العالم قاطبة يرغبون في أن يكون لهم رأي في الكيفية التي يجري حكمهم بها.^(١)

وخلافاً لرأي هؤلاء الباحثين فإن الحكومات الغربية ومن يسير في فلكها لا يريدون للشعوب الإسلامية والعربية خيراً عندما يطرحون عليها الأنموذج الغربي للديمقراطية، أو مؤسسات المجتمع المدني دون مراعاة لخصوصيتها؛ لأنه ليس بالضرورة أن يكون استيراد مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية بمدلولهما الغربي على أنهما الأنموذج المثالي لبقية دول العالم، فلكل بلد مؤسساته وديمقراطيته، ويبقى تحرير تلك المصطلحات حين طرحها أولويةً أوجب وأهم.

وقد ركز بعض الباحثين ومنهم الجنحاني على بعض الملاحظات المهمة حول مفهوم المجتمع المدني ونشأته وأهميته، ومن ذلك:

- أن المفهوم في أدبيات الفكر السياسي العربي المعاصر بدأ ينتشر منذ مطلع السبعينيات من القرن السابق العشرين بصفة خاصة، متأثراً بعودته القوية في المجتمعات الأوروبية ومتأثراً بصحوة الشعوب العربية لحقوقها المدنية والسياسية وأنه من الطبيعي أن تتحمس الجمعيات الأهلية العربية للمفهوم محاولة نشره والدفاع عنه، فهي تمثل نواة المجتمع المدني العربي في الوقت الذي ترى فيه الشعوب العربية دول الغرب قد استفادت من مؤسسات المجتمع المدني في نهضتها.

- كما يرى بعض الباحثين أن المجتمع المدني ليس «موضة»، بل هو ضرورة للوقوف سداً أمام احتكار السلطة. وقد نشأ المفهوم في المجتمع الغربي في ظروف سياسية واجتماعية وفكرية معينة، ولكنه أصبح اليوم مفهوماً كونياً كالحداثة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والديمقراطية، مع أن هناك من يرى أن تلك المصطلحات غطاءً لتحقيق غايات سياسية لدى قوى الهيمنة العالمية.^(٢)

(١) المرجع السابق: ص ٣٦.

(٢) انظر: هشام ناظر، «القوة من النوع الثالث» ص ٣٠.

ومن الملاحظات أن الحكومة مكملت للمجتمع المدني، إذا كانت ديمقراطية، كما أن من تلك الملاحظات زعم القوى المعادية للمجتمع المدني أن القيادة العليا هي التي تقوم بالإصلاح ويعنون ضمناً أن تلك القيادة تقوم مقام المجتمع المدني. وفي النهاية يجب الإشارة إلى نقطة مهمة هي:

إن المجتمع المدني ليس الحل السحري لكل المشكلات العربية، ولا بديل عنه في الوقت الراهن، لكن العمل به وبمضامينه ليس كالغرب الذي يعيش مشكلةً مزمنة مع دينه المحرّف ويرى إقصاء الدين عن الحياة.

ومن المهم في هذا السياق التأكيد على أن مؤسسات المجتمع المدني قابلة للقبول؛ لأن الأصل في تلك المؤسسات أن تكون مرتبطة بدستور دولها - أيًا كان هذا الدستور -، وبخصائصها الثقافية والدينية ومرجعية القضاء فيها - أيًا كان هذا القضاء - وذلك في حالة انحرافها عن الدستور. فإذا كان من مقتضيات تسمية المجتمع المدني أنه يتعارض مع الهوية الوطنية وهو الدين الذي هو دستور الدولة المسلمة فإن رفض التسمية والمداول في المجتمعات والدول الإسلامية يعد من المسلمات بحكم أن دستورها الإسلام. وبهذا نخرج من جدلية قبول وجود مؤسسات المجتمع المدني أو رفضها والعمل بالديمقراطية وما يثار حول ذلك من نقاشات حادة، وذلك بسبب الأسماء ومدلولاتها أو بسبب الاستيراد المقلب للثقافات والمصطلحات الأجنبية.



المجتمع المدني والمواطنة:

تعتمد مؤسسات المجتمع المدني الوطنية من أقوى وسائل غرس المواطنة الحقّة والولاء للدولة، فهي تسهم بقوة في التعريف بحقوق المواطن وواجباته. يقول أوغست ريتشارد نورتون أستاذ العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية في (ويست بوينت) في نيويورك: «وجود المجتمع المدني يعني وجود هوية مشتركة ضمن الحدود السياسية للكيان الواحد؛ أي أن ذلك يعني شعوراً بالمواطنة، مع ما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات. إن المواطنة تعمق من مفهوم المجتمع المدني»^(١) «وهكذا؛ فإن الفرد في المجتمع المدني يُمنَح حقوقاً من قبل الدولة، وبالمقابل فإن عليه واجبات تجاه تلك الدولة...»^(٢) «إن المجتمع المدني يعني المواطنة المتحضرة التي تعني بدورها التسامح والقبول بالآراء السياسية والأنماط السلوكية المختلفة».

«إن تعلّم فن المشاركة، كما سمّاه (توكفيل) سيمكّن من تعزيز المجتمع المدني، والسير في المسار الذي يؤدي إلى الديمقراطية...»^(٣) «... ومع أنه من المحتمل أن تقف عناصر المجتمع المدني موقف المعارضة للحكومة، فعلى الحكومة أن تلعب دور الحكم وصانع القانون ومنظم المجتمع المدني»^(٤) يقول جون كين في هذا الصدد: «إن التوجه نحو الديمقراطية ليس عدواً لدوداً أو صديقاً حميماً لسلطة الدولة، إذ أن هذا التوجه يتطلب من الدولة (الحكومة) أن تمارس الحكم على المجتمع المدني ليس باستعمال سلطات مبالغ فيها أو سلطات أقل من المطلوب، إذ أنه في الوقت الذي لا يمكن فيه بناء النظام

(١) انظر: أوغست ريتشارد نورتون «مستقبل المجتمع المدني في الشرق الأوسط» ص ٢٣ - ٢٩ .

(٢) المرجع السابق: ص ٢٣.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٥.

(٤) المرجع السابق: ص ٢٥.

الديمقراطي من خلال سلطة الدولة، فإن الديمقراطية لا يمكن بناؤها بدون سلطة الدولة (الحكومة)».^(١)

ويعرض نورتون رؤية مستقبلية متفائلة لمؤسسات المجتمع المدني في الشرق الأوسط يلخصها قوله: «لا شك أن التغيير السياسي في الشرق الأوسط سيسير في مسارات مختلفة ولكن إذا استمر المجتمع المدني في ترسيخ أقدامه؛ فإن قضايا محاسبة الحاكم وأداء الحكومة سيزدادان أهمية، ومع أن الكرامة الإنسانية لا تزال عرضة للمساس بها في تلك المنطقة من العالم؛ فإن الاتجاه الواضح الذي تسير فيه سياسات الشرق الأوسط هو نحو زيادة التأكيد على حقوق الأفراد وحريتهم ضد الممارسات التعسفية للدولة».^(٢)

لقد أصبحت مفاهيم التنمية البشرية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمؤسسات المجتمع المدني والشراكة السياسية، فقد أكدت أبحاث الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية في ٩ مارس ٢٠٠٤م، على المنظور المتكامل لفهم التنمية البشرية.^(٣) وإذا كانت منظمة الشفافية العالمية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني الدولية معنية جميعاً بمحاسبة الحكومات والدول على الفساد الإداري والمالي، فإن مؤسسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووظائف الحسبة والاحتساب على الحاكم والولاية وعلى الشعوب والمجتمعات، الوارد ذكرها في التشريعات الإسلامية وتطبيقاتها في التاريخ الإسلامي وبمفهومها الشامل، تؤدي الكثير من هذا الدور الإداري المعاصر، وذلك مع غيرها من المؤسسات المحلية بوصفها جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني الوطنية القائمة على دينها وثقافتها.

خامساً: مراكز الحوار الوطنية:

الاختلاف سنة كونية وفطرة بشرية، والاعتقاد باحتكار الصواب في غير الثوابت والأصول من نقص العقل والعلم والدين، فقد خلق الله البشر - كل البشر - ليتكاملوا

(١) المرجع السابق: ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٨-٢٩.

(٣) انظر: كمال منصور، « دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية في التنمية البشرية المستدامة ».

باختلافاتهم وفروقاتهم الفردية قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَالُونَ تَخْلِيفًا﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَفَهُمُ ﴿[هود: ١١٨-١١٩]. فالاختلاف أمر طبيعي وعنصر فاعل في الاتصال بين الأفراد، وثرأ للتجارب الإنسانية، ومقوم للأخطاء البشرية، ومساند قوي في جوانب الإصلاح خاصة حينما يجري توظيف هذا الاختلاف للمصالح العامة والعليا، شرط ألا يتحول إلى نزاع أو صراع أو توتر بين المختلفين، بل إن التعامل والتفاعل الإيجابي معه يعدّان من مراتب الصبر؛ لأنه يقود إلى المصلحة وعدم الفرقة ﴿وَلِإِنَّ هَذِهِ أُمَّةً مِّنْكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (٥٢) [المؤمنون: ٥٢]، ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]. وكل ذلك يؤكد ثوابت هذا الدين في الحوار حول أهداف التعاون والتعايش وإيصال الحقيقة.

من المتطلبات الأساسية في احتواء التعدد والاختلاف وتوظيفهما، وجود الحريات التي منحها الخالق سبحانه وتعالى لعباده. فالحرريات صمام أمان أمام جنوح الفكر والتطرف السياسي والديني.

لقد تجاوزت الأمم والدول التي أحكمت أمور دنياها الإدارية والسياسية مشكلات الاختلاف الثقافي والديني والعنقي حيث دمر هذا الصراع ولمدة طويلة من الزمن كيانه، وسحقته الحروب الأهلية المدمرة، كما تجاوزت تنوع الأحزاب السياسية المنافسة أو المتصارعة وتعددها، وذلك بتوظيف هذه الاختلافات والفروقات وتحويلها إلى مصادر قوة بدل أن تكون مصادر ضعف للحكومات والشعوب، وذلك بالعمل بمصطلح الأمة Nation، والعمل للمصالح الوطنية العامة. ويعد مجتمع المدينة النبوية في عهد الرسول ﷺ نموذجا للتعايش السلمي بين الأديان المختلفة، كما تعد الهند والولايات المتحدة الأمريكية -كأنموذجين متغايرين في الفقر والغنى- من أقوى النماذج في استيعاب التنوع الثقافي والعنقي، إذا تجاوزنا مواقفهما المتطرفة والمتشعبة من الإسلام والمسلمين ومؤسساتهم.

إن تسخير هذه الفروقات إلى اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد، يعتبر من علامات النجاح الإداري للدولة، حيث يمنحها ذلك كله قوة سياسية داخلية بالعمل

بمبدأ التعايش في حال اختلاف التضاد، بل وتجعل من الآراء والمواقف المخالفة (غير الرسمية) قوى ضغط وعنصر مناورة أمام الدول الأخرى.

والحوار الداخلي من المسلمات في الشريعة الإسلامية، ومن أسس نجاح النظم الإدارية والسياسية المعاصرة، فبالحوار تضيق المسافات وتتحدد الخلافات ليكون التعايش، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقوية نسيج الوحدة الوطنية، والحوار يترجم بوضوح مبدأ حرية التعبير عن الرأي ويتيح فرص التشاور والتواصل الفكري بين شرائح المجتمع بكافة توجهاته المختلفة.^(١) كما أن التاريخ الإسلامي حفل بنماذج من التعايش بين الطوائف الدينية والعرقية ولم يكن له نظير في التاريخ.

التعايش والحوار في الإسلام ليس مجرد تجربة تاريخية؛ فالعالم الذي نعيش فيه اليوم يتطلب منا الحوار مع أنفسنا أولاً، والحوار مع الآخر ثانياً؛ لكي نصل إلى رؤية إنسانية مشتركة، قادرة على نقل سماحة ديننا، وإيصال عظمة حضارتنا^(٢) اللتين تأسستا على مبادئ الحق والعدل والمساواة.^(٣) فالحوار هو جسر التواصل بين المجتمعات والدول والأديان والثقافات الدولية، وأصبح من مقاييس القوة الوطنية والسياسية لأي دولة؛ حيث يضعف التعصب للرأي، ويعالج التطرف السياسي والفكري ويعمل على نزع فتيل النزاعات والحروب، وهو بأنواعه يمنح ويوفر الحرية والعدالة والاستقرار والأمن بكل أنواعه، كما يلبي حقوق الإنسان حاكماً ومحكوماً.

وبعيداً عن جدل المصطلحات فإن الهدف من أي حوار حقيقي ليس فرض الرأي الآخر ومحاولة تغيير الدين والثقافة، بل إقامة الحجة ودفع الشبهة والفساد من القول والرأي، فهو تعاون بين المتحاورين على معرفة الحقيقة والتوصل إليها؛ ليكشف كل طرف ما خفي

(١) انظر: ثقافة الحوار في المجتمع السعودي - رؤية أعضاء هيئة التدريس ط ١٤٢٥ هـ (مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني) ص ١.

(٢) انظر: عن الحضارة الإسلامية، مصطفى السباعي، كتاب «من روائع حضارتنا».

(٣) انظر: قواعد ومبادئ الحوار الفعال، ط ١٤٢٧ هـ (مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني) ص ٧.

على صاحبه منها، والسير بطرق الاستدلال الصحيح للوصول إلى الحق.^(١) فالحقائق بذاتها ليست مجالاً للنقاش والحوار.

ومن جهة أخرى تزداد أهمية الحوار في ظل متغيرات العالم العلمية والمعرفية، التي أوجدت فجوة دائمة ومستمرة بين ما يمتلكه الفرد من معلومات ومعارف وبين آخر ما توصل إليه العلماء في هذا المجال. وتعد الندوات واللقاءات والمؤتمرات وسائل ممارسة الحوار الفاعل الذي يعالج القضايا والمشكلات التي تواجه الإنسان المعاصر.^(٢) والحوار الوطني أو الدولي بهذه الأهداف والأهمية موضوعه المتغيرات العلمية والمعرفية لعلاج القضايا والمشكلات؛ لأن الثوابت والأصول والأفكار الرئيسة التي قامت عليها الأمم والدول ليست محللاً للحوار.

والحوار بطابعه الشعبي - غير الحكومي - هو المرشح الحقيقي للحوار مع جماعات التطرف والإرهاب، وكذلك مع الحركات الفكرية والسياسية المنحرفة التي لا تمثل هوية الأمة والهويات الوطنية، وذلك بحكم استقلاليتها عن الحكومة التي هي في موقع الخصم كما يظنون، وقد حقق هذا النوع من الحوار النجاح بنتائج لمعظم منتديات الحوار الوطنية والدينية والثقافية والسياسية لكثير من الدول العالمية، حينما كانت الحوارات لصالح تقوية دستور الدولة أو لدعم الفكرة المركزية الرئيسة التي قامت عليها، لا للفروع وللثقافات الجانبية والثانوية وثقافات الأطراف.

ويؤكد أحد الباحثين على هذه القضية بقوله: «الأهداف الحقيقية من أي حوار هي: تشجيع وتطوير الثقافة السائدة المركزية على استيعاب وإدخال الثقافات الجانبية وليس العكس».^(٣) ويؤكد الكاتب والمفكر الأمريكي (واليس) في كتابه (علاقة الدين بالسياسة في الولايات المتحدة) حقيقة الثوابت والأصول في الأديان، وأنها غير قابلة للحوار

(١) انظر: صالح بن حميد، أصول الحوار وآدابه في الإسلام ط ١ (دار المنار للنشر، جدة، ١٤١٥هـ) ص ٧.

(٢) انظر: قواعد ومبادئ الحوار الفعال - عبدالله بن عمر الصقهان وآخرون ١٤٢٦هـ (مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني) ص ٦٣.

(٣) انظر: مقال صالح النملة (الحوار الوطني إلى أين) صحيفة الرياض عدد ١٣٧٤٩ وتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٧هـ.

والنقاش، قائلاً: «يمكن للدين أن يؤثر في السياسة؛ لأنه بإمكانه تقديم حلول بسيطة لقضايا معقدة، فالدين هو مجال للتأكيد وليس مجالاً لوجهات النظر والحلول الوسط، وربما هذا هو السبب وراء حاجة المجتمعات إلى الدين والسياسة، وللحقيقة فإن المجتمع الذي تستبعد السياسة فيه الدين هو مجتمع مريض».^(١)

ولذا فإن جميع أنواع الحوار - في غير الأصول المقدسة وثوابت الدين وأفكار الدولة الرئيسية - مهمة وأساسية، لكن هذه الرسالة معنية بها بشكل رئيس مؤسسات القطاع الثالث القادر على توظيف الاختلاف والتنوع المذهبي والطائفي لصالح الدولة وهويتها الوطنية ولهذا الاعتبار وغيره فإن دعمها مطلوب معنوياً ومادياً من مؤسسات القطاع الحكومي، فالحجة والقوة الفكرية لا تظهران إلا بالحوار وهما المنتصرتان في نهاية المطاف.

سادساً: مراكز الحوار الدينية والحضارية:

ما من شك في أن الإسلام يدعو إلى السماحة والتواصل مع الآخر على قاعدة أننا شركاء في الإنسانية، ولعل نظرة إلى تاريخنا العربي الإسلامي يعزز أن غير المسلمين قد عاشوا في كنف الدولة العربية الإسلامية بأمن وسكينة، وقد حافظوا على معتقداتهم وعبادتهم دون إكراه أو إيذاء، على قاعدة «لكم دينكم ولي دين» فالإسلام دين العدل والرحمة يعلي من شأن الإنسان ويكفل حقوقه دون تمييز أو تفرقة.^(٢)

لقد بات الحوار الديني الحضاري ذا أهمية قصوى مع العقلاء من الغرب أفراداً ومؤسسات، ولا سيما أن معظم مؤسسات الغرب السياسية والدينية المتعصبة بدأت ترفض الحوار عملياً مع الإسلام ومؤسساته وتستبدله بالصراع والحروب الإعلامية والعسكرية.

ومن أجل التوصل إلى أفضل السبل للتفاهم والتعاون والتعايش بين الشعوب في عصر اتسم بتعصب بعض الحكومات ورموزها الدينية ممن آثروا الحرب على السلام، والعدوانية

(١) انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ١٤/٣/٢٧هـ.

(٢) انظر: التقرير الإستراتيجي - مركز دراسات الشرق الأوسط «صراع القيم الحضارية» ص ٩٩ - ١٠٠.

على السماحة، مما يؤكد أهمية إبعاد الحكومات ومؤسساتها عن هذا النوع من الحوار تجنباً للضغوط أو انتهاك للسيادة الثقافية والسياسية، ولذلك فالقطاع الثالث المستقل في العالمين (الغربي والإسلامي) هو المرشح القوي لخوض هذه الحوارات تجاه بعضهم. الحوار في الإسلام جزء لا يتجزأ من منهجه، فهو أول دين دعا بصريح العبارة إلى الحوار الديني كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، كما قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمُ الْبَالِغَ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال عن بعض النصاري بشكل خاص: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣].

هذا وقد مارس رسول الله ﷺ الحوار عملياً مع نصارى نجران في المدينة المنورة. إذ الحوار وسيلة مثلى لإيصال الحقائق والقيم السماوية المغيبة عن الآخرين، لكن هذا الحوار لا بد له من تحديد أهداف، وتحرير لمواضع النزاع قبل البدء فيه، ولا بد له من اعتراف بالإسلام ونبي الإسلام بشكل خاص، وألا يعني الحوار تكريس الأمر الواقع، بحيث يبقى الضعيف ضعيفاً والقوي قوياً، وثلاً يكون الحوار غلاًفاً مهندياً ومعلباً لسياسة غربية تريد فرض الواقع وأن تكون الطرف الغالب فيه، فالحوار من أهدافه تصحيح المعلومات الفاسدة والمشوهة، وهو فرصة سانحة لإقامة الحجة، ونزع لفتيل التوتر والحروب.^(١)

يقول هشام ناظر عن بعض جوانب الحوار الحقيقي: «في حوار إنساني دولي جديد تلعب كل الأمم دوراً فاعلاً فيه. أريد لهم أن يطالبوا بحوار مبني على الالتزام بقبول الإنسان كما هو، لا كما يراد له أن يكون»^(٢)، ويقول: «ولا يمكن تحقيق الديمقراطية الحقيقية واتفاقات حقوق الإنسان وحماية البيئة وتطويع السيادة إلا من خلال حوار دولي حقيقي، إذ أن على كل الدول مجتمعة أن تعيد تدوين حقوق الإنسان وحياته ووضع حدود دنيا للحالات التي تسمح بتدخل المجتمع الدولي في شؤونها الداخلية،

(١) انظر: عن هذا الموضوع، سامر رضوان أبو رمان، «الأبعاد السياسية للحوار بين الأديان» المبحث الثاني ص ٢٥

(٢) انظر: هشام ناظر، القوة من النوع الثالث، ص ١٤، ٣٠، ٧٢.

وأن يكون هذا التدوين مستمداً من الكنوز المخزونة في الأبعاد الثقافية للدول جميعها وليس مقتصرًا على الدول الكبرى الغربية وحدها،^(١) وقال ناظر -أيضاً-: «إن حوار الشمال والجنوب» أو «الشرق والغرب» مصيري لكن ليس حقيقياً؛ لأنه حوار من طرف واحد (من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب).^(٢)

وإن من الحوار الحقيقي أن يتوقف العدوان من الآخر، وبالنسبة للحوار الإسلامي فقد دعا بعض المثقفين إلى وجوب اعتراف الآخر (النصارى واليهود) بسموية الدين الإسلامي وبنبوة محمد ﷺ وإلغاء ما ورد في وثيقة الكنيسة البروتستانتية الإنجيلية لمؤتمر كلورادو عام ١٩٧٨م عندما اعتبرت أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي تناقض مصادره الأصلية أسس النصرانية.^(٣)

ولقد أكدت دراسة عن صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر أن التقريب بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي لا يتحقق بصفقة سلاح، أو بأموال برنامج المساعدات الأمريكية، أو بالمناورات العسكرية المشتركة، أو بالتعاون الاستخباري، وأن هذا لن يزيل الجفوة فيما بين الشعبين.

هناك قضايا رئيسة في العلاقة المتصدعة بين الشرق والغرب بسبب المظالم الأمريكية للعالم العربي والإسلامي بشكل خاص، وبسبب ترويج الأفكار الخاطئة عن الإسلام، واعتبار الإسلام هو المشكلة، لأنه يروج العنف والإرهاب وحرمان المرأة من حقوقها وفقدان الديمقراطية -كما زعموا- وقد شارك في الترويج لذلك مثقفون مثل (برنارد لويس) ومتعصبون مسيحيون بعضهم من المقربين إلى البيت الأبيض من أمثال (جيرري فولويل والقس فرانكلين جراهام والقس بات روبرتسون)؛ كما أن وسائل الإعلام الأمريكية انهمكت في تصوير العرب والمسلمين بأنهم أشرار وإرهابيون، وإن رأب الصدع

(١) المرجع السابق: ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٧.

(٣) انظر: مقال محمد بن عيسى الكنعان صحيفة الجزيرة ١٢/٢/١٤٢٨ هـ.

في العلاقة بين الشرق والغرب لا يجدي ما دامت النار تحت الهشيم ومقومات الصراع مزروعة في النفوس، بل إن هذا التأزم مؤهل للاستشراء؛ لأن الحقائق لدى متعصبي الغرب معروضة بعدسات مشوهة، وهذا لا يخدم مصالح الفريقين، فيزالة مشاعر الصراع تتطلب معالجة الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع القائم، ولن يجدي نفعاً مناداة أمريكا بإشاعة الديمقراطية من المغرب إلى ماليزيا، لأن العرب والمسلمين يعلمون أن هذا الترويج هو ذريعة أمريكا للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية والإسلامية.

وإذا كانت بعض الحكومات الغربية أو كثير من ساستها يؤمنون (بحروب الطلب)، كالحروب الاستباقية، وما يسمى بالحروب العادلة (Just War) وعمل حروب الفوضى البناءة في العالم واستثمارها وكل ذلك على حساب أمن البشرية وسلامها وحريتها، فإن المرشح للحوار الثقافي والديني والحضاري الدولي هو مؤسسات القطاع الثالث ومنظماتها وشبكاتهما من الطرفين؛ لأنها تمثل الدول والأمم والشعوب أكثر من تمثيلها للحكومات.

سابعاً: المنظمات الدولية (عابرة الحدود):

تصف الباحثة الأمريكية آن فلوريني واقع المنظمات الدولية التي تدخل ضمن المجتمع المدني بأنها جزء من المشكلة الكبرى المتمثلة في الحكم العالمي، وأهميته تتزايد باستمرار، مع أن النظام الرسمي الذي حكم العالم لقرون، ليس معيناً بقرار إلهي ولا يمكن التخلص منه بسهولة، فإن هذا النظام (الرسمي) ليس مؤهلاً من نواح مختلفة لمعالجة جدول الأعمال العالمي المتنامي من مشكلات ما بعد القومية (الوطنية). يصعب على الحكومات حشد الإدارة السياسية في وجه المخاطر المتدرجة والطويلة الأمد وهي تواجه مطالب محلية متزايدة. لقد أصبح جدول الأعمال ما بعد (الوطني) ملحاً أكثر من السابق بفضل ثورة المعلومات والاندماج المتنامي للاقتصادات الوطنية وزيادة عدد سكان العالم بسرعة، وبات النشاط البشري أقل تقييداً من السابق بالحدود الوطنية. فالتناس يسافرون، يهاجرون، يتواصلون ويتاجرون بكثرة.^(١) وتذكر الباحثة أن مجموعات

(١) انظر: آن فلوريني «القوة الثالثة» ص ١٩.

القوة الثالثة وبرضا الحكومات أو سخطها أصبحت أمراً واقعاً وتتدخل في اتخاذ القرارات الشاملة بشكل إيجابي أو سلبي في العقود الحديثة، وقد ملأت قصص من هذا النوع الصحف والمجلات العلمية على حد سواء^(١) كما أوردت نماذج كثيرة من أهمها:

١ - منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام ١٩٩٣ م، وهي منظمة دولية غير حكومية تصدر كل سنة مؤشراً يصنف دول العالم وفقاً لمعدل الفساد فيها، وقد حشدت هذه المنظمة حركة عالمية لافتة ضد الفساد.

٢ - وقعت ١٣٦ دولة معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة عام ١٩٩٦ م، بضغط من مجموعات ناشطين لإيقاف سباق التسلح النووي وانتشار الأسلحة النووية.

٣ - وقعت ١٢٢ دولة المعاهدة الدولية لحظر الألغام الأرضية في عام ١٩٩٧ م برغم الاعتراضات الشديدة من أقوى الحكومات في العالم، وذلك بضغط من ممثلي ٣٠٠ منظمة غير حكومية، وهم أعضاء في الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، ومن دونهم لم يكن إبرام المعاهدة ممكناً.

٤ - غصت شوارع (سياتل) بأمريكا في أواخر العام ١٩٩٩ م بعشرات الآلاف من الأشخاص في أبرز تظاهرة للمجتمع المدني في العقود الأخيرة، احتشدوا لإبداء معارضتهم لمنظمة التجارة العالمية وقوى الاندماج الاقتصادي، وقد شهدت هذه المظاهرة ائتلافاً لما بعد القومي (الوطني) واسع النطاق، وكانوا معترضين على طبيعة العمليات التي تتيح للحكومات والمؤسسات تعزيز الاندماج الاقتصادي.

وتؤكد (فلوريني)؛ «أن شبكات المجتمع المدني ما بعد القومي (الوطني)، وهي القوة الثالثة البارزة في السياسة العالمية تميل إلى تحديد أهداف أوسع نطاقاً، استناداً إلى مفاهيم الخير العام. وأنها مرتبطة معاً بفضل القيم المشتركة بدلاً من المصلحة الذاتية. وتصف الباحثة المجتمع المدني ما بعد القومي (الوطني) بالمجموعات غير المرتبطة

(١) المرجع السابق، ص ١٧-١٨.

بالحكومات أو الهيئات الخاصة الساعية إلى الربح كما أنها متخطية للحدود القومية وتتخذ أشكالاً متنوعة كما تظهر الدراسات أنها تتنامى بسرعة وتقدم الخدمات مثل منظمة (كير) أو أطباء بلا حدود وهي تعتمد إلى درجة كبيرة على أدوات القوة الأكثر طراوة؛ مثل السلطة الأخلاقية أو قوة الإقناع أو القدرة على صياغة رؤية الآخرين لمصالحهم الخاصة، وقد حاولت تلك المنظمات صياغة تطوير المعايير الدولية، أي معايير سلوك الحكومات والمؤسسات وغيرها من المجموعات. وبوسع مؤسسات المجتمع المدني أن تهدد -أيضاً- بنشر المعلومات المحرجة أو تلك التي تولد رد فعل شعبي ناغم؛ كما أن السلطة المتداولة لتلك المؤسسات لا تقوم على القوة، بل على المعلومات الموثوق بها والسلطة الأخلاقية^(١) وتتوقع فلوريني: «أن تطور العولمة سيولد معه المزيد من المجموعات المدنية، ما بعد القومية (الوطنية) وهي بدورها ستؤثر في طريقة تطور العولمة. إن الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني، ما بعد القومي (الوطني) ليس مجرد أمر حماسي، إنه يعكس الزيادة الفعلية والكبيرة والفاعلية في عدد الشبكات غير الحكومية ما بعد القومية (الوطنية)، كما تظهر سلطة المجتمع المدني ما بعد القومي (الوطني) في صنع السياسات تقريباً»^(٢).

لقد أصبحت المنظمات الدولية الأهلية الموالية لدول الغرب وثقافتها تشكل تحدياً كبيراً للعالم العربي والإسلامي، حيث تؤكد الباحثة (ليزا ه. نيوتن) تحول القوة قائلة: «قامت منظمات حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية والمنظمات البيئية، ومثل السلام الأخضر، التي تنتهج أسلوب المواجهة في الفلسفة والتكتيكات، بالانضمام إلى منظمات خيرية موقرة، مثل إنقاذ الأطفال، والصليب الأحمر في حشد الموارد في الوطن لاكتساب القوة عالمياً، وكما أشارت إليه (ماتيوز)، ففي كثير من الحالات لديها الآن اعتراف وموارد وتأثير أكبر، مما تمتلكه المنظمات الحكومية التي تضطلع بالمهمة

(١) انظر: آن فلوريني «القوة الثالثة» المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية، من ص ١٧ إلى ص ٣١، ص ٢٢٧.

(٢) المرجع السابق: ص ٣١.

العامة نفسها، أو الوكالات الموازية للأمم المتحدة».^(١) ولديها مداخل جاهزة لوسائل الإعلام الإخبارية لإشهارها، كما أنها تمتلك النفوذ السياسي لفعل شيء حيالها.

وبكلمة مختصرة فإن منظمات المجتمع المدني الدولية تمثل قوة يجب أن يحسب لها ألف حساب».^(٢) وتؤكد الباحثة (نيوتن) «أن القطاع الثالث أصبح مجتمعاً مدنياً عالمياً لا يعرف الحدود، بل إن قوته وسطوته وتأثيره وما يحظى به من دعم جعلته مشاركاً في صياغة القرارات السياسية أو صناعتها لصالح دوله».^(٣) كما تقول: «بدأت حركة تشكيل منظمات المجتمع المدني كاحتجاجات متفرقة من منظمات لا يعرف بعضها بعضاً، لكنها تطورت بسرعة إلى تحالف غير مسمى، لكنه عالمي».^(٤) وتقول نيوتن أيضاً: «اتحاد يعارض العولة بشكل انعكاسي، الشركات المتعددة الجنسيات وجميع الأنظمة التجارية التي يدعمها (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وقبل كل شيء منظمة التجارة العالمية). وهو -أي الاتحاد- ينزع للارتياب الشديد في عالم الشركات».^(٥) «فإن منظمات المجتمع المدني المستقلة المنضوية تحت لواء المجتمع المدني ستكون هي المراقبة والمبلغة والمشتكية ومنفذة العقوبات النهائية للعملية».^(٦)

وإذا كانت هذه القوة المتنامية على مستوى الداخل والخارج -لأي دولة- أصبحت قوة ثالثة تحقق المصالح الوطنية والتماسك الداخلي والقوة الخارجية، بل أصبحت قوة ضاغطة نافذة؛ فإن شعوب العالم العربي والإسلامي ودوله مدعوون لدعم المنظمات التي تنشد العدل، وللعمل على إقامة منظمات مماثلة للتحالف معها تارة، والتعاون معها تارة أخرى، وأحياناً لتقديم البديل الأفضل في تحقيق الأهداف والوسائل والبرامج المفقودة والمطلوبة، فالعمل للمصالح المحلية والدولية من المصالح العامة التي تحقق الخير لدول العالم وشعوبه، بل وللحكومات التي تحكم العالم العربي والإسلامي.

(١) انظر: ليزام. نيوتن، «نحو شركات خضراء» ص ١٥٧.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٥٧، ٢٥٨.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٦١.

(٤) المرجع السابق: ص ٢٦٢.

(٥) المرجع السابق: ص ٢٦٢.

(٦) المرجع السابق: ص ٢٦٢.

ثامناً: مراكز الدراسات والبحوث:

تتنافس الأمم والدول بإنشاء مراكز الدراسات والأبحاث ودعمها وتمويلها في جميع الفنون والمعارف والقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، مع الحرص على أن تكون تلك المراكز مستقلة عن الحكومات، وتابعة للقطاع الثالث؛ لتكون من وسائل الإصلاح والتصحيح في مسيرة كل قطاعات الدولة، ولا تحسب نتائجها على الحكومات على الرغم من دعمها، كما هو واقع المؤسسات البحثية الغربية -بشكل عام- مثل مركز كارينجي Carnegie، كما يعدّ مركز مؤسسة راند Rand Corporation البحثية الأمريكية أنموذجاً قوياً في استقلاليتها العلمية عن الحكومة الأمريكية، ولكنها قد سخرت إمكانياتها لخدمة الدولة خاصة في الأبحاث الفكرية، كما تتلقى المؤسسة الدعم المعنوي والمادي من مؤسسات الحكومة الأمريكية خاصة وزارة الدفاع الأمريكي، ويعمل في المؤسسة ما يقارب من ١٦٠٠ باحث وموظف يحمل غالبيتهم شهادات أكاديمية عالية، وميزانيتها السنوية تتراوح بين ١٠٠-١٥٠ مليون دولار أمريكي.^(١)

وقد بلغ مجموع الإنفاق العام السنوي على الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية ٤٥ مليار دولار، منها ٢٥,٥ ملياراً تأتي عبر المساعدات الفيدرالية، ويأتي الباقي من التبرعات.^(٢)

فالبحوث العلمية في حاجة إلى دعم معنوي ومادي من مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص دون تدخل في استقلالية تلك المراكز؛ لأن نتائج الأبحاث والدراسات تنصب في مصلحة دولها حتى لو كانت على سبيل النقد والتوجيه والإصلاح، وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على البحث والتطوير. الأبحاث والدراسات تحتاج إلى أموال طائلة، ولتصوّر ذلك فإن ميزانية المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا تبلغ ٢,٥ مليار دولار أمريكي سنوياً، وهو مبلغ يفوق موازنات بعض الدول النامية، ويبلغ عدد العاملين في هذا المركز ستة وعشرين ألف شخص من بينهم ستة عشر ألف باحث.

(١) انظر: باسم خفاجي «إستراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام - قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧» ص ٧.

(٢) انظر: صحيفة القبس الكويتية ١٤٢٨/٨/٦ هـ.

وتقدر كثير من الأمم أهمية التبرع لمراكز الأبحاث والدراسات الخيرية وتجعلها أولوية، فقد تبرعت مؤسسة أوقاف ليلي Lilly Endowment بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكي للمركز الخيري للأبحاث والدراسات The Center on Philanthropy at Indiana University التابع لجامعة إنديانا الأمريكية، وذلك عام ٢٠٠٧م،^(١) وتعدّ المؤسسات الأمريكية الأولى إنفاقاً على البحث العلمي.^(٢)

وفي دراسة أجريت على ١٧٢ مؤسسة وقفية في بريطانيا تبين أن منظمات البحوث الطبية استحوذت على ما مجموعه ٤٨٪ من إجمالي المنح التمويلية من المؤسسات الوقفية.^(٣)

وقد أوضحت عمليات المسح الإحصائي الخاصة بالمنظمات غير الحكومية في مختلف بلدان العالم، خاصة الصناعية منها أن الأنشطة الخاصة بالتعليم والبحث العلمي تستحوذ على نسب عالية من إجمالي نفقات القطاع الثالث، ففي اليابان ينشط في مجال التعليم والأبحاث ١٢,٤٨٨ منظمة غير حكومية تنفق على التعليم سنوياً ٥,٤١١ مليار ين ياباني، وتشغل ٩٣١,٤٤٤ موظفاً.^(٤) والجدول التالي يبين حجم الإنفاق على البحث العلمي لدى بعض الدول:

(١) انظر: صحيفة القيس ١٤٢٨/١٠/٨هـ نقلاً عن اللجنة الأوربية .

(٢) انظر: المركز الوطني للإحصائيات الخيرية (العطاء في الولايات المتحدة الأمريكية بجامعة إنديانا) .

(٣) انظر: مجلة «أوقاف» العدد الخامس، أكتوبر ٢٠٠٢م، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

(٤) انظر: ياسر الحوراني، البحوث العلمية للمؤتمر الثاني للأوقاف بالملكة العربية السعودية، ١٤٢٧هـ، ص ٢٠-٢٩.

الفصل الأول: القطاع الثالث (الحقيقة والمجالات)

(جدول) نسبة الإنفاق على البحث العلمي^(١)

الدولة	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الدخل القومي	براءات الاختراع لكل مليون مواطن	عدد العاملين في البحث العلمي والتنمية لكل مليون مواطن
الكيان الصهيوني	٥,١	٣٥	١٥٠٠
السويد	٢,٦	٣١٧	٥١٠٠
فنلندا	٢,٤	٣٥	٧٤٠٠
اليابان	٣,١	٨٥٢	٥٠٠٠
كوريا الجنوبية	٢,٥	٦٣٣	٢٩٠٠
الولايات المتحدة	٢,٥	٣٠٢	٤٥٠٠
المملكة المتحدة	١,٩	٨٨	٢٦٠٠
روسيا	١,٢	١٠٥	٣٤٠٠
تركيا	٠,٧	١	٣٤٠
مصر	٠,٢	٢	٠٠

وعلى صعيد المقارنة كشفت جريدة الفايننشال تايمز أنه في عام ٢٠٠٥ م أنتجت ١٧ دولة عربية ١٣,٤٤٤ نشرة علمية، وهذا الرقم أقل من الذي أنجزته جامعة (هارفرد) وكان ١٥,٤٥٥ نشرة.^(٢)



(١) لمزيد من التفاصيل راجع موقع مجلة المجتمع ٢٦/٤/٢٠٠٨ م العدد ١٧٩٩: www.Almuitamaa-moq.com

(٢) انظر: صحيفة القبس في ١١/١/١٤٢٨ هـ.

الفصل الثاني

القطاع الثالث والأهمية الإستراتيجية

للعالم العربي والإسلامي

- أولاً: التصدي للحروب وآثارها.
- ثانياً: معالجة سلبيات الرأسمالية المتوحشة.
- ثالثاً: استثمار العولة (دول وفقير و ثراء بلا حدود).
- ضعف الحكومات الوطنية.
- رابعاً: استيعاب اليقظة والصحة (السياسية والاجتماعية والدينية).
- خامساً: معالجة التعصب الديني.
- سادساً: التعامل مع إستراتيجية الآخر.
- سابعاً: معالجة التطرف والإرهاب.
- الصانع والمستفيد!!
- ثامناً: مناصحة حركات التطرف السياسي.
- تاسعاً: مقاومة الاستعمار بالمصطلحات.
- عاشرأ: تحقيق واجبات الإسلام.

«المتراكم من إجمالي الدخل القومي (الوطني) العربي للنصف الأخير من القرن العشرين يقدر بنحو (٣ ترليون دولار) منها ألف مليار دولار صرفت على التسليح، وجميع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ألف مليار آخر، لكن الثلث الثالث ألف مليار يقدر أنها ذهبت إلى أشخاص ومؤسسات شخصية، مما يعني أنها - إن صحت هذه الأرقام - حجب معظم ثروات الأمة عن التنمية».

المراجع: كتاب الفقر والفساد في العالم العربي نقلاً عن صحيفة الحياة عامر خياط ٢٤/٤/٢٠٠٤.

القطاع الثالث والأهمية الإستراتيجية

إضافة إلى ما سبق من أهمية في الفصل الأول فإن هذا القطاع أصبح واجباً وضرورة يجب على العالم العربي والإسلامي العمل بفلسفته وأنشطته؛ ليكون إستراتيجية دائمة للاعتبارات أو التحديات الآتية:

أولاً: التصدي للحروب وآثارها:

تزايد عدد اللاجئين المشردين والنازحين ومن في حكمهم حول العالم من ٢٠ مليوناً عام ١٩٩٧م إلى نحو ٣٧,٤ مليوناً عام ٢٠٠٧م،^(١) ويشكل المهاجرون واللاجئون والمشردون من الدول الإسلامية، أو الذين يقيمون منهم في دول إسلامية، أو الذين من أقليات إسلامية في مختلف أنحاء العالم ما يقرب من ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من هؤلاء اللاجئين وفقاً لإحصائيات اللجنة التابعة للأمم المتحدة، فقد شهد عالم ما بعد الحرب الباردة حروباً بين الدول وداخل الدول بين جماعات اثنية (عرقية) وتغيرت في ظلّه توازنات القوى الدولية، وأصبحت حالة لاجئي العالم تشكل خطراً وتحدياً، وفي إطار ذلك تزايد دور المنظمات غير الحكومية.^(٢)

ومن الملاحظ أن رقعة الحروب اتسعت وتضاعفت آثارها مع بداية القرن الواحد والعشرين، وتبني سياسة الفوضى البناءة، من قبل أمريكا المحاربة بخاصة في أعماق الدول الإسلامية والعربية، ويكفي أن الحروب قائمة على معتقدات دينية وأطماع اقتصادية وأهداف سياسية؛ مما يرشح زيادتها دون نقصانها، والمؤسسات والجمعيات

(١) عن الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧م. U.N.H.C.R statistical books. انظر: الكتب والتقارير الصادرة عن الفقر ومنها: الفقر والفساد في العالم العربي.

(٢) انظر: المركز العلمي للدراسات السياسية، كتاب «المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي»، ص ٩٣، ٩٤.

الخيرية خاصة الإسلامية العاملة في داخل بلدانها وخارجها وضعت من قبل خصومها -سلباً- على أنها جزءاً من هذه الحروب، بل جزء لا يتجزأ من المعركة، كما هو حال الإعلام، فإقصائها أو تهमيشها أو إضعافها يصب في مصلحة المحارب القوي.

وذكر الدكتور محمد السماك في كتابه الدين في القرار الأمريكي، نقلاً عن كتاب النبوة والسياسة للكاتبة الأمريكية (غريس هالسل): اعتقاد ما يسمى بالمحافظين الجدد - وهم ساسة لهم تأثيرهم في الولايات المتحدة الأمريكية-: «أن الإيمان بحتمية معركة (هرمجيدون) التي تسبق بالضرورة العودة الثانية للمسيح، يعني تعطيل مساعي التسوية والسلام، ودفع الأمور في الشرق الأوسط بصورة دائمة نحو الاضطراب، ونحو العداء المتبادل بين العرب واليهود، فالسلام يعطل (هرمجيدون)، ويؤخر العودة المنتظرة، أما الصراعات فإنها تمهد لهرمجيدون وتعجل بالعودة».^(١)

ويتأكد هذا الاعتقاد مع فشل عملية السلام ومؤتمراته (١٩٧٧م-٢٠٠٩م)، حيث تراجعت عملية السلام في تلك المدة أمام تقدم المشروع الصهيوني وتزايد القوة الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية العسكرية، مع تزايد الضمانات الدولية لحماية الأمن الإسرائيلي.^(٢)

وتحولت صناعة الحروب إلى سمة من سمات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، بل إلى صناعة عداوات وصراعات داخلية وإقليمية ودولية مرشحة للاستمرار، وكل ذلك تحت اسم نشر الديمقراطية تارة، وحرب ما يسمى بالإرهاب تارة أخرى، مثلما حدث في أفغانستان والعراق ومن بعدهما لبنان وفلسطين وأرض الصومال، لتكون الفوضى البناءة أو الخلاقة.

(١) انظر: محمد السماك «الدين في القرار الأمريكي» ص ٥٠ نقلاً عن كتاب «النبوة والسياسة» للباحثة الأمريكية جريس هالسل.

(٢) انظر: مركز دراسات الشرق الأوسط، «رؤية إستراتيجية للسيناريوهات المحتملة للصراع العربي الإسرائيلي».

أكد المفكر الأمريكي (بوكانان) المنافس في الترشح للرئاسة الأمريكية في التسعينيات من القرن الماضي في كتابه «موت الغرب» الصادر في عام ٢٠٠٣م أن من أهم الأخطار الأربعة التي تهدد بقاء الحضارة الغربية غزوات المهاجرين من العالم الثالث (ومعظمهم بالطبع مسلمون) وخطر التعددية الثقافية^(١)

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع الذي نشرته «وول ستريت جورنال» الأوروبية: أن الذين يرفضون وجود المسلمين في أوروبا الغربية نحو ٥٠٪ من الأوروبيين، وبلغت هذه النسبة ٧٥٪ في السويد المشهورة بالتسامح تجاه التعددية، وبسجلها الناصع في احترام الحريات وحقوق الإنسان. وبعد أسابيع من هذا الاستطلاع، أظهر استطلاع أجرته جامعة (بيركلي) في الولايات المتحدة أن ما يقرب من نصف الشعب الأمريكي يؤيدون تقييد الحقوق المدنية للمسلمين في أمريكا.^(٢)

فهل انتهت التجربة الغربية بعدم القدرة على استيعاب الآخرين؟ أم أن الغرب لا يثق بقدرة فكرته الرئيسة على منافسة الآخرين؟ لعل الجواب يكمن في معرفة دوافع رفض الاتحاد الأوروبي لانضمام دول في قلب أوروبا مثل البوسنة والهرسك أو كوسوفا أو ألبانيا أو حتى تركيا رغم تلبية كل الشروط، ومنها قبول هذه الدول التعددية الثقافية.

إن العالم العربي والإسلامي يمتلك مصادر المنافسة بحكم قوته من خلال ثروته الدينية والثقافية (العقيدة والقرآن) وانتصاره الفكري وتوافر الثروات الاقتصادية المتنوعة والكبيرة، والتنوع الجغرافي والسكاني؛ حيث المواقع الجيوسياسية الكبيرة ومفاصل القارات العالمية والعقول الإسلامية الكبيرة المهاجرة، ووجود الأقليات الإسلامية في جميع القارات، مع امتلاكه للفكرة (الإسلام) التي حان وقتها، وليس هناك أقوى من جيش تبني فكرة عظيمة يؤمن بها نحو مليار ونصف المليار مسلم، أي نحو (٢٠٪ من سكان المعمورة) بقبلة واحدة وحج موحد، وهو بما سبق مرشح لتحويل الصراع الغربي

(١) انظر: بوكانان «موت الغرب» الفصل الخامس، والثامن، والخاتمة.

(٢) انظر: صحيفة «وول ستريت» الأوروبية في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤م.

وبثقة عالية إلى تنافس وحوار وبأوراق كبيرة ومهمة. فالغرب بواقعه المعاصر في صناعته للحروب وعدوانيته محتاج - فعلاً - للحوار مع الآخر (الإسلام ومؤسساته)، ومحتاج أكثر من غيره إلى تهذيب خطابه الديني والسياسي مع العالم وتجديده بشكل خاص مع العالم الإسلامي، وإلى تصحيح قواعد الولاء والبراء الغربية المتطرفة، القائمة على تقسيم العالم (محاوِر الخير والشر) وعلى لغة بوش الابن: «معنا أو ضدنا».^(١)

هذه المؤشرات وغيرها تتطلب وضع إستراتيجيات وخطط ودراسات وحوارات متنوعة للتصدي لصانعي الحروب والصراعات ومعالجة القلق من الهجرة والتعددية الثقافية. ولن يكون ذلك إلا بحشد الطاقات في جميع المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية والإعلامية، قبل السياسية والعسكرية. ومؤسسات القطاع الثالث في العالم الإسلامي المتنوعة والمتعددة بحضورها العالمي والمحلي هي المرشح القوي لذلك وبأقل تكلفة معنوية ومادية.

ثانياً: معالجة سلبيات الرأسمالية المتوحشة:

يسير العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي بخطى متسارعة نحو نمط متوحش من الرأسمالية، يركز الثروات في أيدي الشركات، ويسحق الفقراء، ويهمش دور الدولة، وفي هذا المناخ يصبح القطاع الثالث ملاذاً آمناً لملايين الأفراد الذين سحقتهم هذه الرأسمالية المتوحشة، ويتأكد هذا الأمر مع الانهيارات المالية العالمية في عام ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م وما يتبعه.

كتب (وليام استيرلي) أستاذ علم الاقتصاد بجامعة نيويورك عن خطر شعارات التنمية في مقال مثير بعنوان (إيديولوجية النمو) فقال: «انتهت أيديولوجية القرن الماضي الفاشلة، لكن إيديولوجية جديدة بدأت تحتل مكانها، إنها إيديولوجية التنمية وهي تعدُّ بحلٍ

(١) هي عبارة إنجيلية تعزى إلى المسيح -عليه السلام- وهو منها براء -والله أعلم-. «من ليس معي فهو عليّ، ومن لا يجمع معي فهو يُفترق». إنجيل متى الإصحاح، (١٢: ٣٠).

لكل مشاكل العالم التنمية لكنها مثل الشيوعية والفاشية وغيرها من قبل فشل وخطر قاتل^(١)، وقال: «إن سلطان إيديولوجية التنمية مخيف، فقد أصبح الحل الصحيح الوحيد في هذه الإيديولوجية الجديدة يعني الأسواق الحرة. وبالنسبة إلى دول العالم الفقيرة فقد أصبح يعني الامتثال لرغبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي»،^(٢) كما يقول مرة أخرى: «إن الاهتمام الرائع الذي تبديه البلدان الغنية بمآسي الفقر العالمي يجري تحويله (استغلاله) لتضخيم بيروقراطية المساعدات الدولية التي نصبت نفسها راعية لإيديولوجية التنمية مثل غيرها من الإيديولوجيات».^(٣)

وقال عن حقيقة هذه الإيديولوجية: «تركز إيديولوجية التنمية على الأهداف العالمية بدلاً من استقلالية المجتمعات وحرية اختيارها لمسارها الخاص، وتفضل المفاهيم المجردة مثل السياسات المؤيدة للأسواق، والجو الملائم للاستثمارات والعولة التي تساعد الفقراء على حرية الاختيار ومن ثم أصبح الإصلاح الحكومي يعني التكيف مع السوق، وإستراتيجية الحد من الفقر تعني تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، إن سجل إيديولوجية التنمية غير مشجع فيما يتعلق بمساعدة أي بلد على النمو، حقاً نقيض الإيديولوجية هو الحرية وقدرة المجتمعات على التحرر من السيطرة الخارجية».^(٤)

كما أشارت الباحثة البريطانية (هيرتس) في كتابها (السيطرة الصامتة) إلى أن هذه السيطرة تعني مقاصد الاقتصاد الحر وأخطار الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية فقالت: «لقد حدث تغيير في ميزان القوة أسهم في إحداثه السياسات الحكومية في الخصخصة، وتحرير التجارة، ورفع القيود والتطور في ثقافة الاتصالات خلال العشرين سنة الماضية، وهناك الآن أكبر مئة شركة متعددة الجنسيات وتتحكم في نحو ٢٠٪ من الأصول المالية العالمية، وأكبر ٥١ مؤسسة مالية في العالم؛ هي الآن شركات مقابل ٤٩

(١) انظر وليم استيرلي/مجلة فورن بوليسي - العربية، عدد يوليو/أغسطس ٢٠٠٧ ص ١٩-٢٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

تمتلكها الدول، وتزيد مبيعات شركة جنرال موتورز General Motors وفورد Ford على إجمالي الناتج المحلي لجميع دول ما وراء الصحراء الأفريقية، وتزيد الأصول المالية لشركات أي بي إم I B M و British Petroleum (BP) وجنرال إلكتريك General Electric على القدرات الاتصالية لمعظم الأمم الصغيرة، وتزيد عائدات مبيعات أسواق (ول مارت) الأمريكية على عائدات معظم دول وسط وشرق أوروبا، بما في ذلك بولندا وجمهورية التشيك وأوكرانيا والمجر ورومانيا وسلوفاكيا وحجم الشركات يزداد ضخامة»^(١).

إن شرعية اقتصاد السوق الرأسمالية هي أن تخسر الأغلبية وتربح الأقلية، وقالت هيرتس: «بل صنف من الرأسمالية يُشجع الحكومات على بيع مواطنيها بثمان بخص»^(٢).

كما قالت: «لقد انتصرت الرأسمالية ولكن غنائمها لم تصل إلى الجميع، وتتجاهل الحكومات مواطن الضعف في هذه الرأسمالية، وهذه الحكومات يزداد عجزها عن معالجة نتائج أنظمتها بسبب إجراءات السياسة التي أدخلتها»^(٣).

وأضافت: «ويلاقى الاقتصاد احتراماً أكبر من السياسة، لقد أهمل المواطن وأصبح المستهلك هو المهم وحلت المشاركة في السوق محل المشاركة في السياسة»^(٤).

وتابعت: «تتطمس الحدود بين النشاط التجاري والحكومة وتندم القيادة السياسية الحقة أو الإدارة»^(٥).

وعن خطر هذه الإيديولوجية قالت: «هناك تناقض أساسي في صميم الرأسمالية

(١) انظر هيرتس، «السيطرة الصامتة» ص ١٥.

(٢) المرجع السابق ص ١٨.

(٣) المرجع السابق ص ١٥.

(٤) المرجع السابق ص ١٧.

(٥) المرجع السابق ص ١٨.

الحررة، وإن في تحول الدولة - في أدنى صورها ووضع الشركات الكبرى في الصدارة - تعريضاً لشرعية الدولة في الخطر».^(١)

«لقد تحول ميزان القوى تحولاً جذرياً بين السياسة والتجارة عبر العقدين الماضيين، تاركاً - وبشكل متزايد - رجال السياسة في منزلة أدنى من منزلة تلك القوة الاقتصادية الضخمة للأنشطة التجارية الكبيرة، إن هذه العملية التي أطلقها محور تاتشر/ ريغان وازداد تسارعها بنهاية الحرب الباردة قد كبرت بشكل مخيف في العشرين سنة الأخيرة، وتتجلى الآن بصور إيجابية وسلبية متنوعة، ومن أي زاوية نظرنا إلى هذه الظاهرة؛ نجد أن الشركات الكبرى تتولى مسؤوليات الحكومة».^(٢)

وتقول في مكان آخر: «دولة السياسة أصبحت دولة الشركات، أما الحكومات فإنها - حتى وهي تعرف بهذه السيطرة - تجازف بتعطيم العقد الضمني بين الدولة والمواطن».^(٣)

وتضيف: «وفي عالم الإيديولوجية الواحدة عالم القرن الحادي والعشرين إذ أخذت الأمور تسوء، فألى أين يستطيع المواطن العالمي أن يذهب ليمنح ملجأ».^(٤)

ثم تلمح إلى أن: «السياسيين الذين كان من المؤمل منهم أن يركزوا على تحقيق حاجات الناس كثيراً ما ظلوا صامتين في عالم السيطرة الصامتة».^(٥)

إن هذه التحولات لإيديولوجيات التنمية التي تقدّس الاقتصاد على حساب الإنسان وثقافته وقيمه ومبادئه ترحف على اقتصاديات العالم العربي الإسلامي بثرواته واقتصاده البكر، ليكون كعكة تتداعى عليها شركات الاندماج العملاقة بأسهمها

(١) المرجع السابق ص ١٨.

(٢) المرجع السابق ص ١٨.

(٣) المرجع السابق ص ١٥.

(٤) المرجع السابق ص ١٠٤.

(٥) المرجع السابق ص ١٤٥.

المخاصة وتنميتها المستوردة، ومن خلال هذه الرؤى كلها تتأكد تحولات القوة عالمياً لتصبح الشعوب وحقوقها الإنسانية وثقافتها ضحايا بين القوى السياسية سابقاً والقوى الاقتصادية لاحقاً، وقد تترحم الشعوب على تغول الحكومات قياساً بسحق القوى الاقتصادية، وكل ذلك يؤكد أهمية القطاع الثالث ودوره في توطين الموارد الاقتصادية في مجالات البنى المحلية الخدمية والاستثمارات الوطنية بعيداً عن وهم التنمية في الرأسمالية الغربية.

ونقول: إن من مخاطر إيديولوجية التنمية اختزال الدول وحكوماتها بالاقتصاد وقيادة شركاته كما عبر عن ذلك (راذرفورد هاميس) معلقاً على حكومته الأمريكية بقوله: «إنها حكومات شركات تديرها الشركات من أجل الشركات».^(١)

المخاطر الكبيرة لعولمة الرأسمالية الاقتصادية مايتلازم معها من العولمة الثقافية والفكرية، بل والعولمة السياسية والاجتماعية برؤى غربية، مما يزيد من دوافع إستراتيجية العمل بالقطاع الثالث، فالعولمة بذاتها لا تهدد البقاء لكنها تصنع فرصاً عند من يدركون حجم المخاطر.

ثالثاً: استثمار العولمة (دول وفقر و ثراء بلا حدود):

يضم عالمنا (٨,٧١) مليون مليونير تبلغ ثرواتهم (٨,٢٢) تريليون دولار أمريكي، وبعد أن ارتفع عدد كبار الأثرياء - في العالم - الذين تفوق ثروة الواحد منهم ٣٠ مليون دولار بنسبة ١٠,٢٪ إلى ٨٥,٤٠٠ مليونير عام ٢٠٠٥م وتناقص عددهم في عام ٢٠٠٨م بنسبة ١٤٩٪ عن ٢٠٠٧م وتناقصت ثروتهم لتصبح ٢٢,٨ تريليون دولار.^(٢)

(١) انظر: ليزا-ه- نيوتن، كتاب «شركات خضراء»، وانظر: هورست أفهليد، كتاب «اقتصاد يندق فقراً».

(٢) انظر تقرير (مينيا) ميريل لينش عام ٢٠٠٩م www.menareport.com

وأفاد التقرير السنوي الثالث عشر حول الثروة العالمية الذي أعلنته شركة (مريل لينش)، عدد الأثرياء السعوديين عام ٢٠٠٨م، ممن لا تقل الأصول المالية الصافية لكل ثري منهم عن مليون دولار إلى ٩١,٠٠٠ مليونير سعودي، حيث يشكل المليونيريون السعوديون نحو ٢٨٪ من عدد الأثرياء في منطقة الشرق الأوسط الذي يقدر عددهم بنحو ٣٠٠ ألف مليونير، تبلغ ثرواتهم ١,٤ تريليون دولار، وبلغ عدد المليونيريون في دولة الإمارات ٦٧,٠٠٠ مليونير إماراتي في عام ٢٠٠٨م.

وتوقع التقرير أن تتفوز ثروات أثرياء العالم إلى ٤,٨ تريليون دولار بحلول العام ٢٠١٣م، بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو ٨,١٪^(١) وعلى صعيد الإيرادات النفطية الخليجية المتوقعة حسب التقارير الاقتصادية؛ فإنها سوف ترتفع إلى خمسة تريليونات دولار خلال ٢٥ سنة قادمة.^(٢)

إن الأرقام السابقة تعدّ مؤشراً قوياً ومهماً - رغم الانهيارات المالية العالمية والعربية - لممارسة الاقتصاد المحلي لكثير من دول العالم العربي أدواراً قيادية في التنمية بأنواعها، حينما يجري تكريسه في دورات اقتصادية وطنية محلية.

ضعف الحكومات الوطنية:

تشير الباحثة البريطانية نورينا هيرتس في كتابها (السيطرة الصامتة) إلى: «أن الحكومات والناس عندما جعلوا من النجاح الاقتصادي غاية لا وسيلة لغايات أخرى فاتهم أن النمو الاقتصادي كان يفترض فيه أن يسعى لغاية أسمى، هو الاستقرار

(١) انظر التقرير السابق.

(٢) انظر: القيس ٤/١٠/١٤٢٨هـ.

وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الترابط الاجتماعي بين الجميع دون استثناء
أحد»^(١).

وتؤكد: «أن الحكومات لو أرادت أن تعالج قضايا العدالة الاجتماعية والظلم فلن
تستطيع أن تفعل إلا شيئاً قليلاً في أغلب الظن...»^(٢) وتضيف: «على الساسة أن يدركوا
أنهم الآن تحت سيطرة الأسواق المالية وما عادوا موضوعاً للمناقشات الوطنية... إن
طبيعة رأس المال العالمي المتحركة التي تفعل ما تشاء تملي بشكل متزايد على الحكومات
ما تستطيع أن تفعله ومالا تستطيع أن تفعله منفردة على الأقل»^(٣).

«وتعمل القوة الجديدة (الاقتصاد) على إضعاف قدرة الحكومة على دعم دولة
الرفاه وقدرتها على كبح جماح القوى الاقتصادية، حتى يستطيع المجتمع أن يكون
أكثر إنسانية وموطناً للعدل والإنصاف»^(٤).

ومع انحسار دور الحكومات الوطنية في تقديم الخدمات الأساسية لشعوبها يتأكد
وجوب التحول لعمل إستراتيجيات إدارية تصنع البديل الوطني.

لقد أصبحت دول العالم قبضة عولة القهر أو الفقر أو عولة القسر - كما يصفها
بعضهم^(٥) - دولاً لا خيار لها إلا العمل على إيجاد مؤسسات القطاع الثالث (المنظمات
غير الحكومية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع الأهلي والمدني) ودعمها. وقد أصبح
العالم بدوله - رغباً ورهباً - ضمن منظومة دولية واحدة، وتحت قوة نظم منظمة التجارة

(١) انظر هيرتس، «السيطرة الصامتة» ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق ص ٦٥.

(٤) المرجع السابق ص ٧٥.

(٥) انظر جلال أمين «عولة القهر» دار الشروق ١٤٢٦ هـ.

العالمية (WTO) وهيمنتها، كما أصبحت العولمة على مستوى عولة منظمات النظم والمجتمع المدني، إضافة إلى الانفتاح الاقتصادي والإعلامي والتعليمي والتطور التكنولوجي، الأمر الذي سوف يسهل عمليات سلبية كثيرة بحق المجتمعات والدول الإسلامية، ومنها التمويل الأجنبي بالمعونات والمساعدات المادية والمعنوية، وما يترتب على ذلك من تمرير الأجندات الأجنبية خاصة في الجوانب الاجتماعية، ومن ذلك تصدير وثائق الأمم المتحدة الخاصة باللواط والسحاق والزواج المثلي، مما يسمى (الجنذر)، ومن ذلك تصدير ثقافة العنف الأسري (الزوجات والأطفال والبنات) وأجندات الحلول المستوردة لتلك الثقافة لتكون طعنة في مقتل القيم والقوامة والتكافل الاجتماعي والحلول الإسلامية للمشكلات الأسرية. ومن ذلك نشر ثقافة الفصام النكد بين الرجل والمرأة والتمرد على قيم التراحم والتعاطف والمودة والرحمة بين أفراد الأسرة، ومن ذلك نشر فوضى الحرية الفكرية والخلقية تحت مسمى (الليبرالية الفردية) التي ترى في القيم الدينية قيوداً للفرد والمجتمع والدولة، وتقوم على مصادرة حقوق المرأة وكرامتها بتسويق الصور والأفلام الرخيصة عنها ولها. كل هذا وغيره تحمله وتقوم به كثير من منظمات القطاع الثالث في دول العالم الغربية، مصدرة ثقافة الإفلاس في العلاقات الاجتماعية والأسرية؛ كما وصفها المفكر النمساوي محمد أسد، والمفكر الألماني مراد هوفمان في كتاباتهما وكتبهما.^(١)

إن الأرقام والحقائق السابقة وانعكاساتها السلبية والإيجابية، وحتمية العولمة بسلبياتها وإيجابياتها كل ذلك يدعو إلى المبادرات في الإسهامات الفاعلة والعاجلة في تأسيس القطاع الثالث بشقيه؛ (الخيرى وغير الربحي) والعمل على ميلاد المعايير والمقاييس المحلية له، ليكون صناعة داخلية تُعنى بالتفاصيل الدقيقة لمؤسساته وجمعياته ومنظماته، قبل أن تؤسسه أو تعمل به أو تفرضه المنظمات الدولية عابرة الحدود داخل البلاد الإسلامية، وفي تدخل المنظمات الدولية مشكلات إدارية واجتماعية، والوقاية خير من العلاج لتحديات جديدة دينية وثقافية وسياسية. والحقيقة أنه ليس هناك

(١) انظر: على سبيل المثال عن إفلاس القيم الاجتماعية الغربية محمد أسد «الطريق إلى مكة» وانظر: مراد

هوفمان «الإسلام كبديل».

دين أقدر ولا أجدر على استثمار العولمة وتقنياتها من الدين الإسلامي؛ لتؤكد أهمية مؤسسات القطاع الثالث المتنوعة في اقتناص الفرصة بل الفرص.

إن برامج اللغة العربية وتعليمها في الجامعات الغربية والشرقية كأنموذج - فقط - يتطلب آلاف المراكز والمعاهد والجامعات غير الربحية، وكذلك اللجان والجمعيات والمنظمات والمجالس التنسيقية، فيما بينها لتكامل الأهداف والوسائل لإيصال اللغة الحية الأولى ولتحقيق الطلب العالمي، وذلك لعالم الغرب والشرق، بل وحتى للمسلمين.

رابعاً: استيعاب اليقظة والصحو (السياسية والاجتماعية والدينية):

عبر الغرب عن هذه اليقظة والصحو بالتخويف منها حتى نشأ ما يسمى «الإسلام فوبيا» وقد كتب (جديون راتشمان) في صحيفة «الفايننشال تايمز» ما يعبر عن هذه القضية حينما قال: «هناك عناوين كتب تتحدث عن الرؤية الكئيبة المروعة حول مستقبل القارة الأوروبية من خطر هذه اليقظة والصحو ومنها:

- كتاب (بينما نامت أوروبا) While Europe Slept الصادر عن دبلداي Doubleday الذي تمت طباعته ثمانى مرات للمؤلف بروس بايمر، وفيه يُخبر القارئ الأمريكي أنه من خلال إهمال التهديد القادم من الإسلام الأصولي فإن أوروبا ترتكب عملية انتحار تدريجي، وربما كل ما نستطيع فعله هو النظر إليها برعب»^(١).

- كتاب (آخر فرصة للغرب) The West's Last Chance الصادر عن ريجنري (Regnery) وفيه يحذر المؤلف (توني بلانكي) من «أن تهديد استيلاء الإسلاميين الراديكاليين على أوروبا سيكون على درجة كبيرة من الخطورة على الولايات المتحدة اليوم، مثلما كان استيلاء النازيين على أوروبا في الأربعينيات»^(٢).

(١) انظر صحيفة الاقتصادية السعودية بتاريخ ١٤٢٧/٨/٥ هـ نقلاً عن الفايننشال تايمز.

(٢) المرجع السابق.

- وفي كتاب (المكعب والكاتدرائية) The Sube and the Cathedral الصادر عن باسيك (Basic) يدعي مؤلفه (جورج ويجيل) وهو كاثوليكي محافظ؛ أن أوروبا الغربية ترتكب شكلاً من أشكال الانتحار السكاني «الديموغرافي». وفي هذا الكتاب يكرر ما قاله (بات بوكانن) الذي جادل في كتابه الأكثر رواجاً (موت الغرب) The Death of the West الصادر عن توماس ديون (Thomas Dunne) بأن من المتوقع أن ينخفض عدد سكان أوروبا بنسبة ٣٠٪ عن مستواه الحالي بحلول عام ٢١٠٠م مما يعني أن مهد الحضارة الغربية سيصبح قبرها.^(١)

ويقول راتشمان: «لوجدنا الكتاب الأمريكي من الهستيريا والمغالاة، يمكن أن نستنتج منهم نقطتين خطيرتين:

الأولى: أن معدلات الخصوبة في أوروبا انخفضت إلى ما دون المعدل اللازم للمحافظة على ثبات عدد السكان بما يعادل ٢,١ طفل لكل امرأة.

الثانية: أن عدد السكان المسلمين في أوروبا يرتفع بحدة في الوقت نفسه الذي ينخفض فيه عدد السكان البيض والأوروبيين.^(٢)

وإذا كنا قد نختلف مع بعض هذه الكتب والكتابات عن دوافع هذا التخويف إلا أن من الواضح أن اليقظة والصحوه داخل العالم الإسلامي أو خارجه قد أصبحتا حقيقة لا يمكن إنكارها، وأن التعامل الإيجابي من الطرفين وبينهما هو ما يجب أن يكون مطروحاً على أنه برامج لمؤسسات القطاع الثالث، ولا سيما أن التقارير الغربية الرسمية المنصفة تعطي الحقيقة في بعض جوانبها، فمع أن تقرير الجريمة المنظمة للاتحاد الأوروبي المسمى أوكتا OCTA رسم صورة التهديد الإسلامي إلا أن الإحصائيات في هذا التقرير تقول: وقع ٤٩٨ حدثاً إرهابياً في ١١ دولة أوروبية في عام ٢٠٠٦ منها واحد - فقط - قام به مسلمون من أصل ٤٩٨، ومنها ١٣٦ عن طريق منظمة الباسك الانفصالية.^(٣)

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: مجلة «الحج والعمرة» - وزارة الحج السعودية - السنة الثانية والستون - العدد ٧/ رجب ١٤٢٨ هـ، القسم الإنجليزي.

كما أن من الحقائق المسلّم بها أن ارتفاع منسوب المعرفة لدى شعوب العالم العربي ومجتمعاته قد أصبح قوياً بحقوقه وواجباته الاجتماعية والسياسية والثقافية، وبسبب عدم وجود هذه المؤسسات الحاضنة والمستوعبة لتلك الطاقات نشأت الحركات والتنظيمات السرية، ونشأت جماعات التطرف الديني والسياسي.

ومن المؤكد أن هذا - مع ما سبق - يتطلب جدية في إيجاد الحلول التي تستوعب وترشد الصحو واليقظة وانحرافات المرحلة، ومن أهمها وجود كل أنواع المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي توظف الحوار والحراك الاجتماعي والثقافي والسياسي؛ لتصب في قوة الدولة داخلياً وخارجياً، مع الأهمية الخاصة للتوظيف الإيجابي للدوافع الدينية وقوتها وتأثيرها في العطاء والتطوع والنماء لميلاد مؤسسات القطاع الثالث المسهم الكبير في التوازن الفكري والوسطية واستيعاب القوى السياسية الداخلية لمواكبة الإدارة الحديثة في الألفية الثالثة.

إن مما قد يعدّ من سلبيات أو إيجابيات غياب مؤسسات القطاع الثالث نمو الديوانيات والصالونات الثقافية والسياسية والاجتماعية الشخصية في بعض دول الخليج العربي، كما أن نمو العنف السياسي والتطرف الديني قد يعدّ مؤشراً سلبياً لغيبة مؤسسات المجتمع الأهلية المتنوعة (القطاع الثالث).

خامساً: معالجة التعصب الديني:

اتسم عصر العولمة بتصاعد التعصب والتطرف والعنف إزاء الإسلام: (١) فقد كانت هناك تصريحات مشينة بحق الإسلام والرسول ﷺ والقرآن الكريم من قيادات البروتستانت الأمريكان أمثال جيرى فالويل وبات روبرتسون وفرانكلين وبيلى غراهام كزعامات دينية، (٢) وتلتها تصريحات جورج دبليو بوش كزعامة سياسية عن الحرب على ما سمي بالإرهاب بأنها حرب صليبية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

(١) انظر: صحيفة «الرياض» بتاريخ: ١٤٢٨/١/٢١هـ نقلاً عن ليموند ديبلوماتيك (في مواجهة تصاعد التعصب، تحالف الحضارات).

(٢) انظر: محمد السلومي «القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب» الشخصيات الدينية الأمريكية المتطرفة ص ٣٠٤-

وقد مُرست هذه الحرب بحق دول إسلامية بدأت بأفغانستان ثم العراق، كما أن بوش هذا قد هاجم الإسلام ووصفه بالفاشية، وأعلن وجوب مواجهته عام ١٤٢٧هـ، وذلك في ١٠/٨/٢٠٠٦م^(١) وهذا ما يعبر - حقاً - عن التلازم في الغرب بين الدين والسياسة، وحتى أصبح نشر الديمقراطية والثقافة والقيم الغربية (وخاصة الأمريكية) بعد السيف أو بالإكراه^(٢) وبالقنابل العنقودية، وكأن ذلك كله جزء من قيم الغرب المصدرة للشرق الإسلامي، وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦م قامت صحيفة (يولاندس بوستن) الدانمركية بنشر ١٢ «كاريكتورا» عن محمد ﷺ، تضمنت إساءات بالغة وعدوانية مكشوفة ومهينة. وهذا العمل يعدّ مشروعاً مؤسسياً مدروساً شارك فيه ٤٠ رساماً، والأمر الأشد من ذلك انضمام مجموعات كبيرة من الصحف لهذه الحملة في كثير من الدول الأوروبية مثل: (فرانس سوا) الفرنسية، و(دي فيلت) الألمانية، وصحيفة نرويجية أخرى، وتوالت الصحف حتى كررت الرسوم صحيفتان في نيوزيلندا.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ جاء الأمر الأخطر من ذلك وهو موقف رئيس وزراء الدانمرك (أنديرز راسموتن) الذي رفض الاعتذار؛ والاجتماع مع الوفد الإسلامي المكون من ١١ دولة إضافة إلى مناصرة بوش الشخصية لموقف رئيس الوزراء الدانمركي، كما دافع وزير الخارجية الدانمركي عن الصحيفة إضافة إلى تضامن واضح من دول الاتحاد الأوروبي، حتى إن وزير الإصلاح الإيطالي (روبرتو كالد يرولي) صنع قمصاناً مطبوعة عليها الرسوم، وتناول الدانمركيون قائلين: لا حاجة للاعتذار فحرية التعبير هي إحدى ركائز حقوق الإنسان وذلك حسب استطلاع معهد أيبنيون للأبحاث،^(٣) وتبع ذلك التليفزيون الدانمركي الذي عرض رسوماً جديدة مسيئة للنبي ﷺ في ١٠/٧/٢٠٠٦م. ويتأكد أن هناك إستراتيجية غربية جديدة تجاه الإسلام والمسلمين، حينما

(١) انظر: عن إسلاموفاشيست: كلمة بوش في العاشر من أغسطس عام ٢٠٠٦م، وسائل الإعلام، وانظر: صحيفة «الرياض» ٢٥/٧/١٤٢٧هـ.

(٢) انظر: المطران برتومي دي لاس كازاس «المسيحية والسيف» منشورات المعهد الدولي للدراسات الإنسانية.

(٣) انظر: صحيفة «الرياض» ٢٩/١٢/١٤٢٦هـ، ١٣/١/١٤٢٧هـ، ٧/١/١٤٢٧هـ نقلاً عن صحيفة يولاندس بوستن، Landsposten وانظر: موقع قناة الجزيرة في ١٨/٧/١٤٢٧هـ، و ٩/٨/١٤٢٧هـ.

أعادت صحف الدانمارك ١٧ صحيفة نشر الرسم الكاريكاتوري المسيء للنبي محمد ١٤٢٩هـ الموافق عام ٢٠٠٨م. ^(١) وتاريخ: ١٢/٩/٢٠٠٦م فجر البابا بيندكت السادس عشر في جامعة ريغنسبورغ في ألمانيا الصراع مع الإسلام والمسلمين من خلال محاضرة ألقاها في الجامعة مع أن البابوية الكاثوليكية يعدها بعض المفكرين رمز الاعتدال الديني النصراني وهذا يؤكد التلازم السياسي الديني حتى عند الكاثوليك وتكامل أدوارهما في الغرب تجاه الشرق الإسلامي، فتصريحات البابا لها ما بعدها، حيث يرى بعض المحللين أن البابا السابق الذي كان متعاوناً مع وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية أوكل إليه عالم الغرب الرأسمالي النصراني مهمة إسقاط الشيوعية فنجحت البابوية في ذلك، وجاء هذا الثاني وقد أوكلت إليه المهمة نفسها ولكن مع الإسلام. ^(٢)

ومن المهم معرفة أن البابا ليس محسوباً على السلطات السياسية أو الحكومية، وإن كان مكملاً لها ولأدوارها، وتعدّ تصريحاته مؤشراً خطيراً لقرع طبول الحرب والإجهاز على ما بقي من حوار الحضارات والأديان، فالبابا بيندكت السادس عشر يعدّ أعلى سلطة دينية للكاثوليك المعروفين بالاعتدال الديني مع الإسلام والمسلمين مع أن الكاثوليك هم صانعو محاكم التفتيش في الأندلس مع المسلمين.

وتكتمل الصورة في الترابط والتكامل بين الدين والسياسة الغربية وأنهما وجهان لعملة واحدة في التعصب والعداوة لكل ما هو إسلام، حينما نقرأ تقرير جمعية هلسنكي لحقوق الإنسان الصادر في عام ٢٠٠٥م الذي ناقش التمييز العنصري والتعصب ضد المسلمين في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والدانمرك وبلجيكا من دول الاتحاد الأوروبي. كما تضمن أمثلة معبرة للتعصب والتمييز العنصري ضد المسلمين، فذكر أن المسلمين «يواجهون في الدول التي شملها التقرير في أغلب الأحيان التمييز العنصري في مجالات مثل التوظيف والإسكان والدخول إلى المرافق العامة، وأن المركز الأوروبي لمراقبة التمييز

(١) انظر: صحيفة الاتحاد الإماراتية ١٤٢٩/٢/٧هـ.

(٢) انظر: عبد الله العثيمين عن البابا السابق واللاحق صحيفة «الجزيرة» ١٤٢٧/٨/٢٥هـ.

العنصري وهوييا الأ جانب وجد الدليل الواضح على أن الأساس الديني حاضري حالات التمييز العنصري ضد المسلمين في أوروبا»^(١)، وحينما نرى الكتاب الرسمي عن السيرة الذاتية للملكة الدانمركية (مارجريت الثانية) - وهو الكتاب الذي صدر في إبريل من عام ٢٠٠٥م - قد تضمن تصريحاً سيئاً عن خطر الإسلام، ومما قالت فيه الملكة: «إننا نواجه هذه السنوات تحدياً من الإسلام على المستوى العالمي والمستوى المحلي، ويجب أن نواجه هذا التحدي بجدية، لقد أغفلنا هذه المواجهة لمدة طويلة بسبب تسامحنا وكسلنا»^(٢)، وأضافت: «يجب أن نظهر معارضتنا للإسلام ولا نخفيها، وأن نتحمل - في بعض الأحيان - خطر وصمنا بعدم التسامح؛ لأن هناك أشياء يجب ألا نظهر تجاهها أي تسامح، حينما نكون متسامحين يجب أن نعرف هل تسامحنا راجع إلى أنه يحقق مصلحتنا العملية؟ أم أنه راجع - فقط - إلى مجرد اقتناعنا بالتسامح»^(٣)، وأصبحت التوعية بالفاشية الإسلامية، كما وصفها جورج دبليو بوش جزءاً من برامج التوعية لدى ٢٠٠ جامعة وكلية في الولايات المتحدة الأمريكية^(٤). إن مواجهة هذا التعصب الغربي ومعالجته يتطلب مؤسسات (غير حكومية) ثقافية ومراكز حوارية متنوعة ومتعددة علمية وفكرية وإعلامية.

سادساً: التعامل مع إستراتيجية الآخر:

لقد انطلقت تصريحات سياسية من قادة ومفكرين ومنظرين غربيين تؤكد أن مرحلة جديدة إستراتيجية تاريخية انطلقت بعد سقوط الشيوعية ١٩٩١م، وفُعلت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وكلها تؤكد أن المرحلة ليست ردود فعل للأحداث.

(١) انظر: صالح بن عبد الرحمن الحصين «التسامح والعدوانية بين الإسلام والغرب» ص ١٥٧-١٦١.

(٢) المرجع السابق: ص ١٦٤، ١٦٥.

(٣) المرجع السابق: ص ١٦٥ نقلاً عن KU.OC C.B.B، ولزيد عن التعصب الغربي انظر الكتاب السابق الفصل السادس قبول التعددية الثقافية.

(٤) انظر: القيس ١٠/٧/١٤٢٨هـ.

ولعلَّ الاستشهاد ببعض تلك التصريحات كافٍ لتصور حجم الإستراتيجية الغربية في هذا الشأن:

من ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) في كتابه (الفرصة السانحة): «إن الإسلام والغرب متضادان... وإن الإسلام سوف يصبح قوة جيوبوليتيكية متطرفة... سوف يشكل المسلمون مخاطر كبيرة.. وسوف يضطر الغرب إلى أن يتوحد مع موسكو لمواجهة الخطر العدائي للعالم الإسلامي».^(١)

وخطب الرئيس الأمريكي جورج بوش ضباط الكلية الحربية عام ٢٠٠٦م قائلاً: «إن مهمتكم الكبرى ستكون معارضة هذا الإسلام الراديكالي حرباً طويلة، حرباً يسوّغها كونها حرباً ضد إيديولوجية قهرية معادية للحرية، وكونها ذات مطامع توسعية وأهداف شمولية وكونها تسعى في سبيل ذلك إلى الحصول على أسلحة دمار شامل، لو وقعت في يدها لألحقت بأمريكا ضرراً لم تلحقه بها الشيوعية».^(٢)

وقالت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة (مارجريت تاتشر) عن المسلمين: «وكما كان الحال مع الشيوعية؛ فلا بد من تبني إستراتيجية طويلة المدى، لئلا نلحق هزيمتهم».^(٣)

وقال (فوكاياما) مؤلف كتاب (نهاية التاريخ): «من الضروري تصدي الغرب للإسلام بحزم خوفاً من انتشاره في الغرب، لما له من جاذبية ولما تظهره شريعته من عدل سياسي واجتماعي، وهي قيم تشكل خطراً على انتشار القيم الديمقراطية، وكذلك تشكل خطراً على رأسمالية السوق، وكل القيم الحضارية الغربية».^(٤)

(١) انظر: ريتشارد نيكسون «الفرصة السانحة»، ترجمة أحمد صدقي مراد ص ١٢٨: ١٢٩.

(٢) من خطابه السنوي في كلية الحرب عام ٢٠٠٦م.

(٣) انظر: صحيفة «الشرق الأوسط» ١٤/٢/٢٠٠٢م.

(٤) انظر: السيد أحمد فراج «حوار الحضارات في ظل الهيمنة الأمريكية» ص ٩.

ومن هؤلاء وزير خارجية بريطانيا الأسبق (روبن كوك) الذي قال: «إن بعض الناس يقولون: «إن الغرب بحاجة إلى عدو، وما دامت الحرب الباردة قد انتهت؛ فإن الإسلام سيأخذ مكان الاتحاد السوفييتي القديم، ويصبح هو العدو».^(١)

وقد سئل رئيس المجلس الوزاري الأوروبي السابق (جيانى ديميكلس) في شهر يوليو عام ١٩٩٠م عن دواعي استمرار حلف الناتو بعد زوال الخطر الشيوعي، فأجاب: «صحيح أن المواجهة مع الشيوعية لم تعد قائمة، إلا أن ثمة مواجهة أخرى يمكن أن تحل محلها بين العالم الغربي والعالم الإسلامي».^(٢)

وقد أوضح ذلك بجلاء رجل الأعمال الأمريكي ورجل العطاء المشهور (جورج سوروس)، حيث قال: «إنه بعد سقوط المعسكر الاشتراكي ونهاية خطر الشيوعية احتاج الغرب إلى عدو جديد، كي يوحد قواه ويشحذ همته ويسيطر عليه، فوجده في الأصولية الإسلامية في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي، بل وفي قلب الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، فهي كلية شمولية تمارس العنف، وتتحدى القيم الغربية، وتعادي الغرب، وتجند الجماهير، وتقلب النظم السياسية الصديقة للغرب والتابعة له....».^(٣)

هذه النماذج من التطرف الغربي وهي غيض من فيض لشرائح متعددة ومتنوعة، حتى من معتدلي رجال الغرب في نظرتهم للإسلام وللعالم الإسلامي تعد مؤشراً واضحاً ومعبراً عن الولاء والبراء الغربي وما يترتب على ذلك.

إن هذا الخوف من الإسلام وذلك الانفجار من التعصب - بغض النظر عن كونه مؤشراً للهزيمة الفكرية الدينية - يعكس النفسية الغربية العدوانية، ولا سيما أنه يأتي من معظم الطوائف والأطيان، والمهم في هذا كله أن نمو التعصب الديني الغربي الصليبي

(١) انظر: رجب البنا «المنصفون للإسلام في الغرب» ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) انظر: مجلة «نيوز ويك» يوليو ١٩٩٠م.

(٣) حسن حنفي «الغرب وأزمة البحث عن عدو»، مجلة العربي، وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد ٥١٨ يناير

٢٠٠٢ ص ١٣٥-١٣٦.

كما ورد سابقاً في فقرة معالجة التعصب الديني - كنماذج - ومن تصريحات وتقارير كثيرة تؤكد إستراتيجية الآخر (الغرب).

إن هذا الواقع يؤكد دعم العمل الجاد في دراسة لظاهرة الكراهية والعدوانية الغربية وإنشاء المراكز المتخصصة المستقلة بدراسة الغرب ومد الجسور مع أنصار الحقيقة والعدل منهم.^(١)

سابعاً: معالجة التطرف والإرهاب:

لقد أسهمت جماعات التطرف والإرهاب من أبناء المسلمين داخل الوطن العربي والإسلامي أو خارجه في إعاقة مشاريع التنمية الكثيرة، سواء بسبب انشغال الحكومات بالهاجس الأمني والإنفاق عليه على حساب التنمية أم بسبب إلحاق الخسائر البشرية والمادية وفقدان مكتسبات الشعوب والدول، أم أن تلك الأعمال الطائشة أعطت رخصاً لإعلان حالة الطوارئ التي تعيق مسيرة مؤسسات القطاع الثالث ونموها، أم انعكاس دور هذه الجماعات المباشر وغير المباشر في تشويه الإسلام ومؤسساته ومفاهيم المقاومة المشروعة وتشريعات الجهاد، بل إنها أعطت مبررات قوية لانتهاك حقوق الإنسان وهذه العمليات الحمقاء لهذه الجماعات منحت رخصاً دولية أو محلية لفعل ما لا يمكن فعله من قبل، على حد تعبير الكاتب الأمريكي (نورمان ميلر) عن اختطاف حدث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته وتوظيفه،^(٢) ولذلك فإن هؤلاء الأبناء أبناء الأمة العربية والإسلامية الذين كانوا من المفترض أن يقودوا الأمة إلى بر الأمان هم بأعمالهم وتصوراتهم قد هَيَّؤُوا للأعداء والخصوم الفرص الكثيرة للانقضاض على الإسلام والمسلمين، وكل ذلك بفعل هذا التخريب والتفجير، بل أتاحت تلك الأعمال فرصاً للتطاول على القرآن وعلى نبي الإسلام محمد ﷺ، وأصبحت محاربة التطرف ذريعة لمحاربة الإسلام ذاته! على حد

(١) انظر: إبراهيم علي النملة، صناعة الكراهية بين الثقافات وأثر الاستشراق في افتعالها، دمشق: دار الفكر.

(٢) انظر: ست جالي و جيرمي إيرب، «اختطاف كارثة ١١ سبتمبر، الخوف والترويج لإمبراطورية أمريكا»، ص ٢٩٧.

تعبير الأستاذ (فهيم هويدي). وتعرضت الدول الإسلامية إلى ضغوط غير مسبوقة لتغيير المناهج الإسلامية.

وقد حقق الغرب كثيراً من مطالبه في هذا الصدد، كما تعرضت المؤسسات الخيرية الإسلامية داخل العالم الإسلامي وخارجه إلى التشويه بحكم إلصاق تهم دعم الإرهاب، حيث ترتب على تلك المزاعم صدور نظم وإجراءات صارمة أدت إلى ضعف المدخلات والمخرجات للتبرعات والصدقات أو توقفها وتمدد كبير في عمليات التصدير في دول العالم الإسلامي على حساب الانحسار الإسلامي. وترتب على ذلك تعطيل مشروعات كثيرة على مستوى الداخل والخارج للعالم العربي والإسلامي، بل إن الحملات والاستفزازات الغربية على مؤسسات وجمعيات العالم الإسلامي زادت حسب قوة منتجاتها الإسلامية والخيرية وقد أصبحت بنوك دول العالم وخاصة العالم الإسلامي ومصارفه بفعل اختطاف الأحداث وتوظيفها تحت الرقابة المالية الأجنبية وبتشريعات دولية^(١).

وقد يكون ضعف حكومات العالم العربي والإسلامي مسؤولاً عن حجم الاستجابة لتلك الضغوط والمطالب كعوامل داخلية - كما يرى بعضهم -، لكن الأعمال الإرهابية الهوجاء مع غيرها منحت مناخاً خصباً لقابلية المؤامرة، أو القابلية للاحتلال (الاستعمار) أياً كان نوعه على حد تعبير مالك بن نبي فأعطت مبررات وتسهيلات ومسوغات للخصوم أن يمارسوا ما يصعب ممارسته دون تلك المبررات.

ولعله يصدق في مثل هؤلاء أنهم أصبحوا وسيلة للتحريض بين الحكومات وشعوبها حينما يؤس الشيطان أن يعبد في جزيرة العرب، كما قال النبي ﷺ: «إن الشيطان قد أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريض بينهم»^(١).

وإذا ما تحدثنا عن المستفيد الأول والأكبر من تلك الأعمال السلبية، والظالمة بحق الأمة الإسلامية ودينها وشعوبها ودولها ندرك بشكل كبير خطورة هذا التفكير المنحرف

(١) انظر: الألباني «سلسلة الأحاديث الصحيحة» حديث رقم ١٦٠٨.

ونتائج ومؤسسات القطاع الثالث الأهلية مرشح قوي للتأثير وتغيير القناعات الخاطئة.

الصانع والمستفيد:

إن أعداء المشروع الإسلامي من متعصبي الغرب والصهيونية العالمية وغيرهم من صانعي الإرهاب الدولي هم الذين يجنون ثمار الإرهاب المضاد، وهم المستفيدون الأوائل من خلال النتائج السلبية الواقعة على الشعوب الإسلامية ومؤسساتها بشكل خاص، وذلك ما كتبه جريدة الجارديان البريطانية بصراحة ونصح للقوى الغربية: «إن الباب الوحيد المفتوح اليوم أمام الشباب العربي للرد على إهانة الأمريكيين هو باب (أسامة بن لادن) وهو الباب الذي ندفعهم إليه نحن الغرب قسراً بأفعالنا»؛^(١) فردود الفعل للإرهاب الغربي هيأت لحكومات الغرب المتعصبة كثيراً مما يريدونه من الإسلام ودوله. كما أن ردود الفعل تمنح مناخاً خصباً لخصوم العالم الإسلامي بالمؤامرة عليه أو بمزيد من مشاريع الهيمنة الغربية وذلك من خلال استثمار تلك التصرفات الحمقاء لردود الفعل.

وسواءً أكان هذا الرأي صائباً أم غير ذلك فإن نتائج التطرف والتفجير وحدها تؤكد أن المستفيد هم الذين أرادوه أن يكون الخاسر! كما ذكر ذلك أحد الكتاب قائلًا: «إن الإرهاب الذي تعانيه دول المنطقة صناعة تجري صياغتها إقليمياً لأهداف توسعية، ولضرب الاستقرار في المنطقة، وتقويض مجتمعاتها... لذلك فإن مواجهة الإرهاب يجب أن تكون برؤية مستقلة عن المشروع الغربي».^(٢)

إن حركات التفجير المحلية والإقليمية تعدّ من أكبر الدعم المساند (اللوجستي) لمشروع الحرب العالمية على الإرهاب، مشروع (الهيمنة الأمريكية) وإضفاء بعض الشرعية عليه،

(١) انظر: محمد الأحمرى، «ملاحم المستقبل»، ص ٢٠٥، نقلاً عن جريدة الجارديان، ١٠ أبريل ٢٠٠٣م، وانظر:

مقال أيمن الصياد: مئة بن لادن، مجلة: الكتب وجهات نظر، عدد ٥٣، ص ٧٢-٧٣.

(٢) انظر: صحيفة «الحياة» في ١٣/٢/١٤٢٥هـ، وصحيفة «الوطن» في ١٣/٢/١٤٢٥هـ.

بل إن توقف تلك الأعمال الخاطئة يُؤدّي إلى إضعاف تلك الحرب العالمية أو إفشالها؛ كما أشار إلى ذلك الكاتب الأمريكي (هاورد زن) عندما قال: «هناك - حقاً - مخاوف تقوم على أسباب معقولة. ولكن هناك - أيضاً - أوضاع هي في العادة من صنع الحكومات، تستثار بها الشعوب إلى عنف يخرج عن نطاق السيطرة، ويتخذ أشكالاً متنوعة - من السحل إلى الحرب إلى أعمال الإبادة الجماعية - كل هذا يحدث عن طريق استغلال الخوف غير المعقول واستخدامه في التلاعب بمشاعر الناس وأفكارهم... ثم قال: «واليوم تلعب المخاوف من (الإرهاب) الدور نفسه الذي لعبه الخوف من (الشيوعية) خلال الحرب الباردة... إن تلك المخاوف استخدمت كما في حدث ١١ سبتمبر في إيجاد هستيريا لا تقوم على أسباب معقولة لتسويق سياسات حكومية تمتد جذورها إلى ما هو أبعد من تاريخ الأمة: سياسات توسعية وتدخل عسكري وقمع للمعارضة. وتمثلت هذه السياسات في العصر الحاضر في تدمير واحتلال أفغانستان والعراق، وإنشاء المزيد من القواعد العسكرية في الشرق الأوسط، وزيادات ضخمة في الميزانية العسكرية، ومحاولات لتقويض حرية التعبير وتعطيل الضمانات والحقوق الدستورية»^(١).

وهكذا فإن اللعبة السياسية العالمية قد استثمرت هؤلاء وتصرفاتهم بشعور منهم أولاً شعور؛ وما ذلك إلا لتحقيق مشروعاتها العدوانية على العالم الإسلامي.

ويرى بعض المحللين السياسيين أن الاختراق لهذه الجماعات وتوظيفها وشحنها أمر وارد بقوة لتجتمع عوامل قوة المؤامرة، مع القابلية الشديدة لها لتحقيق ما سبق ذكره من أقوال.

وقد يقول بعضهم: إن الغرب أو العدو لا يحتاج لتنفيذ أجندته الاستعمارية إلى مبررات مادام لديه إستراتيجيات وقوة تدمير شاملة، ومع قوة هذا الاعتبار فإن مناخ قابلية المؤامرة يمنح تسهيلات لتلك الأجندة والإستراتيجيات، ولو على مستوى الحرب الإعلامية التي تمهد لغيرها.

(١) انظر: عن هاورد زن كتاب «اختطاف كارثة ١١ سبتمبر» تحرير ست جالي وجيرمي إيرب ص ١١.

لاشك أن بعض أسباب نشوء هذه الظاهرة يرجع إلى ضحالة العلم الشرعي لدى تلك الفئة، وهذا نتاج غياب القطاع الثالث بمؤسساته العلمية والشرعية المحصنة وغياب المناهج الدينية القوية، كما يرى البعض أن عدم قيام الحكومات الإسلامية بواجبها نحو الجهاد والمقاومة عامل مؤثر، ومن هنا يتأكد أن هذا القطاع بمؤسساته الشعبية يمكن أن يسهم كثيرًا بدروسه العلمية ومراكزه الحوارية باستيعاب هذا الاحتقان الفكري والسياسي وإعادة توظيف هذه الطاقات التي أرخصت أغلى ما لديها ولدى الناس جميعًا وهي الحياة لتأهيلها واستثمارها؛ فهي بهذه التضحيات تمتلك عنصرًا من أهم عناصر العمل والإنتاج والتنمية بعد مناصحتها وإصلاحها وتوجيهها، علمًا أن عوامل قوة النجاح الإصلاحية لهؤلاء تزداد حينما تقوم مؤسسات القطاع الأهلي والشعبي بهذا الدور.

وثمة رأي آخر عن أهمية القطاع الثالث ودوره المنتظر تجاه هؤلاء، كما علّق أحد الإعلاميين قائلًا: «هؤلاء الإرهابيون هم في الأخير أبنائنا، تربوا في منازلنا، ونموا وترعرعوا بين ظهرانينا، وتعلموا في مدارسنا، وشبوا داخل أطر ومؤسسات المجتمع والدولة، والحل الأمني مطلوب، لكنه بمفرده ليس هو الحل المنتظر».^(١)

وعن وجوب عدم خلط الأوراق قال أحد الكتاب السعوديين: «إننا في المملكة العربية السعودية لنا أن نفخر بالآلاف من شبابنا الذين خرجوا في سبيل الله ولنصرة دينه وإخوانهم المظلومين، دون أن يبالوا بأي تضحية مالية أو أسرية. كما أن من دواعي فخرنا أننا أكثر دولة بالنسبة لعدد سكانها قدمنا من شبابنا للقتال في سبيل الله في مختلف ميادين العالم، وهذا ليس بقصد العدوان بل بقصد رد الظلم وتحرير المحتلين من إخواننا».^(٢)

(١) انظر: صحيفة «الاتحاد» من مقال خالد الدخيل في ١٤٢٥/٣/٦هـ.

(٢) انظر: صحيفة «المدينة» من مقال عمرو محمد الفيصل في ١٤٢٥/٣/٦هـ.

ثم نصح الكاتب «بعدم الوقوع في فخ نبذ الجهاد من المجاهدين خوفاً من الإرهابيين؛ كما قال، لأن هذا ما يريده أعداؤنا منا»،^(١) وقال: «يريدوننا أن نند الجذور التي هي أمل هذه الأمة في دفع هجمات الأعداء عنها، ورد أي احتلال يقع عليه من أي جهة كانت».^(٢)

وبهذا يتضح لنا حجم العوائق والتحديات الداخلية والخارجية التي تخلفها هذه الأعمال الطائشة، كما تتضح أهمية وجود مؤسسات القطاع الثالث وقوتها للوقاية والعلاج، بل ولاستيعاب التطوع والتبرعات عبر قنوات مؤسسية معلومة، إضافة إلى توظيف تلك الطاقات وتوجيهها نحو العمل الإيجابي.

ثامناً: مناصحة حركات التطرف السياسي:

تجتاح جميع دول العالم العربي والإسلامي تيارات فكرية وسياسية متطرفة، لها أشكال مختلفة، فقد تكون تنظيمات سرية أو علنية مرتبطة بمؤسسات غربية رسمية أو شبه رسمية، وهي بهذا تشكل طابوراً خامساً في المجتمعات الإسلامية بالتشويش الفكري والثقافي، من خلال دعاوى ومطالب (التجديد والتحديث) تارة، و(الإصلاح والتصحيح) تارة أخرى. وبعضهم يعمل على تسويق استيراد الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني وقضايا المرأة والمناهج التعليمية وحرب الإرهاب برؤى غربية حتى صرحت وسائل الإعلام العربية والغربية عن أعضاء الحزب الأمريكي في العالم العربي وأدوارهم، وقد وُصفوا بالعصرانيين والعقلانيين، كما وُصفوا بالعلمانيين تارة والليبراليين أو دعاة الإسلام الليبرالي تارة أخرى مع اختلاف مشاربهم الثقافية إلا أن مآلات خطاباتهم وحملاتهم الإعلامية المترابطة تصب في إبعاد الشرعية الدينية للدول الإسلامية وضرب وحدتها الوطنية القائمة على الدين، فالطرح الفكري المخالف للأصول والثوابت من أهم وسائل التهيئة للانفصال أو تفتيت الأوطان.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

لقد اعتدى بعض أفراد التيار العلماني على شرعية ثوابت الأمة، حينما تجاوزت بعض تلك المجموعات والفئات حقوقها المشروعة إلى الاعتداء على ثوابت الشعوب والدول الإسلامية وهويتها الأصلية، مما يعد «خيانة وطنية» حينما تجاهلوا أهمية بقاء قوة الأفكار الرئيسة التي قامت عليها بعض تلك الدول، كما تطرفت فئة أخرى - كرد فعل - وجعلت من العنف وسيلة مثلى للتغيير وهؤلاء جميعاً لم يدركوا أنهم جميعاً قد صُنّفوا بدولهم ومجتمعاتهم في الغرب ضمن العدو الأخضر بدل الأحمر، وقد تجاهل أو جهل الطرفان؛ أنهم قد أصبحوا - بأفعالهم وتصرفاتهم - من عوامل نجاح فكرة المشروع الغربي الجديد (حرب الإرهاب) القائم على دعم مناخ الاحتقان السياسي، ثم الاستفزاز وتوظيف ردود الأفعال أو استثمارها، وأحياناً صناعتها.

وقد أوضح بعض الكتاب والباحثين أن هذا التيار السياسي المتطرف بطروحاته الفكرية يُعدّ من الأسباب الرئيسة لنمو مجموعات التكفير والتفجير بل إنهم بطروحاتهم الاستفزازية أصبحوا صناع التطرف ومفرخي الإرهاب على حد تعبير بعض الكتاب.^(١)

وفي فبراير عام ٢٠٠٥ م صدر من مؤسسة (راند) الأمريكية تقرير عنوانه: (الإسلام المدني الديمقراطي) يقوم على تصنيف المسلمين إلى فئات فكرية وسياسية، وقد طرح التقرير مد جسور التعاون والدعم للمسلمين الحداثيين والعلمانيين، كما أوصى بدفع الصحفيين لحرب أفكار التيارات الإسلامية.

ثم صدر تقرير آخر عن المؤسسة نفسها عام ٢٠٠٧ م عنوانه: (بناء شبكات مسلمة معتدلة) أوصى الولايات المتحدة الأمريكية بصناعة شبكة من التيار العلماني والليبرالي والعصري ودعمها ممن تنطبق عليهم شروط الاعتدال الإسلامي بالمفهوم الأمريكي للاعتدال،^(٢) وقد صرح وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود بخطر هذا التيار الفكري السياسي حينما قال: «إذا لم نمنع أي عابث يشوّه الإسلام

(١) انظر: صحيفة البلاد في ٢٨/٨/١٤٢٨.

(٢) انظر: عن التقريرين موقع إسلام ديلي. وانظر: باسم خفاجي «إستراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام» ص ٨ - ١٤.

بالإصلاح والتقدم الفاسد، فهؤلاء أناس كذلك غُرِّروا بما عليه الغرب ووظَّفوا لخدمته، هذا ونعرف اتصالاتهم بجهات أجنبية فسناحريهم ونقطع ألسنتهم»^(١).

العالم كل العالم بملله ونحله ومذاهبه يتطَّلَع إلى الرجوع إلى أصول أديانهم - أيًا كان هذا الدين - وبأشكال يصحبها التعصب تارة، والعدوانية على الأديان الأخرى تارة أخرى، ويصحب هذا التطَّلَع دعوات صادقة وقوية، خاصة من مفكري الغرب للعودة إلى القيم الاجتماعية والأسرية والمبادئ والأفكار الدينية التي قامت عليها مجتمعاتهم ودولهم إيمانًا من هؤلاء العقلاء أن الثورات الصناعية والثقافية والرقمية والحياة الرأسمالية والاستهلاكية المادية قد أصابت حياة الغرب في مقتل حينما جردتهم - بدوافع شهواتهم - من ثوابت حياتهم الاجتماعية وأصولها، وكرَّست التناقضات الثقافية في مجتمعاتهم بحكم غياب ثوابت الدين، كما كشفت ذلك كتابات الغربيين أنفسهم، لا سيما دراسات المفكرين الذين أسلموا وعاشوا التجربتين حينما أثبتوا علميًا وتجريبيًا أن الدين الإسلامي هو المؤهل الوحيد لقيادة البشرية، لا سيما مع فشل التجربة الشيوعية والتحذير من فشل التجربة الرأسمالية الغربية من قبل هؤلاء الباحثين جميعًا، مما يؤدي إلى انتشار دين الإسلام وزيادة معتنقيه، بحيث أصبحت البرامج الإعلامية الغربية والكتب والمراكز البحثية والإدارات السياسية والأمنية الغربية تمارس - كرد فعل - بكل ما أوتيت من قوة علمية (فوبيا الإسلام) والتشويه المتعمد لكل ما يرتبط بالإسلام.

ومع هذه العودة العالمية إلى الأديان فقد قام بعض أبناء الإسلام والمسلمين الذين وصفهم بعض الناس (بالخوارج الجدد) بمحاولات متشنجة لإقصاء فعالية تأثير الدين وثوابته وتاريخه وعلمائه وثقافته أو تهमيشه داخليًا أو خارجيًا مع إضعاف لدور مؤسسات القطاع الثالث المرتبط بدستور الدولة وقيمها الوطنية - أيًا كانت هذه الدولة في العالم الإسلامي -. وبعض هؤلاء ممن ينقضون أو ينقدون الثوابت والقيم للدول الإسلامية يدركون ما يصيب - سلبياً - الشرعية السياسية والوحدة الوطنية القائمة على الدين، وهم جميعاً بهذه الأفكار المستوردة قد خانوا دينهم وأوطانهم، وقد حوَّلوا

(١) انظر: صحيفة «الرياض» في ٢٨/٨/١٤٢٧ هـ العدد/١٣٩٦٨.

ولاءهم خارج أوطانهم ووضعوا أنفسهم في المعركة المحسومة سلفاً وفي المعسكر المهزوم فكرياً، بل وأصبحوا كمن يسبح ضد تيار الحقيقة متجاهلين نداءات المنصفين في الغرب وأقوالهم عن قيم الإسلام. لقد زادت أزمات العالم العربي والإسلامي حينما باشرت الدراسات الغربية الإعلان عن دعم هذه التوجهات الفكرية الشاذة بشكل صريح، مثل مركز (راند) وغيره، ودعمت تلك المراكز عملية الولادة القيصرية لهذه الفئات المستتبعة في العالم العربي التي جعلت من أنفسهم مسوقاً لبعض الثقافات الغربية، ويصدق في معظم هؤلاء وصف (المشاغبين الجدد)، أو (المتمردين الجدد)، أو (المتحررين الجدد)، وقد يجمعها اسم (المنافقون).

والمقام هنا ليس الكلام عن تيار الغلو ضد الدين المغدّي والشاحن للغلو في الدين، ولكن عن أهمية القطاع الثالث كوقاية وعلاج لهذه التيارات في أي دولة. إن مما لاشك فيه أن من أسباب هذا التيار الدخيل الذي يجتاح العالم العربي والإسلامي هو ضعف المناهج الدينية التي تلقاها هؤلاء وضعف الولاء والانتماء الوطني الحقيقي، إضافة إلى غيبة مؤسسات الحوار الثقافية ولجان المناصرة والمؤسسات الفكرية الإسلامية القوية المستقلة عن المؤسسات الدينية الرسمية.

ولذلك فإن من أكبر وسائل محاصرة هذا الانحراف وجود تلك المؤسسات غير الحكومية بدراساتها وأبحاثها وحرية حواراتها ولجان مناصحتها، فهي المؤهلة والمرشحة لذلك من خلال مؤسسات القطاع الثالث؛ لأنها غير محسوبة على الجانب السياسي للحكومات. كما أن هؤلاء ليسوا سواء؛ فمنهم المؤمن بالقناعات الفكرية والنظريات السياسية المستوردة والمنظر لها، كما أن منهم المتأثر والمخدوع والمغرر به، ونتائج الحوار مطلوبة مع هؤلاء وأولئك: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

إن القطاع الثالث المرتبط بدستور الدولة وهوية الأمة معاً - خاصة الدول الإسلامية - كضيل بتقوية الأفكار الرئيسة للدولة ومحاصرة الأفكار الوافدة والثقافات الجانبية، وهو المؤهل لاستيعاب تلك الطاقات وصهرها داخل الوحدة الوطنية القائمة

على الدين فهم بحاجة للوطن، والوطن بحاجة إليهم، كما تتأكد أهمية مؤسسات القطاع الثالث لاحتواء هؤلاء وغيرهم من الخروج على ثوابت الأمة ووحدة الدولة.

وإذا كانت فئات من المسلمين وأبناء جلدتهم قد مارست استحلال الدماء وقتل الأنفس بهذه الطريقة الوحشية، فإن هناك ما هو أفظع وأكبر وأشد، فالذي يثير الفتنة في الدين الذي هو أساس الدولة الإسلامية يعدّ أشدّ ضرراً على المجتمعات والدول الإسلامية، بما تتركه تلك الأفكار والأطروحات من تصنيفات وفتن فكرية وسياسية تؤدي إلى تمزق وحدة الوطن الفكرية والسياسية، كما تمكّن الأعداء من إضعاف الشرعيات السياسية القائمة على الدين، والمرتكزة على الأفكار السياسية للأوطان والدول، ويصدق في ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] وقوله ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

تاسعاً: مقاومة الاحتلال (الاستعمار) بالمصطلحات: (١)

الحديث هنا ليس عن الاستعمار المكشوف كاحتلال العراق وأفغانستان وفلسطين، ولكنه عن نوع قد يصدق فيه الاستعمار الذكي أو الناعم (Soft Power) بمدخلات ثقافية فكرية أو حقوقية، فهناك شعارات ومصطلحات برّاقة ومنظمات عابرة للقارات جاهزة للانقضاض ولفرض تلك الشعارات، بل إن المصطلحات أصبحت ملفات سياسية تطفو أحياناً أو تخبو حسب الحاجة الغربية، وقد يجري الانتقام من بعض الدول حسب المواقف السياسية لها دون تقويمها بالعمل بالمضامين الحقيقية لتلك المصطلحات، والقوة من النوع الثالث، كما يسميها هشام ناظر وسيلة مثلى لتحقيق هذا النوع من الاستعمار. أو هذا النوع من الإرهاب بالمصطلحات، حيث يقول ناظر في كتابه (القوة من النوع الثالث): «من السداجة ألا ندرك أن مصطلحات من نوع (الديمقراطية) و(حقوق الإنسان) و(البيئة النظيفة) يمكن أن تستخدم لتحقيق غايات ومصالح سياسية واقتصادية

(١) تم الاكتفاء بمقتطفات معبرة من الكتاب الجميل والمثير لهشام ناظر، «القوة من النوع الثالث محاولة الغرب استعمار القرية العالمية» نظراً لتغطيته القوية في جميع فصوله لهذه القضية.

للعالم الغربي... يجب ألا نغفل سداجة احتمالات التأثير السياسي لمثل هذا التلاعب اللغوي على الأمم المتلقية^(١)، «إبان الحرب الباردة كانت الحداثة ومراحل النمو هما شرع الغرب للتنمية.. إلا أن الحماس الذي روج الغرب به لهذا الشعار يتهاوى عندما نقرانه بالاستعمار السياسي الحالي في شعارات ومفاهيم كـ (الديمقراطية)، و(ديمقراطية السوق) و (حقوق الإنسان)»^(٢)، «الديمقراطية بالنسبة للدول الغربية ليست هدفاً حقيقياً في المقام الأول، فإن الاستخدام الرمزي لـ (الديمقراطية) و(السوق الحر) كأدوات لتحقيق الهيمنة يهدد تحقيق كلا الهدفين»^(٣).

وكما يقول ناظر تحول المصطلح السياسي إلى عملية مقدسة: «وفي سوق الرموز والأفكار، فإن لعقيدة الديمقراطية حضوراً مؤسساً مقدوراً عليه، كما أن الحوار حول الديمقراطية أصبح - بالفعل - عملة معترفاً بها في خطاب السوق العالمي. وبمجرد تأسيس الديمقراطية، كماركة عالمية فإنها سترتقي فوق الدول المفردة والأطر الثقافية التي تستخدمها في التقييم والحكم»^(٤).

وإذا كان ما سبق يكشف الحقيقة عن بعض الوسائل الاستعمارية الجديدة؛ فإنه يعطي لمحة حقيقية عن الأعياب الاستعمار بالمصطلحات، واستهداف العالم العربي والإسلامي بشكل خاص والعالم الثالث بشكل عام.

ولهذه المصطلحات قوة تنفيذية تدفعها وتقذف بها إلى ملاعب الطرف الآخر الذي يكاد يخلو من اللاعبين؛ حيث لا توجد مؤسسات القطاع الثالث على مستوى المرحلة التاريخية الجديدة.

(١) انظر: هشام ناظر «القوة من النوع الثالث محاولة الغرب استعمار القرية العالمية» ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٥.

(٣) المرجع السابق: ص ٩٠، ٩١.

(٤) المرجع السابق: ص ١١٩.

إن مواصفات النجاح في القوة من النوع الثالث، كما وصفها هشام ناظر تكمن في المنظمات المدنية التي تُعدُّ جنوداً لتسويق الديمقراطية والأسواق الحرة، حينما قال: «في عالم ما بعد مرحلة الانعزالية والحرب الباردة سيشتعل الخلاف بين الغرب وبقية العالم حول الحملة الغربية لترويج مبدأ (ديمقراطية السوق)». ^(١) ويؤكد (أنتوني ليك) على تحديد أكثر الدول عملاً بالاستعمار بالمصطلحات وأنها الولايات المتحدة قائلًا: «إن إستراتيجية الولايات المتحدة القائمة على توسيع سياساتها الخارجية لا بد أن تواجه العدوانية وتدعم تحرير الدول المعادية للديمقراطية وحرية السوق». ^(٢)

ويقول ناظر: «مجموعة المصطلحات والمعاني المقبولة عندما تصاحب الأحداث تسمح بإعطاء الغرب دوره الخاص باعتباره المفسر والحكم والحامي الوحيد». ^(٣) «إذ أصبحت الديمقراطية صنماً خارج المرجعية والمعاني المحلية، فإن المصطلح تحول إلى إشارة غامضة تمنح تجربة الحرية لكل شخص، في كل دور من المستهلك إلى المواطن. وهي كبقية الرموز تصبح مدخلاً للمفاهيم الضمنية دون أن يحس أحد أنها قد لا تتناسب مع الثقافة المحلية. وهذه المفاهيم الضمنية يجري تلقينها لمواطني الدول النامية من خلال نشرات الأخبار والبرامج التلفزيونية. وكثيرون هم الذين قد تلقوا - فعلاً - هذه الإشارات وإيعاءاتها الإيجابية دون اكتشاف المضمون الثقافي (أو اللاثقافي) فيها». ^(٤)

ويقول: «هناك حاجة لتبديد الضباب المحيط بالمصطلحات التي تعرض باستمرار في سياق مُسَيَّس» ^(٥) «فسحر وقوة المصطلحات المعالجة سياسياً يكمنان في طبيعتها الغامضة». ^(٦) «ولا يرسل الغموض المقصود لمصطلح (ديمقراطية السوق) رسالة صريحة عن الأولويات

(١) المرجع السابق: ص ٧٠.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢٢.

(٣) المرجع السابق: ص ١٢٥.

(٤) المرجع السابق: ص ١٢٥.

(٥) المرجع السابق: ص ١٢٦.

(٦) المرجع السابق: ص ١٢٨.

الغربية فحسب، ولكنه يثبت في نفس الوقت الحاجة لتحكيم الغرب لها وتصديقه عليها. وفي هذا الموقع يستطيع الغرب أن يلعب دور الشرطي الصالح والفاقد في نفس الوقت»^(١) «فبمجرد أن يرتفع سهم المصطلحات المعروضة وتصبح في يد اللاعبين الكبار رهن نواياهم فإن الروابط المتصلة بها والغموض التقديري المحيط بها، يسمحان بتعديل هذه المصطلحات لتناسب مع الأهداف الوقتية أو طويلة المدى والأحداث المتوقعة»^(٢).

كما أن (حقوق الإنسان) مصطلح آخر يجري من خلاله شرعنة التدخل في شؤون الدول الداخلية، حيث قال ناظر: «حيث اكتشف مرة تلو الأخرى أن: تصدير اتفاقيات (التجارة الحرة) و(حقوق الإنسان) و(الديمقراطية) و(حماية البيئة) في الوقت الحاضر مكلف مادياً ومخرج عندما كشفت وسائل الإعلام مدى تدهور هذه القيم في نفس البلدان التي تروج لها»^(٣) ويؤكد ما سبق قوله عن انتهاك الغرب لحقوق المرأة والطفل ما يصدر من تقارير رسمية غربية عن حجم أطفال معظم دول الغرب المصنفين من دون آباء Single Parents وأنهم يشكلون نسبة ٥٢٪ من المواليد^(٤) وهذا يعني أن الغرب من أكبر منتهكي حقوق الإنسان والطفل والمرأة والتي من أبسطها تحميل الأم وحدها - بحكم هذا الواقع تبعات تلك الطفولة المحرومة من الأبوة، ولكن الغرب يستثني نفسه لأنه يعد نفسه المنتج والمصدر لتلك المصطلحات.

ويضيف ناظر: «ويمكن كسب هذه الاستثنائية -فقط- من خلال تأكيد أسبقية الحقوق الإنسانية للفرد على حق السيادة الوطنية، فعلى مدى النصف الأول من القرن الواحد والعشرين -على الأقل- سوف يصبح وضع السيادة الوطنية على الرف من أجل الحاجة المفترضة للدفاع عن حقوق الإنسان، وهذا هو المحرك الرئيس لصراع الدول النامية مع الدول المتقدمة»^(٥).

ويُستغلّ التنوع العرقي والديني في الدول المستهدفة تحت اسم «حماية حقوق الإنسان» لإضعاف الثقافة الرئيسة للدول وانتهاك سيادتها الوطنية بحجة حماية الثقافات الجانبية

(١) المرجع السابق: ص ٤٣.

(٢) المرجع السابق: ص ١١٩.

(٣) المرجع السابق: ص ١٢٠.

(٤) انظر صحيفة الشرق الأوسط، «فرنسا: أكبر من نصف الأطفال يولدون خارج إطار الزواج»، في ٢٥/٨/٢٠٠٩ م.

(٥) هشام ناظر «القوة من النوع الثالث» ص ١٤٤.

والثانوية، وذلك بإشغال فتيل الضغط والابتزاز السياسي والاقتصادي واستغلال أحداث تافهة أحياناً، بل وإشغال الحرب أحياناً فيقول ناظر: «وفي مناخ من الاضطرابات المتزايدة الناتجة عن عدم الرضا السياسي والاقتصادي فإن وجود أكثر من ثلاثة آلاف مجموعة إثنية حول العالم سوف يمهّد بشكل انتقائي لمبررات دائمة للتدخل بحجة حماية حقوق الفرد»،^(١) «فهناك حملة حقوق الإنسان التي تستهدف تجاوز السيادة لحماية الحرية الفردية، وتوفير الاحترام لحقوق الفرد، وتحقيق الذات. والأكثر غرابة أن أكثر حملة راية حقوق الإنسان والفرد يعملون على سياسة تستهدف جعل السيادة سهلة الاختراق، بحجة أن العالم يحتاج إلى الغرب للقيام بدور سلطات القيم الكونية».^(٢)

وتتأكد التدخلات السياسية والعسكرية - أحياناً - في شؤون الدول تحت ما يسمى (حرية الأديان)^(٣) أو (الحرية الفردية) كما ذكر ناظر قائلًا: «إنها وجهة النظر التي تقول بأن الفرد تصورياً ووجودياً يأتي قبل المجتمع، وإمكانية تصويره من حيث المبدأ وتعريفه مستقلاً عن المجتمع تقع في قلب الفكر الليبرالي، وتمثل جوانبه السياسية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية والطرائق البحثية، والمعرفية، وغيرها».^(٤) وهذه هي الليبرالية الفردية.

إن تلك المصطلحات ومنها (حقوق الطفل) و(العنف الأسري) تحتاج إلى تعريف وتحريم، فهذا الطرح الإعلامي العربي الذي يضخم الحالات الفردية السلبية يتوافق مع بعض التحليلات التي ترى أن هذا الأسلوب الإعلامي يهدف إلى تربية الأطفال على الليبرالية الفردية المبكرة، كما أنه ينزع قوامة الوالدين ودورهما التربوي، ويؤدي إلى تدخل المنظمات الدولية.

كما أن كلمة (حقوق المرأة) كمصطلح وشعار لا يقل في استخدامه عن السابق من المصطلحات، بل إن هذا الأخير يؤكد على حقيقة الحروب بالمصطلحات وعلى دورها الاستعماري المتنوع، ويتأكد بشكل واضح حينما يُنتقد واقع حقوق المرأة في دول الخليج

(١) المرجع السابق: ص ١٢٢.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢٧.

(٣) انظر صالح الحصين وكشفه تقارير الخارجية الأمريكية ومزاعمها عن الحرية الدينية في العالم في كتابه القيم «الحرية الدينية في السعودية» دار غيناء ١٤٣٠هـ.

(٤) انظر هشام ناظر «القوة من النوع الثالث» محاولة الغرب استعمار القرية العالمية.

والمملكة العربية السعودية بشكل أخص، في الوقت الذي تتمنى فيه كثير من النساء الغربيات التمتع بكثير من حقوق المرأة التي تحظى بها المرأة السعودية أو المرأة الخليجية، كما تتأكد الحرب بالمصطلحات بشكل أوضح، حينما يكون غض الطرف عما تعانيه المرأة في الهند أو الصين أو في معظم القارة الأفريقية من انتهاك لحقوق ملايين النساء في ميادين كثيرة، كما تتضح حرب المصطلحات حينما يكون الصمت وقلب الحقائق عن انتهاك حقوق المرأة الغربية، خاصة في جوانب الكرامة والإنسانية وانتهاك الحقوق الأخلاقية بالأعمال الوظيفية المتدنية والشفافة والمتاجرة بصورها وجسدها كرقيق أبيض.

وهذا يدل دلالة واضحة أن معظم المصطلحات الغربية تطرح على العالم الإسلامي زمن الانكسار أو الهزيمة؛ لتشكل وسائل ضغط واستعمار ثقافي أو سياسي لشن حروب أحياناً، أو انتهاك للسيادة الوطنية حيناً آخر، وتتضح حروب المصطلحات من خلال تناغم نخب فكرية محلية كما يسميها ناظر (قنوات الاتصالات)، هدفها إبراز الصوت الغربي وتبني تلك المصطلحات دون تحريرها.

إن تحرير المصطلحات وتعريفها وموطن الخلاف فيها والعمل بالأصلح من مفاهيمها يتطلب مؤسسات علمية وإعلامية مستقلة عن القطاع الحكومي؛ لتخدم الأخير بقوة من خلال استقلاليتها، كما هي حال مؤسسات القطاع الثالث الغربية التي تعمل كجنود مشاة لسياسات دولها.

ويؤكد ناظر على خطورة المنظمات الدولية في فرض تلك المصطلحات الغربية قائلاً: «المنظمات المدنية مركبات ممتازة لاستخدام القوة من النوع الثالث وهي أشبه بالجنود المشاة في الميدان. وهي تعكس بتعاونها ببراءة أحياناً مع مخططي السياسة الغربية نفس التمرکز النظمي للنخب الذي نراه لدى مفكري السياسة الخارجية الغربية، وهي تعمل ضمن نفس الرسومات الدائرية التي تتقاطع فيها وتتلاقى دوائر الحكومة والشركات الدولية والإعلامية والمواطن المستهلك»^(١) «ومهمتها الرئيسة هي إعادة تعريف وصياغة

(١) المرجع السابق: ص ١٣٨.

المفاهيم والخطاب الغربي وإيصالهما مع الوعد أو التهديد باقتحام المنظمات المدنية للأحداث».^(١)

وعن العاملين في تلك المنظمات قال: «محترف المنظمات هو رسول الثقافة الغربية في الموقع، المتلهف لتقديم عرض يرضي المتبرعين في الحكومة والمؤسسات».^(٢) «ولا يقوم موظفو المنظمات المدنية بإدارة أو حتى تطبيق السياسات فحسب، وإنما هم لاعبون إضافيون في تشكيل الإجماع الدولي على تعريفات تتوافق مع غايات السياسة الخارجية في الدول المتقدمة، ومع قنوات الاتصالات في الدول النامية والمتقدمة».^(٣)

وأخيراً إن من المهم أن نعرف أن المشكلة تكمن في قابلية الهزيمة أمام تلك المصطلحات الغربية الحديثة الغامضة التي تحتكر الدول المصدرة لها حق التفسير للآخرين. ومن هنا تأتي أهمية ميلاد ونمو مؤسسات القطاع الثالث الوطنية المحلية كمؤسسات فكرية وثقافية وحقوقية وإعلامية تكون غازية أو على الأقل لديها شيء من القوة لتحسين المجتمعات المحلية، ولكشف حقيقة تلك المصطلحات والعمل بالأصلح منها وفق رؤية وطنية تعالج الانتهاكات المحلية لحقوق الإنسان وكرامته وتمنع تدخل المنظمات الأجنبية في عصر انتهت فيه العزلة وتقلص حق الاحتكار لكل شيء.

عاشرًا: تحقيق واجبات الإسلام:

فيما سبق من النقاط تتأكد الأهمية الاستراتيجية في المبادرة بالعمل بمفهوم وإدارة القطاع الثالث في العالم العربي والإسلامي، وتزداد أهمية العمل به كونه عقيدة وعبادة أو واجباً دينياً، أو أنه من باب السنن والفضائل الحسنة، وتتحقق به المسؤولية الاجتماعية والوطنية. إن من لوازم تطبيق الشريعة على مستوى الشعوب والحكومات ومقتضياتها العمل على رد العدوان ومعالجة آثار الحروب والفقر والمرض والجهل، واحتساب العمل المؤسسي بإنشاء مؤسسات للمحاسبة والشفافية والمراقبة لخدمة كل قطاعات الدولة،

(١) المرجع السابق: ص ١٤٣.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢٨.

(٣) المرجع السابق: ص ١٤٣.

كما أن من اللوازم والمقتضيات توجيه التيارات المتطرفة من الطرفين، ومواجهة التعصب الغربي وإستراتيجياته الغازية للعالم الإسلامي بكل أنواع الغزو.

وإن من عوامل إنجاح القطاع الثالث استثمار التشريعات الإسلامية كدوافع وضوابط للعطاء بنوعية التطوع والتبرع. والأمة العربية والإسلامية خيارها الإستراتيجي الوحيد للقوة المعنوية والمادية هو العمل بتشريعات دينها الإسلامي الذي لا يتعارض مع تطبيقات الإدارة الحديثة للدول (القطاعات الثلاثة).

كما أن هذا القطاع في الإسلام يتميز بأنه حضارة شعبية ومن مبادئ دينية، وأنه قطاع شامل ومتكامل لمواجهة كل شيء بمرونة، كما أنه قطاع إنساني فهو بجميع أنواعه برٌّ وإحسان لجميع الإنسانية.

فالأمة الإسلامية هي الأمة الوحيدة التي وصفها الله بـ (الخيرية) بمعناها الشامل والواسع، فجميع الدوافع والأهداف لا تخرج عن ابتغاء الأجر والثواب، أو الخوف من العقاب من خلال الجهد البشري الذي يعرف بـ (التطوع) أو العطاء المالي بأنواعه: (وقف، زكاة، صدقات، كفارات)، ومهما كان اسم المؤسسة أو المنظمة أو الجمعية؛ فإنها لا تخرج عن نطاق (الخيرية) قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

إنها (خيرية) ممنوحة لأمة الإسلام من السماء، مصدرها الخالق، خيرية تؤسس بعدلها وحرمتها وسلامها كل أنواع المؤسسات والمنظمات المعنية بالقضايا الدولية والمحلية، كما أنها جميعاً لا تخرج عن إطار تحقيق الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر بمفهومه الشامل، بل إن (الخيرية) لا تتحقق إلا بما بعدها من (الإيمان).

إن سورة واحدة من القرآن الكريم كافية للتذكير بهذا التلازم الكبير، كعقيدة وعبادة وواجب قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِاللَّيْلِ ﴿١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ إِلَى الْيَسْرِ ﴿٢﴾ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ ﴿٣﴾ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴿٧﴾﴾ [الماعون: ١-٧].

إن الاعتبارات أو التحديات الرئيسة العشرة - الواردة في هذا الفصل - كموجبات ودوافع كافية للإجابة عن أهمية ميلاد القطاع الثالث في العالم العربي والإسلامي، على أنه خيار إستراتيجي، كما هي حال مؤسسات القطاع الثالث في عالم الغرب ولا سيما في مجال استثمار الدوافع الدينية لديهم - رغم علمانية الدستور المعلن - ويتأكد هذا من خلال ما تقوم به الوسائل الإعلامية الغربية، والقنوات الإعلامية الدينية الأمريكية - بشكل خاص -؛ لتعويض الكنائس (المغلقة) بالكنائس المرئية، ولتصل أصوات المنصرين لجميع الفئات، ويدعم ذلك قوة الرابطة والمجالس الوطنية للإعلاميين الدينيين، والعطاء والوقف بحرية للرسالة النصرانية، كل ذلك دون أن تتحمل الحكومات الغربية أو الأمريكية مسؤوليات أو تبعات التطرف الديني السياسي.

إن من أقوى الحلول لتلك المعضلات والنوازل - بوصفها عوامل خارجية وداخلية - تنمية برامج مؤسسات القطاع الثالث الإسلامي وأعمالها المرشحة لمواجهة هذا العدوان بكل أنواع المقاومة العلمية والإعلامية والدعوية وغيرها؛ لأن هذا الانفجار الضخم من التحديات المتنوعة والشاملة دينياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً يتطلب من جميع الحكومات العربية والإسلامية دعم ميلاد مؤسسات القطاع الثالث معنوياً وإدارياً ومادياً لإيجاد مراكز للحوار ومراكز معلومات ومراكز ترجمة إلى كل اللغات، وأخرى للدراسات والبحوث، ومراكز وقنوات وإذاعات ومواقع إعلامية عامة ومتخصصة بكل اللغات كذلك، ولجميع المستويات والطبقات لمواجهة سوء الفهم أو الجهل عند بعض الأطراف أو التعصب وحب الصراع عند أطراف أخرى؛ لأن المعركة تجاوزت القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية للمسلمين إلى القرآن وإلى نبي الإسلام محمد ﷺ. وهي استباحة كاملة لعظم حقوق الإنسان المسلم، ولحقوق الدولة الإسلامية مما يتطلب العمل الجاد على استيعاب ردود الأفعال الشعبية الكبيرة القائمة والقادمة وترشيدها وتوجيهها، بل وتحويلها إلى تحقيق إستراتيجيات وأهداف واضحة، مع تطوير المؤسسات والمنظمات الإسلامية القائمة حالياً المعنية في الداخل والخارج.

الفصل الثالث

القطاع الثالث (مبادئ ومخاطر)

- القطاع وأهمية المبادئ الدينية.
- العطاء الديني في أمريكا.
- القطاع وتقوية الفكرة الرئيسة.
- القطاع وتحقيق القوة السيادية للدولة.
- القطاع وأهمية الذراع الدولي (الخارجي).
- الإنسانية والماركة.
- الذراع الأمريكي بالأرقام.
- العطاء الدولي للخارج
- المجتمع المدني ومخاطر الاختراق.
- مخاطر معونات التنمية.

التصدي لشبكات التفرع في العالم والدول الناطقة بالفرنسية لاصالح أمينا (الأمريكية) وليس
مسألة إحصاء ومصدق، الرئيس الأمريكي باراك أوباما في كتابه (جراة الأمل)

القطاع الثالث مبادئ ومخاطر

القطاع وأهمية المبادئ الدينية:

بغض النظر عن المصطلحات والأسماء المتنوعة لهذا القطاع أو خلفيات بعضها الفكرية فإن معظم مؤسسات القطاع الثالث بأنواعها وأهدافها المتنوعة ترتبط بسياسة دولها ارتباطاً وثيقاً، كما ترتبط أو تنبثق بشكل مباشر من دستور الدولة القائم على هويتها الوطنية، فهو الضابط والموجه وهو الدافع والمنظم لهذا القطاع.

إن الاستشهاد بالأنموذج الأمريكي هنا مهم لاعتبارات أساسية من أبرزها: أنها أقوى دولة تعلن الفصل بين الدين والدولة، على أن هذا الفصل جزء من الدستور ولكنها في الجانب العملي لا تعمل به، ثم إنها أقوى دولة في نجاح هذا القطاع، وحينما سئلت الباحثة الأمريكية المتخصصة بهذا القطاع (اليزابيث بوريس) عن العمل الخيري الأمريكي لماذا يُعدّ جزءاً مهماً من الثقافة الوطنية الأمريكية؟ أكدت: أولاً «أن جذوره العميقة تكمن في المعتقدات الدينية، ثم المبادئ الديمقراطية للمشاركة الوطنية، ثم لتعميق التراث القائم على الاستقلال الذاتي والحكومة المحدودة».^(١)

وشرحت فكرتها بأن: «العديد من المستوطنين الأوائل في أمريكا قد شكلوا في النهاية حكومة في هذه البلاد (أمريكا) ذات صلاحية محدودة، وخرج حق الأفراد في التجمع للأغراض الدينية، حتى شمل المشاركة في الرأي وتصحيح العيوب والحصول على المنافع العامة دون تدخل من الحكومة، وهذا الحق في التواصل بحرية هو من الأمور الأساسية لتطوير المنظمات غير الحكومية وهو حق يحميه الدستور الأمريكي».^(٢)

(١) انظر: اليزابيث بوريس، «المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية»، ص ١٩-٢١.

(٢) المرجع السابق: ص ٢١.

كما أكدت الباحثة نفسها في موضع آخر على أهمية المعتقدات الدينية قائلة: «لا شك أن المعتقدات الدينية العميقة الجذور لعبت دوراً مهماً في تشكيل العمل الخيري في الولايات المتحدة، فأشكال العطاء المقدمة للمحتاجين في مناطقهم أو للفقراء في مناطق أخرى أو لضحايا الكوارث الطبيعية أو للكنائس كانت بمثابة التزام قوي لدى الكثيرين من أصحاب الاتجاهات الدينية. وقد لقي هذا الاتجاه التشجيع من القادة الدينيين الذين باركوا تقديم العون للفقراء ولأنشطة الخير التي تؤديها الكنائس التي يشرفون عليها، وقد أدى مفهوم الوصاية الديني (StewardShip) إلى تعزيز العطاء الخيري وخصوصاً بين الأثرياء، ويذهب أصحاب هذه العقيدة إلى أن الثروة تأتي من عند الله ويؤمن عليها مجموعة من الأفراد، ولهذا التزاماً عليهم توجيه هذه الثروة لمصلحة الآخرين».^(١)

مع أن الباحثة (بوريس) ذكرت عوامل أخرى غير دينية ولكنها ثانوية، ومنها ما فعله (بنيامين فرانكلين) المؤرخ والسياسي الأمريكي، وكذلك (أندرو كارينجي) وهو من رواد العمل الخيري الأمريكي، وكلاهما من المؤمنين بالتفسير العلماني للعطاء.

ومع ذلك كله فإنها تؤكد وتكرر في مواضع كثيرة أن العامل الديني كان دافعاً رئيساً، بل أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، «فالدعم الخيري للأمريكيين يذهب ٥٠٪ من هباتهم إلى كنائسهم».^(٢) والجدول الآتي يوضح حجم العطاء للأغراض الدينية مقارنة بالعطاء العام السنوي:

(١) المرجع السابق: ص ٢١.

(٢) المرجع السابق: ص ١٦.

العطاء الديني في أمريكا (النسبة المئوية من العطاء) في السنوات الخمس التالية

٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ م^(١) - (٢)

السنة	إجمالي العطاء/ بالمليار دولار	المجالات الدينية/ بالمليار دولار	النسبة
٢٠٠٠	٢٢٧,٦٩	٧٦,٩٥	٣٣,٧٩٪
٢٠٠١	٢٢٩,٠٠	٧٩,٨٧	٣٤,٨٧٪
٢٠٠٢	٢٣٤,٠٩	٨٥,٨٣	٣٦,٦٦٪
٢٠٠٣	٢٤٠,٧٢	٨٦,٣٩	٣٥,٨٨٪
٢٠٠٤	٢٥٠	٨٨,٠٠	٣٥,٢٠٪
٢٠٠٥	٢٦٠,٢٨	٩٣,١٨	٣٥,٧٩٪
٢٠٠٦	٢٩٥,٠٢	٩٦,٨٢	٣٢,٨٠٪
٢٠٠٧	٣٠٦,٤٩	١٠٢,٣٢	٣٤,٠٠٪

ويذكر علي النملة: «أن ميزانيات المنصرين وصلت ثلاثمائة وتسعون مليار دولار سنوياً»^(٣)

وبالنظر إلى نسب العطاء والإنفاق الأمريكي في المجالات الدينية سنوياً في الداخل والخارج - كما سيأتي - يدرك الباحث والقارئ أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوّي هذا القطاع وتقوّي به ليشكل مع غيره إستراتيجية سياسية لقوة الدولة وذراعاً داخلياً وخارجياً لقوتها الأمنية والسياسية مع اعتبار ما يلي:

١ - الدين بتحريفاته ومرونته وتعصب معظم زعمائه الروحيين والسياسيين محرك أساسي في مدخلات القطاع الخيري الأمريكي ومخرجاته كما سبق، وكما هي حال المؤسسات والجمعيات الخيرية الأمريكية وواقعها.^(٤)

٢ - الاعتقاد بأن قوة الأمن الخارجي تنعكس - إيجاباً - على الأمن الداخلي، حيث يلاحظ حجم المعونات والمساعدات والإغاثات الأمريكية الخارجية الكبيرة في نمو

(١) السنوات ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ من ٢٢٠ - ٢٢١ Giving USA 2004 page.

(٢) البيانات عن عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ مأخوذة من Giving USA Foundation

(٣) انظر: علي النملة «التنصير - مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته» ص ٨٢.

(٤) انظر: عن المرونة الدينية في أمريكا د / غازي القصيبي «أمريكا والسعودية حملة إعلامية أم مواجهة سياسية؟».

الفصل السادس - وماذا عن أصولي أمريكا .. وإرهابيها؟ ص ١٠٣ .

واطراد، فكسب المواقع والأطراف الخارجية وفق إيدلوجيا سياسية هو القوة الحقيقية لقوة الحكومة الأمريكية والدولة ذاتها.

والإعلان دون التطبيقات العملية في دستور الدولة بالفصل بين الدين والدولة في أمريكا قد يكون وسيلة للحيلولة دون استخدام الآخرين للاستفادة من هذه القوة. أعني: قوة الدين، فالدين قوة رافعة ومحرك فاعل، وإلى هذا أشار الكاتب والمفكر الأمريكي (واليس) بشكل صريح في كتابه (علاقة الدين بالسياسة في الولايات المتحدة): «إن أي إدخال للدين في بنية الحكومة على أعلى المستويات سيزيد من قوة أكثر النظم السياسية وحشية في أي مكان في العالم»^(١). وقد يكون القطاع الثالث غير معنيّ تماماً بهذا الفصل الشكلي، وقد يكون المفهوم العلماني في أمريكا لا يعني الفصل القاطع، كما هي حال معظم الاتجاهات الفكرية العلمانية العربية وغيرها، وقد يعني الفصل بين بعض جوانب الحياة الاجتماعية فقط وبين الدين.

القطاع وتقوية الفكرة الرئيسة:

إن المتأمل يدرك بشكل جيد أن الولايات المتحدة الأمريكية مع كونها علمانية تدرك الحقيقة التي مفادها أن قوة أي دولة هي في محافظتها على فكرتها الرئيسة، ومن أهمها الهوية الدينية الأساسية التي قامت عليها - أيًا كانت مشوهة أو محرفة - والعمل على زيادة قوة هذه الفكرة، حتى على حساب الثقافات الأخرى الثانوية، وتسخير معظم مدخلات القطاع الثالث ومخرجاته لذلك. وقد ضحّت معظم الإدارات الأمريكية الرسمية الرئيسة من بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م بكثير من الحريات والحقوق المدنية في سبيل الحفاظ على هويتها الوطنية (الفكرة الرئيسة) اعتقاداً أن الدين الإسلامي ثقافة جانبية أو طرفية تهدد الفكرة الرئيسة المركزية للدولة، وهذا ما تؤكد الدراسات الغربية عن موقف الإدارة الأمريكية من الإسلام والمسلمين، ومن

(١) انظر: صحيفة «الشرق الأوسط» في ١٤/٣/١٤٢٧هـ.

تلك الدراسات الكثيرة التي صدرت في أمريكا عام ٢٠٠٢م وتخصصت في هذا الجانب كتاب: الحقوق المدنية في خطر (استهداف العرب والمسلمين).^(١)

والكتاب مجموعة من الأبحاث لمجموعة من المتخصصين. وقد قالت عنه (نانسي تشانغ) كبيرة مدعيات التقاضي بمركز الحقوق الدستورية بأمريكا: «يا له من كتاب مذهل إنه يعطي تفسيراً مفهماً وذكياً وسياسياً للعلاقة بين كبت المسلمين والعرب محلياً، وبين إمبراطورية أمريكية في الخارج. لقد زاد فهمي مئة ضعف. اشتريه، واقرأه، وقاتل ضد هذه السياسة!»،^(٢) ومن موضوعات هذا الكتاب الرئيسة:

- هل الحرب على الإرهاب حرب على الحقوق فعلاً؟.
- التشريع والتنظيمات المؤثرة على الحقوق المدنية.
- القضايا العنصرية والحقوق المدنية (استهداف العرب والمسلمين).
- صناعة الصورة العنصرية للعرب والمسلمين.
- تجريم المجتمعات العربية والإسلامية.
- جذور الحملة الصليبية الأمريكية في محاربة الإرهاب.^(٣)

من العناوين السابقة نتوصل بسهولة إلى أن الإدارة الأمريكية أصبحت تتعامل مع الثقافات والأديان خاصة الإسلام بأنه جانبي وثانوي، بل مزاحم أو منافس أو مصارع للديانة الرئيسة، وأنه عنصر تهديد لهويتها الرئيسة، حتى صدرت القوانين الأمريكية الجديدة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م على حساب الحريات والحقوق المدنية بشكل عام، وعلى حساب الثقافات والديانات والأطراف الأخرى داخل الدولة بشكل خاص.

(١) اسم الكتاب بالإنجليزي هو: Civil Rights In Peril: Rights Peril: The Targeting Of Arabs and Muslims

للكاتبة الأمريكية Elaine C. Hagopian.

(٢) انظر: تعريفات وتقريرات الكتاب السابق.

(٣) انظر: فهارس كتاب «الحقوق المدنية في خطر» إيلين ك. هاغويان.

وقد وُجد في كثير من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي ينص دستورها على الفصل بين الدين والدولة، مؤسسات ومنظمات ونوادٍ متحررة من كل القيود الأخلاقية والدينية، ومنظمات إرهابية فكرية أو عسكرية أو سياسية، توظفها لتحقيق الفكرة الرئيسة القائمة على الأهداف الدينية والسياسية للحكومة، وتحت منظومة القطاع الثالث. إن وجود منظمات وجمعيات تهدف وتعمل على قيام الأسرة بمفاهيم ومقاييس غريبة (رجلين زوجين) و (امراتين زوجين)، كما هي الحال في أمريكا كل ذلك لا يخرج عن نطاق دستور الدولة (العلماني أو الديمقراطي)، فأصبح تسخير القطاع الثالث بكل أنواع مؤسساته وجمعياته المحلية والعالمية للمصلحة الوطنية ولخدمة الفكرة الرئيسة العلمانية القائمة على الحرية الفردية، التي لا تتعارض مع دينهم المحرف، حتى وصل قطاعها الثالث أكثر من ١,٦ مليون منظمة. وتبرعات سنوية فاقت ٣١٦ مليار دولار، و ١١ مليون موظف و ٩٠ مليون متطوع حسب إحصاء عام ٢٠٠٨ م.^(١)

كما أن إسرائيل دولة دينية قامت على أساس التجمع الديني والتبرعات الدينية، وتسخر معظم قطاعها الثالث ٣١ ألف منظمة لخدمة دستورها وأهدافها السياسية، فأصبحت بذلك قوية رغم مساحتها الصغيرة وقلة سكانها، فالعناية والمحافظة على الفكرة التي قامت عليها الدولة الصهيونية بتسخير مؤسسات القطاع الثالث جعلها في هذه المكانة السياسية القوية ورغم وجود بعض التحديات، مثل: عوامل الضعف الجغرافية والبشرية والديانة المحرفة. وبهذا يتأكد أن القطاع الثالث ينطلق عالمياً من الفكرة الرئيسة، وغالباً ما يعمل لها، والعامل أو الدافع الديني من عوامل نجاح هذا القطاع عالمياً، مما انعكس إيجابياً على قوة الدول التي تعمل به.

وعلى صعيد آخر فإن إضعاف الإيدلوجيا الشيوعية الماركسية بقيادة أمريكا وأوروبا الغربية وبحركة تجديدية قادها غورباتشوف! كل هذا أنهى أو أضعف الفكرة الأساسية التي قام عليها الاتحاد السوفييتي أواخر القرن الماضي، وانهارت بسبب هذا

(١) انظر: العطاء الأمريكي عام ٢٠٠٧ م.

التجديد في الثوابت دولة الاتحاد السوفييتي، كما لم يكن الاتحاد السوفييتي يؤمن بدور مؤسسات القطاع الثالث في حماية فكرته الرئيسية. وقد نبه هشام ناظر إلى أهمية عدم فصل السياسة عن الثقافات والهويات الوطنية، وأن الفصل غير مطروح لدى الغرب حيث إن السياسة والثقافة متلازمان فقال: «ولأن الغرب يرى أن ثقافته أساس للبشرية فإن السؤال حول فصل السياسة عن الثقافة بالنسبة لهم غير مطروح أصلاً. فالآلية السياسية والخيار السياسي يعرضان لغير الدول الغربية على أنهما خياران إضافيان لعلاقة لهما بالبعد الثقافي المحلي للدول المختلفة... فكل الجدل المتعلق بالفصل بين السياسة والثقافة يستهدف توجيه الحوار الدولي بحيث يستبعد المواجهة الثقافية».^(١)

القطاع وتحقيق القوة السيادية للدولة:^(٢)

يشوب العلاقة بين مؤسسات القطاع الثالث ومفهوم السيادة في أكثر البلدان العربية غموض وتشويش فالاستيلاء على الأوقاف التي مثلت العمود الفقري لهذا القطاع في النظام الإسلامي جرى تحت ذريعة أنه حق سيادي للحكومة، وإجراءات التضييق على المؤسسات الخيرية تمت تحت اللافتة نفسها، وكأن مؤسسات القطاع الثالث تنتقص من سيادة الدولة، والعكس هو الصحيح في واقع الأمر، فتنشاطات هذه المؤسسات في الداخل والخارج تُقوي الدولة وتحميها من تطفل مؤسسات القطاع الثالث العالمية وتدخلاتها التي تنتهك السيادة وتهدد هوية البلدان وثقافتها بنشاطاتها التي تحمل لافتات إنسانية كالإغاثة والتطبيب والتعليم والحقوق وغيرها، فلو كانت مؤسسات القطاع الثالث في العالم العربي والإسلامي قوية لما كانت هناك حاجة إلى نظيرتها الغربية ذات الأجندة المشبوهة.

إن قوة الدولة سياسياً واقتصادياً مرهونة بحجم دعم مؤسسات القطاع الثالث وقوته، وما يقدمه هذا القطاع لتقوية الفكرة الرئيسية التي قامت عليها الدولة - أي

(١) انظر: هشام ناظر، القوة من النوع الثالث ص ٢٦، ٢٧.

(٢) انظر: الفرق بين الحكومة والدولة والوطن في المصطلحات الواردة في هوامش مقدمة هذا الكتاب ص ٥١.

دولة- .وقد أكد أستاذ العلوم السياسية صالح النملة على معانٍ كبيرة توجب العمل بهذه الحقيقة، فقال عن الولايات المتحدة الأمريكية: «إن الالتزام الديني القوي في الولايات المتحدة الأمريكية شكّل مع غيره الحاجز الحقيقي دون أي اختراق وصدّات من القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية للأطراف، وبقيت الفكرة المركزية القائمة على ثقافة وحضارة العنصر الأبيض المرتكزة على الدين المسيحي والمحمية بمبادئ الدستور»^(١) كل ذلك مع وجود الزوج واللاتينيين وتعدد المذاهب والأديان والأعراق واللغات والثقافات كأطراف وقوى جانبية داخل أمريكا.

كما قال عن الصين: إنها هي الأخرى «الدولة التي استطاعت الإبقاء على فكرتها المركزية؛ من أجل التماسك السياسي والحصول على القوة السياسية... فالصين استطاعت الاحتفاظ بالمرجعية الفكرية ومقاومة كل الاستفزازات الغربية والأمريكية المباشرة، وعبر وكلائهما في هونغ كونغ وأوتايوان، ولم تقم الصين بتشجيع القوى الجانبية -سواء كانت عرقية أم دينية أم فكرية- لمنافسة الفكرة المركزية بل على العكس كانت تتعامل معها بنوع من القوة والصلابة من أجل دمجها بالأيديولوجية العامة للدولة، وهذا هو سر بقاء الصين اليوم وقوتها»^(٢) . ويكفي أن نعلم: أن نحو ٦٠ مليون مسلم من الأيغور في الصين ما زالوا يُعدّون ثقافة جانبية، وهكذا فإن حق ممارسة السيادة للحكومة بقوة لفكرتها المركزية التي قامت عليها وحمايتها من الثقافات الثانوية أو الوافدة هو الذي أبقى للدولة حق السيادة والقوة في الداخل والخارج.

وقد أشار إلى ذلك وأكدّه ابن خلدون عالم الاجتماع والمؤرخ السياسي والعالم بشؤون الدول ومصادر القوة والضعف والسقوط، حينما قال في الفصل الرابع من مقدمته: «إن الدول العامة العظيمة الملك، أصلها الدين، إمّا من نبوة، أو دعوة حق، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَأَلْفَ بَيْتٍ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْتِهِمْ إِنَّهُ

(١) انظر: صحيفة «الرياض» في: ٢١/٢/١٤٢٧ هـ.

(٢) المرجع السابق.

عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ ﴿١٣﴾ [الأنفال: ٦٣]، وذكر في الفصل الخامس: «أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية»^(١) ويعني ابن خلدون بالعصبية: القوة القبلية السياسية. وأورد لذلك أمثلة في المغرب والأندلس وعلق قائلاً: «إذا حالت صبغة الدين وفسدت كيف ينتقض الأمر ويصير الغلب على نسبة العصبية وحدها دون زيادة الدين، فتغلب الدولة من كان تحت يدها من العصائب المكافئة لها أو الزائدة القوة عليها الذين غلبتهم بمضاعفة الدين لقوتها ولو كانوا أكثر عصبية منها وأشد... والله غالب على أمره»^(٢). وفي الفصل السادس من كتابه قال: «إن الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم»^(٣).

والواقع المعاصر يؤكد التلازم الشديد والمتكامل بين القوة الدينية والقوة السياسية - التي يسميها ابن خلدون العصبية - وأن تلك الحقائق عن بقاء الدول وقوتها باقية في كل عصر ومصر، وقد أشار عبد الله العثيمين إلى هذه الحقيقة القائمة وإلى أن السلطتين السياسية والدينية توأمان في العداوة (حتى في الغرب العلماني)، وذلك بمناسبة تصريحات البابا السلبية عن الإسلام والرسول والمسلمين.^(٤)

توزيع السيادة: إن دعم بقاء قوة الفكرة الرئيسة للدولة لا يمكن أن يكون بمؤسسات القطاع الحكومي وحدها، بل إن الجانب التنفيذي لذلك كله هو لمؤسسات القطاع الثالث التي تعمل تحت دستور الدولة ولصالحه. وحينما تريد الدول الكبرى انتقاص سيادة غيرها من الدول فإنها تستخدم هذا القطاع سلباً بحق الدول الأخرى؛ كما حدث في البحرين من قبل بعض مؤسسات القطاع الثالث الأمريكي تحت شعار (تعزيز الديمقراطية في المنطقة)، (ومن أجل المستقبل)، وعلى هذا الأساس؛ فقد أوقفت الحكومة البحرينية أنشطة المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي للشؤون الدولية NDI.^(٥) وإذا كانت دول العالم، كما قرر فوكاياما في كتابه

(١) انظر: ابن خلدون «مقدمة تاريخ ابن خلدون» ص ١٩٨.

(٢) المرجع السابق: ص ١٩٩.

(٣) المرجع السابق: ص ١٩٩.

(٤) انظر: عبد الله العثيمين صحيفة «الجزيرة» في ٢٥/٨/١٤٢٧ هـ.

(٥) انظر: موقع «إيلاف» العدد ٢١٤٩ - في ١٠/٤/٢٠٠٧ م.

(بناء الدولة) تواجه انتقاص سيادتها وتقلص الهيمنة القومية (الوطنية) في عصر العولمة ونمو الاقتصاد العالمي الذي أفرز تآكل استقلالية الدول ذات السيادة الوطنية، من خلال زيادة وتيرة انتقال المعلومات ورأس المال فإن توزيع السلطة الشرعية بشكل هادف على قطاعات الدولة - ومنها القطاع الثالث - يعد من أنجع الحلول لتجاوز مشكلات المرحلة.^(١)

إن القطاع الثالث بمؤسساته المتعددة والقوية وبرامجه وفعالياته المحلية الوطنية من أكبر عوامل تحقيق مبدأ السيادة من خلال تلبية حقوق الإنسان عملياً، حيث المشاركة العملية والممارسة بعيداً عن الشعارات التي تطلقها الهيئات والجمعيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بهدف انتهاك السيادة الوطنية أحياناً، وإلى ذلك أشار ناظر بقوله: «فهنالك حملة حقوق الإنسان التي تستهدف تجاوز السيادة لحماية الحرية الفردية (الليبرالية الفردية)، وتوفير الاحترام لحقوق الفرد، وتحقيق الذات. والأكثر غرابة هو أن أكثر حَمَلَة راية حقوق الإنسان والفرد يعملون على سياسة تستهدف جعل السيادة سهلة الاختراق، بحجة أن العالم يحتاج إلى الغرب للقيام بدور «سلطات القيم الكونية»»^(٢) علماً بأن القرن الحادي والعشرين من سماته انتهاك السيادة الوطنية للدول من قبل الغرب، يقول ناظر: «وهنا يبرز سؤال: من دون الترويج الغربي لمفاهيم الإنسان من خلال ثقافة مهيمنة، هل كان يمكن للدول النامية وحدها استيعاب مصطلحات «حقوق الإنسان» و«الديمقراطية» و«الحكم الذاتي»؟ وهل كانت ستقبل هذه المفاهيم تبريراً للعدوان على مبدأ السيادة الوطنية؟ الجواب يبدو أنه بالنفي، على أنه في كل الأحوال طالما أن الغرب بحاجة للسيطرة على التغيير، فليس هناك فرصة لأي دولة في عالم ما بعد الانعزالية أن تترك لشأنها. ورغم أن هناك لا مبالاة واسعة لاحتياجات هذه الدول، وأن الوعود التي تقطع لها اليوم تنسى غداً، إلا أنها بالتأكيد لن تترك لشأنها».^(٣)

(١) انظر: فرانسيس فوكاياما «بناء الدولة» عرض وتلخيص جعفر شيخ إدريس.

www.islamdaily.org/AR/Print.aspx?AID = ٥٤٢٥

(٢) انظر: هشام ناظر، القوة من النوع الثالث ص ١٤٤، ١٤٧.

(٣) المرجع السابق: ص ١٤٧.

كما أن هناك قضايا قد يكون فيها حق السيادة مشتركاً بين مؤسسات القطاع الحكومي والخيري، مثل الزكاة التي هي حق سيادي للحكومة في التحصيل، لكنها حق مشروع لمؤسسات القطاع الخيري في عملياتها التنفيذية.

كما يلاحظ أن الدول القوية تحاول بكل ما أوتيت إضعاف سيادة الدول الأخرى باستهداف مصدر قوتها - وهو في الغالب - الدين والثقافة بقوته الداخلية وامتداده الخارجي لتلازم هذا الأمر وارتباطه بالقوة السياسية وحق السيادة. إن المعبر عن الفكرة الرئيسة لأي دولة هو القطاع الثالث، لأن التفاعل والحراك الأهلي أو الشعبي الكبير مادياً ومعنوياً في جميع دول العالم لا يكونان مع مؤسسات القطاع الحكومي بقدر ما يكونان مع مؤسسات القطاع الثالث، ولا مجال للمقارنة.

ومن هنا تأتي الأهمية الكبرى لمؤسسات القطاع الثالث لتشكيل بكل أنواعها وبرامجها الداخلية والخارجية قوة سيادية لدولها وحماية لها، ولا سيما حينما تقوم كلها بتناسق وتكامل لدعم الفكرة الرئيسة مع مؤسسات القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص، وقوة القطاع الثالث وشراكته في التنمية والسيادة تجعل الدول تتجاوز فتنة سقوط أو ضعف حكوماتها بمحافظه هذا القطاع على كيان الدول وسيادتها وأمنها.

إن تحقيق السيادة يكون أشمل وأكمل وأقوى تماسكاً وتفاعلاً، حينما تتشارك قطاعات الدولة في حق السيادة، لتتوزع حقوق السيادة بين القطاعات الثلاثة (القطاع الحكومي والتجاري والقطاع الثالث) بدلاً من حصر حق السيادة في الحكومة التي هي جزء من الدولة، وعلى سبيل المثال - فقط - فإن معظم دول العالم خاصة الشمال ورعت ووظفت حق السيادة على قطاعات الدولة على أساس السلطات الثلاث (القضائية، التشريعية، التنفيذية)، فتجاوزت بذلك كثيراً من المشكلات الداخلية والضغط الخارجي، وأصبحت - على سبيل المثال - كثير من مؤسسات الإعلام أو التعليم الديني المتخصص أو قضايا الشؤون الداخلية للدولة أو حتى برامج المؤسسات والجمعيات الخارجية والداخلية التابعة لمؤسسات القطاع الثالث تصب في تقوية استقلال الدولة وقوة الحكومة على السواء، دون أن تتسبب في إخراجها أو الضغط عليها، فاستقلال القطاع الثالث عن القطاع الحكومي (الحكومة) بشراكته الشعبية يقوي الولاء ويفرس

الانتماء الوطني، وبالتالي يدعم سيادة الدولة وقوتها، شأنه شأن استقلال القضاء الذي يُقوّي من شأن الحكومة ويدعم سيادة الدولة وقوتها الداخلية والخارجية، وكذلك الاقتصاد المستقل.

إن مبدأ توزيع السيادة على قطاعات الدولة يمنحها فرصاً كبيرة وكثيرة للمناورة من خلال كل القطاعات،^(١) بهذه المعاني والوظائف والأهداف الكبيرة لهذا القطاع كما سبق وللاعتبارات والأسباب السابق ذكرها فإن الواجب يتأكد بحق سادة المال والأعمال والبنوك والشركات والمؤسسات العمل بكل الإمكانيات مع مؤسسات القطاع الحكومي لميلاد القطاع الثالث حماية لثقافتها وهويتها، وتقويةً لسيادة دولها، فالمتغيرات الدولية وصراع المصالح والأديان والحضارات أصبحا يؤكدان حقيقة (وجود، أو لا وجود).

القطاع الثالث وأهمية الذراع الدولي (الخارجي):

يشكل القطاع الثالث بذراعيه الداخلي والخارجي قوة إدارية وسياسية لأي دولة، فهو شريك أساسي مع غيره في تقوية العلاقات الخارجية لأي دولة من خلال المراكز الثقافية والدينية الخارجية، ولذا فإن الدول مهما كان اقتصادها ضعيفاً فإنها لا تتخلى عن تقوية ذراعها الخارجي، وإنما تعدّه جزءاً لا يتجزأ من إدارتها وسياستها وسيادتها.

والحقيقة أن توظيف منظمات القطاع الثالث ومؤسساته وجمعياته العاملة بلا حدود خارج أوطانها بوصفها ذراعاً خارجياً تعد ضرورة للمانح قبل الممنوح، وحاجة المانح لها أكثر وأوجب من الممنوح؛ لأن قوة إيديولوجية أي دولة في الخارج قوة لها في الداخل، كما أن الأمن الخارجي لأي دولة هو الذي يحقق الأمن الداخلي لها، فالدولة الغازية خارج أوطانها بلغتها أو ثقافتها وفكرها من خلال معونات ومنحها ومراكزها الثقافية ومساعداتها تعدّ دولاً قوية تفرض اعتبارها ووجودها بقوة لتحقيق نفوذها السياسي، ولاشغال خصومها عن الداخل بقوة لا تحاسب عليها عالمياً، خلافاً للدول المنكفئة على نفسها التي تعرض نفسها بهذا الواقع إلى أن تكون دولاً مغزوة بلغات وثقافات وفكر الأقوياء، ومنظمات من الدول الأخرى.

(١) تعتمد بعض الدول على تقوية سيادتها باستثمار إيديولوجيتها في صناعة قطاعات جديدة لممارسة المناورات السياسية التي تحقق لها القوة السيادية مثل: دولة إيران التي جعلت من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية - كمؤسسة دينية فوق الحكومة - مصدر قوة للحكومة، والدولة تحقق من خلاله الدولة والحكومة الغنم دون الغرم.

إن حق التنافس - وليس الصراع - الفكري والثقافي للأديان والحضارات في عالم العولة أصبح مفتوحاً للجميع، وهو حق تمارسه الدول خارج أوطانها وداخلها، لكنه محكوم بقيم تلك الدول وثقافتها ودينها ودستورها، فالدول التي قامت على أساس التنوع العرقي وتعدد الأديان تختلف عن غيرها من دول الديانة الواحدة والتي ينص نظامها ودستورها على ذلك.

إن الدولة التي تتقوى بهذا الذراع الخارجي لتسويق إيديولوجيتها وهويتها تعمل على إعطاء الأفضلية في منحها وأعطياتها الحكومية لمنظمتها ومؤسساتها الدولية الخاصة بها من مؤسسات القطاع الثالث، لتبقى دولة قوية بمباشرة مؤسسات قطاعها الثالث دورها العالمي، بدلاً من إعطائها لبرامج المنظمات الأممية.

وقد أشار إلى ذلك صالح النملة في مقال له بعنوان: (الانكفاء على الذات بداية الضعف والهوان)، ومما قال: «عندما تتخلى أي دولة عن نشاطها الخارجي وبث فكرها ومنطلقاتها فإنها تبدأ بفقدان وسائل الدعم والمؤازرة الخارجية، وتفقد نقاط قوتها ووسائل تنفيذ سياستها الخارجية وحضورها الخارجي، بل إن هذا الضعف سوف يكون باعثاً للعديد من القوى الأجنبية لأخذ زمام المبادرة لتفكيك التحصينات الفكرية للدولة، ومن ثم بداية مهاجمتها داخلياً، سواء كان فكراً أم اقتصادياً أم سياسياً، وتتحول بفعل الانكفاء على الذات من حالة الهجوم ونقل المعركة إلى الخارج إلى حالة الدفاع ونقل المعركة إلى الداخل،... عندما تتخلى أي دولة عن نشر معتقداتها وفكرها في الخارج فإنها سوف تُشغل بمحاربة معتقدات الآخرين، وأفكارهم على ساحاتها الداخلية، وهذا ما يحدث بالفعل للعديد من الدول، حيث تتخلى الدولة عن دعم ومؤازرة قواها الفكرية الخارجية لتتحول تلك المعركة الخارجية إلى معركة داخلية حول حقوق الأقليات الداخلية، وحقوق المعتقدات الفكرية للأقليات الفكرية وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الشواذ جنسياً وحقوق الحيوانات وحقوق الشجر إلى آخر ذلك من عوامل التدخل الخارجي المغلف بحزمة من الحقوق لأهداف سياسية».^(١)

(١) انظر: صالح النملة صحيفة «الرياض» في: ١٨/٢/١٤٢٧هـ.

كما أشار إلى ذلك ابن خلدون حينما أكد في مقدمته في الفصل الثالث عشر على أثر الترف والدعة والتكاسل عن الغزو، وكيف تُقبل فيه الدول على الهرم وتسقط قوة الدولة، ويتجاسر عليها من يجاورها من الدول أو من هوتحت يديها من القبائل والعصائب ويأذن الله فيها بالفناء الذي كتبه على خليقته... إلخ.^(١)

لقد أشغل الاتحاد السوفييتي سابقاً خصومه الرأسماليين، حينما عمل على نشر فكرته الرئيسة (الشيوعية) وكوّن لها الأتباع والأنصار في أنحاء العالم، حتى داخل دول الغرب الرأسمالية كأحزاب يسارية ونجح مدة من الزمن في إشغال خصمه بذراعه الخارجي، ولكن الغرب وبمؤسسات القطاع الثالث عمل على الإجهاز على الفكرة الرئيسة التي قامت عليها دولة الاتحاد السوفييتي واستفاد من موقف الإسلام ومؤسساته من الفكرة الشيوعية فحاول إضعافها لتكون النتيجة إسقاطه، حيث انحسر القطب وتقلمت أظفاره وضميرته فكرته الرئيسة، وأصبحت روسيا بدلاً من الاتحاد السوفييتي.

فالفكرة التي تقوم عليها الدولة بأذرعها الخارجية قوة لا يستهان بها خاصة حينما تكون دينية، وبشكل خاص حينما تكون على عقيدة صحيحة من الدين الإسلامي لتتوافق المبادئ مع المصالح، وليشكل الذراع الخارجي قوة وحماية للكيان الداخلي، إن لم يكن أكثر من ذلك.^(٢) وبقدر ما ترتبط مؤسسات القطاع الثالث ومنظّماته بالإيديولوجية الرئيسة للدولة لتصبح جزءاً من إستراتيجيتها - كما هي حال دول الشمال - بقدر ما تكون القوة الداخلية والخارجية، وبقدر ما تضعف تلك الرابطة أو تغيب تصبح مؤسسات القطاع الثالث معول هدم لإضعاف الحكومة والدولة ومدخلًا خارجيًا أوداخلياً لإضعاف الفكر والثقافة واللغة وأنماط الحياة الاجتماعية؛ ليكون الإجهاز على الكيان السياسي هو الخطوة التالية.

(١) انظر: ابن خلدون «مقدمة تاريخ ابن خلدون»، ص ٢١١-٢١٢.

(٢) انظر: الفصل السابع من هذا الكتاب، خيرية بلا حدود - عالمية بلا حدود.

الإنسانية والمشاركة:

لا شك أن القوة والغلبة وفرض الذات عالمياً لا يجري -فقط- على مستوى القوة العسكرية، بل إن القوة الفكرية والثقافية هي الأقوى والأبلغ، وهذا ما تعمل به كثير من دول العالم في استثمار وجود شركاتها الاقتصادية، وسلسلة مطاعمها على سبيل المثال، حيث تتعدد صور الغزو وصور المنافسة وتصدير الثقافات والعادات والتقاليد.

إن الدول التي تقوم إيديولوجيتها وجيوستراتيجيتها على العدوان والاستعمار تُعدّ بعض منظماتها ومؤسساتها الإغاثية والإنسانية الدولية طلائع استعمارية ومعلوماتية تمهد للسيطرة والغزو، وأحياناً لتفكيك الحكومات والدول. وهذا ما دنس كثيراً من المؤسسات الإغاثية وكشف أهدافها ووضعها في موضع الشك أو الرفض من قبل المستفيدين، ولعل (دارفور) هي النموذج الحيّ بأحداثه المتتالية، حيث تهدد دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بانسحاب منظمات الإغاثة الإنسانية؛ إذا لم تستجب الحكومة السودانية لدخول القوات العسكرية الدولية لدارفور بالسودان.^(١) وكذلك فلسطين بعد فوز حركة حماس بشكل خاص.^(٢)

وعلى صعيد المنظمات ومحاولة تسخيرها لمصالح دولها - بمعزلٍ عن المبادئ وقيم الإنسانية - فقد أفصح بعضها - رغياً أو رهباً - بشكل سافر عن كونها أداة استعمارية أو مصاحبة لإيديولوجيا المستعمر، ولم تحترم مشاعر الممنوحين من الجمعيات أو المستفيدين من المرضى والفقراء والمحرومين في الدول المنكوبة، وإلى ذلك التحول من الأهداف الإنسانية إلى تثبيت قيم الماركة الماركة أشارت (النيوزويك) التي نقلت عن تقارير نشرتها (الغارديان) البريطانية وكشفت فيها عن تزايد الضغوط الأمريكية على المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق وبخاصة الأمريكية منها. يقول فرع منظمة (إنقاذ الأطفال)، وفرع منظمة (كير الإغاثية في أمريكا) CARE إنهما أجبرا على

(١) انظر: مجلة «البيان اللندنية» عدد (٢٢٥) جمادى الأولى ١٤٢٧هـ.

(٢) انظر: عن منع المساعدات للسلطة والشعب الفلسطيني وربطها بالاعتراف بإسرائيل مجلة «المجتمع» العدد

١٧٠٢ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ.

إبلاغ المسؤولين الأمريكيين قبل التحدث مع الإعلام، وعلى إبراز عبارة ماركة أمريكية على ملصقات توضع على المعدات والممتلكات الخاصة بهم، وهي سياسة من شأنها أن تثير قضايا أمنية في مناطق، مثل إقليم (آتشيه) المتميز بالتزامه الديني الإسلامي، وعمق شكوكه في الغرباء.^(١)

يقول مساعد رئيس كير الأمريكية مايكل رايبولد: «إن أي أموال نحصل عليها من الوكالة الأمريكية الحكومية الداعمة يجب أن ترتبط بشعارات نبرزها، ورغم أن الوكالة تنكر أنها تسعى لإسكات المنظمات غير الحكومية التي تنتقد سياساتها؛ فإنها تعترف بأنها تمارس لي الأذرع على جبهات أخرى».^(٢)

ويقول نائب مدير المساعدات في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بيل غارفلينيك): «إننا نمارس المزيد من الضغوط على المجموعات - المنظمات - لكي يعرف الناس من أين تأتي المعونات والمعدات، فنسبة هذه الأشياء إلى مصدرها مهم».^(٣)

الذراع الأمريكي بالأرقام:

يتبرع الأمريكيون للقضايا الدولية بـ ٧١ مليار دولار سنوياً، فقد أشار تقرير معهد (هدسون) للزدهار العالمي إلى أن التبرعات الخارجية التي قدمتها المنظمات الخيرية والمؤسسات الدينية والجامعات والشركات ومؤسسات القطاع الخاص بلغت ٧١ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، وهو آخر عام توافرت بخصوصه الإحصاءات. في مقابل ذلك لم تتجاوز المساعدات الخارجية التي قدمتها الحكومة الأمريكية في العام نفسه ٢٠ مليار دولار، وأكد المعهد أن الأمريكيين يتبرعون للخارج مثلما يتبرعون للداخل، كما أشار تقرير آخر صادر عن فاوندیشن سنتر: (أن هناك زيادة بنسبة ١٠٠٪ في الهبات الدولية لهذه المؤسسات الخيرية خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢م).^(٤)

(١) انظر: «النيوزويك» في ٢٥/١/٢٠٠٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: صحيفة «الشرق الأوسط» في ٢٠/٣/١٤٢٧هـ.

ونقلت صحيفة الشرق الأوسط عن مركز القطاع المستقل الأمريكي الإحصاءات التالية:

- قدمت المنظمات الأمريكية الخاصة والتطوعية مبلغاً وقدره ٩,٧ مليار دولار إلى البلدان النامية عام ٢٠٠٤م، حتى إن «الناس في الدول النامية يعرفون منظمات الصليب الأحمر الأمريكي ومنظمة كير والإغاثة الكاثوليكية وأندية الروتاري والليونز وجمعية الشبان المسيحيين ونظيراتها» كما تقول مديرة معهد هيدسون.

- بلغت تبرعات الشركات التجارية الأمريكية ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤م.

- قدمت الجامعات والكليات الأمريكية من المساعدات والمنح الدراسية للدول النامية ما قيمته ١,٧ مليار دولار.

- قدمت مؤسسة سيتي كورب منحة للخارج بقيمة ٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥م فقط.

- قدمت بعض الشركات الأمريكية ٥٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥م للمدن والبلدان المتضررة من كارثة تسونامي.^(١)

وذكرت (إليزابيث موريس): «أن المؤسسات الخيرية الأمريكية المانحة قدمت سنة ١٩٨٩م ١٢٧ مليار دولار منحة للأنشطة الدولية الخارجية».^(٢)

كما أن تلك المساعدات الخيرية بلغت عام ٢٠٠٥م ٦,٣٩ مليار دولار، إضافة إلى أن الجمعيات الخيرية الأهلية الأمريكية المعنية بشكل كبير في الداخل تمارس دورها المميز في الدعم الخارجي كما هو موضح في الجدول التالي:

(١) المرجع السابق: نقلاً عن التقرير المشار إليه.

(٢) انظر: إليزابيث بوريس «المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية»، ص ١٥.

جدول عن مجموع العطاء والعطاء الدولي (للخارج)

السنة	إجمالي العطاءات/مليار دولار	العطاء الدولي /مليار دولار
١٩٧٩-١٩٧٠	٢٩٨,٦٩	غير متوافرة
١٩٨٩-١٩٨٠	٧١٨,٤٢	غير متوافرة
١٩٩٩-١٩٩٠	١,٣٥٣	٢٤,٧٣
٢٠٠٠	٢٢٧,٦٩	٣,٦٦
٢٠٠١	٢٢٩,٠٠	٤,١٤
٢٠٠٢	٢٣٤,٠٩	٤,٦٢
٢٠٠٣	٢٤٠,٧٢	٥,٣٠
٢٠٠٤	٢٥٠,٠٠	٥,٣٤
٢٠٠٥	٢٦٠,٢٨	٦,٣٩
٢٠٠٦	٢٩٥,٠٢	١١,٣٤
٢٠٠٧	٣٠٦,٣٩	١٣,٢٢

المصدر: للأعوام ٢٠٠٤-١٩٧٠ تقارير العطاء الأمريكي Giving USA

المصدر للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٥ www.FoundationCenter.org

ومما يجمع بين هذه الإحصاءات المختلفة أن العطاء الأمريكي متنوع المصادر والأهداف والقنوات، فهو من الحكومة تارة، ومن المؤسسات الخيرية المانحة تارة أخرى، ومن الشركات والمؤسسات الربحية، كما أن بعضاً منه يأتي من المنظمات والجمعيات الخيرية الأهلية التي تمارس هذا الدور، مما يصعب حصره في موضوع هذا البحث. ولأهمية الذراع الخارجي للدول توجد وزارة قائمة بذاتها مخصصة للتبرعات الخارجية في بريطانيا باسم (وزارة التنمية الدولية).

ما سبق يؤكد فلسفة التقوي السياسي الدولي بمؤسسات القطاع الثالث بأذرعها الخارجية. وذلك بالتأكيد على أن خيرات الوطن للمواطن، ولكن بمفهوم واسع وشامل يعكس النتائج والآثار الإيجابية من الخارج إلى الداخل، وبمفهوم أن الأمن الخارجي والقوة الخارجية ينعكسان إيجابياً على القوة والأمن الداخلي.

المجتمع المدني ومخاطر الاختراق:

بالرغم من أهمية الذراع الخارجي لمؤسسات القطاع الثالث لكل دولة إلا أن كثيراً من الدول تعتمد إلى التدخل في سياسات الدول الأخرى وثقافتها عبر بوابة مؤسسات المجتمع المدني المحلية، مستغلة احتياجاتها المادية أو الإدارية وعلى سبيل المثال: يقوم المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي (NDI) التابع لمؤسسة الوقف الأمريكي للديمقراطية (NED) بأدوار خارجية خطيرة. ويُعدُّ هذا الأخير غطاءً مدنياً للدور المنوط بالمخابرات المركزية الأمريكية (CIA) منذ عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان. وقد هز الساحة السياسية ما وقع من خلاف بين الـ (NDI) وبين معهد التنمية السياسية في البحرين في صيف عام ٢٠٠٦م؛ حيث اضطر مدير المعهد الأمريكي إلى مغادرة البلاد، وصرحت على إثره رئيسة أمناء المعهد البحريني (لولوة العوضي): أن سبب الخلاف هو فرض المعهد الأمريكي الوصاية على مؤسسات المجتمع المدني البحرينية وتمويلها وتوجيهها تحت اسم تدريب أعضاء الجمعيات ونشر الديمقراطية، وكانت جمعيتان نسائيتان قد تورطتا في ذلك وهما: جمعية نهضة فتاة البحرين، وجمعية أوال النسوية، وقد نقل عن مدير المعهد الأمريكي (فوزي جوليد) قوله: «إنه لا يمكن للمعهد الأمريكي أن يوافق على منح أي جهة حق الفيتو؛ للاعتراض على تعيينات موظفي المعهد أو الخبراء الذين سيقوم بجلبهم للبحرين».^(١)

وكما يقول الكاتب وليام بلوم بعنوان (حصان طروادة): «عبر أساليب كثيرة تتدخل تلك المؤسسة NED بشكل سافر في الشؤون الداخلية لكثير من الدول الأجنبية عن طريق تقديم الأموال والمساعدات الفنية والتدريب والمواد التعليمية والسيارات... إلخ لجماعات سياسية تعنيها ومنظمات مدنية واتحادات عالمية وحركات منشقة وجماعات طلابية وناشرين وصحف وأجهزة إعلامية أخرى، وهم يشيرون إلى أجهزة الإعلام هذه باسم (المستقلة)، مع أنهم هم الذين يقومون بتمويلها».^(٢)

(١) انظر: «المجلة - مجلة العرب الدولية» في ٢٩/٣/٢٠٠٧م (مقال الأسبوع: مؤسسات استخباراتية بغطاء مدني).

(٢) المرجع السابق.

وفي تحقيق علمي آخر في مجلة (المجلة) أن بعض مؤسسات المجتمع المدني باتت تعمل على ترجمة الأجندات الخارجية وتقوم بمهمة العمل السري الذي يزود دوائره الخاصة بالمعلومات ذات الصبغة الأمنية، والتي تشكل اختراقاً أو محاولة لتغيير البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية والعقدية بطرائق ظاهرها إنساني، كما أشار التحقيق إلى بُعد الأجندة الأجنبية عن أولويات المجتمعات العربية.^(١)

وعلى صعيد خطر الاختراق الخارجي فإن ما حدث ويحدث في دول أوروبا الشرقية من تحولات سياسية يؤكد أنها ناتجة عن جهود مكثفة للمنظمات الغربية (NGOS) والأمريكية بشكل خاص والأمثلة العملية كثيرة، ولكن يكفي بأوكرانيا نموذجاً واضحاً للاختراق، حيث تؤكد الدلائل أن المنظمات غير الحكومية المدعومة أمريكياً وأوروبياً هي التي وقفت وراء ثورة الشارع الأوكراني (الثورة البرتقالية) حتى أسقطت الحكومة الموالية لموسكو ونصبت حكومة موالية لواشنطن. وتقول الإحصاءات الرسمية الأوكرانية: إن عدد المنظمات الأهلية في أوكرانيا تنامي في المدة من عام ١٩٩٢م حتى ٢٠٠٥م إلى ٣٠ ألف منظمة، وأن الحكومة الأمريكية قدمت ٣ مليارات دولار لأوكرانيا لإصلاح وضعها السياسي والاقتصادي و ٦٨ مليون دولار لمنظمات غير حكومية مقربة من الزعيم الأوكراني الفائز في الانتخابات (فيكتور يوشنكو)، وأن هناك مئات الملايين من الدولارات تُقدّم سنوياً لمعاهد ومؤسسات بحثية منها المعهد الوطني للديمقراطية برئاسة (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، وهو المعهد الذي له أكثر من ١٦٠ فرعاً في أوكرانيا يعمل بها ١٨ ألف أوكراني.

وقد أكد التقرير الصادر عن مجلس النواب الأوكراني في منتصف عام ٢٠٠٤م أنه لولا التمويل الغربي لما كانت هناك منظمات غير حكومية في أوكرانيا، وأن تمويل هذه المنظمات جرى بصورة انتقائية للمنظمات المؤيدة للمعارضة بهدف التأثير على نتائج

(١) انظر المجلة - مجلة العرب الدولية في ٢٤/٥/٢٠٠٧م (مقال الأسبوع: المنظمات غير الحكومية.. الأدوار الغامضة).

الانتخابات الرئاسية. ولم يتردد عضو البرلمان (سيمينكو) في القول: إن هذه المنظمات غطاء لأجهزة استخبارات تعمل على الساحة الأوكرانية، وكذلك الحال في قرقيزستان وكازاخستان وجورجيا وغيرها كثير.

وفي روسيا «اتهم رئيس الأمن الروسي نيكولاي باتراشيف Nikolai Patrushev الدوائر الاستخبارية الأمريكية ودوائر أجنبية أخرى باستغلال المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الديمقراطية للتجسس على روسيا وإشعال ثورة سياسية في الجمهوريات السوفييتية السابقة، حيث المنظمات غير الحكومية التي تعمل على خدمة المصالح الأمريكية وجمع المعلومات السرية حول عدد كبير من القضايا، ولمساعدة قوى المعارضة التي أحاطت بالحكومات في بعض الجمهوريات السوفييتية السابقة خلال العامين الماضيين تحت غطاء تطبيق البرامج الإنسانية والتعليمية في الأقاليم الروسية»^(١)

ومن المؤسسات التي اتهمها باتراشيف بالتجسس، منظمة فيالق السلام Peace Corps، يقول الكاتب: «إن السياسيين الروس يرون أن الأموال الأمريكية التي تُضخ من خلال المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الترويج للديمقراطية كانت القوة الرئيسة وراء اندلاع الاحتجاجات التي أدت إلى صعود زعماء المعارضة من ذوي النزعات الغربية إلى السلطة في كل من جورجيا وأوكرانيا وقرقيزستان»^(٢).

ومن أخطر جوانب الاختراق من الخارج تبني نُخب علمية أو ثقافية أو إعلامية تسيطر أو توجه من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو الإعلام أو المؤسسات المتمردة على مبادئ دولها وأفكارها الرئيسة، كما أن الخطورة تتأكد باختراق تلك المؤسسات تحت أسماء متنوعة كالمعونات المادية الأجنبية ومعونات التدريب أو التعاون ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والحريات الثقافية والدينية، وكل ما يمكن

(١) (ستيف قوترمان) Steve Gutterman وكالة أسوشيد برس في ١٢ مايو ٢٠٠٥ بعنوان (روسيا تتهمة وكالات أجنبية بالتجسس).

(٢) انظر: مجلة «المجتمع» عدد ١٦٤٤، وموقع إسلام ديلي، وكتاب «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب»، محمد السلومي، ص ٢٢١، ٢٢٠.

أن يندرج تحت اسم الداعم المعنوي من مبادرات أو مؤتمرات. ويؤكد تقرير مؤسسة (راند) البحثية بعنوان (بناء شبكات مسلمة معتدلة) أن مبدأ الاختراق إستراتيجية غربية ثابتة،^(١) مما يؤكد على وجوب وجود مؤسسات المجتمع المدني الوطنية الملتزمة بمبادئ دينها وثقافتها المحلية ودستورها الوطني.

مخاطر معونات التنمية:

نشرت مجلة البزنس ويك العربية عرضاً لكتاب (المعونة الأجنبية والديمقراطية) هل هي تمويل لنشر الفضيلة؟ وهو دراسة نقدية من تأليف (مارينا أوتاوي) و(طوماس كارودرز)، أشارت الدراسة إلى أن المعونات بعد سقوط الشيوعية أصبحت تتركز في العالم الثالث على برامج معونات مؤسسات المجتمع المدني التي شكّلت مساحة كبيرة لتدريب آلاف الناشطين الدينيين في بعض الدول، يقول المؤلفان: «ولكن في البلدان التي تنكش فيها المساحة السياسية قد تصبح المنظمات غير الحكومية أشد فعالية باعتبارها تمثل (المنشقين الجدد)». ثم يذكّر المؤلفان بوجود مشكلات أساسية فيقولان: «توجد مشكلات أساسية أخرى، فمن الصعب مثلاً تفادي التصادم بين مصلحة البلد المانح في تشجيع الديمقراطية ومصالحه الأخرى في السياسة الخارجية والشرق الأوسط أنموذجاً».^(٢)

وهذه الحقيقة تؤكد أن ديمقراطية المانحين تعمل على أن تكون ديمقراطية الممنوحين في خدمة المانحين ولصالحهم، «فتجربة المعونات الأجنبية في البلدان النامية تشير إلى أن التنمية في خدمة وزير الخارجية (المانح) على حد تعبير المجلة».^(٣)

«إن الهدف الأساسي للمانحين هو تقوية المنطقة التي تخضع لسيطرتهم من

(١) انظر: صحيفة «المدينة» ملحق «الرسالة» في ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ، ومجلة «البيان» العدد ٢٢٦ ربيع الثاني

١٤٢٨هـ وتقرير راند Building Modertate Muslim Networks.

(٢) انظر: مجلة البزنس ويك العربية، أكتوبر ٢٠٠٦م.

(٣) المرجع السابق.

خلال الدعم السياسي للقادة المتحالفين معهم في الجنوب، لكي يتمكنوا من فرض قرارات اقتصادية عليهم ومراقبة المواقف التي يعتمدونها في القيم العالمية^(١).

وقد صرح الرئيس الروسي السابق ورئيس الوزراء الحالي (فلاديمير بوتين): أن المساعدات الغربية لكثير من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني داخل روسيا تشكل دعماً واضحاً للمعارضة السياسية للحكومة^(٢).

وطبقاً لما أورده هيثم زعفان فإن بعض مؤسسات المجتمع المدني الدانمركي أعلنت أنها ستحرق المصحف في ميدان عام في العاصمة على خلفية رسوم «الكاريكاتور» المسيئة إلى نبي الإسلام محمد ﷺ، وبالمقابل وحسب زعفان فإن مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي قد لزمت الصمت عن هذه القضايا، ولم تلزم الصمت حينما صودرت رواية تتنافى مع الأخلاق العامة، أو حينما ألقت الشرطة القبض على مجموعات الشواذ في دولة عربية كبرى، ويؤكد الكاتب على أن هناك علاقة بين كوينهاجن ومؤسسات المجتمع المدني - كأنموذج للاختراق - فمعاونات الدانمرك لدول العالم الثالث وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م بلغت (ملياراً وسبع مئة وثمانية وأربعين مليون دولار)، وهي من أكثر الدول دعماً لنشطاء مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي^(٣).

لقد كشفت (سناء المصري) وهي رمز من رموز المؤسسات المدنية وعاملة في ميادينه قبيل وفاتها حقيقة تلك المؤسسات حينما قالت في كتابها (تمويل وتطبيع): «إن الدانمرك التي عقدت بها العديد من الندوات العلنية واللقاءات السرية تعد من أنشط البلاد في تمويل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والنشاط النسوي، فكوينهاجن هي مركز النشاط الصهيوني لاستقطاب فلول المثقفين والمثقفات العرب الذين يفرقون

(١) انظر: صحيفة «الوطن» العدد ١٧٥٥/ في: ٢٠/٧/٢٠٠٥م، نقلاً عن جريدة لومند ديبلوماتيك «خداع المساعدات من أجل التنمية».

(٢) المرجع السابق:، العدد ٢٣٩٩ في: ٢٥/٤/٢٠٠٧م.

(٣) انظر: هيثم زعفان في مقاله المجتمع المدني بين كوينهاجن والمصحف

بين المال والسياسة ولا يجدون بينهما أي شبهة ترابط»^(١) ويشاركها (حلمي شعراوي) الرأي في أن أكبر دول التمويل هي دول اسكندنافية خاضعة للنفوذ الصهيوني.^(٢)

وتتعدد منافذ اختراق البنى والأفكار الرئيسة في المجتمعات والدول والحكومات لتشمل التعليم الأجنبي خاصة الجامعات والمعاهد والمدارس الأجنبية المستقلة ومؤسسات المرأة أو الطفل والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والأدبية والمؤسسات المعنية بالديمقراطية والحقوق وغير ذلك، وكذلك من خلال الوسائل الإعلامية المستقلة وغيرها.

وإذا كان الذراع الخارجي حقاً لكل دولة غربية أو إسلامية فإن رفض الآخر - أيًا كان - لما يتعارض مع ثقافته ودينه ومصالحه ودستوره حق كذلك، وهذا لا يمنع حقيقة أن هناك مجالات متنوعة لاستفادة مؤسسات القطاع الإسلامي من الحريات الغربية التي ضمنتها الدساتير الغربية.

وهكذا فإن مخاطر الاختراق تتضخم حينما لا ترتبط مؤسسات القطاع الثالث المحلية بدساتير دولها وأفكارها الرئيسة وقيمها وهويتها الوطنية ويزداد الخطر بطرح حرية مؤسسات المجتمع المدني واستقلاليتها التي تشكل المطالب الرئيسة للخطابات المدنية برؤى مستوردة، ورغم أن الحرية والاستقلالية من أسس نجاح مؤسسات القطاع الثالث إلا أن هذه الحرية مرتبطة بدستور الدولة. واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني المحلية عن مؤسسات القطاع الحكومي لا تنافي أنها مرتبطة بالدولة ودستورها، ومستقلة عن المنظمات الأجنبية. وبهذا فإن مؤسسات القطاع الثالث الوطنية بقدر ما هي وسيلة لتحقيق الأمن الفكري والاجتماعي والسياسي لدولها، يمكن أن تشكل نوافذ خطيرة تمس خطورة أمن المجتمعات والدول، ولا سيما حينما لا يقوم النظام الأساسي لجميع مؤسسات القطاع الثالث على حماية دستور الدولة وتقويته.

(١) انظر: سناء المصري «تمويل وتطبيع» موضوع (ندوات ومؤتمرات تختين السياسة والسياسيين) من ص ٩٢ إلى ١٣٠.

(٢) المرجع السابق: ص ١٣٠.

إن ما ورد في هذا الفصل من أهمية رئيسة للقطاع الثالث في تحقيق المبادئ والأفكار والسيادة للدولة - أي دولة - يؤكد في الوقت ذاته مخاطر غياب مؤسسات القطاع الثالث الوطنية لقطاع ثالث مستقل يغني عن المنظمات والمؤسسات الأجنبية ويكون شريكاً في عمليات التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية.



العطاء الأمريكي والتنمية

- ١- عطاء الأفراد والمؤسسات والشركات (في أمريكا):
- ٢- عطاء مؤسسات الأفراد والمؤسسات والشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٣- عطاء أكبر عشر جمعيات خيرية اجتماعية Community Foundations.
- ٤- إحصائيات للعشر الأول من المؤسسات الخيرية المانحة حسب حجم الأصول.
- ٥- إحصائيات للعشر الأول من المؤسسات الخيرية المانحة حسب حجم العطاء.
- ٦- التبرعات النقدية لأكثر عشر شركات ومؤسسات متبرعة.
- ٧- المتبرعون الخمسة الأوائل من الرأسماليين الأمريكيين.
- ٨- العطاء حسب الجهات المانحة Givers.
- ٩- التبرعات حسب القطاعات المستفيدة Recipients.
- ١٠- عدد المؤسسات الخيرية المانحة وحجم الأصول والتبرعات.
- ١١- البخل الأمريكي وأكاذيب العون.

«إن تاريخ الأمة الأمريكية قائم على إيمان هذا الشعب بالله، وأن الدين قد قام ويقوم بدور محوري في صناعة سياسة الحكومات الأمريكية المتتالية، وإن شواهد هذا الدور في كل بقعة من بقع مراكز السلطات الثلاث في العاصمة واشنطن».

نوت غينغريتش / (إعادة اكتشاف الله في أمريكا)

«ما الذي حدث لكل تلك المساعدات؟ لماذا بعد خمسين عاماً وإنفاق (٢.٣) ترليون دولار مازال هناك أطفال يموتون نتيجة فقدان أدوية تبلغ قيمة الجرعة منها اثني عشر سنتاً؟ لماذا مازال كثير من الناس يعيشون على أقل من دولار في اليوم دون مياه نظيفة وطعام وصرف صحي ومأوى وتعليم أو رعاية صحية؟ ينبغي أن نكون متأكدين أن المساعدات تصل إلى الناس الأشد احتياجاً لها...»

(وليم إستري الباحث الاقتصادي في البنك الدولي، من كتابه مسؤولية الرجل

الأيض) لماذا قادت جهود الغرب إلى كثير من الضرر والقليل من المنفعة؟

العطاء الأمريكي والتنمية

الأفراد والمؤسسات والشركات:

تأتي مصادر العطاء الأمريكي من تبرعات الأفراد اليسيرة، ونظراً لأن معظم الشعب الأمريكي يسهم فيها لذا فإنها تشكل مصدراً قوياً من موارد مؤسسات القطاع الخيري الأمريكي وجمعياته، إلا أن المصادر الكبيرة للعطاء تأتي من خلال المؤسسات الأمريكية المانحة التي ارتفع عددها (من ٧٦٥, ٣٥ مؤسسة في عام ١٩٩٢م إلى أكثر من ٧٥, ٠٠٠ مؤسسة في عام ٢٠٠٨م).^(١) تتكون من هبات مالية كبيرة من أصحاب الثروات الضخمة، سجلوها كمؤسسات خيرية مانحة، وربما تبقى كأسهم في شركات، أو تتحول إلى مؤسسات غير ربحية معفاة من الضرائب. وتقوم تلك المؤسسات المانحة بدعم المنظمات والجمعيات الخيرية أو تبني برامجها وأنشطتها. لقد تكونت جامعات ومستشفيات ومراكز أبحاث من الأوقاف المخصصة لها أو من المؤسسات الوقفية المانحة حتى أصبحت المنظمات والجامعات غير الربحية جزءاً لا يتجزأ من عمليات التنمية الشاملة في أمريكا مثل جامعات جونز هوبكنز وجامعة ستانفورد وغيرها، وقد وصل بها الأمر أن نافست الجامعات البريطانية العريقة القائمة على أساس العائدات الوقفية مثل أكسفورد وكمبريدج.

ومن تلك المؤسسات الوقفية وعطاء الأفراد ما يلي:

❖ مؤسسة (بيل وميلندا غيتس) الوقفية المانحة صاحب شركة مايكروسوفت، حيث كان تأسيس المؤسسة الوقفية عام ٢٠٠١م برأس مال ٢٤,٢ مليار دولار آنذاك، ولكن

(١) انظر: اليزابيث بوريس «المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية» ص ١٩-٢١. وانظر الموقع التالي:

www.foundation contw.ovg، وينظر الجدول التاسع في هذا الفصل ص ١٧٩.

رأس مالها أصبح في عام ٢٠٠٦م يقدر بـ ٣٠ مليار، هذا غير الأرباح التراكمية السنوية والتبرعات السنوية التي تتلقاها تلك المؤسسة.

٤ (بيركشاير هاثاواي) وصاحبها وارن بافت الذي يملك ٤٤ مليار دولار، وقد دخل في شراكة خيرية مع مؤسسة بل غيتس وزوجته ميلندا الخيرية بـ ٣١ مليار دولار في يونيو ٢٠٠٦م؛ لتصبح تلك المؤسسة أكبر مؤسسة خيرية مانحة في العالم متخصصة في الصحة والتعليم وأبحاثهما وبرأسمال يقدر بنحو ٦٠ مليار دولار.

● وقد انضم وارن بافت إلى أمناء مؤسسة بيل غيتس لتكون الشراكة الخيرية بينهم على الرغم من أن عمر الأول ٧٥ سنة وعمر الثاني ٥٠ عاماً، حتى علق المدير التنفيذي للمركز الخيري في جامعة انديانا (جين تيمبل) قائلاً: إن معظم من لديهم هذا المبلغ من المال يحاولون تشكيل مؤسسة خاصة تكون مرتبطة بصورتهم الخاصة، إنه يهبها لشخص أصغر منه بخمس وعشرين سنة!

ومما تجدر ملاحظته أن وارن بافت خصص ٨٥٪ من ثروته البالغة أكثر من ٤٠ مليار دولار أي ٣١ مليار دولار إلى ثلاث مؤسسات خيرية، بما فيها مؤسسة بل وميلندا غيتس الخيرية، كشف ذلك (كارل جي لومس) في مجلة فورتن الأمريكية: (١)

أ- مؤسسة غيتس وميلندا الخيرية التي تركز نشاطها على المجالات الصحية في مكافحة الملاريا والإيدز.

ب- المتبقي من المبالغ سيوجه لإنشاء مؤسسات عائلية باسم أطفاله الثلاثة.

ج- والمؤسسة الثالثة التي كانت تعرف ولدة ٤٠ سنة خلت باسم (بافت) وقد أعيدت تسميتها لذكرى زوجته الأخيرة سوزي التي توفيت في عام ٢٠٠٤م، وأوصت قبل وفاتها فيها بمبلغ ٢,٥ مليار دولار لمؤسستها المعنية بحقوق الإجهاض ومناهضة نشر الأسلحة النووية.

(١) انظر: موقع fortune+ magazine = <http://cnmoney.prints.clickabiliy.com>

- مؤسسة (هاوارد بافت) (ابنه) ومعنية بقضايا البيئة ويديرها هذا الابن.
- مؤسسة (سوزان بافت) (ابنته) ومعنية بدعم فرص التعليم لأطفال ذوي الدخل المحدود، تديرها سوزان بنفسها.
- مؤسسة (نوفو): وتركز على قضايا التعليم وحقوق الإنسان ويديرها (بيتر بافت)، وقد علّق (بافت) على نشاطه الخيري بقوله: (إنني أشعر بمتعة عميقة بما أقوم به).
- ◀ (جوردن أي مور Gordone.E.Moore) وقد تبرع بنصف أسهم شركته انتل، وهي تشكل ما يقرب من ٥ مليارات دولار، وذلك لمؤسسة اشتهرت بالعمل في مجال البيئة والعلوم (جوردن وبيتي الخيرية).^(١)
- ◀ جون ماركس تمليتون John Marks Templeton وقد تبرع بـ ٥٥٠ مليون دولار لخدمة اهتماماته في المصالحة بين الدين والعلم.^(٢)
- ◀ إيلي برود Eli Broad صاحب شركة (صن أمريكا SunAmerica) ومعظم تبرعاته في مجالات دعم طلاب الدراسات العليا. وقد بلغت جملة تبرعاته ملياراً و ٨٥٠ مليون دولار تمثل ٣٣٪ من أرباحه.^(٣)
- ◀ أرملة الدكتور (روبرت اتكنز) وقد تبرعت بنحو ٥٠٠ مليون دولار لمعالجة حالات السكري والسمنة، مكتفية بباقي ميراثها من زوجها ٥٠ مليون دولار فقط.^(٤)
- ◀ (باتريك ولور هارب) صاحب شركة ADG وتبرع بـ ٣٨٦ مليون دولار لدعم أبحاث التطوير الفكري.^(٥)

(١) انظر: www.businessweek.com/print/magazine في ٩/١٠/٢٠٠٦.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: مجلة، www.Busineeweek ٢٨/١١/٢٠٠٥م.

(٤) انظر: صحيفة «الرياض» ١٤٢٧/٦/٧ هـ.

(٥) المرجع السابق.

- (بول غيتي) رئيس شركة ديزني تبرع عام ١٩٩٤ بـ ١٨٠ مليون دولار أمريكي.^(١)
- (تيد تيرنر) صاحب شبكة CNN ومشروعات أخرى تبرع بمليار دولار لصالح حياة الناس الفقراء.^(٢)
- (تيد أوتوم موناها) صاحب سلسلة مطاعم دومينوز بيتزا الشهيرة. وقد تبرع بجميع ثروته لصالح الكنيسة الكاثوليكية، وتنازل عن ملكية مطاعم شركته البالغة ٦٠٠٠ مطعم وهي تزيد عن مليار دولار.^(٣)
- ومما يلاحظ أن الممثلة الأمريكية (أنجلينا جولي) في منتصف يونيو ٢٠٠٦ تبرعت بثلاث عائداتها للقضايا الإنسانية خاصة اللاجئين، وقد قامت بزيارة كمبوديا بصفتها من أكثر الدول فقراً لنفس الغرض، وذلك بصحبة شبكة CNN التلفزيونية، وقد نالت ٢٠ مليون دولار فقط من فيلم واحد (السيد والسيدة سميث).^(٤)
- كما أن الجداول التالية توضح بشكل أكثر حجم العطاء الأمريكي وحجم القطاع الثالث:^(٥)

(١) انظر: منتدى «مجالس حرب» موضوع بعنوان حتى نفرح www.harb-net.com/vb

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: صحيفة «الوطن» ١٤٢٧/٥/٢٥هـ.

(٥) للمزيد عن الجداول التالية انظر المواقع التالية: www.foundationcenter.org/fact&statistics

www.nps.gov/partnership, www.nps.gov/partnership, www.generousgiving.org 2008/9/29

١- عطاء مؤسسات الأفراد والشركات في الولايات المتحدة الأمريكية (الخمسة الأوائل)
خلال السنوات التالية ٢٠٠٠-٢٠٠٧م

السنة	اسم المؤسسة	المبلغ بالمليون دولار
٢٠٠٠	بل قيتس وملندا Bill Gates & Melinda	٥,٠٠٠
	جوردون اي مور Gordon E. Moore & Bettyi	٥,٠٠٠
	بل دانيلز Bill Deniels	١,١٠٠
	اتريك ماكفرن ولور هارب Patrick J. McGovern & Lore Harp	٣٥٠
	ديفي وشريل ديفيلد David & Cheryl Duffield	٢٠٠
٢٠٠١	عقارات ويليم هيلويت William Hewlett Estate	٢,٠٠٠
	بل قيتس وملندا Bill Gates & Melinda	٢,٠٠٠
	أستوارس وفرجينيا (زوجته) Stowers Jim & Virginia	١,١٠٠
	أنونيموس دونر Anonymous donor	٣٦٠
	راسمسون عقار إلمر Rasmuson Estate of Elmer	٢٥٠
٢٠٠٢	عقارات والتر انيبيرج Walter Annenberg (estate)	١,٢٧٥
	أسرة ياكوي Yawkey Family	٤٠١
	إلي وإيديث برود Eli & Edythe Broad	٣٠٠
	توماس أي مانغان Thomas E. Monaghan	٢٢٠
	ديفيد جيفن David Gefen	٢٠٠
٢٠٠٣	روبرت وجين ماير هوف Robert & Jane Meyerhoff	٢٠٠
	عقار جوان بي كورك Goan B. Kroc	٢٠٠
	إروين وجوان جاكوبس Irwin & Joan Jacobs	١١٠
	باول ألن Paul Allen	١٠٠
	إلي وإيديث برود Eli & Edythe Broad	١٠٠
٢٠٠٤	مؤسسة مخازن وال ماريت Wal-Mart stores Inc.	١٧٥,٢
	مجموعة التريا Altria Group Inc.	١٢٩,٣

القطاع الثالث والفرص السانحة (رؤية مستقبلية)

١١٩,١	Ford Motors شركة فورد للسيارات	
٩٣,٨	Johnson & Johnson جونسون وجونسون	
٧٠,٥	Citigroup Inc. مجموعة سيتي	
١٨٨,٠	Wal- Mart stores Inc. مؤسسة مخازن وال مارت	٢٠٠٥
١٢١,٨	Johnson & Johnson جونسون وجونسون	
١١٣,٣	Altria Group Inc. مجموعة ألتريا	
١١١,٢	Citigroup Inc. مجموعة سيتي	
١٠٩,٨	Ford Motors شركة فورد للسيارات	
١,٦٦٣	Bill Gates & Melinda Foundation مؤسسة بل قيتس وملندا	٢٠٠٦
٦٣٢,٩	FordFoundation مؤسسة فورد	
٣٦٧,٦	Robert Wood Johnson Foundation مؤسسة روبرت وود جونسون	
٣٥٢,٣	LilyEndoments أوقاف ليلي	
٣٠٢,٨	W.K.Kellog Foundation مؤسسة كيلوغ	
٢,٠١٢	Bill Gates & Melinda Foundation مؤسسة بل قيتس وملندا	٢٠٠٧
٥١٢	FordFoundation مؤسسة فورد	
٣٢٠	The William & flora Hewlet Foundation مؤسسة وليم وفلورا الخيرية	
٥٠٧	The Bristol - Mayers squib Patient assisstance Foundation مؤسسة بريستول مايرز لمساعدة المرضى	
٤٢٧	LilyEndoments أوقاف ليلي	

المصدر: للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ انظر: تقارير العطاء الأمريكي من ٢٠٠٥-٢٠٠٦ Giving USA

المصدر: للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ انظر: الموقع التالي www.Foundationcenter.org

٢- (عطاء أكبر عشر جمعيات خيرية اجتماعية Community Foundations) في الولايات المتحدة الأمريكية من أصل ٢٥ مؤسسة حسب آخر بيانات سنتها المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بالدولار.

الرقم	اسم الجمعية	مبالغ التبرع بالمليون
١	مؤسسة وادي السيلكون Silicon Valley Community Foundation الاجتماعية	٢٩١,١
٢	مؤسسة كاليفورنيا The California Community Foundation الاجتماعية	٢١٦,١
٣	كنساس الكبرى الاجتماعية Greater Kansas City	١٩٢,٩
٤	The New York Community Trust مؤسسة مجتمع إقليم العاصمة القومية	١٦٦,١
٥	The Chicago Community Trust مؤسسة وقف شيكاغو الاجتماعية	١١٥,٥
٦	Columbus Foundation مؤسسة كولبوس	١١٠,٧
٧	Foundation for Carolinas المؤسسة الاجتماعية لكارولناس	١٠٦,٣
٨	San francisco Foundation مؤسسة سانفرانسيسكو	٩٦,٥
٩	The Community Foundation for the national Capital Region المؤسسة الخيرية لإقليم العاصمة القومية	١٠٦,٣
١٠	Tulas Community Foundation مؤسسة تيولاس الاجتماعية	٨٧,١
٢٥	The Mineapolis Foundation مؤسسة مينابولس الخيرية	٤٩,٥

المصدر: انظر الموقع الآتي: www.Foundationcenter.org

٣- (إحصائيات للعشر الأول من المؤسسات الخيرية المانحة) مأخوذة عن أكبر مئة مؤسسة خيرية في الولايات المتحدة الأمريكية حسب حجم الأصول

الرقم	السنة المالية	أسماء المؤسسات	الأصول بالمليون
١	٢٠٠٧/١٢/٣١	مؤسسة Bill Gates & Melinda Foundation بل قيتس وملندا	٣٨,٩٢١
٢	٢٠٠٧/٦/٣٠	مؤسسة باول قيتي ترست Paul Getty Trust	١١,١٨٧
٢	٢٠٠٧/٩/٢٣	مؤسسة فورد Ford Foundation	١١,٠٤٥
٤	٢٠٠٦/١٢/٣١	The Robert Wood Johnson Foundation مؤسسة روبرت ود جونسون	١٠,٧٢٢
٥	٢٠٠٧/١٢/٣١	The William & flora Hewllet Foundation مؤسسة وليم وفلورا الخيرية	٩,٢٨٥
٦	٢٠٠٧/١٢/٣١	W.K. Kellog Foundation مؤسسة ديلو كي كيلوغ الخيرية	٨,٠٥٨
٧	٢٠٠٧/١٢/٣١	Lily Endoments أوقاف ليلي	٧,٧٣٥
٨	٢٠٠٧/١٢/٣١	John.D & Cathorine TmcArther جون دي وكاثورين تي ماك آرثر	٧,٠٥٢
٩	٢٠٠٧/١٢/٣١	The David & Lucile Packard Foundation مؤسسة ديفيد وليوسيل باكارد الخيرية	٦,٥٩٥
١٠	٢٠٠٧/١٢/٣١	The Andrew W. Mellon Foundation مؤسسة أندرو ديلو ميلون الخيرية	٦,٥٤٠
١٠٠	٢٠٠٨/٢/٣١	The Minneapolis Foundation مؤسسة مينابولس الخيرية	٦٨٩,٤٢٦

المصدر: انظر: الموقع الآتي: www.Foundationcenter.org

٤- (إحصائيات للعشر الأول من المؤسسات الخيرية (المانحة) من بين أكبر مئة مؤسسة خيرية في الولايات المتحدة الأمريكية حسب العطاء المرصود في ميزانياتها ٢٠٠٧م-٢٠٠٨ بالدولار

م	السنة المالية	اسم المؤسسة	المبالغ بالمليون
١	٢٠٠٧/١٢/٣١	مؤسسة بل Bill Gates & Melinda Foundation قيتس وملندا	٢,٠١٢
٢	٢٠٠٨/٩/٣٠	مؤسسة فورد Ford Foundation	٥٢٦
٣	٢٠٠٧/١٢/٣١	مؤسسة استرا زينكا Astra Zeneca Founation	٥١٨
٤	٢٠٠٧/١٢/٣١	The William & flora Hewllet Foundation مؤسسة وليم وفلورا الخيرية	٤٢١
٥	٢٠٠٧/١٢/٣١	The Robert Wood Johnson Foundation روبيرت ود جونسون الخيرية	٤٠٨
٦	٢٠٠٧/١٢/٣١	The claxoSmithCline Patient Access Program المؤسسة الخيرية لبرنامج جلاسكو F-undation اسميثكلين للوصول إلى المرضى	٣٢٤
٧	٢٠٠٧/١٢/٣١	Lily Endoments أوقاف ليلي	٣٤٢
٨	٢٠٠٧/١٢/٣١	The David & Lucile Packard Foundation مؤسسة ديفيد وليوسيل باكارد الخيرية	٣٠٨
٩	٢٠٠٧/١٢/٣١	The Andrew W.Mellon Foundation أندرو مليون الخيرية	٣٠٠
١٠	٢٠٠٨/١٢/٣١	The Silicon Valley Community مؤسسة وادي السيلكون الاجتماعية	٢٩١
١٠٠	٢٠٠٧/١٢/٣١	Community Foundation for South Michigan المؤسسة الاجتماعية لجنوب ميشيغان	٥١

المصدر: انظر: الموقع الآتي: www.Foundationcenter.org

هـ- (التبرعات النقدية لأكثر عشر شركات ومؤسسات متبرعة) من أكبر مئة شركة ومؤسسة للعام ٢٠٠٧ مقارنة بما دفعته في عام ٢٠٠٦ في الولايات المتحدة الأمريكية

م	اسم المؤسسة	المبالغ بالمليون ٢٠٠٦	المبالغ بالمليون ٢٠٠٧
١	مؤسسة بل قيتس وملندا Bill Gates & Melinda Foundation	١,٥٦٢	٢,٠١٢
٢	مؤسسة فورد Ford Foundation	٠,٥٢٣٢	٥٢٦
٣	مؤسسة استرا زينكا Astra Zeneca Foundation	١٩٩	٥١٨
٤	مؤسسة وليم وفلورا الخيرية The William & flora Hewlet Foundation	٢١٢	٤٢١
٥	روبرت ود جونسون الخيرية The Robert Wood Johnson Foundation	٣٦٨	٤٠٨
٦	المؤسسة الخيرية لبرنامج جلاسكو اسميثكلين للوصول إلى المرضى The claxoSmithCline Patient Access Program F-undation	٢١٢	٣٢٤
٧	أوقاف ليلي LilyEndoments	٣٥٢	٣٤٢
٨	مؤسسة ديفيد وليوسيل باكارد الخيرية The David & Lucile Packard Foundation	٢٣٨	٣٠٨
٩	أندرو مليون الخيرية The Andrew W.Mellon Foundation	١٧٧	٣٠٠
١٠	مؤسسة وادي السيلكون الاجتماعية The Silicon Valley Community	لم تكن ضمن العشرة	٢٩١
١٠٠	المؤسسة الاجتماعية لجنوب ميشيغان Community Foundation for South Michigan	لم تكن ضمن المجموعة	٥١

٦- (المتبرعون الخمسة الأوائل من الرأسماليين الأمريكيين) للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٨م

السنة	الاسم	النشاط	التبرع / بالمليون
٢٠٠٨	Leona M Hemsly Family عائلة لونا همسلي	قنادق	٥,٢٠٠
	James LeVoy Sorenson Ivestment جيمس لي فوي سونسون	استثمارات	٤,٥٠٠
	Peter G. Peterson & Joan Ganz Cooney بيتر جي بترسون وجوان قانز Finance	مالية	١,٠٠٠
	Harold Al Fond Manufacturing هارولد ألفوند	تجارة قطاعي	٢٦٠
	Donald B. & Dorothy L. Sabler دونالد بي ودورثي إل استيلر	مقاولات	٢٢٤
٢٠٠٧	William Baron Hilton وليم بارون هيلتون	قنادق هيلتون	١,٢٠٠
	Jon M. Sr & Karen H. Ash جن أم أس آر و كارن أش	صناعات كيماوية	٧٥٠
	T. Deny Sanford تي دني سانفورد	مالية	٥٠٢,٦
	George Soros جورج سورس	مالية	٤٧٤,٦
	John W Kluge جون دبليو كلوج	إعلام وترفيه	٤٠٠,٠
٢٠٠٦	Warren E. Buffett وارن إي بافت	استثمارات	١,٩٠٠
	Herbert M. and Marion O. Sandlet هربرت أم و ماريون أو ساندلر & Marion O. Sandlet	استثمارات مالية	١,٣٠٠
	Bernard A. Barbo Osher برنارد آي و باربو أوشر Osher	استثمارات مالية	٧٢٣,٢
	Leon Levy ليون ليفي	مالية	٥٥٠
	Jim Joseph جيم جوزيف	عقارات	٥٠٠
٢٠٠٥	Cordelia Scaife May كورديلا اسكافي مي	أوقاف أسرة	٤٠٤
	William H. (Bill) & Melinda F. Gates وليم أش بيل الثالث و ميلندا أو فيتس ١١١ William H. (Bill) & Melinda F. Gates	تكنولوجيا	٢٢٠
	Eli & Edythe L. Board إلي وإيديث ل بورد	مالية وعقارات	٣٠٠
	George Soros جورج سورس	مالية	٢٤٠
	Doone Picken دون بيكن	استثمارات وبترول	٢٢٩

٧- (العطاء في الولايات المتحدة الأمريكية حسب الجهات المانحة Givers) ٢٠٠٦-٢٠٠٧ م

٢٠٠٧		٢٠٠٦		الجهة
من العطاء %	المبلغ	من العطاء %	المبلغ	
٧٤,٨	٢٢٩,٠٢	٧٥,٦	٢٢٢,٨٦	الأفراد
١٢,٦	٢٨,٥٢	١٢,٤	٣٦,٥٠	المؤسسات الخيرية
٥,١	١٥,٦٩	٤,٣	١٢,٧٢	الشركات
٧,٦	٢٣,١٥	٧,٨	٢٢,٩١	وصايا وميراث
٢٠٠	٣٠٦,٣٩	١٠٠%	٢٩٥,٠٢	المجموع

٨- (التبرعات حسب القطاعات المستفيدة Recipients) ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٢٠٠٧		٢٠٠٦		المجال
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة % العطاء	المبلغ	
٣٤	١٠٢,٣٢	٣٢,٨	٩٦,٨٢	المؤسسات الدينية
١٤	٤٣,٣٢	١٣,٩	٤٠,٩٨	التعليم
٨	٢٣,١٥	٦,٩	٢٠,٢٢	الصحة
١٠	٢٩,٦٤	١٠	٢٩,٥٦	المجالات الإنسانية
٧	٢٢,٦٥	٧,٣	٢١,٤١	خدمات المجتمع العامة
٤	١٣,٦٧	٤,٢	١٢,٥١	مؤسسات الفنون والثقافة والخدمات الإنسانية
٢	٦,٩٦	٢,٢	٦,٦٠	البيئة
٤	١٣,٢٢	٣,٨	١١,٣٤	المساعدات الدولية
٩	٢٧,٧٣	٧,٣	٢١,٤١	جميعات المنفعة العامة
٨	٢٣,٧٣	٨,٨٠	٢٦,٠٨	أخرى

المصدر: لجدول رقم (٧) و(٨): انظر: الموقعين التاليين:

www.nps.gov./partnership, www.generousgiving.org

[illegible]

॥ अथ श्रीगणेशोत्थान ॥

البخل الأمريكي وأكاذيب العون:

على الرغم من أن الأرقام السابقة مثار إعجاب ودهشة لكل قارئ، إلا أن هناك من يرى أن الأمريكيان أبخل أمة من الأمم الصناعية كلها، ويبدو ذلك واضحاً عندما يقاس بالنسبة إلى الدخل القومي أو بالمقارنة مع الدول الصناعية الأخرى، أو غير ذلك من الاعتبارات، وقد عبر الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية (جيمي كارتر) عن ذلك في كتابه الناقد (قيمنا المعرضة للخطر) وتشخيصه «الأزمة الأخلاقية الأمريكية» بقوله: «في أثناء العقدين السابقين مثلنا -زوجتي وأنا- مركز كارتر في زيارات إلى أكثر من ١٢٠ بلداً لكي نعرف من شعوب هذه البلاد ما أفضل السبل من أجل الوفاء ببعض احتياجاتهم ولدينا الآن برنامج في ٦٥ بلداً، وليس مثيراً للدهشة أن يكون ٣٥ منها في جنوب الصحراء الإفريقية»،^(١) «وهناك موقف غريب ومثير للإزعاج نوعاً ما في بلادنا، فالأمريكيون راغبون في أن يكونوا كرماء في مساعدة الآخرين، وهم يعتقدون أن حكومتنا تعطي ما يصل إلى ١٥ ٪ من ميزانيتنا الفيدرالية في شكل إعانة أجنبية، ولكننا -في الحقيقة- أبخل أمة من الأمم الصناعية كلها، إننا نخصص ما يقرب من واحد من ثلاثين من القدر الذي يعتقد أنه مخصص عمومًا، ودخلنا القومي الإجمالي هو ما يقرب من ١١ تريليون دولار، ونتقاسم منها مع الأمم الفقيرة ستة عشر سنتاً من كل ١٠٠ دولار من الدخل القومي».^(٢)

ثم كشف كارتر أكاذيب العون الأجنبي الأمريكي بقوله: «وهذه الأرقام المنخفضة المثيرة للإزعاج حول العون الأجنبي هي -أيضاً- أرقام مضللة، لأنها تتضمن المساعدة الخاصة المقدمة إلى البلاد الإستراتيجية «والكثير منها متوسطة الدخل، ولكنها تعدّ من الشركاء السياسيين القيمين...»، ونصيب جيد من عوننا الأجنبي هو من فائض الحبوب التي لا يمكن أن تباع في الولايات المتحدة، وما يقرب من نصف تكاليف هذه الحبوب الغذائية هي من أجل النقل. لا بل إن النزر اليسير من المال لمثل هذه البرامج

(١) انظر: جيمي كارتر، «قيمنا المعرضة للخطر أزمة أمريكا الأخلاقية» ص ١٩٥.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٠٢.

مثل التعليم أو الصحة أو الإسكان أو النظافة العامة نادراً ما يذهب إلى السكان المحليين أنفسهم، ولكنه يذهب في معظمه إلى المستشارين الأمريكيين الذين عينوا أنفسهم في الأمم المحتاجة... إن ادعاءات الكرم شائعة كثيراً على مستوى الوطن وفي الخارج معاً. ولكن معظم الالتزامات السابقة تخلق عنها البيت الأبيض، أو قطعها مجلس الشيوخ، أو تعثرت ووقفت في التعقيدات الإدارية، وهذا ما جعل القليل من المساندة يصل -فعلاً- إلى الناس المحتاجين»^(١).

ويقول كارتر: «بعد مؤتمر (مونتييري) في عام ٢٠٠٢ مباشرة أعلن الرئيس (جورج دبليو بوش) رصيماً للوفاء بالالتزام تحدي الألفية بقيمة ٥ بلايين - سنوياً - من أجل معونة التطوير، ولكن بعد ثلاث سنوات لاحقة كان مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار فقط هو الذي وزع (وهو أقل من ١ بالمائة من المبلغ الموعود)»^(٢).

كما كشف كاتر أكاذيب العون بقوله: «إن ميزانية الولايات المتحدة السنوية للعون الخارجي من أجل مكافحة الملاريا كانت على سبيل المثال ٩٠ مليون دولار ولكن ٩٥٪ من هذا المال يجري صرفه على المستشارين، وأقل من ٥٪ يجري صرفها على الناموسيات والأدوية ورش المبيدات الحشرية لمكافحة المرض، وعدد المرضى الذين وضعوا على قائمة العلاج بفضل المساعدة الأمريكية هو صفر»^(٣). ويؤكد الرئيس الأمريكي (باراك حسين أوباما) أن العمل الخيري الأمريكي ليست دوافعه وبواعثه أهدافاً وقيماً إنسانية بقدر ما هي مصالح أمريكية حيث قال في كتابه (جرأة الأمل): «التصدي لمشكلات الفقر في العالم والدول الفاشلة أمر حيوي لمصالح أمتنا الأمريكية وليس مسألة إحسان وصدقة»^(٤) وعلى مستوى المعونات الخارجية فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة ١٩ في قائمة الدول المانحة بتبرعها بنحو ٠,٢٪ من إجمالي

(١) المرجع السابق: ص ٢٠٢.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٠٢.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٠٣.

(٤) انظر: باراك أوباما «جرأة الأمل» ص ٣١.

ناتجها المحلي عام ٢٠٠٨م، كما تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة أكبر الدول المانحة بمعوناتها الحكومية حيث قدمت ما نسبته ١٩ ٪ من إجمالي ناتجها المحلي، تلتها السويد بنسبة ١٤ ٪، ثم النرويج بنسبة ١٣ ٪،^(١)



(١) انظر: صحيفة الوطن السعودية في ٢٩/٧/١٤٣٠هـ نقلاً عن تقارير الأمم المتحدة عن الدول المانحة.

رؤية: (الآفاق المستقبلية للقطاع الثالث عالمياً)

- الرؤية الإيجابية (معطيات ومؤشرات):
 - الأول: ضعف مصداقية القطاعات الحكومية.
 - الثاني: إخفاق التنمية الحكومية.
 - الثالث: الاقتصاد الرأسمالي (تغول وإنهيار).
 - ملامح الانهيار
 - الرابع: الرفاهية السلبية وانعكاساتها.
 - الخامس: نهاية الاحتكار.
 - السادس: الأصولية الدينية.
 - السابع: المصارعون والمنافسون (ردود الفعل).
 - الثامن: المخرجات والمدخلات (توازن).
 - التاسع: الشركات وتحسين السلوك.
 - العاشر: المنظمات غير الحكومية (نمو وتمويل).
 - الحادي عشر: تجاوزات دولية.
- لمن القوة المستقبلية؟
 - تحولات في القوة
- رؤية أخرى (السلبية).
- القطاع الإسلامي والرؤية السلبية.
 - مؤشرات عكسية

«إن لعبة السلطة الدولية الناشئة في العقود المقبلة لا يمكن فهمها بدون الأخذ في الحساب النفوذ المتزايد للإسلام والكاثوليكية وغيرهما من الأديان أو للصراعات والحروب الدولية المقدسة التي تدور فيما بينها».

الفن تولفر/ تحول السلطة ص ٥٨٨

رؤية: (الآفاق المستقبلية للقطاع الثالث عالمياً)^(١)

تتبع أهمية الكتابة عن ملامح مستقبل القطاع الثالث عالمياً والقطاع الثالث الإسلامي بشكل خاص، من ظاهرة القلق وشغف الناس بالتعرف إلى المستقبل والبحث عن أجوبة لما ينتظرهم من خير وشر، وليعالج ذلك بالإقبال على الله عامة ثم من خلال مراكز الدراسات وقراءة المستقبل من الأدلة والأرقام والإحصاءات ومؤشرات^(٢).

ويؤكد الشيخ سلمان العودة أن «الغفلة عن المستقبل ستجعلنا مشغولين أبداً بإطفاء الحرائق هنا وهناك عن العمل الجاد الذي يخفف المعاناة عن أجيالنا اللاحقة»^(٣).

إن ما ورد في الفصول السابقة يؤكد أهمية الدراسات المستقبلية المستندة إلى واقعية ومقتضيات البحث العلمي في تناول هذا الموضوع المهم والحيوي؛ وعرض هذه الرؤية المستقبلية - في هذا الفصل والفصل الذي يليه - يستوجب أن تكون شاملة بشقيها الإيجابي والسلبي، علماً بأن حافزاً للمزيد من الدراسات والأبحاث حولها، خاصة من المراكز المتخصصة.

الرؤية الإيجابية (معطيات ومؤشرات):

يلاحظ المتابع لحركة التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية أن القوة المحركة والمؤثرة كانت القوة العسكرية، ثم أصبحت القوة السياسية، لتتبعها بعد ذلك القوة الاقتصادية

(١) هناك ما يكمل هذه الرؤية حول الإسلام منافس أم مصارع؟ انظر: الفصل الأول «المنافسون الجدد» من كتاب «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب» بنسخته الانجليزية، ويلاحظ أن البرفسور الأمريكي رالف وعد باعتماد هذا الفصل كمقرر دراسي وذلك في قسم العلوم السياسية ودراسات الشرق أوسطية والإسلامية بجامعة كاليفورنيا بأمريكا والذي يرأس القسم حيث يكشف هذا الفصل حقيقة الإسلام منافس أم مصارع؟

(٢) انظر موقع الإسلام اليوم، سلمان العودة مقالة بعنوان (بين الغيب والخرافة) www.islamtoday.net ١٤٢٨/٧/٢٠ هـ.

(٣) انظر: سلمان العودة «دعوة للجهاد العام» موقع الإسلام اليوم في ٢١ / ١٠ / ٢٠٠١.

بمساندة قوية من ثقافة وسائل الإعلام ومراكز المعلومات، وكلها قوى محركة ولا تزال، ونقطة ضعفها أنها قوى غير مرغوب فيها لدى كثير من الأمم والشعوب؛ لأنها في غالب أمرها أصبحت على حساب الإنسان وقيم العدالة والحرية وعلى حساب معظم احتياجات الإنسان الروحية والاجتماعية والخدمية.

وتأتي أهمية عرض هذه الرؤية -بجانبها الإيجابي- متقدمة على الجانب السلبي لتعطي تصوراً لما يمكن اعتباره القوة الجديدة المرشحة للتغيير أو التأثير في عالم القرن الحادي والعشرين بشكل منافس للقوة السياسية أو الاقتصادية وذلك على مستوى القيم والقبول والولاء والتفاعل الشعبي والأثر الإيجابي الكبير للأسباب والمعطيات أو الاعتبارات والمؤشرات التالية في هذا الفصل إضافة إلى الحقائق المستقبلية في الفصل الذي يليه:

الأول: ضعف مصداقية القطاعات الحكومية:

تظهر استطلاعات الرأي في الدول الغربية أن مستويات الثقة في الحكومة منخفضة ويبدو أن الناس يلاحظون أن المعلومات التي يجري الحصول عليها من المصادر غير الحكومية جديرة بالثقة أكثر من المعلومات الصادرة عن الحكومات. وفي ذلك تقول آن فلوريني عن القوة الثالثة: «أظهرت دراسات عدة تساؤل معدلات الثقة بالحكومات وانخفاض مستويات الرضا على أداء النظام في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية خلال العقود الأربعة الماضية، وبالمقابل يبدو أن الرأي العام يضيف على منظمات المجتمع المدني سلطة أخلاقية».^(١)

وورد في تقريرين متتابعين لمجلة نيوسيتسمان البريطانية: «قبل جيل من الآن كان ثلاثة ملايين ونصف المليون من البريطانيين ينتمون إلى حزب من الأحزاب البريطانية، هذا الرقم انخفض اليوم إلى نصف مليون... تراجع الأحزاب لم يأت من عزوف الناس عن المساهمة في المشاريع العامة... حوالي ٤٠٪ من السكان في بريطانيا لهم عضوية

(١) انظر: آن فلوريني «القوة الثالثة»، ص ٢٤٧.

خيرية، وحوالي ثلاثة ملايين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٤ (وهي الشريحة العمرية التي تتأى عادة عن عملية التصويت) تقوم بعمل تطوعي في كل عام، في حين أن نسبة ٨١٪ من البريطانيين البالغين تبرعوا لضحايا «تسونامي». كما يفوق عدد أعضاء المؤسسة الخيرية الوطنية مجموع أعضاء الأحزاب السياسية مجتمعة^(١).

وعلى صعيد ضعف مصداقية الحكومات كتبت الباحثة البريطانية هيرتس فقالت: «ولا عجب إن كان نجم السياسيين قد أخذ في الأفول، فالناس يدركون تضارب مصالح السياسيين وعدم استعدادهم لتبني قضايا الناس، ومن ثم ينفضون عن السياسة بالجملة»^(٢).

وأضافت أن «التسعينيات اتسمت بانخفاض نسبة المقترعين وانخفاض نسبة المنتسبين للأحزاب، وكان تقييم رجال السياسة من حيث الجدارة بالاحترام أدنى من تقويم حرس أماكن وقوف السيارات»^(٣).

«لقد غدا الناس -اليوم- أقل ثقة بالمؤسسات الحكومية مما كانوا عليه قبل عشر سنوات. وفي الانتخابات العامة التي جرت في بريطانيا عام ٢٠٠١م لم تزد نسبة المقترعين على ٤٩٪ وهو أدنى إقبال منذ الحرب العالمية الثانية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن نسبة الاقتراع الذي جرى في السنوات الست الماضية لم تشهد مثيلاً لها خلال قرنين، حيث امتنع عن التصويت بحرية كثير من المواطنين الأمريكيين»^(٤).

وتشير هيرتس إلى أن «عدد أعضاء الأحزاب السياسية في ألمانيا وفي فرنسا والولايات المتحدة أقل منه -الآن- من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية... ويمكن أن يقال مثل

(١) انظر: مجلة «نيوستيتسمان» في ١٦ و ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦.

(٢) انظر: نورينا هيرتس «السيطرة الصامتة» ص ١٦.

(٣) المرجع السابق: ص ١٦.

(٤) المرجع السابق: ص ١٧.

هذا تقريباً عن أي بلد في العالم المتقدم، فعلى سبيل المثال كان حزب العمال في بريطانيا في الخمسينيات يضم نحو مليون عضو، وقد هبط هذا العدد إلى ٣٦٠ ألف عضو، وهبط عدد أعضاء حزب المحافظين في تلك المدة نفسها من ٨، ٢ مليون إلى ما يقل عن نصف مليون عضو، وبالمقارنة تضم الآن الجمعية الملكية لحماية الطيور ما يزيد على مليون عضو^(١).

لقد أصبح المانحون -دولاً كانوا أم مؤسسات أم أفراداً- لا يثقون بقدرات الإدارات الحكومية على تنفيذ برامج المنح والتبرعات والإعانات وكثير من مشروعات التنمية بقدر الثقة بالمؤسسات الشعبية والمنظمات غير الحكومية، سواء الثقة بالإدارة أم بالأمانة. لقد تراجعت بعض القيادات الشعبية السياسية عن إسهاماتها في العمل السياسي التقليدي الحزبي لتنضم إلى برامج العمل الخيري، حيث إنه منافس بالمصداقية والعطاء.

ويتأكد هذا في ملاحظة أن بعض القيادات السياسية الغربية وخاصة الأمريكية يلتحقون بمؤسسات القطاع الثالث (الخيري) بعد ترك المناصب السياسية، كما حصل من الرئيس (كارتر) الذي تخصص في القرن الإفريقي.

وتخصصت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت) في رئاسة مجلس إدارة معهد NDI المعني بنشر الديمقراطية في العالم وهكذا، وقد يكون ذلك للحصول على حسن السيرة والسلوك أو العمل على ما لم يستطع فعله في المناصب السياسية.

فعلى مستوى الحكومات أصبحت ظاهرة تقديم المصالح السياسية أو الاقتصادية على الحقوق الإنسانية عالمياً ظاهرة بارزة، حينما جرى تجاهل القيم والأخلاق وانتهاك القوانين الدولية العادلة من قبل كثير من الحكومات بشكل عام (الشمال والجنوب) على حد سواء، إضافة إلى فقدان تلبية متطلبات المرحلة التاريخية الجديدة للإنسان

(١) المرجع السابق: ص ١٢٧.

أو ضعفها، وقد سقط النموذج الغربي للحرية والعدالة حينما عملت أمريكا بقوانين وإجراءات الإرهاب الجديدة ومنها قانون التجريم بالمخالطة وقانون (باتريوت) وقوانين التجسس على المواطنين،^(١) وأنشأت سجوناً تمارس فيها كل ما يتعارض مع الحرية والعدالة، حيث اعترف بوش بوجود ١٦ سجوناً أمريكياً حول العالم معظمها في أوروبا إضافة إلى انتهاكات أخرى مثل سجن أبو غريب في العراق كنموذج وسجن غوانتانامو في كوبا كنموذج آخر وسجن باجرام في أفغانستان كنموذج ثالث، بل إن الحروب على أفغانستان والعراق وفي فلسطين ولبنان واستخدام ملايين القنابل العنقودية أسقطت قيم كثير من دول الغرب وحكوماته، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حينما قامت بمصادرة أبسط حقوق الإنسان وتجاهلت خصوصيات الشعوب وحقوق البيئة، إضافة إلى سلب الحرية والعدالة والديمقراطية، ولا سيما عن تلك الشعوب التي ازدادت فيها حالات الفقر والمرض والصراع الداخلي.^(٢) وهذا يؤكد بدوره توجه الشعوب عالمياً إلى زيادة المنظمات غير الحكومية ومضاعفة فعاليتها ودعمها بشكل قوي لتقديم قيم أفضل من قيم الحكومات.

الثاني: إخفاق التنمية الحكومية:

أكدت بعض أبحاث الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية في جامعة (ورقلة) في الجزائر في ٩ مارس ٢٠٠٤ م على إخفاق المشروعات التنموية الحكومية التي تنتهجها أغلب الدول النامية، وأدى ذلك إلى البحث عن توجهات وأدوات تنموية بديلة تكون أكثر التزاماً ومرونة وكفاءة وإخلاصاً في الأداء التنموي، فكان البديل المتاح هو المنظمات غير الحكومية التي أبدت قدرة على

(١) انظر: موقع الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية April 3, 2003 Surveillance Under the USA PATRIOT Act. available from

www.aclu.org/safefree/general/17326res20030403

(٢) انظر: اعترافات بوش عن السجون الأمريكية في ١٦ دولة أوروبية <http://arabic.cnn.com>

أن تمارس دور المحفز التنموي وتحقيق المشاركة الفاعلة من قبل الفئات الشعبية الأكثر حرماناً، فضلاً عن قدرتها على سرعة الحركة والمبادرة والتعامل مع الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.^(١)

كما أن التناقض في بعض جوانب الإنفاق العالمي أضافت تشويهاً وإخفاقاً إلى التنمية الحكومية وألحقت الضرر بها، ومن ذلك أن الأمريكيين يصرفون ١٠ مليارات دولار سنوياً على الأفلام والمطبوعات الإباحية، وهناك أكثر من ٣٠٠ ألف موقع انترنت مخصص لصور العراة،^(٢) كما يقدم الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢,٥ دولار يومياً لكل بقرة يملكها المزارعون، وهذا المبلغ يفوق ما يعيش عليه أكثر من ٧٥٪ من الأفارقة يومياً على معيشتهم.^(٣)

وقد ردت الأمم المتحدة حجم التجارة العالمية في المخدرات بنحو ٤٠٠ مليار دولار في السنة، وهذا يعني أن سوق المخدرات غير الشرعية توازي في قيمتها التجارة العالمية للمستحضرات الدوائية، وتشكل نحو ٨٪ من التجارة الدولية.^(٤)

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن الأمم المتحدة فإن: «البلدان الغنية تخصص مقابل كل دولار تنفقه على المعونات عشرة دولارات أخرى للموازنات العسكرية، أي أن الزيادة وحدها - في الإنفاق العسكري منذ عام ٢٠٠٠م - لو خصصت بدلاً من ذلك للمعونة فإنها تكفي للوصول إلى هدف الأمم المتحدة القديم بإنفاق ٠,٧٪ من إجمالي الدخل القومي على المعونات.

(١) انظر: كمال منصور ورقة علمية «دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية في التنمية البشرية المستدامة».

(٢) انظر: عن الإحصاءات جيسكا ويليامز، «خمسون حقيقة ينبغي أن تغير العالم» ص ٢٧٩.

(٣) المرجع السابق: ص ٥٥.

(٤) المرجع السابق: ص ١٤٦.

أما الإنفاق الحالي على مكافحة مرض الأيدز الذي يقتل ثلاثة ملايين إنسان في العام فإنه يوازي الإنفاق العسكري خلال ثلاثة أيام». والمليارات السبعة المطلوبة سنوياً طوال العقد المقبل لتزويد مليارين و ٦٠٠ مليون إنسان بغرض الحصول على مياه نظيفة هي أقل مما ينفقه الأوروبيون على العطور، وأقل مما ينفقه الأمريكيون على الجراحة التجميلية الاختيارية».^(١)

هذه التشوهات ناتجة عن فشل مؤسسات القطاع الحكومي في تسخير الاقتصاد للتنمية الحقيقية، وهذا الفشل يتضاعف مع زيادة جشع الشركات الاقتصادية التي تتسابق في استثمار القطاعات الخدمية، وهذا يؤدي بدوره إلى ضعف الاحترام والولاء للحكومات، ولا سيما مع الضعف القادم لسيادة السلطات الوطنية في ظل نظم منظمة التجارة العالمية (العولمة) التي تقوم على مبادئ خصخصة الخدمات الأساسية والضرورية للإنسان لصالح شركات رأس المال. ليصبح ربع ممتلكات العالم وثرواته في يد ١٣٪ من سكان العالم -سواء- كانوا أفراداً أم شركات تحكم العالم أو تتحكم به.^(٢)

وقد تدهور الإخفاق الحكومي في معالجات الفقر والمرض. يقول جيمي كارتر الرئيس الأسبق لأمريكا: «إن أكبر تحد نواجهه هو الصدع المتزايد بين الأغنياء والفقراء في سكان الأرض. فليس هناك عدم مساواة كبيرة بين الطرفين فقط، بل إن الفجوة بينهما تتوسع توسعاً مطرداً. ففي بداية القرن السابق كانت الدول العشر التي تعد أغنى الأمم أثرى بتسع مرات من الدول العشر التي تعد أفقر الأمم»^(٣) ويقول: «يجب علينا أن نتذكر أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم وأن ١,٢ بليون نسمة من الناس يجب عليهم أن يبقوا على قيد الحياة على نصف هذا المبلغ».^(٤)

(١) تقرير: التنمية البشرية عام ٢٠٠٥ م. www.un.org.arabil

(٢) www.globalissues.org.lfads

(٣) انظر: جيمي كارتر، «قيمنا المعرضة للخطر أزمة أمريكا الأخلاقية» ص ١٩٤.

(٤) المرجع السابق: ص ١٩٤.

وهكذا قدمت بعض الحكومات المصالح السياسية على الحقوق والتنمية الإنسانية، واستخدمت الإعلام والمعلومات سلبياً في حق البشرية، وذلك بقلب الحقائق في معظم الأشياء، كما تفعل دول الثماني، حيث لم تف بوعودها المتتابة لمعالجات الفقر والمرض في العالم. وقد أصبحت الأمم والشعوب - حتى في دول الشمال - غير واثقة بشكل كامل بحكوماتها، وأصبحت القوى السياسية - في نظر الشعوب العالمية، ولا سيما شعوب ما يسمى بالعالم الثالث - قوى غير آمنة في تحقيق متطلبات التنمية الإنسانية وتلبية حقوقها ومعالجة متطلباتها، لأن معظم مؤسسات القطاع الحكومي السياسية أصبحت تسن قوانين تقييد الحريات والحقوق الأساسية التي أصبح بعضها يُفقد تدريجياً في دول الشمال بعد دول الجنوب - مع اختلاف في الحجم المفقود - ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. لقد تخلت الحكومات عن واجباتها ودورها في تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، حتى أصبحت المياه والصحة والكهرباء أداة من الأدوات الاستثمارية على حساب الإنسان واحتياجاته الضرورية، الأمر الذي جعل مؤسسات القطاع الثالث محلياً وعالمياً تنمو لتسد فراغ تنمية ودور الحكومات.

الثالث: الاقتصاد الرأسمالي: تغول وانهار:

نقائص الرأسمالية العالمية كبيرة، كما يعرضها (جورج سوروس) في كتابه عن العولة، وهو لا يؤديها إلا لأنها توفر ثروات إضافية، لكنه مؤيد متحمس لها من أجل ما توفره من حرية، معتبراً أن هناك خللاً يتطلب الإصلاح في منظمة التجارة العالمية (WTO)، وأن المساعدات الدولية عنصر مفقود، كما يرى ضرورة الإصلاح البنوي لمصارف التنمية متعددة الأغراض، وعدم الاستمرار بالنظام المالي الحالي لصندوق النقد الدولي، ويرى أن من الإصلاحات اللازمة لتلك النقائص العمل بسياسة (المجتمع العالمي المفتوح) وذلك بإيجاد مؤسسات دولية قوية مشابهة لمنظمة التجارة العالمية، تكون مكرسة لأهداف اجتماعية أخرى، مثل تقليص الفقر وتوفير المصالح العامة على نطاق عالمي، وتحسين مستوى الحياة العامة في البلدان التي تعاني من الفساد، وإعادة التأكيد على الأخلاق وسط الانهماك الاقتصادي غير الأخلاقي.^(١)

(١) انظر: جورج سوروس في كتابه: «جورج سوروس والعولة»، المقدمة والفصل الأول، ص ٣٩، ٤٤.

فالنظام الرأسمالي للاقتصاد قائم على الارتفاع والهبوط وقائم على نظام (الاحتكار) لدى الشركات العملاقة والاندماجات والنظام الربوي. ومن نتائج ذلك أنه يوجد مجتمعات التفاوت الاقتصادي، ويضعف فيه الإنصاف الاجتماعي، حيث أشارت التقارير أن الدول المتقدمة أصبحت فيها معدلات للفقر، فاليابان تحتل المرتبة الثانية بعد معدلات الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكد سوروس ذلك بقوله: «ازداد حجم الاقتصاد العالمي بمعدل غير مسبوق. لكن الأثرياء هم المستفيدون الأساسيون منه. فضلاً عن ذلك فهم يستغلون نفوذهم للاستمرار في الحصول على حصصهم من هذا الاقتصاد قبل أن يتمكن الفقراء من الاستفادة منه... إن الهوة بين الأغنياء والفقراء كبيرة جداً في المناطق التي تبنت الرأسمالية المسرعة من دون تردد ولا سيما في الولايات المتحدة والصين»^(١) والمشكلة أن العالم ينضم إلى هذه الرأسمالية بساليبها فسياسات الخصخصة وضعت الموارد والمصالح العامة تحت سيطرة القطاع الخاص إضافة إلى افتقار العمال إلى الحماية وأنظمة التأمينات والرهون العقارية والفوائد التراكمية، كلها عوامل أسهمت في قلب الموازين لمصلحة الأثرياء في الأسواق النامية مثل الصين وروسيا.^(٢)

هذه التشوهات في الاقتصاد الرأسمالي دفعت الصحفي الإسرائيلي (أوف بن) إلى الحديث عن احتضار الرأسمالية في مقال له لصحيفة هآرتس أشار فيه إلى أن: «كبار المحللين والمؤرخين والاقتصاديين في أمريكا يتحدثون عن دولة عظمى (أمريكا) تحت وطأة الديون الطائلة التي تموّل نهجاً استهلاكياً مفرطاً وتدخل دولي هدام وفجوات اجتماعية عميقة وخدمات شعبية متعفنة»^(٣) «ذلك أن معدلات الفقر بلغت ١٢,٧ ٪ من عدد السكان الإجمالي في أمريكا لعام ٢٠٠٥ م، ومن أصل سبعة وثلاثين مليون أمريكي ممن يرزحون تحت خط الفقر، فإن قرابة الثلث هم من الأطفال»^(٤) وقد وصل الرقم ٤٠ مليون في عام ٢٠٠٩ م.^(٥)

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: نيوزويك في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧ م.

(٣) انظر، الرأي في ١٤٢٩/١/٢ هـ.

(٤) انظر: السياسة الكويتية في ١٤٢٨/١٠/٥ هـ.

(٥) انظر: صحيفة الاقتصادية في ١٤٣٠/٩/٢٢ هـ.

ويعرض (سورس) بعض هذه النقائص بلغة الأرقام فيشير إلى أن ١٪ من السكان الأغنى في العالم يكسبون ما يكسبه ٥٧٪ من السكان الأفقر، ويعيش اليوم مليار من البشر بمعدل يقل عن دولار واحد في اليوم، ويفتقر قرابة مليار آخر إلى المياه النظيفة، ويعاني ٨٢٦ مليوناً من سوء التغذية، ويموت ١٠ ملايين إنسان في كل سنة جراء نقص الرعاية الصحية الضرورية، هذه الأوضاع لم تنجم بالضرورة عن العوالة، ولكن العوالة لم تفعل إلا القليل لإصلاحها، فمظالم العوالة قد ساعدت على انتشار النعمة والاحتجاج^(١).

كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن الأمم المتحدة صورة واضحة عن واقع التوزيع في الدخل العالمي والحجم الفعلي لعدم المساواة، فمجموع دخل أغنى ٥٠٠ إنسان في العالم يفوق دخل أفقر ٤١٦ مليوناً من أبنائه، ويعيش ٢٥٠٠ مليون إنسان - يشكلون ٤٠٪ من سكان العالم - بأقل من دولارين في اليوم، ولا يحققون سوى ٥٪ من الدخل العالمي الشامل، في حين أن أغنى ١٠٪ من سكان العالم يعيشون بأجمعهم تقريباً في بلدان الدخل المرتفع ويحققون ٥٤٪ من دخل العالم، ويرى التقرير أن «إنقاذ مليار إنسان يعيشون بأقل من دولار في اليوم من الفقر المدقع يكلف ٣٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ يمثل واحداً وستة أعشار الواحد في المئة من دخل أغنى عشرة في المئة من سكان العالم»^(٢).

المعطيات السابقة تؤكد رؤيتنا، وهي أن العمل بإدارة القطاع الثالث الممنوح كامل حقوقه المعنوية والمادية معالج قوي لنقائص الرأسمالية ومعالج - أيضاً - لعوالة الاقتصاد الحر القائمة على اختفاء فضائل الأعمال business virtues disappearance وانحسار المعايير الخضراء للشركات على حد تعبير ليزا هـ نيوتن^(٣).

(١) انظر: جورج سورس «جورج سورس والعوالة»، نقائص الرأسمالية ص ٣٦، ٢٥.

(٢) تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٥ م. www.un.org.lirabie

(٣) انظر: ليزا-هـ- نيوتن، نحو شركات خضراء ص ١٣.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص استفادت - وما زالت تستفيد إلى حد كبير - من قوة قطاعها الثالث - كمضاد حيوي - في تخفيف صدمات عيوب الرأسمالية الاقتصادية وآثاره. لكن العالم العربي والإسلامي المستورد لهذه الرأسمالية الاقتصادية ونظمها ليس لديه قطاع ثالث بمعنى قطاع شريك لجميع عمليات التنمية البشرية والمالية بشكل مواز ومنافس للقطاع العام والخاص، بل ومعالج لنقائص القطاعين.

ملامح الانهيار:

وإذا كانت هذه بعض نتائج تفوّل هذا الاقتصاد المنتهك لحقوق الإنسان وكرامته؛ فإن هناك نتائج من نوع آخر بسبب توقعات انهيار آليات هذا النظام الرأسمالي، وعن هذا الأخير، كتب الشيخ صالح الحصين قبل عقدين من انهيارات رمضان ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م عن رؤيته للرأسمالية الاقتصادية القائمة على القروض الربوية والائتمان الذي يتوقف بدوره على الثقة وقال فيها: «عندما حدثت كارثة الاثنين الأسود عام ١٩٨٧ م وبعد شهر اجتمع في نيويورك واحد وثلاثون خبيراً اقتصادياً من ثلاث عشرة دولة، وكان التقرير الذي انتهوا إليه بعيداً عن التفاؤل، فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد الرأسمالي، وبعد سنتين كتب العالم الاقتصادي (موريس آليه) الحائز على جائزة نوبل، مشيراً إلى هذا التقرير وأوضح أن المرض المتجذر في الاقتصاد الرأسمالي كون هذا الاقتصاد عبارة عن أهرامات من الديون يركز بعضها على بعض في توازن هش»^(١).

كما أكد (موريس): «أن الحل الوحيد هو التعديل الجذري للنظام البنكي الحالي. وأوضح أن كل أحد يدرك ذلك ولكن قوى الضغط لا تسمح بالتغيير»^(٢).

(١) انظر: صالح الحصين، كتاب خاطرات حول المصرفية الإسلامية ص ٨٢، ٨٣ نشر مؤسسة الوقف ١٤٣٠ هـ، وانظر: التأكيد عليها مجدداً موقع المسلم بعنوان الإصلاح. <http://almoslim.net/node.83832>

(٢) المرجع السابق: ص ٨٣.

خلال هذه المدة حدثت متغيرات مهمة أسهمت في تأجيل حدوث التوقعات المتشائمة عن الاقتصاد الرأسمالي؛ إذ تحولت روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي، والصين إلى الاتجاه الرأسمالي.

وإذا كانت الرأسمالية تتغذى بالحروب، فقد استهل القرن الحادي والعشرون بحروب تبرر وصف أحد الخبراء بأن هذا القرن بدأ بأرباح الحروب. ولكن ذلك كله لم يبعد شبح التشاؤم الذي كان يظل الاقتصاد الرأسمالي قبل عشرين سنة، فالكوكب الاقتصادي يعيش اليوم خطر انعدام استقرار أكبر. كتب الخبير الاقتصادي الأول لبنك (مورجان ستانلي) في شهر إبريل عام ٢٠٠٦م فقال: «إن أزمة كبرى ترسم أمامنا وإن المؤسسات العالمية من (صندوق النقد الدولي) إلى (البنك الدولي) وسائر آليات الهندسة المالية الدولية غير مجهزة لمواجهةها».^(١)

وأبلغ من ذلك أن يشير التقرير السنوي لبنك التصفيات الدولي الصادر في نهاية يونيو ٢٠٠٦م «إلى أنه نظرًا لتعقيد الوضع وحدود معلوماتنا فمن الصعب جدًا تخيل كيف ستتطور الأمور. ويقر التقرير بإمكانية حدوث انفجار يزعزع الأسواق؛ إذ يُعدّ أن هناك أسبابًا عديدة للقلق من المستوى المعين من الفوضى.

إن ذلك كاف لتصور واقع الاقتصاد الرأسمالي والاتفاق مع وصف أحد الخبراء لهذا الوضع بأنه سلاح التدمير الشامل المالي».^(٢)

وواقع الحال أن التبول الرأسمالي يتلازم وانهايارات الأسواق والشركات والبنوك والتقارير المالية المتتابعة تؤكد هذا، فقد أشارت النيوزويك الأمريكية^(٣) عن عمليات إنقاذ وول ستريت من نفسه حينما انهارت شركة (بيرسترنز) والتي كان لديها ٣٠ دولارًا

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: نيوزويك في عديدين: ٢٠٠٨/٨/٥م، ٢٠٠٨/٩/٣٠م.

من الديون مقابل كل دولار من رأسمالها إضافة إلى المخاوف المتنامية بشأن الشركتين العملاقتين للرهنون العقارية (فاني ماي) و (فريدي ماك) وديونهما البالغة (٥, ٢) تريليون دولار، والحلول المطروحة لاتزيد عن تأجيل مضاعفة مخاطر النظام المالي مثل الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي ولتمكين الخزنة الأمريكية من شراء أو (تعويم) أسهم الشركتين وغير ذلك من الحلول المؤقتة»^(١).

وما زالت المخاطر والأزمات تتابع كما حدث لانهايار شركة أي آي جي AIG ومصارف متعددة وشركات تأمين، وسقطت كذلك بعض البنوك الاستثمارية الكبيرة مثل (ليمان براذرز) و (ميريل لنش) وكانت ضحايا لأزمة القروض والتأمينات والرهنون العقارية حتى ذات التصنيف الائتماني المنخفض. وعلى المستوى العالمي فقدت البورصات العالمية أربعة ٤ تريليونات دولار في شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨م،^(٢) وقد تدخلت الحكومة الأمريكية عدة مرات لمساندة السوق المهددة بالانهايار كان آخرها الدعم بـ ٧٠٠ مليار دولار، وشراء المصرف المنهار أمريكي انترناشيونال جروب American International Group، كل ذلك يؤكد التوقعات السابقة التي طرحها الحصين في عدة مقالات ومناسبات والتي نبه فيها إلى خطر الانسياق والتبعية لنظم الاقتصاد الرأسمالي وآلياته.

إن هذا الواقع يشكل تهديداً لبقاء الدول أوقوتها في تحقيق الرفاهية لشعوب دول الشمال كاملة، كما يحرم من توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة للشعوب الأخرى خاصة مع آثار تسارع عمليات الاندماج بين الشركات الكبرى والتنافس الاقتصادي السلبي أو الصراع المحموم بين الشركات العملاقة، وانضمام الشركات الشرقية الصاعدة لمثيلاتها الغربية، كما أن الارتفاع العالمي المتوقع مرة أخرى لأسعار الطاقة، ومن أهمها أسعار البترول ينذر بأخطار كبيرة من التضخم، مع ما يصاحب ذلك من أزمات أصبحت تهدد توافر الغذاء العالمي وارتفاع أسعاره وكل ذلك سوف يزيد من شرائح المحتاجين والمعدمين.^(٣)

(١) انظر: نيوزويك في ٨/٨/٢٠٠٨م.

(٢) انظر: الاقتصادية نقلاً عن «فاينانشيال تايمز» في: ٢٢/١٠/١٤٢٩هـ.

(٣) انظر: «الاقتصادية» ١٣/٤/١٤٢٩هـ.

هذا المناخ - في كلتا حالتيه - سواء في تغوّل الاقتصاد بنقائضه أم النتائج السلبية المصاحبة له، وما سوف ينتهي إليه من انهيارات أكبر وأكثر - عبر عنها كبار محلي الاقتصاد بأن انهيارات رمضان ١٤٢٩ هـ / ١٧ / سبتمبر ٢٠٠٨ م على ضخامتها تمثل البداية وليست النهاية - سوف يزيد عدد الضحايا البريئة، ويتتابع انضمام كثير من الطبقات الوسطى إلى الطبقات المفلسة أو الفقيرة، بل الأشد فقرًا لتزداد مشاعر الغضب، وربما يزداد العنف لدى الشعوب لانتزاع حقوقها المعنوية والمادية المسلوقة، ولا يمكن أن يستوعب كثيرًا من هذه الآثار السلبية سوى نمو مؤسسات القطاع الثالث وقوتها وحريتها بكل أنواعها، فقد أصبحت في الغرب بشكل خاص تزداد انتشارًا لتخفف المسؤولية والوطأة والضغط على الحكومات لعلاج آثار مشكلات التغوّل الاقتصادي؛ كما يمكنها معالجة آثار الانهيار أو الوقاية من بعض جوانبه على مستوى الدولة والأمة وليس على مستوى الحكومة فقط.

الرابع: الرفاهية السلبية وانعكاساتها:

ارتبطت الرفاهية المعاصرة بالعنصر المادي على حساب الجانب الروحي في كثير من الحالات، الأمر الذي دمر معنى الحياة، وهو ما رصده (ألبرت أنشتاين) في تحليله لأزمة التكنولوجيا دون قيم أخلاقية ففي رأيه «أوجدت التكنولوجيا وسائل للتدمير جديدة وفاعلة لم يعهد مثلها الإنسان من قبل. وهذه الوسائل حين تقع في أيدي أمم تدعي أن لها الحق في الحرية المطلقة للعمل تصبح تهديدًا محققًا بقاء الجنس البشري»^(١).

لقد أحدثت الطفرات الاقتصادية والثورة الصناعية وما رافقها من ثورة الثقافة في المعلومات والإعلام، في غالب أمرها رفاهية مادية مجردة من الروح، مما أوجد شروخًا نفسية كبيرة في المجتمعات الدولية خاصة الغنية منها، وزاد الأمر سوءًا حروب القرن الحادي والعشرين التي تميزت أكثر من غيرها بانعدام الجانب الإنساني، وكشفت تلك الحروب لجنودها وللشعوب المقهورة أنها لا تهدف إلى سعاد البشرية أو تحقيق أهداف

(١) انظر: ألبرت أنشتاين Out of My Later Years.

سامية للطرفين، كل ذلك زاد من معدلات نمو الاكتئاب والانتحار الفردي والجماعي في الغرب والشرق على حد سواء.

ففي اليابان -مثلاً- تقدر الإحصائيات الرسمية أن حالات الانتحار في الجيش بلغت ٩٤ شخصاً في المدة من مارس ٢٠٠٣م حتى مارس ٢٠٠٤م من إجمالي عدد أفراد الجيش، وهو (٢٤٠) ألف فرد، و ٦٤ شخصاً من مارس ٢٠٠٤م حتى مارس عام ٢٠٠٥م من أصل ١٤٧ ألف فرد عسكري،^(١) وتأتي هذه الظواهر من ارتفاع معدلات الانتحار والإدمان والخواء النفسي والروحي والخلل الاجتماعي في غيبة الجانب الديني والروحي وضعفهما الذي يحقق السعادة ويفرس الإيمان بالدار الآخرة والإيمان بالقضاء والقدر.

فالسعادة النفسية مطلب لكل شعوب الأرض -على اختلاف أديانها- وهي تبحث عنها بشغف من خلال اللجوء إلى الدين والعبادة والإيمان بالغيب، باختلاف كبير فيما يمكن أن تحققه تلك الأديان، وحجم ما يمنحه الدين أو التدين من رضا وسعادة. لقد نشأت وانتشرت المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تهدف إلى معالجة آثار الرفاهية المادية القاتلة في الغرب والشرق على حد سواء، فالراحة النفسية والرضا عن النفس مطلب تشده البشرية، وهو متحقق أحياناً بالانضمام إلى قوافل ومنظمات العمل الإنساني، ولكنه متحقق بشكل أكبر في الالتزام بقيم الدين الإسلامي.

يقول (محمد أسد) عن تجربته مع الحياة المادية الغربية: «العالم الذي كنت أحيأ فيه كله كان يتخبط لغياب أي رؤية عامة، لما هو خير وما هو شر... لقد أحسست بيقين تام أن مجتمعنا المعاصر يحتاج أسساً فكرية عقائدية توفر شكلاً من أشكال التعاقد بين أفراد، وأنه يحتاج إلى إيمان يجعله يدرك خواء التقدم المادي من أجل التقدم ذاته، في الوقت نفسه يعطي للحياة نصيبها، ذلك سيرشدنا إلى كيفية تحقيق التوازن بين احتياجاتنا الروحية والبدنية، وأن ذلك سينقذنا من كارثة محققة نتجه إليها بأقصى سرعة».^(٢)

(١) انظر: قناة العالم ٢٠/٣/٢٠٠٦. وانظر: الموقع الآتي www.alalam.ir/site/search/details.asp?arch=O&id

(٢) انظر: محمد أسد «الطريق إلى مكة»، ص ٣٠٦.

عبر عن تلك الرفاهية من يعيشها فعلاً في الغرب فقد ورد في كتاب (بؤس الرفاهية): «لا شك أن الإنسان يعيش حياته باحثاً عن الاستقرار والسعادة، ويعتقد أن ذلك الأمل إنما يحققه الاقتصاد القوي، الذي يوفر المال لإنعاش حياته، وضمان حسن مستقبله، وهذا الحلم الجميل يعيش الإنسان على أمل أن يراه واقعاً ملموساً، لكن ما نراه الآن من سوء استغلال الأغنياء للفقراء، واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان، بعد أن أخفق اقتصاد السوق في الوفاء بوعوده وقد أدى ذلك إلى انحسار ما كنا نحلم به بحيث ابتعد حلم الجنة الأرضية الكونية، مما أوصل الإنسان إلى مصيبة أعظم بحيث أصبح غير قابل حتى لأن يستغل، ولكي يخرج الإنسان من هذه الحالة عليه أن يرفض الانصياع الأعمى لهذه السيطرة الاقتصادية العالمية الجديدة»^(١).

إذا كان العمل الخيري -عالمياً- فيه إشباع الجانب الروحي والإنساني إلى حد كبير حتى أصبحت بعض العيادات النفسية في الغرب تحتوي وصفات علاجها الانضمام إلى برامج العطاء والعمل الخيري، ومن المؤكد أن العمل الخيري الإسلامي فيه علاج جذري لهذه الرفاهية المادية، ففيه إشباع الروح والإيثار على النفس، وفيه الرحمة والعطف والحنان على القريب والبعيد والمسلم وغير المسلم، وفيه التربية على الإيمان بالغيب والقضاء والقدر خيره وشره، وفيه وجوب رفع الظلم عن المظلوم ونفع البشرية ومساعدتها وإغايتها. وهذه الخصائص تمنح السعادة والسرور للإنسان. وأمراض الرفاهية ووسائل علاجها كلها تتطلب ميلاد كثير من أنواع مؤسسات القطاع الثالث على مستوى العالم كله، وهذا ما تؤكد المؤشرات من نمو أعداد المساجد والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والترفيهية والإصلاحية وما شابهها.

الخامس: نهاية الاحتكار:

شكلت ثورة الاتصالات قوة غير مسبوقة لانتهاه الاحتكار في كل شيء. فقد وصف هشام ناظر أبعاد هذا التطور بقوله: «الاتصالات الإلكترونية امتداد جديد للوعي، يتيح للإنسان قوة غير مسبوقة لاختراق وتوجيه وعي الآخرين... عندما يعطس

(١) انظر: باسكال بروكنر «بؤس الرفاهية، ديانة السوق وأعداؤها» نقله للعربية عبد الله السيد ولد أبيام.

الغرب يصاب بقية الكون بالزكام»^(١) ويقول: «فمن خلال التحكم في الاتصالات العالمية والسيطرة على المنظمات الدولية تستطيع بعض الدول الغربية اليوم أن تخترق كل الأبعاد الثقافية، وكل الدول»^(٢) ويقول ناظر: «وبذلك تصبح ثقافة الاتصالات والحرب أدوات لتأسيس واستخدام أطر ديمقراطية السوق»^(٣).

وقد استفاد المجتمع المدني من انتشار ووفرة تكنولوجيا المعلومات - وهي قوة معتبرة - واستعملت مؤسسات المجتمع المدني المعلومات كأدوات للتأثير في الرأي العام وصانعي القرارات مما يعدّ فكاً للاحتكار. وبات لدى شبكات المجتمع المدني نفوذ لم يسبق له مثيل في الكميات الكبيرة من المعلومات إضافة إلى القدرة على نشرها بسرعة، وهناك منظمات خاصة سخرت إمكاناتها المادية لدعم مؤسسات المجتمع المدني بثقافة المعلومات مثل مؤسسة المجتمع المنفتح لجورج سوروس، وتؤكد الدراسات المعنية بهذا الأمر أن التغيرات التكنولوجية والبريد الإلكتروني قد أسهما في ازدهار الشبكات لما بعد القومية الوطنية في مجال التحالفات وسهولة تبادل المعلومات وتخطيط التفاصيل اللوجستية مع النظراء على بعد آلاف الأميال، مما زاد من فرص أنشطة التحالفات القوية.

لقد شهد المؤتمر الدولي حول البيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢ م حضوراً بارزاً للمنظمات غير الحكومية فقد بلغ عدد المندوبين غير الحكوميين ٦٥٠ مقابل ١٧٨ مندوباً حكومياً من دون احتساب آلاف المشاركين في المنتدى غير الحكومي الذي عقد بالتزامن مع المؤتمر، وكذلك في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣ م، وكذلك في قمة العالم للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ م، وهذا ما حدث كذلك في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ م، حيث خصص تقرير القاهرة النهائي فصلاً كاملاً من فصوله الستة عشر لمناقشة تسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنحها طابعاً رسمياً، كما حدث مثل ذلك في مؤتمر بكين للنساء ١٩٩٥ م حيث بات دور المنظمات غير

(١) انظر: هشام ناظر، القوة من النوع الثالث ص ٢٨.

(٢) المرجع السابق: ص ٣٧.

(٣) المرجع السابق: ص ٣٧.

الحكومية الواسع النطاق طبيعياً جداً وعلى مستوى حملات المنظمات الأهلية المناهضة للفقر فإن حملة اليوبييل ٢٠٠٠ الداعية إلى إلغاء الديون الثقيلة التي ترزح أفقر دول العالم تحت وطأتها تعد الآن بمثابة تحالف يمتد على أربع وستين دولة، وقد حقق نجاحاً ملحوظاً؛ فقد وعدت الحكومات الأمريكية والبريطانية والكندية بإلغاء ديون العديد من الدول الفقيرة المدينة، ووافق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومات الدول الصناعية السبع تحت وطأة ضغوط المنظمات المستقلة على إجراء مراجعة جوهريّة لمبادرة الدول الفقيرة المدينة بكثرة.^(١)

وتؤكد الدراسات المستقبلية أن الثورة المعرفية تنمو بشكل مذهل، فالمعرفة الإنسانية تتضاعف كل سبع سنوات وينشر - سنوياً - سبعة ملايين مقال علمي في خمسة وسبعين ألف مجلة علمية، ويزداد عدد المصطلحات العلمية سنوياً بمعدل أربعين ألف مصطلح.^(٢)

«إننا في زمن تساوى فيه صانع القرار مع الفرد العادي في متابعة الحدث من خلال مشاهدة قناة CNN والتفاعل الفوري مع ما يجري، مما يجعل الناس يشعرون أنهم لا يقلّون معرفة بما يحدث لتكوين رأي بالنسبة لما يرون ويسمعون...» على حد قول هشام ناظر.^(٣)

والملاحظ في ذلك كله أن منظمات القطاع الثالث المحلية والدولية تتقوى بمتغيرات العصر مثل ثورة المعلومات والاتصالات وخصخصة الإعلام العالمي بكل وسائله (قنوات وأقمار صناعية، شبكات معلوماتية، صحافة، مراكز أبحاث ودراسات... إلخ)، بل إن الأخبار السياسية والعسكرية لم تصبح حقوقاً خاصة بالحكومات ومصادر الأخبارية. فقد تحررت بعض الوسائل الإعلامية والقنوات من الوصاية الحكومية ووكالات الأنباء

(١) انظر: آن فلوريني، «القوة الثالثة»، ص ٢٤٧ - ٢٥٥، ٢٥٧.

(٢) انظر: وليد عبد الحي، «مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية»، ص ٢٠٦.

(٣) انظر: هشام ناظر، القوة من النوع الثالث، ص ١٥٧.

العالمية في نقل وصياغة الأخبار، وهي قوى مؤثرة وفاعلة في القرن الجديد، وقد أصبحت مشاعة للجميع تستفيد منها المنظمات غير الحكومية وكذلك الأفراد والشعوب بشكل يفوق في كثير من الجوانب استفادة الإدارات الحكومية.

إن بعض السياسات الدولية المتطرفة مثل ممارسة الإدارة الأمريكية - بشكل أخص - حينما تعمل على إيجاد تشريعات متطرفة للقوانين الدولية تقوم على أساس تجاهل الحضارات الأخرى وإلغاء حقوق الطرف الآخر ومصالحه ومصادرة ثقافته وأخلاقه وقيمه ومحاولة اغتيال حرياته، كل ذلك يولد المقاومة الثقافية والسياسية وبمؤسسات حرة مستقلة، ثم إن الصحوة السياسية قامت في الشرق بعد الغرب وفي دول الجنوب بعد الشمال، بل عند الفقراء بعد الأغنياء. وهذه الصحوة سوف تعمل على إضعاف احتكار تلك القوى السياسية، فقد استفادت دول الجنوب من مؤسسات القطاع الثالث بعد دول الشمال وبشكل قوي وسريع.

السادس: الأصولية الدينية:

يلاحظ أن نمو الأصولية الدينية وصعودها عالمياً (اليهودية، النصرانية، الإسلام) أصبح حقيقة لا تنكر باختلاف في مفهوم الأصولية بين الإسلام وغيره، فالعقائد - أيًا كانت - تشكل دوافع رئيسة للعمل الخيري والإنساني، وتزيد من نموه وصعوده وتمويله، فهي واضحة في اليهودية التي أفرزت دولة الاحتلال الإسرائيلي الدينية على أساس ديني بدعم مادي (تبرعات) من منظمات مؤيدة لهذا الاتجاه الديني، كما أن الدوافع الدينية في الديانة النصرانية تتضح من خلال الاطلاع على تقارير العطاء الخيري الديني الأمريكي التي تؤكد أن العطاء للدين يزيد عن ٣٠٪ من مجموع العطاء والتبرعات العامة كنموذج للعطاء الغربي للدين.

والجدول الآتي يوضح تزايد مبالغ التبرعات الدينية في أمريكا:

السنة	التبرعات الدينية بالمليار دولار
٢٠٠٠	٧٤,٣١
٢٠٠١	٨٠,٩٦
٢٠٠٢	٨٤,٢٨
٢٠٠٣	٨٦,٣٩
٢٠٠٤	٨٨
٢٠٠٥	٩٣,١٨
٢٠٠٦	٩٦,٨٢
٢٠٠٧	١٠٢,٣٢

لا شك أن الدين والأصولية الدينية في الولايات المتحدة وراء هذا النمو الكبير لمؤسسات القطاع الثالث.

في كتابه (علاقة الدين بالسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية) أكد الكاتب والمفكر والواعظ الأمريكي (واليس) أنه: «يمكن فصل الدين عن الدولة... ولا يمكن فصله عن السياسة»^(١) أما الروائي الفرنسي (أندريه مالرو) فقد أشار إلى: «أن القرن الحادي والعشرين سيكون محكومًا بالدين»^(٢) وهو يقصد بهذا الأديان كافة.

هذا الصعود للأصولية في الغرب أصبح مصدر قوة للقوى السياسية مثل الولايات المتحدة؛ حيث يقول (واليس): «قد يتولد لدى زائر إلى مناطق الجنوب في الولايات المتحدة انطباع بأن الكنائس البروتستانتية هناك ليست سوى فروع للحزب الجمهوري وأن من واجب المسيحيين أن يصوتوا لصالح الجمهوريين»^(٣) ويرى (واليس) أن سبب خسارة (جون كيري) أمام (جورج دبليو بوش) عام ٢٠٠٤م قد يكون عائداً إلى قناعة الأمريكي العادي بأن الديمقراطيين غير مؤمنين بالله؛ ولذا يريد (واليس) من كل الأطراف الاعتراف بالدين كشريك قانوني في النقاش السياسي، لأن فصل الدين

(١) انظر: صحيفة «الشرق الأوسط» في ١٤/٣/٢٠٢٧ في دراسة عن هذا الكتاب للأستاذ أمير طاهري.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

عن السياسة يكون مضرراً، رافضاً أن يكون الدين قضية فردية خاصة ليس لها تبعات عامة،^(١) وهكذا فنمو الأصولية الدينية عالمياً صار محركاً سياسياً لكثير من الدول، وعامل تنمية وتقوية لمؤسسات القطاع الثالث على مستوى العالم.

أما في الإسلام فإن الرجوع إلى الكتاب والسنة لأنها أصول ثابتة يعد محركاً للدوافع الدينية بشكل واضح، بل أصبح أكثر فاعلية وتفعيلاً للعمل الخيري الإسلامي الذي هو جزء من العقيدة والعبادة، فالدوافع الدينية للعمل الخيري تشكل ١٠٠٪ من حيث الثواب والعقاب، -خلافاً للأديان الأخرى- وهذا الفارق يؤكد الباحث البريطاني في المنظمات غير الحكومية (جونثان بنثال) حيث يقول: «من العدل القول إن من بين كل الكتب المقدسة فإن القرآن يبدو هو المنهج الوحيد في العالم الذي يوضح باختصار المبادئ الرئيسة لميزانية ونفقات الدولة، ومن المشكوك فيه -أيضاً- أن يكون أي دين آخر لديه المبادئ المساوية للمبادئ الإسلامية التي تعطي الناس الجوعى الحق في مشاركة الميسورين في وجباتهم».^(٢)

والحقيقة أنه ليس هناك دين كالدين الإسلامي قادر على توظيف أتباعه وحشدهم بقوة كموارد بشرية؛ حيث الصغار والكبار والرجال والنساء وذوو الاحتياجات الخاصة (معاقون) قبل الأصحاء فالكل عامل أو متطوع متفاعل تحت تأثير الثواب والأجر والعبادة، أو حتى تأثير العقاب لمن يمنع المسكين والفقير واليتيم وابن السبيل والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين حقوقهم الإنسانية المشروعة.

و على مستوى الموارد المالية فإن المال في الإسلام قائم على أساس أنه مال الله، كما وردت في ذلك نصوص القرآن والسنة النبوية، والبشر مستخلفون فيه، فيه حق للفقراء^(٣) قبل الأثرياء، وحق للمحتاجين قبل الأغنياء، وفيه زكاة يكتمل بها الإسلام لأنها مفروضة

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: Jonathan Benthall Jerome Bellion كتاب The Charitable and Crescent ص ١٧، ١٨.

(٣) لكن الواقع غير ذلك حيث طغيان الرأسمالية وعبادة المال ونسيان أن المال مال الله.

على كل مسلم أغناه الله كحق للفقراء وحقوق على الأغنياء حتى قامت من أجلها بعض حروب الردة المشهورة في زمن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وكذلك فإن المال في الإسلام صدقات وتبرعات تؤدي كعبادة، وهو كفالة وكفارات لأنواع كثيرة من الخطايا والآثام.

وإضافة إلى ذلك كله هناك دعوات جادة ومؤتمرات وأبحاث معاصرة تطرح بقوة عودة الوقف على أنه مؤسسة مستقلة إلى موقعها الإداري في التنمية استناداً إلى تشريع الإسلام للأوقاف كمصادر مالية ثابتة بعمل مؤسسي وبمرجعية قضائية أعطت عبر التاريخ الإسلامي - صفة التنمية المستدامة للعمل الخيري، ذلك أن معظم جوانب الحضارة الإسلامية كانت نتاج الأوقاف وثمرتها؛ فلقد كانت الأوقاف على المدارس والمساجد والمكتبات والمستشفيات، وتجاوزت صور الأوقاف تلبية حقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان، فكان الوقف على الطيور المكسورة أو الكلاب الضالة وغير ذلك، ولقد كان الوقف قوة مساندة للدول الإسلامية المتعاقبة انتقلت فكرته لأوروبا عبر إسبانيا (الأندلس) غرباً، وعبر تركيا شرقاً.

لقد صنف القطاع الخيري الإسلامي بأنه القطاع الأول أو الثاني عبر التاريخ الإسلامي من حيث حجم رأس ماله وأعماله وشراكته التنموية وتحريكه للموارد البشرية والمالية والتنمية المستدامة، ولعل ماسبق يؤكد أن العمل الخيري بكل أطيافه العالمية في صعود بسبب رجوع الأمم إلى أديانها - حتى ولو على مستوى التعصب وليس الالتزام -، وظاهرة صعوده في الدين الإسلامي ظاهرة بارزة بشكل أكبر - كما سيأتي -.

السابع: المصارعون والمنافسون (ردود الفعل):

كثير من القوى السياسية الحكومية تعدّ المؤسسات غير الحكومية المستقلة بأهدافها، الناجحة بأعمالها وبرامجها (مصارعين جدد). وهذا ما أصبح واضحاً بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م حيث تستهدف السياسة العالمية الجديدة تقليص الأهداف التي قامت عليها زمن الحرب الباردة، تلك المؤسسات الدولية والمحلية أو إضعافها بشتى أشكالها وأنواعها

مما سيؤدي بدوره إلى بعث روح التحدي حيث فرص النجاح أكثر من الإخفاق. فعصر الوصاية الحكومية عالمياً قد ضعف وولى، كما أن وجود تيارات مناوئة للسياسات الجديدة تنمو بشكل مضطرد لهذا القطاع على مستوى العالم، لتكشف عملياً إلى حد كبير مساوئ النظام العالمي الجديد. ولعل من مؤهلات صعود القطاع الثالث إلى مستوى القوة الدافعة والمؤثرة في السياسات المحلية والدولية أن الإدارة الناجحة المتميزة - برغم بعض السلبيات - جمعت بين تحقيق الجدوى الاقتصادية وكسب القيمة الأخلاقية للمنتجات بسبب انعكاس الدوافع الإنسانية والدينية على حسن الأداء والعمل وقوة الإنتاج والإبداع، مما لا يكاد يتوافر بهذا المستوى في القطاعين الحكومي والتجاري، وهذا ما جعل الكاتب الأمريكي (بيتر دراكر) يؤكد أن هناك دروساً يجب أن تتعلمها الأعمال التجارية من مؤسسات النفع العام، ومن ذلك تكريس المؤسسة الخيرية نفسها لعمل خيري وفق رؤية تدرك أن النوايا الطيبة ليست بديلاً عن التنظيم أو العمل المؤسسي والأداء والنتائج، وهي كذلك لا تبني إستراتيجيتها على المال، بل على أداء المهام وتحقيق الأهداف.

وضرب (دراكر) مثلاً على نجاح هذا القطاع في أمريكا وقدرته على التوظيف وتجديد المتطوعين فقال: «كل بالغ من اثنين يعمل متطوعاً ويكرس خمس ساعات في الأسبوع لصالح مؤسسة أو عدد من مؤسسات النفع العام، وهذا ما يعادل ما مجموعه ثمانون مليون إنسان، ويعادل عشرة ملايين وظيفة بدوام كامل، ويعادل حسب الحد الأدنى من الأجور المفترضة - قرابة ١٥٠ مليار دولار أو ٥٪ من الناتج الوطني الأمريكي الإجمالي».^(١)

والملاحظ أنه كلما ازدادت الحكومات العالمية انحرافاً في حق الإنسان والبيئة ولدت مؤسسات ومنظمات غير حكومية لمعالجة تلك الظواهر والتجاوزات رغم اختطاف أهداف بعض المؤسسات وبرامجها من قبل حكوماتها.

ومن نماذج نجاح القطاع غير الحكومي رغم محاولات الإضعاف أو التهميش أنموذج OMB WATCH^(٢) تلك المؤسسة المعنية بمراقبة مصروفات الحكومة الأمريكية مثلاً

(١) عن قول بيتر دراكر انظر: «فن الإدارة»، ص ٢٤٩ - ٢٥١.

(٢) انظر: عنها الموقع الآتي www.ombwatch.org

ومنظمات حماية البيئة^(١) التي تناهض الرأسمالية والعولة وترفض الحروب وانتشار الأسلحة وتعمل على الحد من التمييز العنصري وما شابه ذلك. وعلى صعيد ردود فعل مؤسسات القطاع الإسلامي ولدت عدة مؤسسات ولجان وجمعيات معنية بنصرة النبي محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين كرد فعل على الإساءات المتكررة من بعض مؤسسات الغرب لحمد ﷺ^(٢). كما ولدت مؤسسات وحملات عالمية معنية بمناصرة الحجاب الإسلامي؛ حيث قام الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بإرسال مليون قطعة حجاب إلى تونس وفرنسا من أجل مساندة المحجبات هناك، كما انطلقت من مصر في ١٦/١/١٤٢٨ هـ - ٢٥/١/٢٠٠٧ م حملة إلكترونية باسم «اليوم العالمي للحجاب» بمشاركة دولية واسعة من لجنة نصرة الحجاب في ألمانيا ومن اللجنة العالمية للدفاع عن الحجاب في تونس، وعدد من الشخصيات والرموز الإسلامية في العالم^(٣)، وقد كان هذا من ردود الأفعال التي ولدت بعد وضع القوانين التي تمنع الحجاب في فرنسا وتونس وتركيا، وهكذا فالتحديات الدولية والمحلية لإرادة الشعوب وثقافتها والإحساس القوي لدى الشعوب والأمة الإسلامية بالظلم، كل ذلك يؤدي إلى تحقيق سنن التدافع التي تؤدي إلى نمو المؤسسات وبرامجها، وفي ذلك خير للبشرية.

الثامن: المخرجات والمدخلات (توازن):

شهد الثلث الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين نمواً لافتاً وطفرة اقتصادية كبيرة في الثروات المالية لبعض الأفراد والشركات تجاوزت عشرات

(١) انظر: عن قائمة منظمات البيئة الموقع الآتي www.interenvironment.org/wd.

(٢) انظر: على سبيل المثال بعض الجمعيات واللجان من خلال المواقع الآتية:

أ- اللجنة العالمية لنصرة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم www.icsfp.com

ب- منظمة النصرة العالمية www.nusrah.org

ج- البرنامج العالمي للتعريف بنبي الرحمة www.themw.org

(٣) انظر: مجلة المجتمع ٢٩ / ١ / ١٤٢٨ هـ. وانظر: موقع يوم الحجاب العالمي WWW.HEJABWEB.COM

المليارات في أنحاء العالم، كما تجاوزت في مخرجاتها تحقيق أقصى درجات الرفاهية لأصحابها، وكأنموذج -فقط- من بلاد توصف بالفقر والفقراء، حيث ولد بعض أباطرة الثراء كالرجل الهندي الأصل (ميتال) المقيم في بريطانيا، والذي تقدر ثروته بنحو ٢٥ مليار دولار وقد اشترى المليونير أحد القصور في بريطانيا بـ ٩٦ مليون دولار، وقدرت مجلة باريس (ماتش) أن تكاليف عرس ابنته بلغت (خمسة وخمسين) مليون دولار، مما فاق ميزانية بلد مثل لتوانيا، ولم تكن هذه المخرجات تمتص الفوائض والأرباح التراكمية، فقد تبرع في مناسبات متعددة مثل تسونامي و زلزال باكستان، وتبرّع لإعادة إعمار مدينة لونغ بيتش الأمريكية بعد إعصار كاترينا.^(١)

هذا أنموذج واحد - فقط - يعكس بشكل إيجابي استيعاب أكبر وأهم المخرجات للحجم الكبير من الثروات والأرباح المتراكمة، إذ لا يمكن وجود وعاء استيعابي للأموال الضخمة سوى البذل والعطاء لصالح العمل الخيري كأوقاف وتبرعات وإعانات باختلاف في الدوافع الدينية والإنسانية لدى البشرية.

لقد عمد هؤلاء الأثرياء والشركات إلى افتتاح مؤسسات مانحة متخصصة في الأعمال الخيرية والإنسانية على أنها مخرج رئيس للمدخلات الضخمة، وتشهد هذه الظاهرة نمواً أفقياً ورأسياً. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد ولدت مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية السعودية، ومؤسسة سلطان بن عبد العزيز الإنسانية كذلك^(٢) ومؤسسة رفيق الحريري الخيرية في لبنان،^(٣) ومؤسسة محمد بن راشد بن مكتوم في الإمارات التي اعتمدت ٢٠ مليار دولار كوقف لبرامجها وأنشطتها الثقافية في العالم العربي،^(٤) وفي أمريكا أسس (بل غيتس) و (ميلندا) مؤسستهما الوقفية، وأوقفا لها ما يزيد عن ٢٤

(١) انظر: عن ميتال مجلة « المها » القطرية فبراير ٢٠٠٦م.

(٢) انظر: موقع www.sultanfoundation.com

(٣) انظر: موقع www.all4truth.com

(٤) انظر: موقع www.mbrfoundation.ae

مليار دولار تشكل أكثر من ٤٠٪ من ثروته، ويتبرع سنوياً بما بين ٥ مليار إلى ٢ مليار دولار،^(١) إضافة إلى الأمريكي (وارن بافت) الذي أوقف نحو ٣٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦م كما سبق بيانه.

وكذا الثري الأمريكي (موناهان) مالك شركة (دومينز بيتزا)^(٢) الذي تبرع بكل ثروته تقريباً وذلك للكاثوليك، إضافة إلى سورس (Soros) المجري الأمريكي،^(٣) وقد وعد «ريتشارد برانسون» صاحب مغامرات المنطاد الذي جاب العالم، وهو رئيس مجموعة فيرجن الصاعدة والشهيرة في بريطانيا عام ٢٠٠٦م: «إنه سيخصص أرباح شركات السفر في مجموعته التي تضم الخطوط الجوية وسكك الحديد على مدى الأعوام العشرة القادمة لتمويل مشروعات ستساعد في محاربة ظاهرة الاحتباس الحراري، وبلغ حجم الأرباح للمدة المذكورة زهاء ٣ مليارات دولار أمريكي».^(٤)

هذه نماذج يسيرة تؤكد نمو التوجه العالمي لأثرياء العالم بمخرجات ثرواتهم الضخمة، دعماً لمسيرة القطاع الثالث وأهدافه عالمياً.

التاسع: الشركات وتحسين السلوك:

هناك توجهات عالمية أخلاقية قوية للشركات والبنوك للقيام بمسؤولياتها الاجتماعية - بسبب وعي الشعوب - لتكون تلك المسؤولية جزءاً من إستراتيجيتها وهدفاً من أهدافها،

(١) انظر: عن ثروة ومؤسسة غيتس وتبرعاته:

Bill and Melinda Gates Foundation Wikipedia. available from:

http://en.wikipedia.org/wiki/Bill_%26_Melinda_Gates_Foundation

(٢) انظر عن ثروة وعطاء توم موناهان وتبرعاته:

Tony Allen-Mills. Pizza Pope' builds a Catholic Heaven

.The Sunday times. February 26. 2006

(٣) انظر: عن ثروة ومؤسسة سورس June 2. 2003 Neil Clark New Statesman

(٤) انظر: الموقع، <http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/5368194.stm>.

مما يعبر عن توجه عالمي جديد، وقد برزت هذه الظاهرة من خلال عدد من المؤتمرات والمنتديات الكثيرة حتى أصبح تقويم بعض الشركات على أساس دورها في المسؤولية الاجتماعية، ومن ذلك: تبني مركز الأردن الجديد للدراسات الذي يواصل تنفيذ مشروعه عن تقوية المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث عقدت الندوات وورش العمل في عمان في آذار ٢٠٠٦م، وفي إسطنبول في شباط ٢٠٠٦م، وفي بيروت ٧ نيسان ٢٠٠٦م.

كما انعقد منتدى المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن في عمان من ٢٨/٢ إلى ١/٣/٢٠٠٧م لإطلاق أول منتدى للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذلك مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور شركات الأعمال في كوالالمبور بماليزيا في ١ و ٢/٢/٢٠٠٧م. كما انعقد مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للشركات في أستراليا في ١ و ٢/٥/٢٠٠٧م. واستضافت الرياض أول منتدى للمسؤولية الاجتماعية للشركات خلال المدة من ٢٨ إلى ٣٠/٥/٢٠٠٦م. وقد عقد المنتدى الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الرياض من ٢١ إلى ٢٢/٥/٢٠٠٧م، كما قامت الغرفة التجارية في جدة بأول ورشة عمل حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في فبراير ٢٠٠٧م، وناشدت الأمم المتحدة بشدة شركات القطاع الخاص لتعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية بقيمة ٣٦، ١ مليار دولار في ١٢/١/٢٠٠٧م لصالح ثمانية بلدان أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي، كما خصص ما يقارب ١ تريليون يورو في ١٤/٩/٢٠٠٧م عبر صندوق الاستثمار المسؤول اجتماعياً في أوروبا وفقاً لدراسة اجتماعية قام بها منتدى الاستثمار الاجتماعي الأوروبي (أوروسيف)، كما قررت شركات النفط الأوروبية أن التغير المناخي في طليعة اهتمامات المسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك في ١٨/١/٢٠٠٧م بهدف التخفيف من آثار ذلك التغير بوصفه أهم تحد بيئي واجتماعي، وقد سارت الصين على الخطى نفسها، حينما أنشأت اتحاداً خاصاً بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في ٢٢/١٠/٢٠٠٦م ضم ثلاث عشرة شركة في هيئة المؤسسين بهدف التعاون لإحداث أثر إيجابي على المجتمع والتخفيف من حدة الفقر.^(١)

(١) انظر: المنبر الأردني للتنمية «الاقتصادية»، العدد ١٦ أيار، مايو ٢٠٠٦م.

وعلى الصعيد نفسه خصص بنك الجزيرة في السعودية مبلغاً مالياً قدره ١٠٠ مليون ريال من أرباح البنك لبرنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة)، وهذه مبادرة جيدة تقدم لأول مرة على مستوى البنوك والشركات السعودية.^(١)

كما خصصت شركة الاتصالات السعودية مبلغ ١٠٠ مليون ريال، وجهزت عددًا من مراكز الرعاية الصحية الأولية تحت برنامج (الوفاء الصحي)^(٢) إسهاماً منها في المسؤولية الاجتماعية.

كما خصصت الشركة القطرية للاتصالات أسعار الأرقام المميزة لدعم العمل الخيري، حيث قامت الشركة ببيع رقم هاتف بمبلغ ١٠ ملايين ريال قطري، وغيره من الأرقام قناعة من الشركة بأن مثل هذه الأسعار لا تشكل مصروفًا أو عبئًا على الشركة، بقدر ما تقدمه من دعم لمسيرتها ومسيرة العمل الخيري وهي مبادرات مشكورة لكن تبقى محدودة جداً.^(٣)

وعلى مستوى تقويم الشركات فإن مايكروسوفت فازت في الاستفتاء السنوي الثامن حسب جريدة «وال ستريت» بوصفها أفضل شركة سمعة في العالم بحكم الأعمال الخيرية الخاصة التي يقوم بها (بيل غيتس) مؤسس الشركة، كما نال مصرف غرامين المعني بالقروض للفقراء في بنجلاديش جائزة نوبل في ١٣/١٠/٢٠٠٦م، وقد احتلت شركة الاتصالات البريطانية (British Telecom.(B.T) المرتبة ١٤٠ ضمن قائمة أكبر الشركات في العالم بحسب مجلة (فورتنشن جلوبل) من واقع ٥٠٠ شركة حيث وصلت مدخرات سنتها المالية لصالح المقومات البيئية ثمانية وتسعين ٩٨ مليون جنيه إسترليني، كما فازت بجائزة الشركات المرموقة في بريطانيا.^(٤)

(١) انظر: صحيفة «الوطن» السعودية في ١٠ / ٥ / ١٤٢٧هـ .

(٢) انظر: صحيفة «الشرق الأوسط» في ١٣ / ١٠ / ١٤٢٧هـ. وصحيفة «الرياض» في ١٢ / ٥ / ١٤٢٧هـ.

(٣) انظر: مجلة «الخيرية» العدد ١٢ في محرم ١٤٢٨هـ.

(٤) انظر: عن المسؤولية الاجتماعية بتصرف من نشرة «موجات» الدورية - السعودية - العدد الأول فبراير

كل هذا يكشف سباقاً أو توجهاً من نوع جديد - بغض النظر عن أهدافه - للمشاركة والعطاء والمنح لمؤسسات القطاع الثالث، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على نمو تلك المؤسسات بشكل إيجابي، إضافة إلى أن العمل بتشريعات الزكاة في الإسلام - وهو يسجل نمواً ملحوظاً - يعدّ الأكبر والأقوى التزاماً في تحمّل جوانب كثيرة من المسؤولية الاجتماعية.

العاشر: المنظمات غير الحكومية (نمو وتمويل):

شهدت معظم دول العالم نمواً ملحوظاً في أعداد المنظمات غير الحكومية وأنواعها ووظائفها في ظاهرة تسترعي الانتباه، في الشمال والجنوب والمجتمعات الغنية والفقيرة، حتى تشبعت بها معظم الدول التي كانت في منظومة الاتحاد السوفييتي التي كانت قوانينها تجرّم العمل بالمنظمات والجمعيات والمؤسسات بحكم المفهوم الشمولي للدولة. وقد قدر القطاع الخيري في الاتحاد الأوروبي بما يزيد عن مليوني منظمة غير ربحية. وبلغت في أوروبا الشرقية ٨٠ ألف منظمة خيرية مسجلة. ويضم الصليب الأحمر ما يزيد على ٦,٥ ملايين عضو من الأفراد المنضمين إلى الجمعيات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي، وبما يزيد على ٨٠ ألف موظف في هذه الجمعيات وأكثر من مليون متطوع.^(١) كما تجاوز عدد المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية ١,٦ مليون منظمة عام ٢٠٠٧م وينمو سنوي يقدر بـ ٥٪.^(٢) وكذا الحال في العالم العربي والإسلامي حيث تزداد المنظمات والجمعيات الخيرية وتتمو ظاهرة الاتحادات، فيما بينها من خلال الفعاليات والمؤتمرات والملتقيات المتنوعة والمتعددة.

وعلى مستوى العالم تتعدد المنظمات المعنية بالشؤون الداخلية علمية وإعلامية وإغاثية واجتماعية، وتتجاوز أعدادها الملايين، بخلاف أنواع أخرى ذات تأثير عالمي في مجالات حقوق الإنسان أو القضايا السياسية والاقتصادية، وقضايا الصناعة والبيئة، كما أن لديها قدرات كبيرة على التحالفات وجمع المعلومات والتأثير على الرأي العام العالمي كما

(١) انظر: عبد الله النعيم « العمل الاجتماعي التطوعي » ص ٥٨، ٥٩.

(٢) انظر: محمد السلومي « القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب » ص ٢٤٢.

حدث في مؤتمر دربن Durban ضد التمييز العنصري الذي عقد في جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢م.

يقول الباحث الأمريكي (الفن توفلر): «مع بداية القرن الحادي والعشرين ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية ذات التأثير العالمي إلى خمسة وعشرين ألف منظمة أو أكثر، ولقد تنامي نفوذها بشكل كبير يتناسب مع ازدياد عددها، وتعمل هذه المنظمات على تقديم المساعدات إلى اللاجئين الأفغان، كما تعارض التجارب النووية الفرنسية، وتحاول منع شركة «رويال دوتش شل» من زيادة عدد المنصات النفطية في بحر الشمال، وهي تضغط بنجاح على «البنك الدولي» وعلى «الأمم المتحدة» والهيئات الدولية الأخرى لمساندة تعليم المرأة. وتتحالف هذه المنظمات مع الدول أحياناً، ولكن في أحيان أخرى تشكل تحالفات لإجهاض أعمال الدول»^(١). ولذلك فإن الولاء الشعبي عالمياً يتحول لصالح مؤسسات القطاع الثالث (الخيري) التطوعي والقطاع غير الربحي بقدر التحول العالمي السلبي تجاه العولمة والخصخصة وتراجع الخدمات الأساسية الإنسانية.

وعلى صعيد التمويل يلاحظ أن الحكومات المحلية لكثير من الدول تسعى إلى دعم هذا القطاع - مالياً - برغم صعوبة الحصول على أرقام تظهر المبالغ، ويبدو أن الدعم الحكومي متحقق رغم أن المجتمع المدني فرع مستقل عن الحكومات، فكثير من المنظمات غير الحكومية تعتمد على التمويل الحكومي بشكل كبير ويزداد هذا الاعتماد في أمريكا الشمالية وأوروبا أما بريطانيا فقد ضاعفت أربع مرات تمويلها للمنظمات غير الحكومية في العقد الممتد منذ بداية الثمانينيات حتى بداية التسعينيات. من الشائع في هولندا وكندا والدول الإسكندنافية إيجاد منظمات غير حكومية تتلقى ما بين ٥٠٪ إلى ٩٠٪ من تمويلها من الحكومات.

(١) انظر: مقال (توفلر) صحيفة «الاتحاد» في: ٢٦/٢/٢٠٠٢م وللمزيد انظر محمد السلومي، كتاب «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب»، الفصل الأول (المنافسون الجدد وتحول القوة).

لقد أصبحت المؤسسات الأمريكية أكثر نشاطاً في ما وراء البحار في التسعينيات منذ عام ١٩٩٠م حتى العام ١٩٩٤م، وارتفع تمويل أطراف ما وراء البحار بنسبة ٧٥٪ أي خمس مرات أسرع من البرامج الدولية المرتكزة في الولايات المتحدة. وأسهم هذا التحول في التمويل في تقوية نقاط الالتقاء المحلية للمجتمع المدني ما بعد الوطني خارج نطاق القواعد المتطورة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بشكل جيد،^(١) ولا شك أن نمو هذا التمويل الحكومي والتفاعل الشعبي المتصاعد ينعكس على النمو والقوة لتلك المنظمات ودولها.

الحادي عشر: تجاوزات دولية:

يشهد العالم نمواً سكانياً كبيراً مع ازدياد ظاهرة البطالة عالمياً ونمو ظاهرة الفقر، كما أظهرت الإحصاءات العالمية عن مجاعة النيجر ٣ مليون، والقرن الإفريقي ١١ مليون، حسب إحصائيات منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) في يناير ٢٠٠٦م^(٢) ويزداد الوضع سوءاً في الأعوام التي تليها حسب المعطيات والتقارير، وقد أكد رئيس البنك الدولي السابق خطر الفقر فقال: «خلال العقود الثلاثة المقبلة سينضم أكثر من ملياري نسمة إلى سكان الكوكب، ٩٧٪ منهم سيكونون في الأمم الأشد فقراً، وسيولد الكثيرون لينشأوا في الفقر وينظروا إلى العالم على أنه جائر وظالم، وينشأ عدم الاستقرار»^(٣) وليس غريباً أن تصبح سمة الفقر والمجاعات هي السمة البارزة لبعض البلدان وبعض أطراف القارات العالمية.

وقد اتسم القرن الجديد بممارسات وتجاوزات دولية حكومية خاطئة زادت من

(١) انظر: آن فلوريني «القوة الثالثة»، ص ٢٥٨.

(٢) انظر: عن تصريحات منظمة الفاو Starvation Looms in African Horn. BBC News, January 6, 2006

(٣) انظر: عن رئيس البنك الدولي صحيفة «الاقتصادية» السعودية العدد (٤٠٢٩) في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤م نقلاً عن:

إنترناشونال هيرالد تريبيون.

حجم الفقر والمرض والجهل ونمو العنف الدولي المنظم والعنف المضاد، والتمييز ضد بعض الأديان وبرزت ظواهر جديدة تشكل في مجملها مع ماسبق عوامل ضاغطة ودافعة لتحولات الثقة والقوة والتأثير، ومنها على سبيل المثال:

● حروب عالمية جديدة استخدمت فيها أسلحة فتاكة في كل من أفغانستان والعراق ولبنان، والخارطة العالمية مرشحة للمزيد بعد الانتهاك المباشر، تطبيقاً لسياسة المسيحية الصهيونية المسماة (المحافظين الجدد) في الإدارة الأمريكية، للقوانين الدولية والقيم الإنسانية والشرائع السماوية مما زاد من حجم الدمار لحقوق الإنسان والبيئة، وضاعف من الأمراض والفقر واستمرار حدة الصراع.

● عدم وفاء الحكومات العالمية بالتزاماتها الإغاثية واعتماداتها المالية، كما ذكرت ذلك الأمم المتحدة ومنظماتها،^(١) مما أدى إلى تراكم الآثار السلبية للكوارث والزلازل والفيضانات، كما حدث في تسونامي وباكستان وكشمير وإيران ومجاعات إفريقيا، وغيرها كثير، حتى إن عدم الوفاء بالالتزام المالي أصبح سمة رئيسة لمعظم الحكومات العالمية تجاه الأمم المتحدة التي وصلت ميزانيتها السنوية ١٠ مليارات دولار سنوياً، وهي لا تساوي سوى مصروفات خمسة أيام على الجيوش العالمية. ففي ٣١ مارس ٢٠٠٣ كانت الذمم المستحقة للأمم المتحدة ٢,٧٧ مليار دولار، والمدين الأكبر كان الولايات المتحدة، حيث بلغت مديونيتها ١,٣ مليار دولار،^(٢) ويلاحظ أن الولايات المتحدة أنفقت ٣٩٦ مليار دولار على جيشها عام ٢٠٠٣م ارتفعت في عام ٢٠٠٤م إلى ٣٩٩ مليار دولار،^(٣) وأكدت صحيفة اللوموند دبلوماسيك الفرنسية هذا التملص حين قالت عن خدع المساعدات من

(١) في شهر يناير ٢٠٠٥ تناقلت وكالات الأنباء تصريح من الأمم المتحدة عن عدم وفاء الحكومات بالتزاماتها المالية.

(٢) انظر: عن الإحصاءات جيسكا ويليامز «خمسون حقيقة ينبغي أن تغير العالم» ص ٢٢٩.

(٣) انظر: عن الإحصاءات المصدر السابق ص ٢٨٧.

أجل التنمية: «على الرغم من التصريحات الإعلامية فإن غالبية حكومات الدول الغنية تتنكر للالتزام الذي تعهدت به أمام الأمم المتحدة بتخصيص ٠,٧٪ من دخلها المحلي للمساعدة من أجل التنمية...»^(١).

● ازدياد الحالات المرضية عالمياً مع ظهور أنواع جديدة لها متطلبات كبيرة مع عجز دولي عن المعالجة، ومن ذلك على سبيل المثال مرض نقص المناعة (الإيدز)، حيث تجاوزت الإحصاءات المعلنة ٣٠ مليون - ٤٠ مليون مصاب،^(٢) وظهور حالات الإعاقة الكلية أو الجزئية التي زادت مع الكوارث والزلازل والحروب، كما أن الإحصاءات المعلنة لحالات العمى آخذة في الازدياد، حيث بلغت في عام ٢٠٠٥ م ٥٠ مليون حالة عمى في العالم، و ٤٠ مليون شخص في إفريقيا وحدها يعانون من أمراض العيون التي تسبب العمى. ويتوقع أن ينضم مائة ١٠٠ مليون من فاقد البصر، ولكن ٨٠٪ منها قابلة للعلاج.^(٣) إضافة لأمراض إنفلونزا الطيور ثم الخنازير بعد ذلك.

● ازدياد الفجوات في دخل الفرد سواءً في دول الشمال مع الجنوب أم الأغنياء مع الفقراء في دول الجنوب، حيث أكد تقرير (التنمية في العالم) الصادر في سبتمبر ٢٠٠٥ م أن عدد الذين يعيشون على دولار يومياً في العالم يصل إلى أكثر من مليار نسمة يمثلون ١٥٪ من سكان الأرض، وأن متوسط ثروة الغرب في البلدان مرتفعة الدخل تساوي ١٥ إلى ٥٨ ضعفاً لمتوسط ثروة الفرد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،^(٤) ويصحب ذلك التفاوت نقص وتفاوت كبيران في الإنصاف الدولي والمحلي في الحقوق والسلطة والنفوذ؛ مما ينعكس - سلباً - على الاستقرار والأمن العالمي.

(١) انظر: صحيفة «الوطن» السعودية في ١٤/٦/١٤٢٦ هـ نقلاً عن الصحيفة الفرنسية.

(٢) انظر: عن الإحصاءات: جيسكا ويليامز، «خمسون حقيقة ينبغي أن تغير العالم» ص ٢١٩.

(٣) انظر: موقع منظمة الصحة العالمية www.who.int/en/ and www.albasar.com

وموقع مؤسسة البصر الخيرية العالمية www.albasar.com

(٤) انظر: تقرير التنمية في العالم، ٢٠٠٦ م.

وهذا الواقع وتلك التجاوزات وبعض تلك الأرقام كلها عوامل ضاغطة على الشعوب للبحث عن وسائل لتحقيق العدالة والسلام وحقوق الإنسان والبيئة ومعالجة الفقر وامتصاص الاحتقان السياسي وغيره، والملاحظ أن الشعوب العالمية تتفاعل للعمل على تحقيق ما سبق من خلال إنشاء المنظمات والمؤسسات المستقلة التي تأخذ على عاتقها بعض جوانب العلاج والتنمية.

لن القوة المستقبلية؟

تتساءل (فلوريني) في كتاب (القوة الثالثة) عن التحولات في تغير السلطة قائلة: «هل البروز الحالي للمجتمع المدني ما بعد القومي (الوطني) مجرد صدفة مؤقتة، بسبب توافر عناصر مواتية؟ أو أن هناك أدلة على التبدل الدائم في أنموذج السياسات العالمية؟ وتجيب أن مهما لا شك فيه أن نهاية الحرب الباردة أرخت النظام الدولي ومنحت المنظمات غير الحكومية فسحة إضافية للتكلم وإسماع صوتها، فقد تمكنت منظمة الشفافية الدولية من إيجاد حركة مناهضة للفساد، وأصبح حظر التجارب النووية الشاملة ممكناً. فهناك نمو قوي للمجتمع المدني المحلي وتغيرات تكنولوجية مع تزايد النقاط المحورية التي يلتف حولها المجتمع المدني ما بعد القومي إضافة إلى توافر الأموال وتعلم الدروس من الجهود السابقة. وتقول: «حتى في الشرق الأوسط الذي لم يشمله نهج الديمقراطية برز أكثر من سبعين ٧٠ ألف منظمة غير حكومية، منذ أواخر الثمانينيات، ومنذ عام ١٩٨٩ م كان نمو المنظمات غير الحكومية وغيرها من عناصر المجتمع المدني في العديد من تلك الدول مذهلاً، وعكس هذا الواقع الميل إلى الديمقراطية والدعم القوي من المانحين الدوليين، وأدى ذلك إلى ضغوط قوية على الحكومات الجديدة للسماح للمجتمعات المدنية المستقلة بالعمل، وبدأت الحكومات في أنحاء أخرى من العالم تغيير مواقفها وقوانينها تجاه المجتمع المدني، كما أن هذا النمو في المجتمع المدني المحلي أصبح واقعاً، فخلال العقود القليلة الماضية اكتسبت فكرة المجتمع المدني شرعية أكبر ضمن الرأي العام في معظم أنحاء العالم.^(١)

(١) انظر: أن فلوريني «القوة الثالثة»، ص ٢٤٤ - ٢٤٦.

وقد أشار أحد الباحثين إلى هذه الأهمية المستقبلية حينما قال: «يمكن القول: إنه أصبح في حكم شبه المؤكد اليوم أن دور القطاع الخيري سيزداد أهمية في السنوات المقبلة في ظل تداعيات الانفتاح الاقتصادي العالمي وإجراءات العولة وهيمنة النظام الليبرالي الذي أخفق في تقديم حلول عملية لإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً وتحسين المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من السكان الفقراء المهمشين».^(١)

وفي دول الشمال تنطلق القوة الثالثة وتقوم ببعض المظاهرات والمؤتمرات مثل ما حدث تجاه العولة، وكان من أنجحها وأقواها أثراً ما حدث ضد مؤتمر سياتل الأمريكية عام ١٩٩٩م وفي مؤتمر (درين) في جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢م، وتجاوز هذا وذلك في قوة الإرادة الشعبية والأممية ما حدث من مطالبات لمحاكمة (جورج دبليو بوش) الرئيس الأمريكي السابق، ورئيس الوزراء البريطاني (توني بليز) السابق مع بداية الألفية الثالثة كمجرمي حرب، والمطالبة برفع الدعاوى القضائية عليهما في كل من أمريكا وبريطانيا،^(٢) وعلى صعيد هذه القوة النامية في دول العالم الثالث أو دول الجنوب - كما يسمى - فقد جرت المحاكمة الافتراضية أو الرمزية لهما إضافة إلى محاكمة (شارون) رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في مؤتمر حضره حشد كبير، عُقد لهذا الغرض في القاهرة تحت رعاية اتحاد المحامين العرب، وذلك في ٣-٥ من شهر فبراير ٢٠٠٦م.^(٣)

وقد يعدّ أنموذجاً آخر ما حدث في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م من تفاعلات شعبية وغير حكومية،^(٤) حينما نشرت بعض الصحف الدانمركية غير الحكومية وتبعتها النرويجية والفرنسية والنيوزلندية وغيرها صوراً كاريكاتورية عن محمد ﷺ نبي

(١) انظر: كمال منصور، «دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية في التنمية البشرية المستدامة» بحث غير منشور.

(٢) انظر: عن ما تم من مطالبات ومظاهرات في الموقع الآتي:

David Fickling, "Pinter Demands War Crime Trial for Blair The", Guardian, December 7, 2005

(٣) انظر: الأهرام الأسبوعية ٩-١٥ فبراير ٢٠٠٦، Issue No. 781, Al-Ahram XE, Al-Ahram, Weekly.

(٤) انظر: المواقع الآتية مواقع دانمركية BBC News, February 7, 2006, available from

www.icsfp.com وموقع لجنة نصره خاتم الأنبياء والمرسلين <http://news.bbc.co.uk>

الإسلام على سبيل التشويه والسخرية؛ مما جعل ردود الفعل قوية عالمياً خاصة في الشارع العربي والإسلامي؛ حيث كان استخدام الحريات نفسها في التعبير عن رأيها بمقاطعة شراء المنتجات الدانمركية بشكل خاص، وكل ذلك جرى خارج نطاق التوجيه أو السيطرة من الحكومات، بل وتم إنشاء مؤسسات مستقلة لهذا الغرض.

تحولات في القوة:

المعطيات والاعتبارات والمؤشرات السابقة تؤكد تحولات في القوة العالمية، كما تؤكد أن المستقبل لقوة العمل الخيري الشعبي والمنظمات غير الحكومية (القطاع الثالث) لأنها قوة محايدة إذا ما أحسنت الشعوب استعمالها بعيداً عن تسييس كثير من الحكومات، ولأنها مؤسسات تحس بمشكلات المجتمعات المحلية والدولية أكثر من الأنظمة السياسية الحكومية، كما أنها قوية بحكم رقابة الله، أو رقابة الضمير والرقابة الأممية والاجتماعية، كما أنها تؤمن بميدان المنافسة بدلاً من الصراع والمصارعة التي تؤمن أو تعمل بها معظم الكيانات السياسية. إن الواقع العالمي والأحداث المتتالية كلها تؤكد أن قوة القطاع الحكومي وقوة القطاع الخاص (الاقتصادي) في تراجع أمام قوة الشعوب ومنظماتها المستقلة، تدعمها الحريات، وتغذيها وفرة تبادل المعلومات وسهولتها، إضافة إلى قوة وسائل الإعلام المتنوعة وتقنياتها المتعددة وجاهزيتها.

وأخيراً ألا تعدّ تلك النماذج ومؤشرات واضحة للصعود والتنامي للقوة الجديدة التي تلبي الاحتياجات والحقوق المعنوية والمادية بمصداقية أكثر من القوى الحكومية أو الاقتصادية؟ وهل قوة الشعوب ومنظماتها غير الحكومية هي القوة القادمة حتى في دول الجنوب؟ أعتقد ذلك جازماً، ولا سيما حينما تعمل المنظمات غير الحكومية بكل أنواعها على المحافظة على العمل بالمبادئ الإنسانية والأخلاقية بعيداً عن المصالح السياسية والاقتصادية لبلدانها، وكذلك حينما تحافظ على مكتسباتها في مجالات التأثير والتحريك للقضايا الإنسانية العادلة، وتثبت أنها قوة مساندة للقطاع الحكومي وفق دستور الدولة، ولتحقيق مصالحها القومية العليا، وسوف تكون بهذا

كله مسهمة بشكل أكبر وأكثر في قوة الدولة، وبخاصة في مجالات التنمية والعطاء ومعالجة حالات الطوارئ والأزمات، والوقوف أمام الضغوط الدولية الأجنبية كمثل للشعوب وسوف تزداد قوة وتأثيراً حينما تكون محصنة من محاولات اختطافها أو اغتيالها أو إضعاف أهدافها التي قامت عليها أو تغييرها، فقد كانت معظم المنظمات الدولية والمحلية وما زالت من عوامل كبح جماح الحكومات والشركات وتغولها، كما أن لمؤسسات القطاع الخيري الإسلامي قوة مستقبلية أكثر وضوحاً وقوة مما سبق، وسوف تتضح في الفصل الآتي لتكتمل بها (الرؤية المستقبلية).

رؤية أخرى (السلبية):

عرض الرؤية الأخرى (السلبية) أمر تحتمه المنهجية العلمية، وهي جديرة أن تؤخذ بعين الاعتبار، فهناك رؤى أو (سيناريوهات) سلبية مطروحة لا تأخذ جانب التفاؤل في النمو والانتشار في مستقبل المنظمات غير الحكومية عالمياً بحكم تصنيفها من قبل بعض الحكومات مصارعاً أو خصماً لها ولسياساتها، وكذلك للشركات والبنوك الرأسمالية وسيطرتها الاقتصادية. ومما يدعم الرؤية السلبية ما يراه الباحث الأمريكي (إلفن توفلر) بأن قطاع المنظمات غير الحكومية وغير الربحية قد وصل من حيث القوة والتأثير إلى مرحلة أصبح فيها خصماً أو مصارعاً للحكومات وللقطاع الربحي،^(١) وتؤمن بهذا بعض الحكومات التي تعمل بمفهوم الدولة الشمولية والسلطة الكلية أو الاستبدادية.

وعلى صعيد هذه الرؤية تقول (آن فلوريني): «من المهم عدم المبالغة في القبول العام للسلطة الأخلاقية لمنظمات المجتمع المدني... حتى المنظمات الداعمة لعمل المجتمع المدني نسبياً: كالبنك الدولي والأمم المتحدة غالباً ما تسعى إلى إبقاء منظمات هذا المجتمع في مكانها، فهي تقدم الخدمات لكنها لا تُضم إلى عمليات صنع القرارات الرسمية... بموجب ميثاق الأمم المتحدة يحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قوانين نفاذ المنظمات

(١) انظر: مقالة (توفلر) صحيفة «الاتحاد» بتاريخ: ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٢م. وانظر: كتابه، «تحول السلطة» ترجمة المركز

العربي للدراسات المستقبلية.

غير الحكومية. ففي العام ١٩٩٣ م ورداً على البروز المتزايد للمجتمع المدني في مؤتمرات الأمم المتحدة في الثمانينيات والتسعينيات كان هناك وراء لغة الحماس تجاه المنظمات غير الحكومية قلق عميق ذلك أن عدة حكومات في إفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية وجدت أن عرض المنظمات غير الحكومية لمسائل حقوق الإنسان مزعج أو حتى أنه يشكل تهديداً لسيادتها.

كما أن الحكومات القوية في أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق إفريقيا لم تكن تحبذ المنظمات غير الحكومية التي تطالب بالعدالة الاقتصادية ونزع السلاح والديمقراطية العالمية.^(١)

وعلى الصعيد نفسه عمد الكونجرس الأمريكي المحافظ الذي يطالب بإصلاح الأمم المتحدة كشرط مسبق لدفع المستحقات الأمريكية إضافة مطلب خاص في عام ١٩٩٧ م وهو: أن تكف الأمم المتحدة عن إجراء مؤتمرات عالمية مكلفة. أسهمت في زيادة نفوذ المنظمات غير الحكومية ووافق الأمين العام وقتئذ (كوفي أنان) على ذلك.^(٢)

وتؤكد (فلوريني) في موضع آخر قائلة: «إن الحكومات تحتفظ بسلطة إبعاد المجتمع المدني عن المنتدى التقليدي (الأمم المتحدة ومنظماتها) لحل المشاكل الدولية».^(٣) ثم تقول: «ما زال غير واضح إلى أي درجة سيؤثر هذا الموقف الحكومي من المنظمات غير الحكومية في عمل المجتمع المدني مابعد القومي».^(٤)

ومن المؤشرات الرئيسة لدعم هذه الرؤية (السلبية) الصورة الجديدة للاستعمار الجديد، كما عبر عنها صاحب كتاب (القوة من النوع الثالث) (محاولة الغرب استعمار القرية العالمية)، حينما عبر بقوله: «مصطلح القوة من النوع الثالث يشير إلى القدرة

(١) انظر: آن فلوريني، «القوة الثالثة»، ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٤٢.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٤٢.

(٤) المرجع السابق: ص ٢٤٢.

التاريخية للغرب على استخدام مزاياه الاستثنائية في مجال الاتصالات الإلكترونية الدولية، إضافة إلى ثقله العسكري والاقتصادي والمؤسسي لفرض قنواته وفكره السياسي على أنه فكر كوني يتسامى على الأبعاد الثقافية القائمة»^(١)، وغني عن البيان أن الغرب يستخدم قطاعه الثالث لتحقيق هذا الهدف كجنود مشاة وأذرع خارجية، وفي حالة تحقق هذا النوع من الاستعمار فإن المؤشر السلبي تجاه مؤسسات القطاع الثالث المستقلة سيرتفع، كما أن رفض الشعوب وكثير من حكومات العالم الثالث لهذا النوع من المنظمات يدعم مؤشرات الرؤية السلبية وهو ما يحول دون نموها وانتشارها.

ولا شك أن عصر الحرب الباردة كان عصرًا ذهبيًا لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية، بحكم أنها لدى الغرب حضارة وقيم حاربت بها الشيوعية التي لم تكن تسمح بمنظمات المجتمع المدني، بل إن الغرب استثمر جهود المنظمات الإسلامية في الحرب الباردة، ولذلك هناك رؤى تربط بين استمرارية هذا الازدهار وبين بداية نزاع جديد بين القوى العظمى. تقول فلوريني: «يرى المشككون أن المرحلة الراهنة هي مدة مؤقتة ويصلون إلى حد وصفها (بمرحلة ما بين الحربين)، أي بين نهاية الحرب الباردة وبداية نزاع جديد بين القوى العظمى ستسيطر بلا شك على الشؤون العالمية. ويشير هذا الرأي إلى أنه رغم أثر المجتمع المدني العالمي إلا أن ذلك يعكس لحظة مؤقتة بقطب واحد وزعيم مهيم هو - الولايات المتحدة - مشكك في قوى الإقناع لدى المجتمع المدني»^(٢).

وتقول - في موضع آخر - عن التوقعات السلبية لمستقبل هذا القطاع: «ستتبدل بعض الحكومات أو المؤسسات تحت وطأة الضغوط أو أنها قد تختار - عمداً - العمل مع تحالفات المجتمع المدني المختلفة، وستقاتل حكومات ومؤسسات أخرى بكل ما أوتيت من قوة وستربح في بعض الأوقات بعض المكاسب، ولكن هذا لا يعني أن العملية ستكون سهلة

(١) انظر: هشام ناظر، القوة من النوع الثالث، ص ٢١.

(٢) انظر: آن فلوريني «القوة الثالثة»، ص ٢٤٤ - بتصرف.

ومنتظمة، بما أن العالم يعتمد على المجتمع المدني ما بعد القومي (الوطني) في مجال الحكم العام؛ فإنه سيتعرض إلى سلسلة من التشويش^(١).

القطاع الإسلامي والرؤية السلبية:

على مستوى القطاع الخيري الإسلامي عالمياً هناك تحديات خارجية فرضتها هيمنة القطب الواحد وصناعة عدو جديد للغرب، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. ومن مؤشرات هذه التحديات الخارجية الحملة الأمريكية على مؤسسات العمل الخيري الإسلامي في أنحاء العالم، وتتمثل في الضغوط السياسية الخارجية واستحداث قيود ونظم وإجراءات على الموارد والحوالات المالية، مما يكشف أنها حملة طويلة الأجل، ويرافق ذلك دعم المؤسسات العلمانية مقابل التضيق على المؤسسات الإسلامية.

ومما يقوي هذه المؤشرات ما ورد في تقارير مؤسسة راند، ومنها تقرير بعنوان (الإسلام الديمقراطي المدني) من إعداد زوجة خليل زادة (شاريل بينارد) وتقرير آخر صدر في أوائل عام ٢٠٠٧م بعنوان (بناء شبكات مسلمة معتدلة) الوارد ذكرهما وما حوته من وضوح في الحرب على المؤسسات الخيرية الإسلامية وأنها إستراتيجية حلت محل الإستراتيجية الغربية السابقة تجاه الشيوعية ومؤسساتها، وسُخرت لخدمة هذه الإستراتيجية مراكز الدراسات والأبحاث ووسائل الإعلام ومراكز اتخاذ القرار السياسي بميزانيات ضخمة. تتجاوز هذه الإستراتيجية ردود الفعل لما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وبشكل واضح لا يحتمل التأويل.

الذي يهمننا في هذه التقارير ما يخص مستقبل مؤسسات المجتمع المدني والخيري في العالم الإسلامي، حيث تتضمن التقارير تشجيع الإسلام المدني والمسلم المدني الذي يعني دعم الجماعات العلمانية التي تدافع عن الحداثة وقطع الموارد عن المتطرفين حسب

(١) المرجع السابق: ص ٢٦٠.

تعبير التقارير وبناء شبكات مسلمة معتدلة لا تؤمن بتطبيق الشريعة في حياة المسلم، والمقصود هنا إنشاء مؤسسات علمانية تقدم الخدمات التطوعية نفسها التي تقدمها المنظمات الإسلامية، سواء كانت قوافل طبية أم كفالة يتيم أم دعماً أسرياً وغيرها.

وبعبارة أخرى، يركز التقرير الأخير على أن الطريق الصحيح لمحاربة المسلمين - وليس الإسلاميين - هو بناء أرضية من المسلمين أنفسهم، من أعداء التيار الإسلامي، مثلما حدث في أوروبا الشرقية وروسيا حينما بُنيت منظمات معادية للشيوعية من أبناء الدول الشيوعية نفسها، ويؤكد التقرير الأخير أن هناك مشكلة أمريكية في الضغط على حكومات الدول العربية والإسلامية المتسلطة وأنظمتها في تحولها للديمقراطية، وهذا ما يعني ضمناً التوقف عن دعم برامج الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، والتوقف عن الضغط للمجيء بالديمقراطية التي أساسها مؤسسات المجتمع المدني. علماً أن التقرير يفرق في الدعم بين المؤسسات الإسلامية التي تؤمن بتطبيق الشريعة التي يشير التقرير إلى وجوب حصارها والتضييق عليها وضرب بعضها ببعض وبين المؤسسات التي تمثل خمول الإسلام (الشيعة والصوفية) ومؤسسات المجتمع المدني العلمانية والليبرالية التي يجب دعمها.^(١)

ومما يضاف إلى مؤشرات الرؤية السلبية زحف العولمة الاقتصادية الرأسمالية القائمة على امتصاص الثروات الوطنية المحلية في العالم العربي والإسلامي؛ لتصبح الحكومات والشركات الوطنية المانحة غير قادرة على العطاء الخيري، كما أشار إلى ذلك تقرير مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٧ م (WDI) الصادر عن البنك الدولي الذي خلص إلى أنه خلال العقد الماضي لم يكن انخفاض عدد الفقراء يتماشى على الدوام - في كل مكان - مع نمو الدخل. ففي بعض البلدان والمناطق تفاقمت هذه التباينات، إذ لم

(١) انظر: للمزيد «الإسلام الديمقراطي المدني» (الشركاء والمصادر والإستراتيجيات) إعداد/مؤسسة راند البحثية الأمريكية، صادر ٢٠٠٤/٣/١٨ م، ترجمة/إسلام ديلي www.islamdaily.org وانظر: العرض على دراسة «بناء شبكات مسلمة معتدلة» Building Moderatre Muslim Networks موقع/إسلام أون لاين

يستطيع الفقراء أن يجدوا ثمار النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة لعدم توافر فرص العمل أو انخفاض مستوى التعليم أو سوء الأوضاع الصحية^(١) مما يؤكد أن الاقتصاد الرأسمالي يغدق الفقر، كما عبر عن ذلك مؤلف كتاب (اقتصاد يغدق فقراً)، هذا في حال تقوله، فكيف حينما يكون الانهيار؟

وهناك عوامل أو مؤشرات داخلية تؤيد هذه الرؤية السلبية بحق القطاع الخيري الإسلامي، ومن أبرزها قبول دعاوى دعم الإرهاب وما نجم عن ذلك من نظم وإجراءات أضعفت الموارد المالية للمؤسسات الخيرية الإسلامية وحدت من فاعليتها العالمية،^(٢) وتزايد مخاوف الحكومات من استغلال العمل الخيري لأعمال سياسية أو حزبية، واستمرارية الأنظمة والإجراءات المالية والإدارية المقيدة لانتشار المؤسسات والجمعيات مع عدم حصولها على حقوقها الكاملة من الأوقاف والزكاة.

مؤشرات عكسية:

هذه العوامل السلبية السابقة عن مستقبل القطاع الثالث العالمي والإسلامي قد تشكل رؤية سلبية لمستقبل هذا القطاع. وبالرغم من أن لكل ما سبق اعتباراً قوياً ومهماً، إلا أن هذه الرؤية قد لا تصل إلى حد أن تكون رؤية منافسة للرؤية الإيجابية السابق ذكرها واللاحق في الفصل الآتي. ولكن يبقى أن هذه الرؤية السلبية -دون شك- تشكل بمجملها تحديات خارجية وعوائق داخلية. وقد تزداد هذه الرؤية السلبية ضعفاً عند مناقشتها، فمع ما ورد عن مؤشراتها القوية وما تضمنته من تحديات لقوة القطاع الخيري الإسلامي ومستقبله، فإن جانب التفاؤل -حسب قوة المؤشرات الإيجابية حول مستقبل هذا القطاع- بشكل خاص- يتجاوز المؤشرات (السلبية). فمؤسسات

(١) انظر: التقرير المذكور تحت عنوان (انخفاض عدد الفقراء إلى ما دون بليون شخص).

(٢) للمزيد عن هذا الموضوع انظر: محمد السلومي، «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب»، الفصل الثالث.

القطاع الإسلامي لا يمكن فصلها عن المستقبل العام للمنظمات العالمية غير الحكومية وتجاوزها لبعض العوائق، كما أن هذه الرؤية السلبية تضعف أو تتبدد عند كثير من الدول حينما يتأكد لتلك الدول أن هذا القطاع منافس وليس مصارعاً أو خصماً، وبين الكلمتين اختلاف كبير في المعنى والدلالة والأثر، وأنه قطاع مهم ورئيس بحكم أنه مساند ومكمل للقطاعين (الحكومي والتجاري) وشريك ومساعد لهما في معظم عمليات التنمية الشاملة والمستدامة التعليمية والإعلامية والصحية والاقتصادية، إضافة إلى عمليات الطوارئ والأزمات، كما أن الاحتياج إلى هذا القطاع سيكون أكثر في عصر العولمة مع تراجع الحكومات عن مسؤولياتها في قطاع الخدمات مما يجعل الدعم الحكومي وارداً بشكل قوي.

ويضاف إلى ما سبق من مؤشرات عكسية أن هذه الرؤية السلبية تضعف بشكل أكبر أمام مؤشرات معنوية وغيبية تدعم الرؤية الإيجابية - كما سيرد - في الفصل الآتي، كما أن هناك مؤشرات تلوح في الأفق عن نهاية القطب الواحد، وخاصة بعد حدوث الإخفاقات الأمريكية سياسياً واقتصادياً، وهي التي وضعت نفسها خصماً ومصارعاً للمنظمات الدولية المستقلة بشكل عام ومؤسسات القطاع الخيري الإسلامي بشكل خاص، والواقع أن القوة صاعدة لصالح القطاع الخيري الإسلامي برغم التحديات.

ولكن من المهم معرفة أن القطاع الثالث الإسلامي بمؤسساته الإقليمية والعالمية مرتبط بانتصاره على التحديات بشكل كامل بنتائج معركة الغرب مع الإسلام، وما سيسفر عن صراع الحضارات الذي عمل به الغرب المتعصب مؤخراً، كما أنه مرتبط كذلك بإرادة الشعوب الإسلامية الصاعدة بقوة، إضافة إلى قوة المد الإسلامي عالمياً. علماً بأن الحكم على أي من الرؤى باليقين غير وارد، ولكن الحديث يدور حول الترجيح وهو مرهون بتأمل مؤشرات وجوانب القوة والضعف بين الرؤية الإيجابية والسلبية التي تتضح للقارئ بشكل أكبر بعد تأمل مؤشرات ومعطيات كل من الرؤية الإيجابية والسلبية ومعطياتها في هذا الفصل والفصل الذي يليه.

الفصل السادس

الرؤية وحقائق مستقبلية

- الحقيقة الأولى: الغرب ونقص المناعة.
- الحقيقة الثانية: المنظمات الغربية (المصالح فوق المبادئ).
- الحقيقة الثالثة: العدوانية فرص للانتصار.
- غرب متجدد!
- الحقيقة الرابعة: المسلمون والفرص السانحة.
- الحقيقة الخامسة: البديل وأمل الأمم.
- الحقيقة السادسة: رصيد السماحة (التسامح).
- الحقيقة السابعة: قوة صاعدة برغم التحديات.
- الحقيقة الثامنة: عولمة من جانب آخر.

«إن أكثر من خمسين سكان العالم يديون - الآن - بالإسلام، وقد أصبح الإسلام مؤخرًا الدين الوحيد الذي يزداد انتشاراً في العالم، لذا فهو يشكل بديلاً جدياً للمجتمع الاستهلاكي الغربي».
(ميراد حوفمان)

«المشكلة التاريخية في التعامل مع المستقبل هي في القدرة على معرفته، فالحاضر شاخص بيننا، والماضي عرفناه وخبرنا وقائمه لكن للمستقبل يمثل المساحة الزمنية المجهولة تماماً».
(وليد عبد الحفيظ في كتابه «مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي»)

الرؤية وحقائق مستقبلية

إضافةً إلى ما ورد في الفصل السابق، هناك مؤشرات تساعد على تأكيد أن الرؤية الإيجابية لمستقبل القطاع الثالث -عالمياً- والقطاع الإسلامي بشكل أخص لها الأولوية على الرؤية السلبية. وهناك بعض الحقائق التاريخية والعلمية التي تدعم الرؤية الإيجابية ومنها:

الحقيقة الأولى: الغرب ونقص المناعة:

يوضح المفكر والسفير الألماني المسلم (مراد هوفمان)^(١) في كتابه (الإسلام في الألفية الثالثة ديانة في صعود) أن مؤشرات سقوط قيم الحضارة الغربية المادية ليست أمنيات بقدر ما هي حقائق واقعية صادرة عن كتاب غربيين مرموقين، فكتاب: (التناقضات الثقافية) لمؤلفه (دانيال بل) أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة هارفارد^(٢) كشف مساوئ الحضارة الغربية وآلياتها المدمرة. والأمير نفسه نجده في كتاب (صلاة الجنادة على روح السياسات الحديثة)^(٣).

(١) الدكتور ويلفريد هوفمان ألماني استهوته الحضارة الإسلامية خاصة في مجال الفنون كالعمرارة الإسلامية، وعاش في الجزائر في الستينيات، وتأثر بالعديد من الأخلاق والعادات الإسلامية، وكان تبرع مسلم جزائري بالدم لزوجه -إضافة لما سبق- سبباً في بحثه عن حقيقة الإسلام، اعتنق الإسلام عام ١٩٨٠ وسمى نفسه مراد، ثم جاء إلى الجزائر بعد ذلك ولكن سفيراً عام ١٩٨٧، ثم تم اعتماده سفيراً في المغرب ١٩٩٠، وقد حصل على الدكتوراه من جامعة هارفرد، وله بعض المؤلفات التي أثارت حفيظة الغرب المتعصب، مثل: كتاب (الإسلام كبديل)، ومن كتبه: (رحلة إلى مكة)، (الرحلة إلى الإسلام)، (يوميات دبلوماسي ألماني)، (طريق فلسفي إلى الإسلام، دور الفلسفة الإسلامية)، (الإسلام عام ٢٠٠٠)، (في تطور الشريعة الإسلامية)، ويلاحظ أن طروحاته الفكرية عن الإسلام قوية وناضجة، خلافاً لبعض القضايا الفقهية الإسلامية التي لم تكن ناضجة لديه كما هو حال كثير من الغربيين، وقد ورد عن بعض أنشطته في كتابه (الإسلام ... ديانة في صعود) ص ١٦ ما يلي: قام بإلقاء ١٣٩ محاضرة في المدة ما بين منتصف عام ١٩٩٤ ومنتصف عام ١٩٩٩ تدور حول موضوعات إسلامية في تسعة بلدان غربية، وتسعة بلدان إسلامية، كما حضر ٢٧ ندوة ومؤتمراً كان الإسلام فيها الموضوع الرئيس.

(٢) انظر: Daniel Bell كتاب «The Cultural Contradiction of Capitalism».

(٣) انظر: مراد هوفمان «الإسلام في الألفية الثالثة» ص ١٥.

أما كتاب (انتحار الغرب)^(١) الذي صدر في ٢٠٠٦م للكاتبين (ريتشارد كوتش وكريس سميث) فقد كشف أفلو قيم الغرب وانتهاء عصر القوة الأخلاقية والمعنوية للغرب. ويشير إلى أن الأزمة التي يعيشها الغرب اليوم أزمة داخلية تتجلى في فقدان ثقة الغرب في أفكاره فمعظم الغربيين اليوم أصبحوا لا يعتقدون في الأفكار التي كانت العامل الأساس في نجاحه. ويرى أن الخطر الحقيقي ليس الهجوم الخارجي وإنما هي العيوب والانقسامات الداخلية. ويذكر المؤلفان «أن هناك فشلاً في إيجاد حل يحافظ على المثل الغربية (Ideals) بسبب تناقضات المجتمع الغربي. ويفسر المؤلفان الانتحار بأنه يعني الانتحار المادي البيئي أو ما يراه بشكل أكبر تحول المجتمع الغربي إلى حضارة أخرى ليست مبنية على الأفكار والعوامل الستة التي تمثل القيم الجوهرية للغرب وهي: النصرانية والتفاهل والعلم والنمو الاقتصادي والليبرالية والفردية.

وهذا يؤكد أن هناك أزمة داخلية في الغرب يعترف بها الغربيون أنفسهم بفقدانهم الثقة في الأفكار التي بنوا عليها حضارتهم.^(٢)

وتأتي أهمية كتاب هوفمان السابق ذكره في أنه نتاج قناعات قوية (علمية وتجريبية) للمفكر والفيلسوف الغربي الذي يعيش الجانبين الشرقي والغربي، حيث أصوله الألمانية الغربية ويعيش الإسلام عقيدة وسلوكاً. ومما قال: «بدأت الشكوك تنتاب الغرب فيما شعر به من زهو انتصار بعد انهيار الشيوعية، فهل كان الغرب محقاً في إحساسه بهذا الانتصار؟»^(٣).

ويقول هوفمان: «أو لم يتضح بالدليل القاطع والبرهان البين أن القرن العشرين المنصرم، كان أكثر القرون دموية في تاريخ البشرية بكل ما شهدته من حروب عالمية مدمرة وانتشار الأسلحة القادرة على إبادة الملايين من البشر، ومعسكرات الإبادة وعمليات

(١) انظر: Richad Koch and Chris Smith في كتاب Suicide Of The West

(٢) انظر: Richad Koch and Chris Smith في مقدمة كتابه Suicide Of The West

(٣) انظر: مراد هوفمان «الإسلام في الألفية الثالثة ديانة في صعود» ص ١٥.

التطهير العرقي وغيرها من مآسي البشرية؟ وكل هذا يشهده العالم بعد مرور ٢٥٠ عاماً على بداية عصر التنوير ومشروع الحداثة! وتأتي هذه الأعمال الوحشية المهيئة للبشرية من أوروبا (المتحضرة) مع الزهو والفخر بعقلانياتها وإنسانياتها.^(١)

ويؤكد كتاب (موت الغرب)^(٢) الصادر عام ٢٠٠٢م في نيويورك لمؤلفه (باتريك جي. بوكانن) هذه الحقيقة عن الغرب بشكل عام وأمريكا بشكل خاص. صحيفة واشنطن تايمز وصفت كتاب (موت الغرب) بأنه الكتاب الذي هز الأمة، وكان من أفضل الكتب مبيعاً على المستوى القومي (الوطني) إنه نظرة ثاقبة لا تهاب، تتفرس في الانهيار المتزايد في الثقافة والقوة الغربية، يروي بالتفاصيل كيف أن الحضارة والثقافة والنظام الأخلاقي يؤدي بها إلى الموت...^(٣)

لقد أشار بوكانن إلى فقدان الهوية والثقافة في الغرب، وهي أعراض ظاهرة للموت فقال: «لقد بدأ الملايين يشعرون بأنهم غرباء في أرضهم، إنهم يصعدون عن ثقافة عامة مشبعة بالجنس الفج وتتفخ في البوق لقيم الذات، إنهم يرون الأعياد القديمة تختفي ويرون الأبطال القدامى يُحط من أقدارهم، إنهم يرون فن الماضي المجيد ومشغولاته اليدوية تزال من متاحفهم ويوضع بدلاً عنها ما يثير الكآبة والقيح والمجرد والمنائى لأمريكا. إنهم يشاهدون الكتب التي أحبوا تختفي من المدارس التي درسوا فيها، كي تستبدل بمؤلفين وعناوين لم يسمعوها من قبل أبداً. والنظام الأخلاقي الذي نشأوا ليعيشوا وفقه قد هدم. والثقافة التي ترعرعوا معها تموت داخل البلد الذي نشأوا فيه».^(٤)

وفي تشخيصه لفقدان المناعة قال المؤلف: «الغرب يموت، لقد توقفت أممه عن التكاثر وتوقف سكانه عن النمو وبدأوا بالانكماش ولم يبق منذ الموت الأسود الذي حصد أرواح ثلث سكان أوروبا في القرن الرابع عشر، تهديدٌ أخطر لبقاء الحضارة الأوروبية

(١) المرجع السابق ص ١٥.

(٢) The Death Of The West patrick j.buchanan

(٣) من تعريف كتاب «موت الغرب» على الغلاف الخارجي.

(٤) انظر: باتريك جي. بوكانن، «موت الغرب» ص ٢٠ - ٢٩.

من هذا الخطر الماثل اليوم، فهناك سبعة عشر بلداً أوروبياً جنازات الدفن فيها أكثر من احتفالات الولادة، وهناك أكفان أكثر من المهود، والبلدان هي: بلجيكا وكرواتيا وجمهورية التشيك والدانمارك وأستونيا وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا والبرتغال ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا وروسيا، والكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس أي جميع ملل الإيمان المسيحي ممثلة في المسيرة العظيمة لموت الغرب... يبدو أن مبدأ اللذة الجديد غير قادر على إعطاء الناس سبباً كافياً ليستمرّوا في الحياة، وثماره المبكرة تبدو سامة، فهل ستبرهن هذه الثقافة الجديدة المحررة، التي احتضنها شبابنا بحماسة على أنها عامل مسرطن أشد قتلاً؟^(١) ويختم بوكانن قائلاً: «والآن وقد ذهبت الإمبراطوريات الغربية كلها، فإن الإنسان الغربي وقد أعفى من واجبه نحو تمدن البشرية وتنصيرها وهو يستغرق بالفراغية في عصرنا المنتصف بإفراطه بالمتع الشخصية، يبدو أنه قد فقد إرادته ليعيش، وقبلت نفسه موته الوشيك، هل نحن في وقت شفق الغروب في الغرب؟ هل موت الغرب لا رجعة عنه؟»^(٢) وقد أكد كثير من هذه الحقائق السابقة المؤلف الألماني شبنجلر من قبل في كتابه (أفول الغرب).

ويؤكد المفكر الألماني (هوفمان) على السنن الربانية في الكون والحياة لكل الأمم التي لا تستجيب للحق قائلاً: «يتضمن القرآن الكريم أخباراً عديدة عن شعوب لم تستمع إلى صوت الحق ولم تستجب لرسالتها، بل ضربت بتحذيراتهم عرض الحائط، حتى أدى بهم الأمر إلى أن غربت حضاراتهم تماماً، والغرب ينتظر مثل هذا المصير، فبعد انتصاره على الشيوعية يتهدده تدمير الذات ومصير الفناء، إلا إذا تجاوز تأليه الإنسان، ووجد طريقه مرة ثانية عائداً إلى التمسك بالقيم الإلهية، ويشير الإسلام إلى هذا الطريق...»^(٣)

ومما يؤكد نقص المناعة الحضارية الغربية، وعدم ثقة الغرب بدينه ونفسه وثقافته كأسباب للبقاء والقوة ما قرره الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) حينما

(١) المرجع السابق: ص ٢٧-٢٩.

(٢) انظر: هوفمان، «الإسلام ديانة في صعود» ص ٢٩٨-٢٩٩.

قال: «العلمانية في العالم الإسلامي كلها لا تستطيع أن تغالب الإسلام. إن حقيقة أننا أقوى وأغنى دولة في التاريخ لا يكفي، العامل الحاسم هو قوة الأفكار العظيمة. الأصولية الإسلامية إيمان قوي ودينية التوجه وليست دنيوية. أي أنها تخاطب الروح والجسد. ولا تستطيع القيم الغربية الدنيوية أن تنافس هذا الإيمان ولا حتى القيم الإسلامية الدنيوية. وفي خضم صراع الحضارات لن تكفي حقيقة أننا أقوى وأثري أمة في التاريخ. وما سيكون حاسماً هو سلطة الأفكار العظيمة الدينية والدنيوية التي تجعل منا أمة عظيمة».^(١)

وتؤكد دراسة للسياسي الروسي شامل سلطانوف عضو البرلمان الروسي والخبير السياسي بالأرقام والإحصاءات حال الغرب ومستقبله، حيث يتزايد الفراغ الاجتماعي وينقرض النسل، وتتهالو الوثنية الغربية التي يسميها (الوثنية العالمية للحضارة الاستهلاكية) القائمة على الثورة الجنسية العظمى. كما يؤكد عملية التآكل في أعداد السكان الأصليين في الغرب، فمن بين ٤٧ دولة أوروبية ليس هناك سوى دولة واحدة هي ألبانيا الإسلامية سجلت سنة ٢٠٠٠م معدل مواليد كافياً للحفاظ على الأمة، أما باقي القارة الأوروبية: فهي في سبيلها إلى الانقراض، حيث سيتقلص عدد سكان أوروبا بأسرها بمقدار ثلثين في نهاية القرن الحالي، وتؤدي الشيخوخة المتسارعة للسكان إلى أعباء اجتماعية متزايدة على ميزانيات الدول المتطورة مما سيشكل كارثة للاقتصاد الأوروبي كله.

ومن بين أقطار المجتمع الأوروبي عشرة ١٠ بلدان تحتل أعلى مستوى في العالم من حيث نسبة الانتحار، كما أن تزايد الإدمان على المسكرات والكحول مؤشر آخر على تزايد الأمراض النفسية، إضافة إلى أن تقديس عمل المرأة جعلها تتخلى عن وظيفة الأمومة بشكل واسع، وتقدم على الإجهاض، وتتحول إلى منظمات الورديات (السحاقيات)، كما أن منظمات الزرق الشاذين جنسياً تزداد بشكل كبير حتى غزت الكنيسة الغربية. ويؤكد

(١) انظر: ريتشارد نيكسون «ما وراء السلام»، ص ١٤٦ - ١٦٢.

سلطانوف أن هذه الحرية في الكنائس البروتستانتية حطت من سمعتها، فالناس الذين يبحثون عن سند متين وثوابت في عالم سريع التغير ولا يعرف الاستقرار مطلقاً لن يثقوا بمسيحيين تتعارض أفعالهم مع نصوصهم وتعاليمهم المقدسة.^(١) وكل ذلك مما ينفّر من ديانة أو حياة بلا ثوابت، ويقود إلى اعتناق الإسلام، حيث أصول العقيدة وثوابت الحياة الاجتماعية.

ونقل (صموئيل هنتجتون) الكاتب الأمريكي الشهير وصاحب نظرية صدام الحضارات عن الفيلسوف الياباني (تاسكيش أوموهارا) أن: «انهيار الاتحاد السوفييتي هو النذير الوحيد فقط لانهيار الليبرالية الغربية لأنها ستكون التابعة في السقوط».^(٢)

لقد كثرت الكتابات الغربية في هذا الموضوع، بل شكلت شغلاً شاغلاً للغربيين، ومثلت صيحات إنذار في نقد الذات لإصلاح الحضارة، أو دفع الحكومة لإصلاح الدولة، لكن كل ذلك يوفر فرصاً وواجبات أكثر لمنظمات القطاع الثالث الإسلامي ومؤسساته داخل الغرب وخارجه في أقطار العالم الإسلامي.

الحقيقة الثانية: المنظمات الغربية (المصالح فوق المبادئ):

يؤكد الأمريكي (جورج سوروس) وهو من رواد عولمة العمل الخيري أن الكونجرس الأمريكي يحارب الأمم المتحدة بالدرجة الأولى، والمنظمات الاقتصادية الدولية بالدرجة الثانية، ويقول: «الأمم المتحدة التي تعدّ أهم مؤسسة دولية تعلن عن أهدافها النبيلة، ولكنها لا تملك الوسائل أو القوة لترجمة هذه المقاصد إلى واقع جرى التعبير عن مقاصدها النبيلة في مقدمة الميثاق، وكما لاحظ (الكاردينال ريشيليو) في القرن السابع عشر، وأعاد التأكيد عليه (هنري كيسنجر) مجدداً، فإن الدول لها مصالح وليس مبادئ. وأخيراً فإن الدول الأعضاء تعطي الأولوية لمصالحها القومية (الوطنية) على المصلحة المشتركة، وهذه إعاقة خطيرة لمهمة الأمم المتحدة».^(٣)

(١) انظر: مجلة «المجتمع» الكويتية العدد ١٧٠٢ ربيع الآخر ١٤٢٧ هـ.

(٢) انظر: صموئيل هنتجتون «صدام الحضارات» ص ٥١٠.

(٣) انظر: جورج سوروس في كتابه «جورج سوروس والعولمة» ص ٣٥ - ٣٦.

ولما ذكر هنا دلالات خطيرة على إضعاف ما يمكن اعتبارها أم المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات العالمية، وذلك بإضعاف المبادئ والقيم الاستقلالية والإجهاز على العدالة رغم تزايد عدد المنظمات وأنواعها وأدوارها وقوتها عالمياً، كما سحب هذا النمو تراجع ينذر بالخطر حول قيم كثير من تلك المنظمات وأهدافها ولا سيما المعنية بخارج أوطانها، ويظهر بعض هذا مع ازدياد الخروقات الأمريكية للشرعية الدولية، وشنها الحروب الجائرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

لقد تراجع معدل نزاهة كثير من المنظمات والهيئات الغربية التي تقدم برامج المعونات والإغاثات والمساعدات، حينما ربطت علناً تقديم برامجها بالتنازلات أو المواقف السياسية. وهذا ما ظهر واضحاً تجاه حصار الشعب الفلسطيني بعد فوز حركة حماس أوائل عام ٢٠٠٥م، حيث التجويع والحصار ومنع الماعون، حتى عملت بهذا الحصار معظم الدول الإسلامية المانحة، وكذلك تجاه لبنان، حيث ربطت المعونات والمساعدات الدولية بمقايضات سياسية في أثناء حرب إسرائيل صيف عام ٢٠٠٦م، وما بعدها حيث حصار غزة وحربها عام ٢٠٠٨م، وما جرى مع حكومة السودان بتهديد انسحاب منظمات الإغاثة والعون الإنساني إذا لم تقبل بتدخل القوات الدولية في دارفور في عام ٢٠٠٥م، وذلك بشكل أوضح في أثناء منتصف عام ٢٠٠٦م وعام ٢٠٠٧م. وهكذا فقد تحولت أعمال كثير من المنظمات الإغاثية الإنسانية في الغرب بشكل عام وأمريكا بشكل خاص إلى تحقيق أهداف وبرامج تخدم الجانب السياسي والمصالح القومية على حساب الجانب الإنساني، حتى حاولوا إقحام مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي في هذا المجال بادعاء دعمها للإرهاب، كما تحولت بعض المنظمات الإغاثية الغربية إلى طلائع استعمارية لتفقد يوماً بعد يوم مصداقيتها.

وحسب تصريح (اينغلاند) في ١٣/٩/٢٠٠٦م المتعلق بربط المعونات الإنسانية بالمواقف السياسية تأكد أن المعونات الإغاثية الغربية ليست لذات الإنسان وكرامته واحتياجه وحقوقه، بل مرتبطة بالمصالح السياسية أو الاقتصادية خلافاً للقيم الإنسانية

السامية، كما أكدته أقوال جيمي كارتر وباراك أوباما في كتابيهما كما سبق في فصل العطاء الأمريكي.

وفي تقرير مثير نشرته جريدة اللومند الفرنسية بعنوان «خدع المساعدات من أجل التنمية» أشارت إلى «أنه في نهاية عام ٢٠٠٢م ارتفعت ديون الدول الجنوبية المرتبطة بالمساعدات من أجل التنمية والمساعدات العامة إلى ٧, ١٧١ مليار دولار. هذه المساعدة مصدر كبير للديون في نهاية الأمر، فالتسديدات تؤدي إلى فقدان رؤوس الأموال بالنسبة لدول الجنوب»^(١). ويكفي أن يطلع القارئ على بعض الكتب عن المؤسسات أو المعونات الدولية الإنسانية وتجاوزاتها الخطيرة ليرى صدق ما نقول ومنها:

١- كتاب سادة الفقر (THE LORDS OF POVERTY) تأليف: غراهام هانكوك.

٢- كتاب الطريق إلى الجحيم (THE ROAD TO HELL)، لمؤلفه ميشيل مارين Michael Maren.

٣- كتاب مساعدات الغرب إلى العالم الثالث (كيف تضيع؟ وإلى أين تذهب؟) تأليف ويليام استرلي أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك والباحث سابقاً بالبنك الدولي.

وقد أكد هذا الأخير على حقيقة مفادها: «أن شعوب دول العالم الثالث باتت تربط بين الهيئات المقدمة لتلك المساعدات وكرامية الغرب وشعوبه أكثر بكثير من زمن الاستعمار الذي كانت بعض تلك الشعوب ترى فيه مزايا أكثر بكثير مما تراه اليوم من هيئات المساعدات»^(٢).

ويتأكد تقديم المصالح على المبادئ والقيم من خلال ما أورده (ناظر) عن المنظمات الغربية قائلاً: «كل المؤسسات الإنسانية تقريباً تبدأ كاستجابة لمشكلات البشر ثم تنتهي معظمها كأدوات لتحقيق مصالح من أوجدها ومن بتمويله يضمن بقاءها، وبرغم الأعمال

(١) انظر: صحيفة «الوطن» السعودية في ١٤/٦/١٤٢٦هـ نقلاً عن صحيفة الليموند ديبلوماتيك الفرنسية.

(٢) انظر: استرلي وكتابه صحيفة «الشرق الأوسط» في ٢٩/٧/١٤٢٧هـ.

الخيرة التي تقوم بها هذه المجموعات والخدمات التي تقدمها لكثير من الدول الفقيرة حول العالم، فمن المهم الحفاظ على الفصل بين أعمالهم ضمن النظام واستخدام هذا النظام في الحصول على الاستثنائية، ولأن معظم المنظمات تجد جل مصادرها المالية في البلاد الغربية فإنها لا تكتفي بدخول الدول النامية أمام الإعلام بفرضيات ثقافية غريبة، ولكنها تختار -أيضاً- مشروعات وتعرض مواقف تتوافق معها، أو لا تبتعد كثيراً عن قيم الداعمين الغربيين لها. ولذا تجد هذه المنظمات مكانها المناسب تماماً، فبعد أن كانت هامشية في النظام السياسي الدولي بدأت المنظمات المدنية في الظهور كلاعب أساس يتمتع بقوة مالية ومعلوماتية وسياسية مهمة»^(١).

ومن الواضح أن هناك مؤشرات نقص وضعف واضحين في المعايير الأخلاقية للمنظمات الدولية الإغاثية والحقوقية الدولية في معظم الساحات العالمية، لقد أسهمت أمريكا وأوروبا الغربية إسهاماً فاعلاً في دعم مؤسسات المجتمع المدني وولادتها في أوروبا الشرقية تحقيقاً للمصالح الغربية في الوقت الذي انحسرت أو غابت فيه معونات الدول الإسلامية ودعمها عن الجمهوريات الإسلامية والأقليات المسلمة في أوروبا التي كانت ضمن منظومة الاتحاد السوفييتي كذلك، ويتأكد النقص أو الضعف من المنظمات الإسلامية وغيرها بحق الفقر والفقراء في النيجر والقرن الإفريقي وباكستان وأفغانستان والدول التي حدثت فيها كارثة تسونامي وغيرها، وهذا راجع لانحسار المبادئ والقيم السماوية والإنسانية من الجميع.

إن تراجع كثير من المؤسسات الغربية ليس في قوتها المادية أو في نمو عددها أو الدعم الحكومي لها، ولكنه يكمن فيما هو أهم من ذلك، حيث أصبحت -بشكل واضح- تقدم المصالح السياسية على حساب القيم الإنسانية - كما سبق - ذكره في كتابات غير مسلمين وكتيبتهم وتقاريرهم، ألا يؤكد كل ذلك أهمية دعم ولادة مؤسسات القطاع الثالث وتقويتها في دول العالم الإسلامي داخلياً وخارجياً لتقدم للعالم - كل العالم - أنموذجاً جديداً قائماً على مبادئ وقيم تفتقر إليها معظم المنظمات الدولية القائمة؟

(١) انظر: هشام ناظر «القوة من النوع الثالث» ص ١٢١.

الحقيقة الثالثة: العدوانية فرصة للانتصار:

نقل (ساردار) في كتابه (لماذا يكره الناس أمريكا؟) عن Zoltan Grossman إحصاء للتدخلات العسكرية للولايات المتحدة في الخارج خلال قرن، والتي بلغت ١٣٧ تدخلاً خلال المدة من عام ١٨٩٠م حتى عام ٢٠٠١م أي بمعدل ٢٣ مرة في السنة، ارتفع هذا المعدل إلى ٢٩، ١ خلال الحرب الباردة ثم ارتفع إلى معدل تدخلين في العام بعد سقوط جدار برلين.^(١)

وخلال ٨٠ عاماً وقعت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على البلدان الأخرى ١٢٠ مرة منها ١٠٤ مرات بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي سنة ١٩٩٨م وحدها كانت الولايات المتحدة توقع العقوبات الاقتصادية على ٧٥ دولة تشمل ٥٢٪ من سكان العالم.^(٢)

وإلى جانب ذلك كله كانت الولايات المتحدة وحدها أو مع إسرائيل أو دولة أخرى تصوت ضد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان أو السلام، أو نزع الأسلحة النووية، أو العدالة الاقتصادية أو المقاومة ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، أو انتهاك إسرائيل للقانون الدولي وما شابه ذلك، وقد أحصى (ويليام بلوم) Wiliam Blum مئة وخمسين حالة من هذا القبيل في المدة بين ١٩٨٤ - ١٩٨٧م.^(٣)

وفي نهاية عام ٢٠٠٤م بلغ إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية العسكري قدر ما تنفقه دول العالم مجتمعة، كما يظهر ذلك تقرير المعهد الدولي لأبحاث السلام الصادر في ٦/٧/٢٠٠٥م. ويخزن الجيش الأمريكي ٨٠٠٠ رأس نووي، يبلغ معدل القوة التدميرية لكل رأس عشرين ضعف قنبلة هيروشيما. كل هذه الرؤوس نشطة أو جاهزة للتشغيل وضعت ٢٠٠٠ منها قائمة إنذار دقيق دقة الشعرة جاهزة للإطلاق خلال خمس عشرة دقيقة.^(٤)

(١) انظر: U.K. Why do people hate America? M.W.Davies and S. ٢٠٠٢، صفحة ٦٨.

(٢) المرجع السابق: صفحة ٧٩.

(٣) المرجع السابق: صفحة ٦٩.

(٤) انظر: صالح الحصين «التسامح والعدوانية» ص ٢١٦، ٢١٧ نقلًا عن روبرت مكنمار «واقتربت الساعة» فورن بوليسي (النسخة العربية) مايو - يونيو ٢٠٠٥م.

ويصور وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا واقع العدوانية الأمريكية قائلاً: «...أعرف من خلال خبرتي المباشرة أن سياسة الولايات المتحدة النووية اليوم توجد مخاطر غير مقبولة للأمم الأخرى ولأمتنا.. سألخص سياسة الولايات المتحدة النووية الحالية بأنها غير أخلاقية ولا شرعية وغير ضرورية من الناحية العسكرية وخطيرة بشكل مرعب»^(١).

لقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م - وتدابيرها على الحقوق والحريات والعدالة والسلام وحرب أفغانستان ومن بعدها العراق في عام ٢٠٠١م و ٢٠٠٣م - فرصة عملية لقياس القيم الغربية واختبارها والتي أتاحتها تلك الأحداث والحروب.

وفي الجدل حول معاملة أسرى الحرب الأفغانية في (غوانتانامو) لم يكن الجدل يدور حول حقوق هؤلاء أو دولهم؛ بل أثر انتهاك حقوقهم وتعذيبهم على سمعة الولايات المتحدة الأمريكية، يقول السيناتور (باتريك لياهي): «لقد سبب هذا الوضع إحراجاً دولياً لدولتنا وقيمنا»^(٢) أما السيناتور (إدوارد كندي) فقال: «انتهاكات حقوق الإنسان في (غوانتانامو) جلبت العار على الدولة وفي كثير من أنحاء العالم ينظرون إلينا على أننا الدولة التي تسحق الناس وتعذبهم دون محاكمة»^(٣) ما يهم الأمريكيين المعارضين على (غوانتانامو) هو سمعة أمريكا لا حقوق هؤلاء، وهو ما يعكس القيم الغربية التي عبرت بشكل واضح عن هشاشة قيم الحرية والديمقراطية العالمية والسلام العالمي، وعكست مدى العدوانية لدى الغرب، وهذه فرصة الأمم المتحدة والدول الأخرى في أن تقدم أنموذجاً أخلاقياً عملياً للعدل والتسامح، ويقوم على المبادئ وليس على المصالح، والإسلام هو المؤهل والوحيد لاقتناص هذه الفرصة من خلال قيم مؤسسات القطاع الثالث الإسلامي ومبادئه.

(١) المرجع السابق، وانظر «التسامح والعدوانية» ص ١٩٩.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٠٥.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٠٥.

غرب متجدد:

هناك من يرى خلاف ما سبق فالغرب يتجدد عبر التاريخ، وكلما هلك قرن جاء بعده قرن آخر، ولا شك أن لهذا الرأي اعتباراً، فالدول الغربية - خلافاً للشيوعية - تقوم على مفهوم القطاعات الثلاثة التي تشكل كيان الدولة بمؤسساتها المستقلة عن القطاع الحكومي أو الأحزاب السياسية مع قوة واستقلال إلى حد كبير للقضاء والقانون، بالإضافة إلى حريات تحقق أو تضمن الإصلاح، ونقد وشفافية ومحاسبة تسهم في القوة والتصحيح، مع اعتبار العمل والإنتاج كقيمة، والأعمال المؤسسية كتشريعات وتطبيقات مع قوة في تطبيق حقوق الأفراد والديمقراطية، حتى أصبح عدل الدول الكافرة ينتصر على ظلم الدول الإسلامية، كما ذكر ذلك ابن تيمية رحمه الله. وهذا وذاك أكسبا الغرب قوة سياسية واقتصادية وعسكرية يتجاوز بها عوامل الموت أو الاحتضار أو الانتحار بشكل جزئي أو كلي، وهو يعيش الآن ثمرة تجربته المرة التي تمثلت في حروبه الداخلية ومشكلات الإقطاع والحروب السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية خاصة أوروبا.

كما أن تلك الكتابات والكتب الصريحة والواضحة السابق ذكرها تؤكد أن الغرب يتجدد، إضافة إلى أن النقد القوي للواقع السلبي في مجالات الأسرة والأخلاق والقيم والدين والثقافة والسياسة يقوم ويصحح دول الغرب إلى حد كبير كما يدعم تجدد الغرب تبني أوروبا الغربية لجاراتها دول أوروبا الشرقية في ضخ دماء النمو السكاني والعمالة وحتى في جوانب قيم الأسرة.

ومما يؤكد ذلك ما ورد في حديث المستورد القرشي وتعليق عمرو بن العاص رضي الله عنه. قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص رضي الله عنه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «تقوم الساعة والروم أكثر الناس» فقال عمرو: أبصر ما تقول، فقال: أقول ما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: لئن قلت ذلك، إن فيهم لخصالاً أربعاً: إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كربة بعد فرقة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة حسنة جميلة: وأمنعهم من ظلم الملوك»^(١).

(١) انظر: «صحيح مسلم»، برقم (٢٨٩٨).

وهذه قيم كبيرة وعوامل قوة وبقاء للغرب تؤكد لها كثرة منظمات القطاع الثالث الغربي ومؤسساته في ميادين الحقوق والبيئة والغوث والإغاثة.

ويبقى السؤال المهم هل هذه القيم قوية بالمستوى التاريخي القديم للغرب؟ وهل هذه القيم سارية المفعول خارج حدود الغرب خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وبروز حرب ما يسمى الإرهاب؟ وهل هذه لوحدها تشكل عوامل القوة والبقاء؟ الجواب عن هذه الأسئلة السابقة بشكل دقيق مرهون بالمستقبل وحجم التصحيح والإصلاح، أو تفوق المنافس.

إننا نعتقد أن الموت أو الاحتضار أو الانتحار الغربي الوارد في الكتابات السابقة يعني السقوط المعنوي والحضاري - وهو أمر كبير ومؤثر - ولا يعني سقوط الكيانات السياسية. لكنه مهدد لبقائها أو قوتها المستقبلية، وإن واقع الأسرة في الغرب، ورفض ثوابت الدين، والانحيار الاجتماعي والأخلاقي والتطرف والتعصب والعدوانية الغربية تعدّ عواصف وزلازل قوية سوف تؤثر على تجدد الغرب وقوته، رغم بعض هذه الاعتبارات فإن الغرب يجدد نفسه ويتجدد، خاصة مع غياب المنافس القوي في ميادين القيم والأخلاق، والغرب يتجدد وبشكل خاص في أوروبا، ولكن وجود مؤسسات القطاع الثالث الإسلامية الفاعلة القوية من داخل أوروبا وخارجها، وتسخيرها لخدمة دينها الإسلامي، كل ذلك قد يزيد من وحدتها وقوتها وإمكانية استلام راية التنافس الحضاري القادم لصالح الإسلام ومؤسساته.

الحقيقة الرابعة: المسلمون والفرص السانحة:

كثير مما ذكرناه آنفاً وما سنعرّج عليه في الفصل القادم يشير إلى أن الفرص السانحة تزداد وتتأكد لصالح المؤسسات الإسلامية، وهي ليست فرصاً لشن العدوان العسكري والسيطرة على مفاصل القارات العالمية ومصادر الطاقة، أو التحكم في بعض الدول من خلال تنصيب حكومات معينة، ولكنها فرص من نوع آخر ومن أجل تقديم شيء آخر تتعطش إليه معظم مناطق العالم الآخر، علماً بأن العالم الإسلامي - سياسياً - ليس مؤهلاً في واقعه المعاصر، ولكن مؤسسات القطاع الثالث حينما تعمل بعوامل القوة من تبرع وتطوع وقيم وتشريعات، فإنها سوف تقدم الكثير على المستوى المحلي والدولي.

يقول (مراد هوفمان) في كتابه (الإسلام في الألفية الثالثة ديانة في صعود): «يملك الإسلام الإجابات الصحيحة عن أسئلة الغرب الكثيرة وأزماته المتعددة، الإسلام ليس طالب إحسان من الغرب، ولكنه مانح رئيس لكثير من القيم وأساليب الحياة...»^(١)

وتؤكد بعض الدراسات المستقبلية أن تزايد عدد سكان العالم الإسلامي عام ٢٠٢٠ م سيفوق العالم المسيحي طبقاً لإحصائيات الفاتيكان.^(٢)

ويشير هوفمان في كتابه (الإسلام كما يراه ألماني مسلم) أن: «في ألمانيا قرابة ثلاثة ملايين مسلم، منهم ١, ٢ مليون تركي، ٨٠ ألف ألماني اعتنقوا الإسلام، وتضم فرنسا ستة ملايين مواطن فرنسي مسلم، ثلاثة ملايين منهم تعود أصولهم إلى دول المغرب العربي، ومليونان من إفريقيا السوداء وأربعمائة ٤٠٠ ألف من تركيا بالإضافة إلى نحو مئة ١٠٠ ألف مواطن فرنسي اعتنقوا الإسلام، أما مسلمو بريطانيا الذين يبلغ عددهم مليوني نسمة، فمعظمهم من المسلمين الهنود والباكستانيين، وهؤلاء لهم ممثلوهم في مجلس العموم واللوردات، وإذا ما اعتمدنا على التقديرات فسوف يصل عدد المسلمين في أوروبا الوسطى والغربية عام ٢٠٢٠م إلى ما لا يقل عن أربعين ٤٠ مليون مسلم».^(٣)

ويضيف هوفمان: «أن المسلمين يشكلون أكبر أقلية دينية عرفتها أوروبا حتى الآن».^(٤)

يتطور الإسلام تطوراً ديناميكياً في أمريكا الشمالية، حيث تضاعف عدد الجوامع فيها منذ عام ١٩٩٠م ليصل إلى ١٢٥٠ جامعاً، ويزيد عدد المسلمين فيها حالياً عن عدد اليهود أو المسيحيين الأسقفيين مع نسبة عالية في عدد الأكاديميين».^(٥) «فكل واحد من أصل خمسة أطباء في الولايات المتحدة مسلم»... «نحو ثمانية ملايين مسلم أمريكي».^(٦)

(١) انظر: مراد هوفمان «الإسلام ديانة في صعود» ص ٢٩٨.

(٢) انظر: وليد عبد الحي «مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية» ص ٢٠٦.

(٣) انظر: مراد هوفمان «الإسلام كما يراه ألماني مسلم» ص ١٧-١٩.

(٤) المرجع السابق: ص ١٨.

(٥) المرجع السابق: ص ١٨.

(٦) المرجع السابق: ص ١٨.

«وتشير التوقعات إلى أن عددهم سيزداد بحلول عام ٢٠١٠م إلى عشرة ملايين، وهذا يعني أكثر من ٣٪ من المجموع المتوقع لعدد السكان»، «يفخر المسلمون الأمريكيون أن واحداً منهم ولأول مرة قد حصل عام ١٩٩٨م على جائزة نوبل للطب، وهو الدكتور فريد مراد، وأن اختصاصيين مسلمين في مجال الكمبيوتر ساهموا مساهمة كبيرة في تطوير عمليات البرمجة»، ويقول هوفمان: «على أمريكا في خضم أزماتها الأخلاقية أن تسترشد (بالتقييم الإسلامية) التي هي قيم الثورة الأمريكية حسب قول (بيتي بومان) Betty Bowman».^(١)

وقد أخبرني هوفمان في زيارتي الشخصية له في منزله في مدينة بون الألمانية بتاريخ ٨/٦/٢٠٠٩م أن عدد المسلمين في أوروبا الغربية وحدها بلغ ٢٥ مليون مسلم وأن ٤٠٠٠ أربعة آلاف ألماني دخلوا في الإسلام في عام واحد هو العام المنصرم.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية توجد أكثر من ستة آلاف ٦٠٠٠ مؤسسة وجمعية إسلامية متنوعة الأهداف والأعمال في أوائل التسعينيات من القرن الماضي في أمريكا،^(٢) وقريب من هذا العدد للمؤسسات الإسلامية يوجد في فرنسا، وتزداد المساجد في ألمانيا باطراد، بينما تتراجع الكنائس حسب معهد الأرشفة الإسلامي، حيث بلغت المساجد ذات المآذن مئة وتسعة وخمسين ١٥٩ مسجداً، وألفين وخمسة مئة مسجد عادي ٢٥٠٠ ومائة وثمانية وعشرين ١٢٨ مسجداً تحت الإنشاء.^(٣)

وقبل خمسين عاماً لا يكاد يوجد مسجد أو جمعية إسلامية بشكل بارز وواضح، وأما الآن فقد انتشرت المساجد والجمعيات الإسلامية في كل مكان، مما يؤكد أن المستقبل

(١) المرجع السابق: ص ١٨.

(٢) انظر: صحيفة القبس ١٠/٦/١٤٢٨هـ.

(٣) انظر: صحيفة القبس ٩/٢٧/١٤٢٨هـ.

لهذا الدين في أصقاع الأرض، وقد تولد لدى الغرب ما يسمى (إسلام فويبا)، وأصبح هذا التخويف من الإسلام من فنون العلوم الإعلامية الدعائية مع بداية الألفية الثالثة بشكل خاص، حتى قال أحدهم - في الدير شبيجيل الفرنسية - : «إن الاحتمال الثالث القائم هو أن يداهمنا الإسلام».^(١)

ذكرت جريدة (لوسوار) البلجيكية: أن أكثر من أربعين ألف مواطن بلجيكي اعتنقوا الإسلام خلال الأعوام القليلة الماضية، وهو المعدل الأعلى في القارة الأوروبية، إذا ما قورن بعدد سكان هذا البلد البالغ نحو عشرة ملايين نسمة، كما نقلت مجلة (دير شبيجل) الألمانية عن دراسة أجراها مركز المحفوظات الإسلامية في مدينة سويست: أن نحو أربعة آلاف شخص اعتنقوا الإسلام في المدة الممتدة بين يوليو ٢٠٠٤م ويونيو ٢٠٠٥م أي ما يعادل أربع ممرات عدد المدة نفسها من العام السابق.^(٢)

وجاء في نتائج إحدى الدراسات التي أعدها معهد فينا للدراسات الديموغرافية وأكاديمية العلوم النمساوية أن ربع سكان النمسا سيكون من المسلمين، وأن ثلث الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا في هذا البلد سيكونون مسلمين بحلول منتصف القرن الحالي، ونسبة المسلمين يمكن أن ترتفع في النمسا من ١٤ إلى ٢٦٪ بحلول عام ٢٠٥١م.^(٣)

وذكرت مجلة (الكوثر) أن عدد معتقي الإسلام الجدد في الدنمارك بلغ ما يقرب من ألفين وخمسة مئة شخص في آخر إحصائية قامت بها الباحثة في علم الدين والاجتماع «كاتي أوستيغورد»، وذكر هؤلاء وفقًا لما نقلته الدراسة أن الإسلام هو الدين الأمثل لهم في محاولة التخلص من معاناتهم النفسية والروحية.^(٤)

(١) Fuldaer Bischof Dyba Der Spiegel: ٢٢ - ١٢ - ١٩٩٧.

(٢) انظر: مجلة «الكوثر» الكويتية، العدد ٩٠ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ.

(٣) انظر: مجلة «الكوثر» الكويتية، العدد ٨٤ شوال ١٤٢٧هـ.

(٤) المرجع السابق.

كما احتلت ترجمة معاني القرآن الكريم المرتبة الثانية لأفضل مبيعات الكتب الدينية في الدانمارك ومن أكثر عشرة كتب بيعاً في الدانمارك، حسب صحيفة «كريستن دابلاادت»، كما أن جامعة لوفان الكاثوليكية البلجيكية بدأت تدريس دورات عن العلوم الإسلامية تلبية للحاجات المتزايدة للطلبة من أتباع الدين الإسلامي وللمهتمين من المواطنين بدراسة الإسلام.^(١)

وقد كشفت صحيفة ازفيسيا الصادرة في موسكو أن ثلاث مئة ألف روسي اعتنقوا الإسلام مؤخراً، كما أن ٥٠ ألف مسيحي فرنسي اعتنقوا الإسلام، بحسب دراسة أصدرتها الأجهزة الأمنية الفرنسية عام ٢٠٠٦م.^(٢)

ويؤكد الباحث السياسي الروسي (شامل سلطانوف) ما ذكره هوفمان عن المسلمين في أوروبا.^(٣)

لقد أصبح المد الإسلامي عالمياً حقيقة لا تقبل الجدل. وهذا المد الجديد مع غيره يمكن أن يشكل فرصاً قوية للمسلمين، ولا سيما مع بروز ظاهرة رفض الهيمنة العسكرية وتقلص الاستعمار الفكري للشعوب الإسلامية أو هزيمتها بفعل اليقظة الدينية والصحو السياسية، حتى أصبح الإسلام يقوى ويصلب برغم كل التحديات التي تواجه المسلمين ومؤسساتهم بشتى أشكالها وأعمالها.

هذه التحديات والحملات العدائية على الإسلام ومؤسساته تؤكد انتصار الإسلام وليس هزيمته، كما تؤكد أن الإسلام بجذوره الثقافية والتاريخية ومؤسساته المعاصرة المتواضعة أصبح منافساً أو نداءً - كما يعتقد بعضهم - له مكانته البارزة في المعادلة الدولية. وكما هو معلوم أن الدين الإسلامي أكثر وأكبر الديانات انتشاراً في الأرض، كما أكدته الدراسات والإحصاءات المعاصرة.^(٤)

(١) انظر: عن الدانمارك وجامعة لوفان مجلة «الكوثر» الكويتية العدد ٩١ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ.

(٢) انظر: مجلة «المجتمع» ٢٩ / ١ / ١٤٢٨هـ.

(٣) انظر: مجلة «المجتمع» الكويتية العدد ١٧٠٢ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ.

(٤) انظر: National Geographic magazine 2001. p.76.

ومما يؤكد حقيقة الفرص السانحة وانتصار الإسلام بسبب هزائم الغرب ما ذكره (صموئيل هنتجتون) في كتابه صدام الحضارات، حيث أفرد فصلاً خاصاً بعنوان: (أفول الغرب) واعترف بأن: (الإسلام في المدى الطويل سيفوز، فالمسيحية تنتشر عن طريق الاعتراف - فقط - والإسلام ينتشر بالاعتناق والتكاثر السكاني).^(١)

وقد أكد (بوكانن) في مواقع كثيرة من كتابه (موت الغرب) هذه المعاني، وكان مما قال: «والآن الإشارات موجودة في كل مكان تشير إلى أن الإسلام ينهض مرة ثانية...»^(٢) وذكر الجزائر ونيجيريا نموذجاً لذلك.

وقال: «وفي أوروبا، تموت الصلوات الجماعية المسيحية، والكنائس تفرغ والمساجد تمتلئ. هناك خمسة ملايين مسلم في فرنسا، وما بين اثني عشر مليون وخمسة عشر مليون مسلم في الاتحاد الأوروبي، ويوجد ألف وخمسمائة مسجد في ألمانيا، لقد حل الإسلام محل الدين اليهودي بوصفه الدين الثاني في أوروبا، ومع تناقص المد المسيحي وخروجه من أوروبا؛ فإن المد الإسلامي يدخلها. وفي العام ٢٠٠٠م سيكون هناك لأول مرة عدد من المسلمين في العالم أكثر من عدد الكاثوليك فيه... الإيديولوجية الإسلامية فشلت في أفغانستان وإيران والسودان في إيجاد دولة حديثة... لكن الدين الإسلامي لم يفشل... قد يكون الغرب تعلم ما لا يعرفه عن الإسلام، ولكن الإسلام يتذكر ما قد نسيه الغرب، ليس هناك رؤية إلا بالإيمان».^(٣)

إن حجم النشر الإسلامي في اللغة الإنجليزية أصبح في بداية القرن الحادي والعشرين مثيراً للدهشة، حتى أصبحت الإنجليزية أكثر من العربية في الكتب والمطبوعات المنشورة عن قضايا الإسلام والمسلمين^(٤) وهذا له دلالة كبيرة من السنة النبوية، فقد بلغ هذا

(١) انظر: صموئيل هنتجتون «صدام الحضارات»، ص ١٤٢.

(٢) انظر: عن تلك النصوص وغيرها بوكانن «موت الغرب»، ص ٢٢٧ - ٢٢٩.

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٧ - ٢٢٩.

(٤) انظر: هوفمان «الإسلام في الألفية الثالثة»، ص ١٧. ويبدو أن الأحداث التاريخية الجديدة بدءاً من أحداث =

الدين إلى حد بعيد بيت المدر والوبر وقدّر الله - الذي يدير هذا الكون - أحداثاً جعلته من القضايا الأولى في الإعلام العالمي، وقد روي عن المصطفى ﷺ ما يؤكد هذا المعنى في حديثه الشريف: (ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين بعز عزيز أو ذل ذليل).^(١)

الحقيقة الخامسة: البديل وأمل الأمم:

أكد د/مراد هوفمان في كتابه (الإسلام كبديل) الذي أثار ضجة كبيرة في الغرب وفي ألمانيا بشكل خاص؛ أن المستقبل للإسلام، وقال: «كان الإسلام - إبان الصراع بين العالم الغربي والشيوعية - يستطيع أن يعدّ نفسه الطريق الثالثة المباشرة لهما، أي أنه الخيار الحر المستقل عن كليهما لفهم العالم والتعامل معه عقائدياً. أما اليوم فإن الإسلام يطرح نفسه بديلاً لكلا النظامين، وذلك لتوفير الحياة على أفضل وجه، وتذليل مشكلاتها المستفحلة... ولا يخفى على المتأمل البعيد الرؤية أن يرى الزحف الإسلامي في القرن الحادي والعشرين مسيطراً، ممكناً لانتشاره ديناً لأغلبية البشر...»^(٢)

«إن الإسلام لا يطرح نفسه بديلاً [خياراً] للمجتمعات الغربية بعد الصناعية. إنه بالفعل هو البديل الوحيد».^(٣)

وأكد (هوفمان) مرة أخرى الامتداد والنمو للإسلام في كتابه الآخر (الإسلام عام ٢٠٠٠م)، فقال: «لا يتوقع أحد اليوم أن يختفي الإسلام، ولكن أن يمتد بل وينفجر، ويضع جنرالات الناتو في حساباتهم أن أكثر المواجهات العسكرية احتمالاً في المستقبل لن تكون بين الشرق والغرب، ولكن بين الشمال والجنوب، فالإسلام هو العدو المتنامي المرتقب».^(٤)

= الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أصبحت سبباً لنشر وانتشار الدين الإسلامي وذلك لحكم ظاهرة وباطنة بغض النظر عن الفاعل الحقيقي لتلك الأحداث ليتحقق فيها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

(١) انظر: «السلسلة الصحيحة» المجلد الأول حديث رقم (٢) و«مشكاة المصابيح» المجلد الأول برقم ٤٢.

(٢) انظر: هوفمان «الإسلام كبديل» ص ١٩-٢٠.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٠.

(٤) انظر: هوفمان «الإسلام عام ٢٠٠٠م»، ص (١٨).

ولا شك أن إفلاس النظم وسقوط الشيوعية منذ عام ١٩٩٠م مع علامات الخطر بأزمة روحية أخلاقية وانحطاط الحضارة الغربية المادية في الغرب، كل ذلك أصبح يصب في تأكيد أن الإسلام المرشح الوحيد لطرح منهاج شامل كامل ناجح مؤهل لإنقاذ البشرية، كما قرر ذلك وأكد كثير ممن عاش الجانب الغربي والجانب الإسلامي، مثل المفكر النمساوي (محمد أسد)، حينما قال: «إن الإسلام لم يقف - يوماً ما - سداً في وجه التقدم والعلم. إنه يقدر الجهود الفكرية في الإنسان إلى درجة يرفعه فيها فوق الملأثة - وذلك على حد تعبيره - ... ولكن يجب أن يتضح لدينا: أن إهمال المسلمين، وليس النقص في التعاليم الإسلامية، هو الذي سبب الانحلال الحاضر».^(١)

المسلمون يتجاوزون معظم هذه التحديات يوماً بعد يوم، وقد أكد سيد قطب - رحمه الله - قبل أن يرى بعينه المد الإسلامي عالمياً - أن المستقبل لهذا الدين في كتاب يحمل العنوان نفسه، ومما ساقه من حجج في تأكيده هذا أن الإسلام منهج حياة، حياة بشرية واقعية بكل مقوماتها، منهج يشمل التصور الاعتقادي الذي يفسر طبيعة الوجود، ويحدد مكان الإنسان في هذا الوجود كما يحدد غاية وجوده الإنساني، ويشمل كل النظم والتنظيمات الواقعية التي تنبثق من ذلك التصور الاعتقادي، وتستند إليه كالنظام الأخلاقي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والدولي وعلاقاته وارتباطاته... نحن نعتقد أن المستقبل لهذا الدين بهذا الاعتبار باعتباره منهج حياة شامل».^(٢)

وشرح التناقض بين هذا الحكم وواقع ما يمر به الإسلام والمسلمون فقال: «لقد صمد الإسلام في حياته المديدة لما هو أعنف وأقسى من هذه الضربات الوحشية وكافح - وهو مجرد من كل قوة غير قوته الذاتية - وانتصر وبقي وأبقى على شخصية الجماعات والأوطان التي كان يحميها، وهو مجرد من السلاح!!... لقد كافح الإسلام - وهو أعزل - لأن عنصر القوة كامن في طبيعته».^(٣)

(١) انظر: محمد أسد «الإسلام على مفترق الطرق» ص ٦٦.

(٢) انظر: سيد قطب «المستقبل لهذا الدين» ص (٣) .

(٣) المرجع السابق: ص ١١٦ - ١١٨.

ومما قال قطب رحمه الله: «الرسول ﷺ كان عارفاً بالحق الذي معه، معرفته بالباطل الذي عليه الجاهلية في الأرض كلها يوم ذاك، وكان واثقاً من أن هذا الحق لا بد أن ينتصر على هذا الباطل»،^(١) ويقول: «إن الذي يفصل في الأمر ليس هو ضخامة الباطل، وليس قوة الضربات التي تكال للإسلام، إنما الذي يفصل في الأمر هو قوة الحق».^(٢)

فإذا كان الإسلام هو دين الحق - وهو كذلك - فإن الأمر محسوم بانتصار دين الحق وسيادته وقيادته للبشرية.

أما وسائل هذا النصر المحتوم للإسلام - في رأي قطب - فهي أن: «رصيد الفطرة معنا، فطرة الكون، وفطرة الإنسان، ومتى تعارضت الفطرة مع الحضارة أو العكس فلا بد أن يكتب النصر للفطرة، قصر الصراع أم طال ولكن لا بد من الارتفاع إلى مستوى هذا الدين في الإيمان والمعرفة والعبادة، وترتفع إلى مستواه في إحاطتنا بثقافة عصرنا وحضارته؛ وممارسة هذه الثقافة وهذه الحضارة ممارسة اختبار واختيار.. فإننا لا نملك الحكم على ما ينبغي أن نأخذ منها وما ينبغي أن ندع، إلا إذا سيطرنا عليها بالمعرفة والخبرة. فمن المعرفة والخبرة نستمد سلطان الاختيار».^(٣)

في السياق نفسه يقول محمد الأحمرى: «ملامح مهمة لزمان قادم لاحت بعض معالمه. ففضب الغرب وخوفهم وهلعهم من الإسلام، ليس بسبب حملات إرهابية، ولا بسبب ملكية الثروة - فقط -، بل لأن المسلمين يمثلون مشروعاً وتحدياً روحياً وثقافياً وحضارياً لا يستسلم ولا يفكر في الاستسلام للحتمية الليبرالية، كما لم يستسلم للجبرية الشيوعية من قبل، وعنده ثقة وتماسك وشخصية رافضة للذوبان، وعنده أمل وتعويض وفهم آخر للحياة الإنسانية».^(٤)

(١) المرجع السابق: ص ١١٦ - ١١٨.

(٢) المرجع السابق: ص ١١٦ - ١١٨.

(٣) بتصرف من كتاب «المستقبل لهذا الدين»، ص (١١٦-١١٨).

(٤) انظر: محمد الأحمرى «ملامح المستقبل»، ص ٩، ص ١٧.

وإضافة إلى هذا فإن الإسلام في العصر الحاضر - كما سبق - يعدّ أسرع الأديان انتشاراً^(١) كما وكيفاً داخل القارات الأمريكية والأوروبية وأستراليا، إضافة إلى غيرها من القارات مع نمو الالتزام به في أرجاء العالم الإسلامي، برغم كثير من التحديات والعوائق التي أصبحت تواجه المسلمين ومؤسساتهم. وقد أصبحت أمة الإسلام بهذا وغيره - عند الغرب - أمة لها رقمها الصعب في المعادلة الدولية في ميدان التنافس الحضاري، أو حتى في ميدان الصراعات والخصومة، كما هو حال تعامل معظم المؤسسات الغربية مع المسلمين في مواقع جغرافية إسلامية كثيرة.

وفوق كل ما سبق من أدلة على أن الإسلام ديانة في صعود بمؤسساته وجمعياته وشعوبه، وأنه البديل والأمل للأمم، فإن نصوص القرآن والسنة النبوية تؤكد ذلك بشكل لا يقبل الجدل، بل تغني عما سبق من استدلال بحكم موثوقية المصدر والإيمان بالجوانب الغيبية للمستقبل. ومما ورد في هذا السياق قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكُنَّا حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ﴾ [غافر: ٥١].

الحقيقة السادسة: رصيد السماحة (التسامح):

لقد كان التسامح في الإسلام - تشريعاً وتاريخاً - من الظهور والوضوح ما جعل كثيراً من المفكرين والمؤرخين من الغربيين يبرزونه في كتاباتهم وكتبهم، فالسماحة في الإسلام تشكل فرصاً سانحة لقيام منظمات إسلامية متعددة ومتنوعة خاصة في مجال الحوارات الدينية والثقافية ونشر قيم الإسلام.

يقول هوفمان: «الإسلام دين مُحَارَبٍ أكثر منه دين مُحَارِبٍ، وحضارة مُحَارَبَةٍ أكثر منه حضارة مُحَارِبَةٍ؛ فحقوق الإنسان ليست تحت تصرف أحد في الإسلام»^(٢).

(١) انظر: التقارير الصادرة بهذا الخصوص ومنها National Geographic mag jan الصادر عام ٢٠٠١م، ص ٧٦.

(٢) انظر: مراد هوفمان «الإسلام في الألفية الثالثة» ص ١١٥.

يقول (ول ديورانت) في كتابه (قصة الحضارة): «رغم خطة التسامح الديني التي كان ينتهجها المسلمون الأولون، أو بسبب هذه الخطة اعتنق الإسلام معظم المسيحيين وجميع الزرادشتيين والوثنيين إلا قليلاً منهم وكثير من اليهود».^(١) ويقول (جوستاف لوبون) في كتابه حضارة العرب: «الحق أن الأمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب ولا ديناً مثل دينهم، وما جهله المؤرخون من حلم العرب الفاتحين وتسامحهم، كان من الأسباب في سهولة اعتناق كثير من الأمم لدينهم ونظمهم ولغتهم التي رسخت وقاومت جميع الغارات وبقيت قائمة، حتى بعد أن تولى سلطان العرب عن مسرح العالم».^(٢) وقال: «وكانت أخلاق العرب في أدوار الإسلام الأولى أرقى كثيراً من أخلاق أمم الأرض قاطبة.. وكان عدلهم واعتدالهم وتسامحهم نحو الأمم المغلوبة وقاؤهم بعهودهم ونبل طبائعهم؛ مما يستوقف النظر ويناقض سلوك الأمم الأخرى، والإسلام من أكثر الديانات ملائمة لاكتشافات العلم ومن أعظمها تهذيباً للنفوس وحملأ على العدل والإحسان والتسامح».^(٣) ويقول -أيضاً-: «وأحسن العرب سياسة إسبانيا، كما أحسنوا سياسة أهل سوريا ومصر، فقد تركوا لهم أموالهم وكنائسهم وقوانينهم وحق المقاضاة إلى قضاة منهم».^(٤) وقال: «واستطاع العرب أن يحولوا إسبانيا مادياً وثقافياً في بضعة قرون، وأن يجعلوها على رأس الممالك الأوروبية، بل أثروا في أخلاق الناس، فهم الذين علموا الشعوب النصرانية أو حاولوا أن يعلموها التسامح الديني الذي هو أتم صفات الإنسان... ويمكن القول: إن التسامح الديني كان مطلقاً في دور ازدهار حضارة العرب وقد أوردنا على هذا غير دليل».^(٥)

(١) انظر: صالح الحصين «التسامح والعدوانية بين الإسلام والغرب» نقلاً عن ول ديورانت «قصة الحضارة».

(٢) انظر: جوستاف لوبون «حضارة العرب» ص ١٢٦-٢٦٦-٢٧٦-٤٣٠.

(٣) المرجع السابق: ص ٥٧٠.

(٤) المرجع السابق: ص ٦٠٥.

(٥) المرجع السابق: ص ٢٧٦.

وجاء في الموسوعة الإسلامية المختصرة: «كان التسامح هو الاتجاه السائد للإسلام بالنسبة لغير المسلمين؛ ولا سيما اليهود والنصارى حتى في وقت الحروب الصليبية، هذا التسامح الذي من المستحيل أن نتصور شبيهاً به في الممالك المسيحية المعاصرة».^(١)

يقول الحصين: «التسامح في الإسلام وعبر كثير من حقب التاريخ الإسلامي ملاحظة يكاد يتفق عليها من كتبوا عن الإسلام من المفكرين الغربيين المحايدون، وتشير إلى أن التسامح مكوّن أساسي من طبيعة الإسلام، استلهمت من عشرات الآيات من القرآن والمئات من الأحاديث التي تأمر بالعفو والمغفرة والحلم والصبر على الأذى ومقابلة الإساءة بالإحسان».^(٢)

وعلى صعيد التمييز العنصري تكررت دعوة المفكرين الغربيين إلى أن يستفيد الغرب من دروس الإسلام في مجال عدم التمييز بين البشر، من ذلك قول (A. Toynliee) في كتاب (Civilisation ON Trial): إن انعدام التمييز العنصري بين المسلمين هو أحد الإنجازات الرائعة للإسلام وفي العالم المعاصر أعني في العالم المتحضر الحديث توجد حاجة ملحة إلى الدعوة لنشر هذه الفضيلة الإسلامية crying need.^(٣)

وبهذا وغيره تزداد الفرص السانحة للعالم العربي والإسلامي في الوفاء لرسالته السماوية؛ ولتقديم هذه المبادئ والقيم من خلال مؤسساته التي لا تزال تعيش على هامش الأحداث، ولكنها مؤهلة بحكم تلك التشريعات والمبادئ إلى الشراكة في صناعة الأحداث.

الحقيقة السابعة: قوة صاعدة برغم التحديات: (الرؤية الإيجابية)

إن مما يدعم الرؤية الإيجابية إضافة إلى ما سبق أن تشريعات الإسلام تميزت بالتأكيد على التفاضل، وأن النصر يأتي من رحم الهزائم، وأن ما ظاهره الشر يؤول إلى

(١) انظر: الموسوعة الإسلامية المختصرة ص ٢٠٦ Short Encyclopedia of Islam

(٢) هذه النقولات من ورقة أعدها الشيخ صالح الحصين بعنوان «الإجابة على أسئلة وزارة العدل الهولندية» وصدرت عن مؤسسة الوقف في كتاب بعنوان «قضايا الإسلام» ١٤٢٧ هـ.

(٣) انظر: للمزيد عن هذا الموضوع المصدر السابق.

تحقيق الخير ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ﴾ [النور: ١١]، وأن الأمور ليست بظاهرها، وإنما بما تؤول إليه، حتى أن المحن تصبح أحياناً منجاً فاعلة، مما لا يسع المقام لذكره.

إن من مؤشرات الرؤية الإيجابية اليقين بأن من طبيعة الإسلام ومؤسساته تجاوز التحديات، ومنها تحديات دعاوى الإرهاب، نظراً لارتباط تلك المؤسسات بدوافع وأهداف عقدية لا يمكن التغلب عليها، ولذلك فقد استفادت مؤسسات القطاع الثالث الإسلامي - ولا تزال تستفيد - من تحديات دعاوى الإرهاب، فأكسبتها خبرة وقوة إدارية تجاوزت بها كثيراً من العقبات، وعلى سبيل المثال تجاوزت حصار فعاليات التبرعات وبرامجها ببناء الأوقاف التي تؤمن موازنتاتها وبرامج الإنفاق بشكل مستديم، كما أصلحت من أخطائها الإدارية وأجراءاتها المالية، إضافة إلى أن هذا القطاع في الإسلام - دون المؤسسات - يقوم ببعض برامج ومشروعاته على الجهود الفردية وأعمال أفراد شبه مؤسسية، وتحقق به نجاحات كبيرة، ولا سيما أن هذه الأعمال الخيرية تنمو مع ظاهرة نمو الرجوع إلى الإسلام والالتزام به في أنحاء العالم، وبحسب المعطيات الواردة في هذا الفصل والفصل السابق، وبحسب السنن الكونية؛ فإن جانب تجاوز معظم التحديات لهذا القطاع الثالث الإسلامي هو المرجح والمؤمل، ولا فرق بين مؤسسات هذا القطاع المحلية أو الدولية، لأن الأخيرة تستمد قوتها من الأولى، وعلتها متلازمتان ومتكاملتان، وهما مستهدفتان بدعاوى دعم الإرهاب بحكم التميز والدور الديني المنوط بهما خاصة في العالم الإسلامي.

ومن مؤشرات الرؤية الإيجابية أن مستقبل القطاع الخيري الإسلامي لا يقوم - فقط - على المؤسسات والجمعيات والتمويل المالي المنظم فحسب، فتشر العلم والمعرفة والتعليم عن بعد عن طريق وسائل الثقافة الحديثة أمر متاح لكل مسلم، كما أن التطور المستمر لوسائل الثقافة الحديثة تمنح وسائل غير تقليدية لكل عمليات الموارد المالية للمؤسسات والجمعيات، كما تمنح بوسائلها المتنوعة فرصاً جديدة في التأثير المحلي والدولي مثل: التعليم والتدريب والمشاركة عن بعد في برامج الجامعات والكليات المفتوحة وبرامج البالتوك (Paltalk)، وما تتيحه تلك الثقافة من مشاركات في المؤتمرات والملتقيات

والندوات وغير ذلك. كما أن دور المسجد في الحد الأدنى لرسالته في العالم يقدم الكثير، وكل ذلك يعدّ مصادر وموارد لأنشطة القطاع الخيري الذي لا يمكن محاصرته بشكل شامل. وفي الغرب فإن التحديات والعوائق المحيطة بالمؤسسات الإسلامية العاملة هناك يجري تجاوز كثير منها في أقل حد من مناخ الحريات والديمقراطيات، وهذا بعد ذاته كاف لتحقيق نجاحات مشهودة على مستويات، أدناها تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية للمسلمين، مع أن دعم الأعمال الخيرية -محلياً وعالمياً بشرياً ومالياً- يمكن أن يكون من بعض مؤسسات القطاع الحكومي المعنية بالعمل الخيري وكذلك رجال الأعمال المحسنين، كما هي الحال في معظم دول العالم العربي والإسلامي، وهي الدول التي لن تتخلى عن تلك المبادئ أو القيم كسياسات أو مصالح تتفق مع قيم شعوبها ودياناتهم. وفي بعض الأحيان قد يأتي دعم الحكومات الإسلامية كنوع من المجاملات السياسية لبعض الدول، كما أن الشركات أو المؤسسات التجارية ورجال المال والأعمال لن يتخلوا عن دعم إخوانهم المسلمين ولو بالطرائق التقليدية، بعيداً عن دعم المؤسسات والجمعيات في حال استمرار الحصار عليها أو على بعضها.

المهم في هذا المقام التأكيد على أن واقع المنظمات غير الحكومية - بشكل عام (الإسلامية وغيرها) - ومستقبلها آخذ في النمو أفقياً ورأسياً حسب الاستشراف - والله أعلم - حيث أصبحت مؤسسات القطاع الثالث - منظماتٍ وشعوباً - قوى توجيه وتأثير وتغيير في الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بشكل يفوق قوى القطاعات الحكومية والاقتصادية برغم كل العوائق والتحديات الدولية. ولكن هذه القوة بالتأكيد سوف تختلف من دولة لأخرى، ومن منظمات للقطاع الثالث معنية بالداخل وأخرى عابرة للحدود الوطنية، ومن معنية بشؤون الإغاثة إلى منظمات أخرى معنية بحقوق البيئة وأسلحة الدمار الشامل والقضايا السياسية، علماً بأن الفوز الكبير لهذا القطاع الثالث مرتبط - إلى حد معين - بانتهاء المدة الاستثنائية لهيمنة القطب الواحد، التي بدت ملامحها بفشل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، وما أعقبها من انهيارات مالية واقتصادية تأكدت في رمضان ١٤٢٩هـ - سبتمبر ٢٠٠٨م، ويصاحب ذلك

بروز منافسين كأوروبا الموحدة، أو مصارعين جدد كروسيا والصين وغيرهما، هذا الواقع إذا نما وازداد سوف يوجد مناخاً خصباً لهذا القطاع ينمو ويتحرك فيه بحرية وقوة.

وبالنظر إلى تقارير مؤسسة (راند) البحثية - السابق ذكرها - التي تدعم مؤشرات الرؤية السلبية، فلا شك أن المنظمات والجمعيات الخيرية الإسلامية المستقلة أو المرتبطة ببعض الحركات الإسلامية المؤمنة بتطبيق الشريعة، سوف تواجه تحديات وعوائق كثيرة، ولكنها بحكم مؤشرات الرؤية الإيجابية، سوف تتجاوز معظم تلك التحديات. ويعترف تقرير دراسة (راند) الأخير: أن العقبات في مواجهة الإسلام تختلف عن هدم الشيوعية، فالعقبات أعمق مع الإسلام والمسلمين، فالتيار الإسلامي غير المحدد في كتلة واحدة يختلف عن كتلة واحدة محددة كالشيوعية. كما يعترف التقرير أن ضرب التيار الإسلامي (المؤسسات الإسلامية ومواردها المالية) يواجه صعوبة في الدول الإسلامية الغنية مثل دول الخليج.

التفاؤل بالانتصار للإسلام يترتب عليه وجوب وجود منظمات وشبكات إسلامية عالمية مستقلة تعمل بمبادرات منفردة أحياناً، أو مجتمعة حيناً آخر، وتعمل حسب القواسم المشتركة بتحالقات دولية مع المنظمات المستقلة في كل جوانب الأعمال والبرامج المشتركة، فعالم اليوم مفتقر إلى حقوق المرأة وحقوق الإنسان بصورة تتجاوز المفهوم الغربي والوصاية الغربية لهذه الحقوق، كما يفتقر إلى السلام العالمي المبني على العدل والحرية الممنوحة من السماء، ورفع الظلم عن المظلومين والسجناء وإغاثة الملهوفين والضعفاء والمساكين، وقضايا البيئة والزراعة والأغذية المعدلة جينياً، وقضايا المخدرات والتدخين وغيرها، إضافة إلى وجوب وضروية نشر القيم الروحية للإسلام في عالم متعطش إليها، بسياسة تتجاوز الجوانب السلبية عند منظمات الشمال التي تتألف في الأساس وفي الغالب من الأثرياء والمتقنين، وتعتمد - أو تفترض - القيم الشمالية وليست العالمية، كما تعامل الجنوبيين كضحايا وليس كشركاء، فهيمنة الشمال على مؤسسات المجتمع المدني ما بعد (الوطني) ليست - دائماً - مقبولة عالمياً كما عبرت عن ذلك فلوريني في كتابها القوة الثالثة.^(١)

(١) انظر: آن فلوريني «القوة الثالثة»، ص ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٥.

وبهذا تكتمل الملامح العامة للرؤية المستقبلية العالمية حيث القوة المرشحة للعطاء، مؤسسات القطاع الثالث الدولية (الإسلامية وغير الإسلامية) مع قوة متنامية وقبول حسن لمؤسسات ومنظمات القطاع الخيري الإسلامي - على الأقل - في مناطق الصراع والحروب بالدول الإسلامية، وذلك برغم كثرة التحديات والعوائق، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الرؤية العامة مدخل يعطي الباحثين المتخصصين في دراسات استشراف المستقبل إمكانية القياس والبحث والتجربة العلمية على ضوء تلك المؤشرات الإيجابية والسلبية وغيرها.

والخلاصة أن التأكيد على ما ورد من نتائج عن الأهمية الإستراتيجية الواردة في الفصل الثاني، مع ما ورد من معطيات ومؤشرات في الرؤية الإيجابية، إضافة إلى تلك الحقائق عن ديانة الإسلام الصاعدة وانتصار هذا البديل - بقوته الذاتية - كل ذلك مع غيره يكون الفرص السانحة ليؤدي المسلمون من خلال مؤسسات القطاع الثالث ما يصلحون به أحوالهم، ثم ليقدموا لغيرهم قيم السماء بديلاً عن قيم الأرض رحمة للعالمين أجمعين. وهذه الفرص السانحة تدعو المسلمين جميعاً للعمل بإخلاص ومصادقية وبمبادرات فردية ومؤسسية على رفع نسبة الوعي بالقوة التي يمتلكونها، تلك القوة المعنوية والفكرية، مع استثمار أمثل للإمكانات المادية - وهي كبيرة - لسد احتياجات سوق العمل الخيري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي على جميع المستويات المحلية والعالمية ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

الحقيقة الثامنة: عوالة من جانب آخر:

يتسم القرن الحادي والعشرون بسمّة بارزة هي انتصار الإسلام، وذلك من خلال معطيات وردت في بعض فصول هذا الكتاب. ولا شك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستواصل تقدمها اللافت والكبير مع النمو المضطرد للمجتمعات المدنية المحلية والدولية. وهذا الأخير بمثابة قوة ساحقة لا يمكن إيقافها، فالمجتمع المدني ما بعد القومي والوطني وجد ليبقى، حسب وصف فلوريني في كتابها السابق ذكره، والسبب أن شبكات هذا

المجتمع تتخطى الحكومات أكثر فأكثر، وتستهدف القطاع الخاص أو تعقد شراكات معه، كما أن المجتمع المدني في العالم يتبدل من لفت الأنظار إلى المشاركة المباشرة في إدارة المسائل العالمية، كما تعمل منظمة الشفافية الدولية عن كثب مع البنك الدولي في حملة مناهضة الفساد، وكما فعلت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية مع الحكومة الكندية، ويمكن للمجتمع المدني ما بعد القومي (الوطني) أن يخدم الإنسانية جيداً.

وتضيف الباحثة ما يمكن اعتباره قاسماً مشتركاً بين الأمم فتقول: «لعل المجتمع المدني ما بعد القومي يؤمن الأساس لشكل الحكم العالمي، ليس لحكومة عالمية، بل لنظام ذي ثقافة مشتركة مع قيم يتشاطرهما الجميع على نطاق واسع. وبعض هذه القيم يحظى بالاعتراف منذ الآن مثل كونية حقوق الإنسان الأساسية والحاجة إلى الاستمرارية البيئية للتنمية الاقتصادية».^(١)

وتقول في موضع آخر: «بما أن العولة تجعل الكل منا يرتابون من سلوك الآخرين، فيبدو من الملائم أن يؤمن المجتمع المدني ما بعد القومي آلية مناسبة، كي يكون للناس في كل مكان رأي في هذه الأعمال... ويمكن للمجتمع المدني ما بعد القومي أن يؤمن السبيل الوحيد المفيد للمشاركة في عملية صنع القرار».^(٢) وقد أكد الأحمرري على أهمية المستقبل وأنه يوسع فسحة الأمل والعمل، وذلك في كتابه المفعم بالفأل والأمل (ملاحح المستقبل) فقال: «إعطاء القيمة للمستقبل عمل مقدس وجّهت له الأديان، ونادت به الفطرة؛ فالعمل والتخطيط للمستقبل، لتعظيم الأرباح، وتقليل الخسائر رسالة تستحق أن يسخر لها جزء كبير من العمل والتفكير».^(٣) كما أكد في موضع آخر على: «أن آلام اللحظة التاريخية وعسرها سوف يخلفها يسر وخير وأمل كبير».^(٤)

(١) المرجع السابق: ص ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٦٦ - ٢٦٨.

(٣) انظر: محمد الأحمرري «ملاحح المستقبل» ص ٩، ١٧.

(٤) المرجع السابق: ص ١٧.

ويؤكد هشام ناظر في كتابه القوة من النوع الثالث: «أن الطريقة الوحيدة لمواكبة التغيير هي بالاستثمار فيه... وليس على المرء بالضرورة أن يقلد التجربة الغربية لإحداث التغيير، ولكنه بحاجة لأن يبني تجربته الخاصة... فالكيانات الصغيرة التي تسعى إلى تنمية قوتها إلى الحد المعقول تكمن فرصتها الكبرى في نقاط ضعف الأقوياء... وهنا تستطيع الأمم الأضعف أن تجد مدى أوسع للمناورة بخيال واسع»^(١). ونقول هنا: ولعل ما سبق يشكل فرصاً سانحة للمسلمين في استثمار مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته ما بعد القومي (الوطني) لتقديم القيم الربانية والشرافة في كل القواسم الإنسانية، فالعولة عامة وليست ماركة خاصة أو محتكره لأحد.

لقد اعتاد الجميع أن تكون العولة من القوي للضعيف، ولكن بمفهوم أن القوة هي القوة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، ولكنها في الإسلام قوة الأفكار والمبادئ العظيمة التي لا تهزم، والمرحلة التاريخية الجديدة للعالم تتسم بصراعات من أهمها صراع أو تنافس الأفكار. وقد حان لشعوب ودول العالم العربي والإسلامي أن تعمل على إعادة التاريخ - رحمة للعالمين -، وأن تمارس عولة القيم والأفكار وهي القوة التي يمتلكونها (الإسلام بقيمه الروحية والأخلاقية)، ومع جميع الأمم الأخرى بأهداف ووسائل مؤسسية متميزة واضحة، ولكن ذلك يتطلب وضع إستراتيجيات متكاملة من مؤسسات القطاع الثالث الإسلامي ودوِّله والقيام بمبادرات سريعة وفاعلة لإيصال رسالتها الحضارية والأخلاقية، فالحقائق سالفة الذكر وما سبقها من مؤشرات في الفصل السابق تعتبر فرصاً سانحة لميلاد ونمو هذا القطاع، كما أنها تدعم الرؤية الإيجابية التي تشير إلى المستقبل الكبير والمنتظر لهذا القطاع برغم العوائق والتحديات والانتصار الحقيقي لدول العالم العربي والإسلامي هي بالاستثمار الأمثل في هذا القطاع بشرياً ومالياً، ولعل من الأولويات الإستراتيجية إنشاء مراكز البحوث والدراسات المتخصصة في رسم إستراتيجيات العمل الخيري كقطاع.

(١) انظر: هشام ناظر، «القوة من النوع الثالث»، ص ٢٢، ص ٢٤.

الفصل السَّابِع

خيرية بلا حدود

➤ تشريعات العطاء.

● العطاء والنماء.

➤ القطاع الأول الإسلامي.

● قوة نوعية.

➤ عالمية بلا حدود.

➤ التنمية المستدامة.

قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (١٧) [الأنبياء: ١٠٧]

وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]

خيرية بلا حدود

تشريعات العطاء:

كثير من الناس قد ينخدعون أو ينهزمون أمام أرقام العطاء الأجنبي (غير الإسلامي)، وهي أرقام مذهلة حقًا - كما سبق - تستحق التأمل في بعض جوانبها والإعجاب في جوانب أخرى، برغم فقدان كثير منها لمبادئ العطاء الإنساني وقيمه، كما ورد على لسان جيمي كارتر وباراك أوباما في نهاية الفصل الرابع. ولكن الأخذ بقيم العطاء الإسلامي وتشريعاته، والعمل بإدارة تقوم على المبادئ الإدارية الحديثة التي تمنح القطاع الثالث كامل حقوقه (الزكاة والأوقاف) ليشكل هذا القطاع قوة لا يستهان بها وبعدها إستراتيجيًا يتناسب مع المتغيرات الدولية، ويستوعب متطلبات الرؤية المستقبلية.

فالعطاء الإسلامي تميز من حيث قوة القيم وفاعليتها، ومن حيث تأثيره النوعي لا الرقمي، كما أنه يقوم على الأعمال الفردية والمؤسسية فهو أوسع مجالاً من القطاع الثالث، ويكفي أن نقول: «إن دوافع العطاء الإسلامي دوافع قوية؛ لأنها دينية ١٠٠٪، وما يصحب ذلك من رقابة إيمانية ذاتية (الترغيب والترهيب) ودوافع (الثواب والعقاب) مما انعكس إيجابياً على حفظ الأمانات في مدخلاتها (الإيرادات والتبرعات) ومخرجاتها (النفقات) وفي قوة الآثار والتأثير، برغم ضعف الأرقام، وقد يكون هذا سبباً لردود الفعل من قبل بعض الدوائر الغربية المتعصبة التي تبنت الدعاوى والمزاعم الأمريكية حول دعم المؤسسات الخيرية الإسلامية للإرهاب.

لقد أدت قيم العطاء الإسلامي وأخلاقياته إلى تفوق مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي عن غيرها في جوانب كثيرة حتى أصبحت منافساً باعتراف الباحث البريطاني (جونثان بنثال)، الذي أشار إلى أن المنظمات الإسلامية لا تتمتع فقط

بالانتشار الواسع في وسط الناس، ولكنها «طورت برامج دولية مدعومة بشكل عالمي، يشكّل بديلاً يضاهي الغرب اليهودي والمسيحي».^(١)

وتؤكد هذه القيم حينما نلاحظ أن الإسلام يقدم عطاءه بلا حدود ولا قيود للمسلمين وغيرهم، وبقيم ومبادئ تفوق القيم الغربية والشرقية بلا من ولا أذى ولا مقايضة كما يمارس الغرب المتعصب اليوم عندما يقاوض أو يربط المساعدة بالمواقف السياسية مثلما نرى اليوم بحق الشعب الفلسطيني والسوداني والصومالي وغيرها.

إن الأمر في الإسلام مختلف ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٩]، وقيم الإسلام ثابتة حتى مع العدو المحارب ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُدُودٍ مَسْكُونَةٍ وَبَيْمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]، وتجاوزت قيم العطاء الإسلامي حقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان كمبادئ وتطبيقات «وفي كل كبد رطبة أجر»^(٢) و«امرأة بغية دخلت الجنة بسبب سقيا كلب»^(٣) وأخرى: «دخلت النار بسبب حبسها هرة لا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»^(٤) إن الحقوق في الإسلام ليست شعارات أو وسائل ضغط سياسية كما تفعل مؤسسات الغرب وحكوماتها، وتتضح بعض جوانب القوة في التشريعات والأهداف النبيلة للعمل الخيري الإسلامي من خلال بعض هذه الآيات والأحاديث:

ففي الربط بين الإيمان والعبادة وفعل الخير ورد قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧].

● وعن حقيقة البر: قال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي

(١) انظر: محمد السلومي، «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب» ص ٢٢٣.

(٢) انظر: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٢٩).

(٣) المرجع السابق: برقم (٣٠).

(٤) المرجع السابق: برقم (٢٨).

الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴿البقرة: ١٧٧﴾.

● وعن حقيقة المال والمالك الحقيقي له قال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾ [الماعون: ٥٧]، فالإنفاق في وجوه الخير والبر قرض حسن مع الله ينميه له ويستثمره حتى يصير أضعاف ما بذله ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥].

● وعن نمو رأس المال والأرباح قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وفي ميادين السباق قال تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٤٨].

● وفي بيان الأجر المترتب على عمل الخير وضده من الوزر ورد قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥-١٠].

● وفي سياق التهديد لمن يسوّف أو يتأخر في عمل الخير قال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٠﴾ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾﴾ [المنافقون: ١٠، ١١]. وفي سياق العذاب الموعود قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة: ٣٤].

العطاء والنماء:

إضافة لما سبق من الآيات هناك أحاديث كثيرة جداً، ولكن لا بأس من ذكر طرف منها على سبيل المثال لنوضح بجلاء أن الأمر يتعدى الترغيب والترهيب إلى جوانب

الاعتقاد ومراتب الوجوب والفريضة، مع ما في ذلك العطاء من نماء وتنمية اقتصادية في الدارين، ومن ذلك:

● ورد في البخاري ومسلم واللفظ لمسلم قال: رسول الله ﷺ: «ما تصدَّق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل! كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله».^(١)

● وفي البخاري ومسلم: قال رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله! أي الصدقة أفضل؟ قال: «أن تصدَّق وأنت صحيح حريص، تأملُ الغنى، وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان».^(٢)

● ورد في صحيح الجامع في سنن الإمام أحمد والنسائي وابن ماجه: كان النبي ﷺ يوصي التجار بقوله: «يا معشر التجار، إن هذا البيع يحضره اللغو والحلف فشويوه بالصدقة».^(٣)

● ورد في صحيح مسلم قول المصطفى ﷺ: «ما نقص مال امرئ من صدقة».^(٤)

ومن الأقوال المأثورة الجميلة التي تصور فعل الخير للآخرين وجدواها الاقتصادية المعنوية والمادية وآثاره النفسية والاجتماعية الأقوال الآتية:

● قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - عن النتائج المشهورة للصدقات: «فإن للصدقة تأثيراً عجيباً في دفع البلاء، ولو كانت من فاجر، أو ظالم، بل من كافر، فإن الله يدفع عنه بها أنواعاً من البلاء، وهذا أمر معلوم عند الناس، خاصهم وعامهم، وأهل الأرض كلهم مقرّون به لأنهم جرّبوه».^(٥)

(١) انظر: «صحيح الجامع» برقم (٥٦٠٠).

(٢) انظر: «إرواء الغليل» برقم (١٦٠٢).

(٣) انظر: «صحيح الجامع» برقم (٧٩٧٤).

(٤) انظر: «صحيح مسلم» كتاب الزكاة، باب البر والصلة (١٢٠/٢).

(٥) انظر: ابن القيم «الوابل الصيب من الكلم الطيب» ص (٤١).

وقد وردت في هذا السياق أقوال مأثورة وهي أشبه ما تكون برسائل للمحسنين من تجار وغيرهم.

- قال ابن القيم في الوابل الصيب عن المعنى القوي للفلاح والنجاح: «كان ابن عوف أو سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنهما- يطوف بالبيت وليس له إلا دعوة واحدة وهي: رب قني شح نفسي، فقيل: أما تدعو إلا بهذه الدعوة فقال: إذا وقيت شح نفسي فقد أفلحت لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوقِ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [التغابن: ١٦].

من هو المحتاج لإخراج الصدقة ١٩:

- قال الشعبي: «من لم ير نفسه إلى ثواب الصدقة أحوج من الفقير إلى صدقته فقد أبطل صدقته، وضرب بها وجهه!».
- كان سفيان الثوري ينشرح صدره إذا رأى سائلاً على بابه ويقول: «مرحباً بمن جاء يغسل ذنوبي!».
- والتساؤل الذي قد يفرض نفسه بعد عرض ما سبق هو كيف لا تتحول مفاهيم العطاء في بحث المانحين عن الممنوحين في ظل هذه الدوافع والتشريعات!

القطاع الأول الإسلامي:

تعد التشريعات الإسلامية في التطوع والتبرع وتطبيقاتها التاريخية في ذلك أنموذجاً يؤكد أن هذا القطاع كان الأول من حيث تقديم الخدمات للأمة سواء في مجال التطوع كموارد بشرية أم بحجم الأوقاف وأثرها كموارد مالية، كما أن ماضي مؤسسات القطاع الخيري المانحة (الأوقاف) باستقلاليتها وإشراف القضاء عليها تعد قوة فاعلة، وقد أكسبتها تلك المكانة الإدارية تعاطفاً شعبياً وتفاعلاً وعطاءً، حتى تنافس الخلفاء والأمراء

بالإقطاع الخيري (الأوقاف) لها من أملاك الدولة، وكانت تلك المؤسسة التمويلية في تركيا والحجاز والشام ومصر والجزائر والأندلس وغيرها مضرب الأمثال، حتى في مجالات الوقف على الجهاد والمجاهدين، وحماية الثغور الإسلامية كأمن خارجي للدولة الإسلامية.

ثم تحولت سلباً معظم الشعوب الإسلامية خلال القرنين الماضيين في تعاطيها مع الوقف؛ نظراً لتحول إدارة الأوقاف الأهلية إلى مؤسسات تابعة للقطاع الحكومي، فالأوقاف في نظر الموقفين ليست وظيفة حكومية تُسَيَّس أو يعبث بها أو تصرف عن وظيفتها - كما هي الحال - في بعض بلدان العالم الإسلامي، أو على أقل تقدير أصبحت داخلية في دائرة البيروقراطية الحكومية وفقدان الأمانة في حسن الإدارة في بعض الدول الإسلامية الأخرى، وقد تلاشى الحماس في العطاء والوقف في دول أخرى لهذه الأسباب وغيرها. وتعدّ تجربة باكستان واندونيسيا من التجارب الناجحة إلى حد كبير في هذا العصر في قوة هذا القطاع الخيري واستقلاليتته، حيث الأوقاف والمساجد والمراكز والجمعيات والمؤسسات والمدارس والمعاهد والمكتبات والجامعات الخيرية، وكذلك شؤون التبرعات والمساعدات كلها تدار من قبل لجان ومجالس أهلية. وقد تكون تلك القوة سبباً في الاستهداف في دعاوى ومزاعم الإرهاب على مؤسسات القطاع الخيري في هاتين الدولتين.^(١)

ويؤكد الشيخ صالح الحصين على سر قوة الوقف؛ إذ هو العمود الفقري لمؤسسات القطاع الخيري الإسلامي وجمعياته؛ ذاكراً أنموذج مصر المعاصرة السلبي في تعاملها مع الأوقاف بتحويلها إلى مؤسسة عامة [حكومية]، وكيف أن هذا قد انتقل إلى بعض بلدان العالم العربي قائلًا: «واضح أن النتيجة العملية لهذا النظام وهي خضوعه لكل مساوئ البيروقراطية، والعجز الإداري. وأسوأ من هذا كله قيام رادع فعال يمنع أهل الخير من النشاط للوقف ما داموا يعرفون أنه سيؤول إلى الإدارة الحكومية التي

(١) انظر: محمد السلومي «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب» الفصل الثاني.

إن وثقوا بأمانتها؛ فإنهم لا يثقون بكفائتها... ولهذا فإن من أعطوا الحكمة في أمور دنياهم ومعاشهم وعلموا ظاهراً من الحياة الدنيا، ممن يسمونهم [الدول المتقدمة] قد انتبهوا إلى هذا الأمر فحذروه أشد الحذر.^(١)

وذكر الحصين مثلاً على ذلك فقال: «يوجد في المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية والدول التي يسود فيها النظام القانوني الأنجلو سكسوني نظام يشبه الوقف يسمى [الترست] Teust. وقد حرصت حكومات هذه البلدان على عدم التدخل في هذا النظام، واقتصرت على إيجاد نوع من الإدارة يهتم بالرقابة والمعاونة، وتجميع المعلومات، وتقديمها لذوي العلاقة وأبقت لهذا النظام خصوصيته وفرديته، وحذرت أن تتدخل في إدارته، وليس المجال متسعاً لبيان نتائج هذه السياسة الحكيمة، والتي من أهمها تطور هذا النظام واتساع نطاقه وقدرته على التحرك ومواجهة حاجات المجتمع المختلفة والمتعددة والمتغيرة».^(٢)

قوة نوعية:

تكمّن قوة العطاء الخيري في الإسلام في أنه لا يقوم على الأعطيات الكبرى فحسب بقدر ما يقوم على تفعيل المشاركة العامة للقاعدة العريضة من المجتمع الإسلامي وذلك في مجالي الموارد البشرية والمالية، كما قال تعالى عن البر وهو أساس العمل الخيري لكل مسلم ومسلمة: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

وقال تعالى عن حقيقة البر وشموليته: ﴿يَسْأَلُ الْإِنسَانُ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

(١) انظر: النصوص المقتبسة ورقة مشاركة رئيس شؤون الحرم المكي والمدني الشيخ صالح الحصين في الملتقى السنوي الأول للجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بالطائف ١٤٢٥هـ.

(٢) المرجع السابق.

كما أن أحاديث الترغيب والترهيب والتشريع تؤكد على هذا المعنى الكبير، ومنها حديث: «سبق درهم مئة ألف درهم»^(١) وكلها تصب في تحريك المجتمع كله فقيره وغنيه وصغيره وكبيره وذكره وأنثاه، فالدرهم من طالب أو طالبة أو فقير أو فقيرة له معنى كبير وقيمة نوعية تفوق القيمة الرقمية لمئة ألف درهم من سادة المال والأعمال، ليتأكد أن القيمة الحقيقية هي لقيم العطاء الإسلامي خلافاً للقيمة الرقمية المعمول بها في ثقافة العمل الخيري الغربي؛ فتشريعات العطاء والمنح في الإسلام وقيمه توظف الجميع للعطاء؛ مما يتطلب توفير جميع وسائل جمع التبرعات ولجميع الفئات والطبقات، وفي جميع أماكن وجودهم، ليكون استيعاب هذا النوع من العطاء الواسع للقاعدة العريضة في المجتمعات الإسلامية وتوظيف كل الطاقات البشرية وكل الموارد المالية في تنمية القطاع أولاً وخدمة الدولة ثانياً.

وإذا كانت الإدارة الحديثة للدولة في دول الشمال بشكل خاص بتطبيقاتها الإدارية للقطاع الثالث قد حققت نجاحاً على المستوى الداخلي والخارجي في تحقيق أهدافها فإن النجاح قد تحقق في كثير من التطبيقات عبر معظم حقب التاريخ الإسلامي للعطاء الخيري الإسلامي، حتى كان - بحق - القطاع الأول أو الثاني، من حيث حجمه وقوة تأثيره، وكل ذلك ناتج من حصوله على حقوقه المشروعة من دعم الأوقاف واستقلاليتها، وموارد الزكاة ومصارفها وخمس الركاز ودعم بيت مال المسلمين، والمشاركة العامة في التطوع والتبرع وغير ذلك.

إن الأخذ بنظم الدولة الحديثة وهيكلتها القائمة على قطاعات ثلاثة يعدّ من النجاح الإداري والقوة السياسية لأي دولة، كما أنه في مجمله من متطلبات تطبيق الشريعة الإسلامية لأي دولة إسلامية.

والعمل بالقطاع الثالث للدول الإسلامية إضافة إلى كونه عقيدة وعبادة وسياسة شرعية، فهو وقاية من تحديات خارجية وعلاج من أزمات إدارية وسياسية واجتماعية داخلية.

(١) انظر: «صحيح الجامع»، حديث رقم (٣٦٠٦).

عالمية بلا حدود:

تميز الإسلام عن غيره بأنه دين بلا حدود وشريعة بلا حدود، ورسالة ورسول بلا حدود فهو هدى لجميع العالمين، وقد دخل إلى قارات العالم ودولها دون غزوات أو جهاد، مثل شرق آسيا وجنوبه، حيث إندونيسيا وماليزيا وجنوب الفلبين وتايلند، وكما هي حال انتشار الإسلام في العصر الحاضر في أوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها. وتجسدت هذه العالمية في أتباعه وعلمائه ودعاته ومفكره، وصاحبت الطلاب المبتعثين والتجار والسائحين، والمهاجرين للعمل، وعامة الناس وخاصتهم بأعمالهم وعلاقاتهم وعباداتهم، حيث لا حدود ولا قيود ولا طقوس للأعمال الفردية والمؤسسية. وقد تجاوز هؤلاء - بأخلاقهم وقيمهم وبعض جهودهم - أعمال وأهداف مؤسسات عالمية معاصرة مثل «أطباء بلا حدود» أو «محامون بلا حدود»، وتحقق المد الإسلامي في العصر الحاضر بقوته الذاتية غير المنظورة، من خلال جاذبية قيمه وأخلاقه ومبادئه، حتى أصبحت هذه العالمية والجاذبية إشكالية كبيرة لدى خصومه، فلم يكن معظم المد الإسلامي نتاج إستراتيجيات دولية أو حكومية أو شعبية، كما لم يكن نتاج العنف المنظم، كما هو حال الثقافة الغربية ودولها في برامج التغلب والسيطرة، حيث وصف (صموئيل هنتجتون) الغرب؛ بأنه فرض ثقافته وتفوقه بالإرهاب المنظم.^(١) هذه الخصائص لهذا الدين ومؤسساته تعد جزءاً من إشكالية الغرب المتعصب تجاه الإسلام ومؤسساته.

وتعكس هذه العالمية أهمية القطاع الثالث للجوانب السياسية والإدارية، والأمن الداخلي والخارجي، لأي دولة إسلامية وتؤكد على وجوب قوة وفاعلية الذراع الدولي (الخارجي) لمؤسسات القطاع، ولا سيما أن التشريعات الإسلامية عامل قوي لانتشار تلك المؤسسات خارج أوطانها.

والأمر يتأكد بحق الدول الإسلامية، كواجب شرعي ومتطلب وطني لتحقيق المصالح السياسية والقيم الدينية، حيث لا مجال للانكفاء عن هذا الواجب من تقديم المعونات

(١) انظر: صموئيل هنتجتون «صدام الحضارات»، ص ١٢٠.

والقيم الإسلامية التي يفتقر إليها عالم اليوم؛ ويمكن للمنظمات الإسلامية التي تقوم على القيم الاجتماعية والأخلاقية - للإسلام وليس على القيم الاقتصادية وقيم السوق والمصالح السياسية - أن تؤدي دوراً كبيراً في الساحات العالمية. بل إن واقع الحاجة العالمية لتلك القيم يتطلب تجاوز الواجب، إلى أن تكون المؤسسات الخيرية الإسلامية العالمية وحضورها القوي خارجياً إستراتيجية ثابتة، ويتأكد أكثر وأكبر بحق بعض الدول الإسلامية، خاصة ذات الموارد المالية الوفيرة، حيث يتطلع جميع المسلمين بأقلياتهم إلى معونات المعنوية والمادية والحكومية والشعبية.

ولما سبق وغيره فإن القطاع الثالث في جميع الدول الإسلامية هو قطاع عامل وفاعل بلا حدود، وأهميته الخارجية أكثر من الداخلية في بعض الجوانب لاعتبارات كثيرة منها:

أ- أن حجم الجمعيات الخيرية وإمكاناتها داخل معظم الدول الإسلامية ودول الخليج بشكل خاص أكبر وأكثر عشرات المرات من المؤسسات الخيرية المعنية في الخارج، وهذا ما تؤكد الإحصائيات الرسمية عن تلك الجمعيات وموازاناتها، علماً بأن اعتبار التضاد بين الداخل والخارج ناتج عن جهل لحقيقة كل منهما، وأهدافهما المختلفة المتكاملة؛ حيث لا يؤثر واحد منهما على الآخر، فهما متكاملان غير متنازعين في الأهداف والتواجبات، بل إن عطاء الخير للخارج هو عطاء للداخل معنوياً ومادياً، وهذا يتضح بشكل بارز حينما تقتطع بعض الدول ذات الموارد المحدودة من ميزانياتها للخارج، وبعضها تتجاوز الاحتياج الكبير في الداخل لتحقيق أهدافها ومشروعاتها في الخارج مثل دولة إيران واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ب- أن أهمية المؤسسات الخيرية المعنية في الخارج تشكل ذراعاً خارجياً لدولها وتكسيبها قوة سياسية وعنصر مناورة، كما أن المانح والممنوح على - حد سواء - محتاجان إلى تقوية الإيدلوجية والثقافة المشتركة بينهما، وفي غالب الأمر فإن الاحتياج قد يكون لرفد الفكر والثقافة والعلم والمعرفة واللغة والتعاون السياسي بين الدول؛ مما يوجب العمل بالخارج، كما أن سد الحاجات ومعالجة الفقر والمرض ليست المسوغ الوحيد لوجود هذا الذراع الخارجي أو قوته.

ج- أن العمل الخيري الإسلامي بطبيعته ليس مسيئاً لأنه ليس له حدود جغرافية وسياسية، فهو استجابة للدوافع الدينية ﴿إِنَّمَا نَطْعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٩]. وعملاً بالقيم الإنسانية في الوقوف مع الفقراء والمحتاجين أيًا كانت مواقعهم الجغرافية وديانتهم.

د- يتفاوت المحسنون في رغبة العطاء، فجزء كبير لا يستهان به منهم يرى إنفاق زكاته وتبرعاته وصدقاته خارج بلاده لقناعات واعتبارات مهمة عنده، قد يكون بعضها مرتبطاً بالمفهوم الحقيقي لمعايير الفقر ونوع الحاجة وقوتها.

هـ- وتزداد المسؤولية على البلاد الإسلامية تجاه إخوانهم المسلمين، خاصة الأقليات الإسلامية بحكم أنهم يشكلون الغالبية العظمى لواقع الفقر والكوارث إضافة إلى الروابط الدينية وتلبية دوافع القيم الإنسانية، وليست هذه المسؤولية نحو المسلمين نشأزاً عالمياً، فالكاثوليك في أنحاء العالم - على سبيل المثال - يتطلعون إلى معونات الفاتيكان والمنظمات الكنسية الدولية.

وإذا كانت بعض المؤسسات الغربية الخيرية قد اتخذت اسمها من خلال أهدافها وأعمالها (أطباء بلا حدود) قبل العولمة وبعدها؛ فإن العمل الخيري الإسلامي في أساسه وتشريعاته وتطبيقاته إغاثة بلا حدود ودعوة بلا حدود وتعليم وتدريب وعون ومساعدات، بل أمة كاملة بلا حدود ولا قيود. الشعوب والدول الإسلامية بتشريعاتها الدينية تسير على خطى نبيها محمد ﷺ (رحمة للعالمين جميعاً) بل تجتمع بحققها تحقيق المبادئ والمصالح خلافاً للمؤسسات الغربية فالقطاع الخيري الإسلامي يتجاوز المسلم إلى غيره، وحقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان والبيئة، كما يتجاوز فقر المعدة والدم، ليعالج فقر الفكر والثقافة والدين وفقر التدريب والقيم والأخلاق، بل إن هذا القطاع يقوم - أساساً - على الحرية الكاملة التي منحها الله للبشرية في فتح الآفاق والنوافذ والحوافز لتنمية موارده البشرية والمالية بشكل أكثر من قيامه على قوانين الضوابط المقيدة، والخطوط الجغرافية المحددة، كما أن قوة أهدافه ووسائله ومدخلاته ومخرجاته ناتجة عن أصالة الثروة الفكرية والعلمية والتشريعات الواسعة التي تشكل مجملها دوافع وضوابط لا مثيل لها في التشريعات الإدارية المعاصرة.

ولكن بعض هذه المفاهيم تحتاج إلى المزيد من التأصيل الشرعي والدراسات المتعلقة بالجانب السياسي والإداري، فقد يكون الذراع الخارجي أهم وأوجب من غيره في بعض الأوقات، أو بحق بعض الدول والمجتمعات.

التنمية المستدامة:

الشراكة في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات الإسلامية واجب ديني في الإسلام، ومطلب وطني عند معظم دول العالم، ولا يمكن أن تتحقق الشراكة التنموية إلا بإصلاح إداري كبير من قبل القطاع العام (الحكومي)، وذلك بالعمل الجاد لميلاد القطاع الثالث من قطاعات التنمية الثلاث جنباً إلى جنب، وبإرادة قوية وفاعلة من قبل القطاع الأهلي التجاري (الخاص) وذلك بالعمل على تجاوز الشح وإنشاء المؤسسات الوقفية المانحة التي تُعدُّ ثمرات ومخرجات إيجابية للأموال والاقتصاد. أكدت التشريعات الإسلامية على أهمية التنمية المستدامة (الوقف)، فكانت التطبيقات العظيمة للوقف، إذ أوقف الفقراء والأغنياء معظم ما يملكون أو كله عبر التاريخ من رمح وسيف وفرس ومصحف وأراضٍ ومزارع وبيوت على أوجه البر والخير، حتى تجاوزت صور الوقف تلبية حقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان، فكانت للطيور المكسورة والكلاب الضالة وغيرها أوقافٌ خاصةٌ بها، مما يصعب حصره أو تناوله في هذا المقام. كما أن عنصر التنمية البشرية والعمل على تنمية الإنسان فكراً وعقلاً وروحاً وجسداً هو العنصر الحاضر في كل جوانب التشريعات الإسلامية الخيرية، بل هو التنمية المستدامة الحقيقية التي مارسها بالفعل مؤسسات القطاع الخيري (الأوقاف) وغيرها لتحقيق العبودية لله والعدل الإلهي، والحرية التي منحها الله للبشرية والمساواة في الحقوق الإنسانية، وبقدر ما كانت التطبيقات صحيحة كان السلام الداخلي والخارجي، وبقدر الإقصاء أو ضعف تلك التشريعات الخيرية كانت النتائج السلبية بحق الأمة الإسلامية خلال حقب التاريخ الإسلامي.

واللافت للنظر أن الإدارة المعاصرة للدولة الحديثة أكدت أن الأوقاف من أهم مقومات النجاح للقطاع الثالث (الخيري)، وهي التي تسمى (Endoment) أو (Trust)،

والتي انتقلت فكرتها إلى أوروبا من خلال احتكاكهم بالمسلمين في غرب أوروبا عن طريق الأمويين وفتوحاتهم للأندلس وما جاورها في القرن الثاني الهجري وشرق أوروبا عن طريق العثمانيين وفتوحاتهم للبلقان وما جاورها في حقبة ما يسمى بالعصور الوسطى في القرن التاسع الهجري كما مر بيانه.

إن ركائز التنمية المستدامة والشاملة قوية وواضحة في التشريعات الإسلامية وعبر التاريخ الإسلامي، كممارسة عملية، وهي أقوى من أي تطبيقات معاصرة ناجحة (على الرغم من تفوق أوروبا وأمريكا بشكل خاص)؛ لأن التفوق - في هذا الأخير - لا يقوم على مبادئ وقيم متكاملة قابلة للاستمرار والبقاء، كما في جوانب التنمية الإسلامية الواضحة التي تستند على:

١- تشريعات للعمل الخيري مرتبطة بالعقيدة والدين، حيث الثروة العلمية والدور الفكري المؤصل.

٢- الموارد البشرية فالكل مطلوب منه الإسهام في العمل الخيري (التطوع) فرداً كان أم جماعة أم مؤسسة أم دولة، فقيراً أم غنياً صحيحاً أم مريضاً ذكراً أم أنثى.

٣- الموارد المالية المتكاملة والمتوازنة والكافية في الزكاة لجميع أمور الطوارئ والأزمات، وكذلك في الأوقاف؛ فهي مصدر ثروة للتنمية المستدامة والتبرعات لهما جميعاً كذلك.

ولا تكون الخطوة الأولى إلا بمصداقية القطاعات الثلاثة للدولة وتعاونها وتكاملها، ثم بالإرادة القوية وتعزيز ثقافة العمل الخيري، ودعم ميلاد القطاع الثالث بمؤسساته المتنوعة الطبية والعلمية والتعليمية والثقافية وكل جوانب المعرفة والإعلام، وذلك بالأوقاف وإنشاء المؤسسات غير الربحية، ليكون ذلك إستراتيجية وسياسة وجزءاً لا يتجزأ من المناهج التعليمية وتطبيع تلك الثقافة في الحياة العامة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة وبأعمال مؤسسية وفردية. وهنا يجدر التنبيه إلى أن التبرعات - عالمياً - لا تكون للقطاعات الخدمية الحكومية، ولكنها توجه إلى القطاعات الخدمية

الخيرية أو الوقفية أو غير الربحية، مثل الجامعات والمستشفيات غير الربحية لاعتبارات من أهمها:

بقاء التنافس المحمود بين القطاعات، وعدم تكريس المسؤولية الحكومية أو بيروقراطيتها التي لا تعمل على تحفيز المحسنين، حيث لا يتفاعل المحسن بالعطاء لمؤسسات القطاع الحكومي، وغير ذلك من الاعتبارات.



ما قبل الخاتمة والخاتمة

◀ ما قبل الخاتمة، أولويات إستراتيجية:

◀ الخاتمة:

- الوقفة الأولى: القطاع الثالث: حقوق وواجبات.
- الوقفة الثانية: دور القطاع الحكومي.
- الوقفة الثالثة: دور العلماء.
- الوقفة الرابعة: استثمار إيجابيات الثقافات.
- الوقفة الخامسة: الفرص المالية الرقمية.
- الوقفة السادسة: موروث العطاء.
- الوقفة السابعة: تضليل شعارات التنمية.
- الوقفة الثامنة: أولويات دولية ومحلية.
- الوقفة التاسعة: إرهاب المصطلحات.
- الوقفة العاشرة: الهويات الوطنية.
- الوقفة الحادية عشر: المصارحة والإصلاح.

قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» (رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب: أن الدين النصيحة -)

ما قبل الخاتمة: أولويات إستراتيجية

لعل من بعض ثمرات الفصول السابقة - بعناوينها ومحتوياتها - ما يدفع إلى وضع بعض الإستراتيجيات تفاعلاً مع المتغيرات الكبيرة. ولعل من أهم جوانب أي إستراتيجية ترتيب أولويات العطاء وإبرادة قوية، خاصة من قبل القطاع الخاص. وتعد تلك الأولويات أموراً نسبية تختلف من بلد إلى آخر من حيث المهم والأهم، كإنشاء المؤسسات الخيرية المانحة أو المكاتب الخيرية للشركات أو لِسادة المال والأعمال، وإنشاء الأوقاف على العلم والتعليم والمعرفة والمعلومات والثقافة وبراءات الاختراع والبحوث والدراسات، والوقف على الوسائل الإعلامية المعاصرة وماشابه ذلك.

إن معظم الشركات الاقتصادية الأمريكية لديها مكاتب خيرية داخلها مثل شركة جنرال موتورز، وشركة صناعة الطيران (بوينغ)، ومجموعة سيتي بنك، وشركة فورد التي تملك مؤسسة خيرية مانحة يعمل بها أكثر من ٥٠٠ موظف، ولها مكاتب في عدة دول،^(١) وجنرال إلكتريك وغيرها وهذه تسمى (Corporate Foundation)، فكثير من هذه الشركات وضعت مكاتبها أو مؤسساتها المانحة كأولويات في إستراتيجيتها؛ لتكامل بهذا مع إستراتيجيات دولها، كما يعتقد بعضهم أن المدخلات الكبيرة من الأرباح لابد أن يتناسب معها مخرجات مماثلة، خاصة أن بعض الشركات الرأسمالية الكبرى تحتاج إلى سجلات من حسن السيرة والسلوك، لتغطية جشعها المالي واستغلالها لبعض الخدمات الأساسية، وقد تكون الدوافع إنسانية محضة، وقد تكون دينية لدى أكثر

(١) انظر: إليزابيث بوريس «المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية» ص ٢٧، ٢٨.

المتبرعين، كما أنها قد تكون بدوافع اقتصادية، لتأخذ بيدها اليسرى ماتدفعه باليمين أو العكس.^(١)

وكما فعل (بل غيتس) في زيارته للهند حينما تعهد بالتبرع بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار تقريباً لفصول التعليم الأساسي والتدريب على الكمبيوتر وتعزيز أنظمتة وشبكاته وتدريب موظفي الحكومة الهندية عليه، ويحمل أحد هذه المشروعات اسم «مشروع شيشكا» الذي يهدف إلى تدريب ٨٠ ألف مدرس و ٣,٥ ملايين ونصف مليون طالب في المدارس العامة على استخدام برامج الكمبيوتر من منتجات شركة مايكروسوفت، بالطبع يقول بعض المحللين: إن تبرعات مايكروسوفت يمكن أن تحمل في طياتها هدفاً آخر، يتمثل في الخوف من برامج «لينوكس» المفتوحة والمنافسة لشركة مايكروسوفت، كما تحمل في طياتها تهيئة هذه الأعداد لاستخدام منتجات مايكروسوفت.^(٢)

المهم في هذا الأمر أن دعم أرباب المال والأعمال لمؤسسات القطاع الخيري الإسلامي بمبادئ وأهداف واضحة ونظيفة وبشراكة حقيقية لسد نقص القطاع الحكومي وكبح جماح القطاع التجاري وجشعه، هو التنمية الحقيقية الفاعلة لتشكيل شراكة تنقل العمل الخيري والاجتماعي تنموياً إلى موقعه الصحيح بصفته قطاعاً من قطاعات الدولة.

إن الإسهام الحقيقي الفاعل لا يكون إلا بنقل المؤسسات والجمعيات الخيرية إلى القطاع الثالث، بشقيه الخيري وغير الربحي، وإلى مفهوم أشمل وأكبر للخيرية، مع تجاوز الدعم التقليدي من المانحين للحصول على معانٍ ونتائج كبيرة في الدنيا والآخرة؛ بنوعيتها الخفي والظاهر: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تَجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾ ﴿٢٩﴾ [فاطر: ٢٩]، وهناك صور كثيرة لأولويات العطاء في الدعم غير التقليدي، ومن هذه الأولويات على سبيل المثال لا الحصر:

(١) انظر: محمد السلومي «القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب» فصل (السائحون على الكوارث).

(٢) انظر: صحيفة «الجزيرة» في: ٢٧/١٠/١٤٢٣هـ.

- العمل على إنشاء مراكز متخصصة بالإعلام والمعلومات والتطوير والدراسات والاستشارات والأبحاث التي تخدم القطاع الخيري - بشكل خاص - لترشيده وتوجيهه.
- إنشاء المعاهد والجامعات والكليات الدينية ومراكز الثقافة المتخصصة في بقاع ومناطق شتى تقتدر إلى التعليم والتدريب.
- الإسهام الفاعل في تبني المؤتمرات والملتقيات المحلية والدولية، لا سيما في مجالات إدارة العمل الخيري التطوعي الذي يقوم على الفعاليات المتنوعة، فالفعاليات هي الروح النابضة لتفعيل العمل الخيري.
- تبني برامج المنح الدراسية، ولا سيما في مجال الدراسات الاجتماعية والإدارية والإعلامية والعلاقات العامة، وسد النقص في جوانب التنمية التعليمية والصحية والإعلامية لتتكامل مع مؤسسات القطاع الحكومي؛ لتقديم الخدمات السابقة الذكر، والعمل على إنشاء مؤسسات وشركات وفق النظام العالمي غير الربحي N.P.S.
- الإسهام في كل متطلبات سوق العمل الجديد بتحدياته الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية من تبني مكاتب ومراكز للعلماء والمفكرين في كل هذه المجالات.
- تبني الاستثمار والتنمية في الإنسان، فهو العمود الفقري للتنمية وبه يتحقق نجاح كل ما سبق من تلك الأولويات، خاصة وأن مؤشرات النمو السكاني في العالم العربي والإسلامي لا مثيل لها كما ورد في المقدمة، وكنموذج واحد من العالم العربي فإن إحدى الدراسات الغربية تقول أن نحو ٧٥٪ من سكان المملكة العربية السعودية من الشباب دون سن الثلاثين و٦٠٪ من السكان دون سن الحادية والعشرين، وهذا يمثل تحدياً غير مسبوق بالنسبة للوضع الراهن على حد تعبير الكاتب،^(١) وفي الحقيقة أن هذا الواقع مثار حسد من متعصبي الغرب، فالنمو السكاني يشكل

(١) انظر: مقال ماري فيتز جيرالد في الموقع الآتي: www.islamdaily.org

فرصاً سانحة وقوية للتنمية البشرية، ولا سيما في أعمار مبكرة فالمشكلة في استثمار النمو السكاني وليس في النمو ذاته.

لقد أكد كتاب (اقتناص الفرصة) للرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) على أهمية اللحظة أو الفرصة باستغلال سقوط الشيوعية للهيمنة على العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه بأهمية استثمار الفرص - ولكن مع اختلاف الأهداف -؛ حيث ستكون هذه المرة لصالح الإسلام المجرد من أي قوة، إلا قوته الذاتية، وهذا يوجب - مرة أخرى - وجوداً كبيراً لمنظمات القطاع الثالث الإسلامي، ويحملها مسؤولية كبيرة، وبخاصة وجود مؤسسات وجمعيات ومنظمات مانحة قوية على مستوى متطلبات المرحلة والتحديات لتغطية الاحتياج العالمي الكبير، ولتجاوز القطاع الثالث العربي الإسلامي باتحاداته وتحالفاته وشراكاته فشل مشروعات الوحدة المتنوعة، لينعكس إيجابياً على القوة السياسية، من خلال الاتفاقيات والتعاون وعمل الشراكات وتقوية الاتحادات بين منظمات هذا القطاع وشبكاته، وليشكل هذا مع غيره تماسكاً وطنياً في الداخل وقوة سياسية في الخارج، لمواجهة تحديات المرحلة التاريخية الحديثة واستيعابها. فالقطاع الثالث والإسلامي يمتلك نقاط قوة، ويمكن له أن يعطي ويصدر منتجات عالية الجودة ومنافسة، وقد صُنفت بأنها ناجحة ورابحة - إن صح التعبير - رغم ضعف التسويق أو المسوقين. وهي مطلوبة محلياً وعالمياً في ظل إفلاس بعض الآخرين من المنافسين، فجميع تلك المنتجات من القيم والمبادئ والأخلاقيات والبرامج والمشروعات تعدّ نقاط ضعف عند الآخرين. وتؤكد النظرات المستقبلية تضاعف النجاح والانتصار، كما قال المفكر الألماني هوفمان عن (القرن الحادي والعشرين والإسلام) حينما أكد قائلاً: «في بيئة الحاضر هذه، وفي ضوء أحداث الماضي كما وصفناها، ما الذي يمكن أن يحمله المستقبل للإسلام؟ الافتراض الأول: كونية الإسلام: بفعل ثورة الاتصالات، سوف يصبح الدين الإسلامي - وهو كان دائماً كوني الهدف - ديناً كونياً بحكم الواقع في القرن الحادي والعشرين. فقد غزا المفكرون المسلمون فضاء الإنترنت»^(١) وأكد مرة أخرى في الافتراض الأخير قائلاً: «سوف يصبح

(١) انظر: مراد هوفمان «نظام الحكم الإسلامي في العصر الحديث»، ص ١٢٩، ١٣٧.

الإسلام الديانة السائدة في القرن الحادي والعشرين؛ إذا صحت افتراضاتي، فإن افتراضي الأخير يمكن أن يكون توقعاً جازماً بحصول ذلك، فالإسلام بإذن الله ثم بفضل تأثير المفكرين المسلمين يمكن أن يتحول إلى الديانة السائدة في القرن الحادي والعشرين، على الأقل في أمريكا الشمالية، موطن أسلوب الحياة الأمريكي، وفي أجزاء من أوروبا أيضاً - مع إحداث تأثيرات هائلة في بقية أنحاء العالم.^(١)

ومع أن بعض ما ذكرهنا عن الأولويات الإستراتيجية قد يدخل في باب الأمنيات أكثر منه في باب التوقعات، لكن الاعتبار والمؤشرات والحقائق تؤكد أن المستقبل للإسلام، إضافة إلى أن المعطيات العلمية - ومنها ما ذكر في الفصلين السابقين - وكلها تبعث الأمل وتحث على العمل، ولعلها تسهم في تغيير الشق الثاني من المقولة الدارجة (الإسلام قضية رابحة لكن بأيدي محامين خاسرين). ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

إن الإيمان بأهمية ماسبق يوجب اتخاذ القرار بقوة إرادة تنعكس على ميلاد قطاع ثالث، قوامه مؤسسات متخصصة على مستوى المرحلة تبدأ من الانتصار على النفس وإصلاح الذات، ثم التركيز على بعض المجالات ذات الأولوية والأهمية في العطاء الإسلامي؛ لتشكل أساساً لإستراتيجيات القطاع الثالث كصناعة متكاملة تعنى بدقائق الأمور لهذا القطاع.



(١) المرجع السابق: ص ١٢٧.

الخاتمة

لقد جاء هذا البحث نواةً لمشروع، أو خارطة طريق لكل من يهمله الأمر في قطاعات الدولة الثلاثة، كما أنه رسالة إلى أرباب المال والأعمال بمؤسساتهم وشركاتهم، ومكاتبهم أو مؤسساتهم الخيرية المانحة، ورسالة للبنوك أو ساداتها. ومع أن الكتاب بعموم محتوياته رسالة لهؤلاء فقد جاءت الخاتمة هنا بصيغة نتائج وتوصيات لكل من يعنيه التطوير الإداري ومشروعات التنمية والشراكة الخيرية والمسؤولية الاجتماعية والإصلاح السياسي والإداري، ولعل أبرز هذه النتائج والتوصيات تتضح من خلال هذه الوقفات:

الوقف الأول: (القطاع الثالث حقوق وواجبات):

العمل على تقوية مؤسسات القطاع الثالث وتنميتها، والتعاون الإيجابي واجب على الجميع من أولي الأمر في القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص التجاري، وقطاع المؤسسات والجمعيات الخيرية، حتى يكون هذا القطاع قطاعاً تنموياً وشريكاً معنياً بصناعة العمل الخيري بكل دقائقه من دراسات وأبحاث وإعلام وتعليم وصحة وتدريب وتوظيف وتنمية اقتصادية واجتماعية، بل العمل بكل الوسائل ليكون جزءاً من الإستراتيجيات السياسية الداخلية والخارجية، على مستوى جميع القطاعات، ولكل الشرائح حتى يكون التطوع والعطاء الخيري جزءاً من ثقافة الصغير والكبير والذكر والأنثى. ولعل من حقوق هذا القطاع على الشعوب، خاصة الجماعات والحركات الإسلامية، نبذ العنف والتطرف بكل

أشكاله، مع التخلي عن تنظيماتها السرية لتفويت الفرص على المتربصين، ولاندماج والانخراط في مؤسسات القطاع الثالث كموارد بشرية فاعلة. وهذا -حسب رأيي- ما تفرضه قواعد المصالح والمفاسد في ظل المتغيرات الدولية.

تحديات العولمة والانفتاح العالمي للحياة الدينية والاجتماعية تتطلب المزيد من مؤسسات القطاع الثالث، وبشكل أخص المؤسسات العلمية والثقافية المتخصصة بالتحصين الفكري وتقوية القيم والأخلاقيات. كما أن المرحلة التاريخية الجديدة تفرض العمل على ميلاد كل أنواع المؤسسات التربوية للحفاظ على الهويات الوطنية بخصائصها الدينية في ظل تلك المتغيرات والتحويلات الدولية. وعلى هذا القطاع بمؤسساته العلمية والبحثية والإعلامية مسؤولية الالتزام بالنقد الإيجابي، فهو ضمانة أكيدة لميلاد عمل حقيقي أمام القوى الأجنبية الغازية بثقافات السلبية.

ويحصل هذا القطاع على حقوقه المشروعة من الأوقاف والزكاة وحرية فعاليات الصدقات والتبرعات والمنح والعطايا تكون مشروعية مطالبته بالواجبات تجاه جوانب التنمية وحالات الطوارئ وتوظيف كل الفئات والطاقت البشرية معنوياً ومادياً واستيعاب كثير من معدلات البطالة المرتفعة بأجر وبغير أجر، وتحقيق وتلبية تلك الحقوق والواجبات تكتسب الدولة معظم وسائل تقوية الانتماء والولاء للوطن كما يتحقق المفهوم الكبير للدولة، حيث تتوازن وتتكامل قطاعاتها الثلاثة، وبهذا يتسع ويقوى مفهوم السيادة الوطنية أمام الخصوم أو المنافسين.

الوقفة الثانية: (دور القطاع الحكومي):

مطلوب من القطاع الحكومي إرادة قوية لميلاد القطاع الثالث بتأييده ودعمه قانونياً ومعنوياً ومادياً، فهو قطاع مساند يكتسب قوته من حريته بعيداً عن النظم والبيروقراطية الحكومية، فاستقلاله عن مؤسسات القطاع الحكومي والأحزاب أو الجماعات السياسية في أي دولة يتيح تفاعل المحسنين معه بشكل أكبر؛ لأنهم يحجمون كثيراً عن التبرعات

لمؤسسات محسوبة على القطاع الحكومي، كما أن تحرك هذا القطاع بشكل مستقل في المسؤوليات والتبعات مع ارتباطه بمؤسسات الدولة من خلال الإشراف والرقابة يُعدُّ عامل قوة له وللدولة، حيث أن هذا النوع من الارتباط يمنحه حرية الحركة في الداخل وقوة النفوذ في الخارج، ففوق هذا القطاع عالمياً ثمرة لتمييزه بهذه الخاصية، كما أن ضعف هذا القطاع كذراع خارجي في العالم العربي ناتج عن ارتباطه إدارياً بمؤسسات القطاع الحكومي.^(١)

ارتباط القطاع الثالث بالقطاع الحكومي بغير الإشراف والرقابة يُعدُّ في أعرف الدول الغربية وقوانينها من الجوانب السلبية، وعلى هذا نصّت نظم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. كما أن الدعم المالي الحكومي لهذا القطاع مهم من خلال تخصيص ميزانيات قوية، إضافةً إلى دعمه بحقوقه المادية الأخرى بأن تخصص له موارد الزكاة، وتكون له حقوق إدارة الأوقاف واستثمارها، مع العمل بقوة على ميلاد الشركات «غير الربحية» في مجالات التعليم والإعلام والصحة والخدمات الاجتماعية ومراكز الأبحاث والدراسات وغير ذلك، كما يمكن أن يُعطى هذا القطاع حق تحصيل الغرامات والجزاءات؛ كما تفعل بعض الدول مثل دولة الكيان الإسرائيلي، ولدى تحقيق هذه الحقوق للقطاع الثالث تكون الواجبات عليه ملزمة له. وبما أن هذا القطاع يعد سفيراً بلا سفارة للدول؛ فإن الاستفادة من قوة مؤسسات هذا القطاع في الشراكة مع المنظمات العالمية في النظام العالمي ليصب في القوة السياسية للدولة - أي دولة - كما تعمل بذلك دول أوروبا وأمريكا الشمالية.

لقد أكدت التشريعات والقوانين الدولية على حرية القطاع الثالث، ومن ذلك ما تشير إليه المادة ٦ من الإعلان العالمي لإزالة جميع أشكال التعصب والتمييز، الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨١م، إذ تؤكد على: «حرية إنشاء المؤسسات

(١) انظر عن سلبات الارتباط الحكومي: محمد السلومي «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب» ص ١٩٧.

الخيرية أو الإنسانية المناسبة لكونها جزءاً من حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو الاعتقاد»^(١) ودور آخر للقطاع الحكومي - بل واجب عليه - في حال خصخصة القطاع العام أو بيعه - كما يسميه بعض الناس - أن تتولى مؤسسات القطاع الثالث (غير الربحية) هذا الدور الخدمي بدلاً من الشركات العالمية أو الوطنية التي تقدر الاقتصاد على حساب الإنسان وتضعف سيادة الدول الداخلية والخارجية.

الوقفـة الثالثة: (دور العلماء):

«العلماء ورثة الأنبياء»^(٢) بهذا الحديث عن نبي الأمة ندرك كيف تكون أهمية علماء الدين وهيئاتهم ولجانهم ومنظماتهم ومجالسهم، فهم جسر التواصل مع ثوابت الأمة الإسلامية وأصولها وهم المرجعية في المتغيرات، ويتأكد أهمية دورهم في عصر العولمة وعصر المتغيرات السريعة وعصر الأعاصير ومحاولات إضعاف الثوابت أو إلغائها، وتراجع القيم الاجتماعية، وسيطرة قيم السوق والاقتصاد، واجتياح نمط الحياة الغربية الاستهلاكية.

فالعلماء صمام أمان فهم الجسر الحقيقي بين الشعوب والحكومات، بل بين الدول بعضها مع بعض، وهم سند الأمة باعتبارهم الشرعي وأثرهم الاجتماعي، وباعتبار جدارتهم وقيادتهم وريادتهم وولايتهم الشرعية في الأمة. يتأكد دورهم الريادي بشكل أكبر في عصر استهدفت فيه وحدة الأمة الوطنية شعوباً وحكومات، واستهدفت فيه هويتها ومصدر قوتها وعزها وكرامتها وأمنها واستقرارها، حيث دينها الإسلام المؤهل لإنقاذ البشرية وقيادتها.

إن التحديات تتطلب التأهيل المستمر لإيجاد القيادات العلمية الشرعية وتكوين المجالس والهيئات العلمية المستقلة المتخصصة بشئى احتياجات الأمة، إلى جانب الهيئات والمجالس الرسمية، لتكون القوة في التكامل وتبادل الأدوار بين تلك المجالس المحلية والدولية

(١) المرجع السابق: ص ١٩٧.

(٢) انظر: الألباني، صحيح الجامع الصغير، رقم ٦٢٩٧.

والرسمية وغير الرسمية في طول العالم العربي والإسلامي وعرضه؛ لمواجهة الاحتياج الكبير، خاصة في مجال التحديات الخارجية التي تتطلب عنصر المناورة. وأصبحت مجالس العلماء وهيئاتهم الرسمية وغير الرسمية أحقّ من غيرها في تأهيل نفسها وتطويرها لمرحلة جديدة من التاريخ فرضتها أحداث دولية وتحديات عالمية متجددة، لا سيما أن تلك المجالس والهيئات مؤهلة بتشريعات دينها وإمكانات دولها لأن تقدم مفاهيم جديدة ومطلوبة عن الحقوق الإنسانية، بل وتؤسس منظمات معنية بكرامة الإنسان بما فيها كرامة المرأة وحقوق البيئة وحقوق الشعوب ومعالجة حروب الحكومات وتجاوزاتها، وتوجيه اليقظة الدينية والحركات الإسلامية وترشيدها، وتوظيف الضغوط الشعبية وتوجيهها إيجابياً للوقوف أمام كل أنواع العدوان الخارجي.

ويتحقق ذلك بأن يقوم العلماء والمفكرون بدورهم الريادي داخل بلدانهم وخارجها بتوظيف كل طاقات الأمة، والتعامل الفعلي مع المجالس والهيئات والاتحادات واللجان المعنية بالفتوى القائمة في كل أرجاء العالم الإسلامي، والتعاون مع المنظمات الإسلامية في أمريكا وأوروبا وغيرهما. وتتطلب المرحلة التاريخية تمكين وتفعيل دور العلماء بالتجديد في مسائل الاجتهاد والفتاوى والإصلاح في كل مستجدات العصر ونوازل مع الاستعانة بلجان استشارية متخصصة بالطب والعلوم الطبية والاقتصاد وثقافة الاتصالات وغيرها من صنوف العلوم والمعرفة، والاستفادة المثلى من ثقافة العصر التي سهلت التواصل بين المنظمات العالمية وأكسبتها قوة في إيصال رسائلها السياسية والاجتماعية والبيئية والحقوقية إلى شتى أنحاء العالم.

الوقف الرابع: (استثمار إيجابيات الثقافات):

أكد هشام ناظر صاحب الهوية الإسلامية والمستفيد من الثقافة الغربية أن الدول النامية بأبنائها وإمكاناتها وهوياتها قادرة على الحفاظ على هوياتها الوطنية والإسهام الفاعل في الإبداع والعطاء، تقول إحدى تقرّضات كتاب ناظر: «يريد أن تتقدم هوية (أبناء الأمة العربية والإسلامية) على كل هوية، أن يطالبوا بحق في حوار إنساني

دولي جديد تلعب كل الأمم دوراً فاعلاً فيه، وهو إذ يدعو الدول النامية إلى المحافظة على ثقافتها. يؤكد أن ذلك يعتمد على قدر ونوعية إسهاماتها الإنسانية بأكثر مما يعتمد على قدرتها على المواجهة والصراع^(١)، ويقول ناظر: «أريد لأبنائنا أن يواجهوا التحديات وهم يعلمون أن كل إنسان يملك موهبة الإبداع.. وهي القدرة على تخيل الأشياء بغير الشكل الذي هي عليه»^(٢)، وأشار ناظر في وجوب المحافظة على الخصوصية الثقافية حينما قال: «إذ ما زال بعض المثقفين الغربيين لا يصدقون أن المجتمعات المحافظة تستطيع أن تحافظ على فرضياتها (ثقافتها) وفي نفس الوقت تستخدم وتبدع في مجالات الثقافة المستقاة من البحث العلمي»^(٣)، وأحسن وسيلة لتقديم مفهوم ورؤى الدول النامية للحضارة الإنسانية هي تطبيقها في مجتمعاتهم؛ بحيث لا يحتاجون إلى استيراد أفكار أجنبية»^(٤) وفي هذا المقام تتأكد أهمية ميلاد جمعيات محلية معنية بتشجيع الاختراع والابتكار، كمؤسسات تابعة للقطاع الثالث لاستثمار هذا العصر المتسم بانتهاء الاحتكار الثقافي أو العلمي.

ويشخص ناظر أن إتقان الأساليب كفيل بتحقيق القوة قائلًا: «وتتطلب التغييرات التي أحدثتها القوة من النوع الثالث -وهي قوة التقنية والثقافة ووسائل التغيير- من النخبة في العالم الثالث أن يتقنوا الأساليب التي يمكن بموجبها أن تتحول الرموز إلى أدوات للقوة»^(٥)، ويؤكد على أن النقد البناء وسيلة مثلى للإصلاح، بل يرى تعليمه قائلًا: «وتعليم التفكير النقدي سيعين أبناءنا على رفض شطحات الغرب التي تعرض بأساليب جذابة ونداءاتها لقبول فردية الغرب السياسية.. فهم سيتعلمون: أن الطريق الصحيح للفردية هو الفرد المستنير. وهم سيتعلمون تحليل العملية الديمقراطية ومثالبها وفوائد الأسواق الحرة ومضارها، وسيعلمون: أنه لا يوجد سحر أقوى فعلاً وتأثيراً من

(١) انظر: هشام ناظر، «القوة من النوع الثالث، محاولة الغرب استعمار القرية العالمية»، ص ١٢.

(٢) المرجع السابق: ص ١٤.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٢.

(٤) المرجع السابق: ص ١٦٥.

(٥) المرجع السابق: ص ١٧٠، بتصرف.

الفرد المستنير القادر على التفاعل المستمر مع مجتمعه»^(١)... «لقد منحت (القوة من النوع الثالث) السيادة الغربية وفرضت قبول الاستثنائية الغربية ومفاهيم الليبرالية الفردية والاقتصادية... وتزيد من صفات الديمقراطية بما ليس فيها»^(٢).

بهذا يتبين أن من إيجابيات المرحلة لأي أمة هي معرفة وسائل أعدائها أو خصومها أو المنافسين لها، ومعرفة حقيقة شعاراتها ووسائل ضغوطها. يقول ناظر: «تتجمع اليوم القوى الرهيبة التي تملكها الحكومات الغربية ومؤسساتها الحكومية والمدنية بهدف عولمة مبادئها وقيمها. ولكن هذه التجمعات الإيديولوجية ستتعاظم - فقط - إذا ارتكز العالم النامي في تعامله معها على آليات يصوغها الغرب»^(٣).

إن واقع العالم العربي والإسلامي أحوج ما يكون إلى قطاع مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي (القطاع الثالث) وفق الثوابت أو الأصول العقدية وحسب المتغيرات في الإدارة والوسائل، فلدى العالم الإسلامي من القيم والمبادئ ما يوجب عليه تصديره للآخرين، ويتأكد الواجب في الألفية الثالثة حيث الحروب والعولمة وصحوة العالم العربي الدينية والاجتماعية ومطالبة شعوبه بحقوقه السياسية، ونشدان الحرية والديمقراطية، كما أن جراح الأمة العربية والإسلامية وآلامها كبيرة وشديدة وفي جميع المجالات، وإذا ماتجاوزنا هذا الواقع إلى المطلوب فأين دور العالم العربي الإسلامي أو شراكاته في مجالات حقوق الإنسان العالمية ومنظماتها أو كرامة المرأة والطفل وحقوقهما أو حقوق البيئة والاحتباس الحراري أو حقوق الحيوان؟ بل أين العمل في مجالات منظمات الشفافية العالمية أو منظمات العفو الدولية، أو غوث اللاجئين أو منظمات حظر الألغام الأرضية أو المنظمات المعنية بالعولمة وغير ذلك؟!

إن تنشيط القائم من المنظمات الدولية الإسلامية وتطويرها ضرورة وواجب، مثل رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة والبنك الإسلامي للتنمية بجدة والمجلس

(١) المرجع السابق: ص ١٧٣.

(٢) المرجع السابق: ص ١٧٤.

(٣) المرجع السابق: ص ١٧٤، ١٧٥.

الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة بالقاهرة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من المنظمات الدولية الإسلامية. وتكمن أهمية ذلك في أنها مكتسبات وفرص، فالمرحلة الحالية - ما بعد سقوط الشيوعية وما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وبروز ظاهرة التخويف من الإسلام - تتطلب إعادة صياغة الأهداف والرؤى والإستراتيجيات لكل المنظمات الإسلامية، إذ أعادت هذه المرحلة التاريخية صياغة أهداف معظم المؤسسات والمنظمات الدولية غير الإسلامية ووسائلها.

والسنن الكونية تؤكد أن هذا الواقع يمكن تصحيحه، فمن رحم الآلام تكون الآمال والأعمال، بل تكون الولادة بقوة لأي مشروع إداري أو تمموي - إذا وجدت المصادقية -.

لقد أصبح من المؤكد من خلال التجربة الإسلامية بتشريعاتها وتطبيقاتها التاريخية، ومن خلال التجربة الغربية المعاصرة، وبدعم وسائل الثقافة: أن العمل بفلسفة القطاع الثالث كفيل بنقل معظم الحكومات العربية إلى مفهوم (الدولة) بدلاً من تحمل (الحكومات) أو تحميلها مسؤوليات الواقع وتبعاته، فالحكومات مهما كانت إمكاناتها فإنها تبقى عاجزة عن معالجات التوظيف والبطالة وتوفير جميع الخدمات، وغير قادرة بمفردها على تجاوز التحديات والعوائق.

الوقفه الخامسة: (الفرص المالية الرقمية):

الفرص في العالم العربي كبيرة وكثيرة وفي كل المجالات، وتوظيف الأموال في وظيفتها الطبيعية لمواجهة حاجات الإنتاج والاستهلاك والبناء والتوظيف هو الأساس، ولكن الواقع يبين غير ذلك إلى حد كبير. والمتأمل في الأرقام النقدية يدرك أهمية التصحيح والإصلاح والاستثمار الأمثل، فعلى سبيل المثال تقول الإحصائيات: «بلغ إجمالي الثروات الشخصية للأثرياء العرب نحو ٨٠٠ مليار دولار يملكها نحو ٢٠٠ ألف شخص، وتتركز معظم هذه الثروات في دول الخليج العربي بنسبة تزيد عن ٩٠٪».

وأوضحت دراسة اقتصادية أعدها اتحاد المصارف العربية: أن نصف هذه الثروات يملكها سعوديون؛ إذ يصل حجم الثروات الشخصية في السعودية إلى ٢٤١ مليار دولار

يملكها نحو ٧٨ ألف شخص،^(١) كما أن آخر إحصاء عن ثروات الخليجيين بلغ تريليون دولار عام ٢٠٠٧م، ويتوقع أن تصل إلى ٣,٨ تريليون دولار عام ٢٠١٢م.^(٢) وعلى مستوى المملكة العربية السعودية فقد أظهرت النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» ارتفاع موجودات المؤسسة بتاريخ أغسطس ٢٠٠٨م، حيث بلغت تلك الأصول ١,٦ تريليون ريال، علماً أن معظم أصول المؤسسة تُستثمر خارج السعودية عبر ودائع لدى البنوك أو في أوراق مالية وسندات، وقد بلغت السندات الخارجية ١١٦٨ مليار ريال،^(٣) كما بلغت الودائع في البنوك الخارجية ٢٩٧ مليار ريال، علماً أن فائض الاستثمار السعودي الحكومي بلغ ٨٢٦ مليار ريال عام ١٤٢٨هـ، يتم استثمارها في بنوك أجنبية.^(٤)

وورد في تقرير (الثروات العالمية) لعام ٢٠٠٧م ارتفاع عدد الأثرياء في المملكة العربية السعودية من ٩٠ ألف شخص إلى ١٠١ ألف شخص وتقدر ثرواتهم بنحو ١٨٢ مليار دولار، تليها الثروات الشخصية في الإمارات ٩١ مليار دولار.^(٥) وعلى مستوى الشركات الاقتصادية والبنوك كنموذج فإن حجم الأصول التي تمتلكها شركة (سابق) السعودية بصفتها شركة مستقلة تقدر بـ ٢٥٦,٢٤٧ مليار ريال، وأرباحها بلغت في عام ٢٠٠٧م ٢٨,٨٢٢ مليار ريال،^(٦) كما أن شركة (إعمار) الإماراتية تمتلك أصولاً

(١) انظر: صحيفة الرياض في ١٤٢٩/٦/٧هـ. وانظر: موقع إسلام أون لاين على الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://www.Islamonline.net/discussion>

(٢) انظر: صحيفة الحياة ٢٨/٩/٢٠٠٨م.

(٣) انظر: النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي في: ١٠/٧/٢٠٠٨م، على الرابط الآتي:

<http://pznis.com/vb/showthread.php?t=6467>

(٤) انظر: موقع هيئة السوق المالية على الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://argaam.com/portal/content/ArticleDetail>

(٥) انظر: صحيفة الوطن ١١/٢٢/١٤٢٨هـ، ١٠/١٢/١٤٢٨هـ.

(٦) انظر: صحيفة الاقتصادية ٢١/٦/١٤٢٩هـ.

(٧) انظر: الموقع الإلكتروني: www.sabic.com/coporate/annualReport31/2007

تقدر بـ ٦٦,٤٩٠ مليار درهم، وإجمالي أرباحها لعام ٢٠٠٧م بلغ ٦,٥٧٥ مليار درهم،^(١) وكذلك فإن (شركة الاتصالات المصرية) تمتلك أصولاً مالية قدرها ٦٣,٣٨٠ مليار جنيه مصري، وأرباحها لعام ٢٠٠٧م هي ١١,٩٣٥ مليار جنيه مصري،^(٢) كما بلغت أرباح البنوك في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٦م ٣٥,٣٤٦ مليار ريال، وفي عام ٢٠٠٧م بلغت أرباح البنوك السعودية ٣٠,٢١٦ مليار ريال وورد في تقرير معهد ماكينز العالمي: في حالة استقرار بيع سعر برميل النفط بـ ١٠٠ دولار - فقط - فإن الإيرادات المتوقعة لدول الخليج من صادرات النفط حتى عام ٢٠٢٢م ستكون ٩ تريليونات دولار،^(٣) وقبل شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨م، قُدرت الاستثمارات العربية بالخارج بنحو ٢,٤ تريليون دولار وهي استثمارات مملوكة للحكومات والأفراد، ومعظمها يعود لدول الخليج، وفي المقابل فإن خسائر صناديق الثروات السيادية - في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج - المستثمرة في الخارج خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا قُدرت بنحو أربعة ٤ مليارات دولار بسبب تعثر بعض المؤسسات المالية الغربية في انهيارات رمضان ١٤٢٩هـ - سبتمبر ٢٠٠٨م فقط،^(٤) كما قدرت مجلة الايكونوميست البريطانية خسائر الصناديق السيادية لدول الخليج العربي جراء الأزمة المالية العالمية في نوفمبر ٢٠٠٨م بنحو ٤٠٠ مليار دولار، كما أن خسائر السوق الخليجي في أزمة الأسهم قُدرت بنحو ثلاث ٣ تريليونات ريال في: ١٤/٢/٢٨هـ ٢٠٠٧/٣/٣م التي تضرر من جرائها نحو عشرة ١٠ ملايين عائلة خليجية.^(٥) وسواء بقيت هذه الأرقام أو انخفضت إلى ٥٠٪ فإن الفرص المالية لا تزال وفيرة، لكنها تتطلب الاستثمار في الإنسان والمال بدلاً من استثمار المال في المال.

(١) انظر: الموقع الإلكتروني: www.etisalat.at/annual Report.2007

(٢) انظر: الموقع الإلكتروني: www.Orascomatelecom.com.eg/annual report.2007

(٣) انظر: صحيفة «الوطن» في: ١٠/١٢/٢٨هـ، وصحيفة «السياسية» في: ١٦/١/٢٩هـ.

(٤) انظر: مقال: نبيل حشاد، رئيس المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمعرفية، على الرابط الآتي:

www.aljazeera.net/nr في: 29/10/1429هـ.

(٥) انظر: مركز القانون السعودي في دبي بالإمارات المتحدة في: ٢٠٠٧/٣/٣م، والموقع الإلكتروني:

وقد نبّه الشيخ الحصين إلى بعض جوانب خطر الانسياق وراء الاقتصاد الرأسمالي المعاصر واستثماراته فقال: «إن استعمال المال في غير وظيفته الطبيعية هو سبب ما يعانيه العالم من عنت وضيق في العيش وغياب للعدالة الاجتماعية وتعقد مشكلات التشغيل، وذلك يهدينا في مجال الإصلاح الاقتصادي إلى وجوب إعادة النظر في مدى الحكمة من تسارع مسيرتنا في اتجاه الاقتصاد الرأسمالي. ويعزز هذا الواجب واقع نظامنا المصري الربوي وحقيقة أنه يعبد الطريق لتتجه مدخرات مجتمعاتنا إلى الأسواق الدولية التي ليست في حاجة إليها والتي تتسم بالمنافسة الحادة؛ مما يؤثر على الجدوى الاقتصادية لاستثمار المال الوطني، وفي ظل العولة الاقتصادية إذا لم تثبت مؤسساتنا المصرفية في معركة البقاء أمام عمالة المصارف العابرة القارات؛ فالتوقع أن يزداد الأمر وقد تكون الكتابة هكذا سوءاً»^(١).

ويضيف ناصحاً: «لأننا بابتعادنا عن المبادئ التي نص عليها القرآن الكريم للتعامل في المال، وذلك بأن يكون قياماً للناس يستعمل في وظيفته الطبيعية لمواجهة حاجات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وألا يكون دولة بين الأغنياء وألا يظلم به المتعامل فيه ولا يظلم فإن القانون الإلهي ﴿يَمَحُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] لا بد أن يتحقق»^(٢).

إن الأرقام السالفة وغيرها تتطلب التوقف والمبادرات العملية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص التجاري للاستثمار في القطاع الثالث وخدماته، ولتوطين الموارد الاقتصادية والنقدية في هذا القطاع، إضافة إلى الدعم من القطاع الخاص التجاري والإسهام ببعض أرباح مؤسساته التجارية، وبمنح كل زكاة استثماراته لدعم انطلاق كل أنواع مؤسسات القطاع الثالث وأصولها واستثماراتها كتوطين في البنى الأساسية للدولة -أي دولة- فالقطاع الثالث من أقوى القطاعات في مجالات بناء البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية الوطنية كأصول لا تتعرض لمخاطر الاقتصاد العالمي.

(١) انظر: صالح الحصين، مقال بعنوان: الإصلاح.. الأصول الشرعية والمنطلقات العلمية، في: ٢٩/٢/١٤٢٨ هـ، مهرجان الجنادرية، وعلى الرابط الإلكتروني <http://www.almoslim.net/node/83832>

(٢) المرجع السابق.

الوقف السادسة: (موروث العطاء):

من أهم جوانب العمل الخيري الواسعة والكبيرة موروث العطاء الخيري الإسلامي، وما يرتبط به من تشريعات إسلامية تُقوّي التأصيل والتفعيل ليسهم في التطوير الإداري للقطاع الثالث بين القطاعات، ويستوعب ويوجه الثروات الاقتصادية لأهم المخرجات، هذا الموروث يسهم في مشاركة الجميع في عمليات التنمية الشاملة والمستدامة، ويفعل العطاء البشري والمالي عند الأغنياء والفقراء وذوي الدخل المحدود على حد سواء، وهو لا يمنع من الخروج عن بعض المألوف إدارياً، وتجاوز جوانب الإنفاق التقليدي، وقد تبدأ التطبيقات بتعاون المؤسسات المانحة القوية بالعمل على تأسيس الجامعات والكلليات والمعاهد والمراكز (غير الربحية) المعنية باستثمار الموروث العلمي كأبحاث ودراسات تطبيقية تخدم في مشروعات تطبيقات القطاع الثالث، كما أن على المانحين البحث عن الممنوحين ومواقع الاحتياج، بل البحث عن الجمعيات الفاعلة والمستفيدة وأولويات المرحلة للإسهام في الانتقال من مؤسسات وجمعيات إلى قطاع ثالث شريك في عمليات التنمية الشاملة بذراعيه الخيري وغير الربحي.

ولقد كانت المؤسسة التمويلية الأولى (الأوقاف) بتأصيلها الشرعي وتطبيقاتها عبر تاريخ الحكومات الإسلامية المتعاقبة قوة معنوية ومادية مساندة لقوة الدولة، فكانت بذلك ميزة تميز بها العمل الخيري الإسلامي، وذلك حتى بداية القرن الثالث عشر الهجري ١٢٢٤هـ حينما تم تأميم الأوقاف بمواردها ومصادرهما ومساجدها ومكتباتها لصالح القطاع الحكومي في مصر زمن محمد علي باشا، بمشورة سان سيمون الفرنسي الذي أشار بمفهوم الدولة الشمولية آنذاك، ثم انتقلت الفكرة إلى معظم البلاد الإسلامية، كما صودرت بعض الأوقاف من قبل بعض دول الاستعمار الذي اجتاحت معظم أقاليم العالم الإسلامي.

إن جوانب القوة والتميز عن الأمم الأخرى تكمن في تشريعات الوقف من القرآن والسنة، تلك التشريعات التي جعلت الأوقاف وكل مصادر التمويل وتجنيد المتطوعين

قوية باقية وإن ضعفت مدة من الزمن لكنها تبقى حية لاتموت ولا يمكن طمسها، وقد حان رجوع الأوقاف إلى موقعها الطبيعي كمؤسسات أهلية ضمن القطاع الثالث المستقل مسانداً قوياً لعمليات التنمية في الدولة.

الوقف السابعة: (تضليل شعارات التنمية):

يرى الخبير الاقتصادي الأمريكي (ايسترلي): أن الحل الوحيد للحد من ظاهرة الفقر هو التحرر من أن يفرض عليك الحل، فإيدولوجية التنمية خالية من المسألة. ويحذر من هذه الإيدولوجية قائلاً: «يجب تغليف إيدولوجية النمو وإرسالها إلى متحف الإيدولوجية المنقرضة، على مقربة من الشيوعية والاشتراكية والفاشية. حان الوقت لنذكر أن محاولات فرض إيدولوجية نمو صارمة على فقراء العالم قد فشلت فشلاً ذريعاً - لحسن الحظ - فإن الكثير من المجتمعات الفقيرة تشق طريقها الخاص نحو المزيد من الحرية والازدهار في كل الأحوال، هكذا تحصل الثورات الحقيقية».^(١) كما أكد الباحث الألماني (أفيلد) في كتابه (اقتصاد يغدق فقراً) على أن من الحقائق للرأسمالية الاقتصادية أن معظم نمو هذا الاقتصاد يصحبه زيادة في معدلات الفقر والبطالة، وأوضح ذلك بلغة الأرقام، فمثلاً قال عن ألمانيا: «البطالة ثم تراجع، بل تفاقم، حتى بعدما تضاعف الناتج القومي (الوطني) في الأعوام الثلاثين المنصرمة! فالبطالة التي كان يئن تحت وطأتها عدد ضئيل في عام ١٩٧٠م تفاقم عام ٢٠٠٤م فزاد عدد العاطلين على ٤,٥ مليون عاطل على أدنى تقدير... لقد أصبح استسلام الدول الوطنية لإدارة الشركات العابرة للقارات يشكل خطراً على إرادة الشعوب، فالدول المقيدة الإرادة لا تستطيع تمثيل إرادة شعوبها بالنحو المطلوب قطعاً».^(٢)

والحقيقة من وجهة نظري المتواضعة أن استلام الشركات الدولية أو الوطنية زمام قطاع الخدمات تحت اسم التنمية أو الخصخصة يعتبر جناية بحق الشعوب

(١) انظر: وليام إيسترلي مجلة «فورن بوليسي» الأمريكية يوليو/أغسطس ٢٠٠٧، وانظر: الموقع الإلكتروني:

www.foreignpolicy.com

(٢) انظر: هورست أفيلد «اقتصاد يغدق فقراً» ص ١٥.

وامكانيات الدول، فالقطاع الخاص كشركات ومؤسسات استثمارية معرضة للانهايار والسقوط، كما حدث ويحدث للشركات الرأسمالية الغربية في أوروبا وأمريكا والشرق، خلافاً للخصخصة المرشدة التي يمكن أن تكون مع مؤسسات وشركات القطاع الثالث الخدمية (غير الربحية).

أكدت الباحثة البريطانية (هيرتس) أن المصالح فوق المبادئ الاجتماعية في عالم الرأسمالية بقولها: «لقد حلت المصالح الاقتصادية المتنافسة محل الخلافات الإيديولوجية كأقوى عنصر عامل على الشقاق والاختلاف في سياسات العالم... المصالح التي يتحاربون من أجلها اليوم مصالح الشركات، رغم أن الأمم تدعم هذه الشركات على الدوام في رعاية مصالحها خارج بلادها. إن كثيراً من الشركات المتعددة الجنسيات التي تعادل الآن في الحجم وفي القوة كثيراً من الدول القومية (الوطنية) لها الآن مصلحة أكبر في النظام العالمي الجديد من كثير من الحكومات، وحين تصطدم مصالح الشركات والدول فإن الأولوية تأتي وبشكل متزايد في جانب الشركات».^(١) ومع إطلالة عام ٢٠٠٨ م انتقل العالم إلى مشكلات وأزمات الغذاء إضافة إلى أزمات الفقر والمرض وذلك لأسباب من أهمها النظم الرأسمالية للاقتصاد وتزداد المشكلة بدخول شرائح كبيرة من القواعد الشعبية من شعوب العالم العربي والإسلامي في الشراكة في أسهم الشركات، وذلك ناتج عن بعض خطط (مارغريت تاتشر) رئيسة مجلس الوزراء البريطانية السابقة مع الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) في تطبيع الرأسمالية شعبياً.^(٢)

وتؤكد أهمية القطاع الثالث في عالم الإدارة المعاصرة المتميزة - لأي دولة عربية وإسلامية - بشكل كبير في العمل على تلافي مخاطر (إيديولوجية التنمية) ووهم عطاء الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يسحق بشركاته السوداء التي تحرق البيئة والاقتصاديات المحلية - كقوة صامته - مشروعات الإنتاج المحلية الصغيرة، والذي

(١) انظر: نورينا هيرتس «السيطرة الصامته» ص ٩٥.

(٢) انظر: صحيفة «الرأي» في: ٢٧/١٢/١٤٢٩ هـ، و «الشرق الأوسط» في: ٢٨/٧/١٤٢٨ هـ.

يحوّل الدورة الاقتصادية الوطنية إلى دورات عالمية خارجية. ومن أهم جوانب تلافي تلك المخاطر العمل بالإمكانات والفرص الاقتصادية المحلية وتأسيس مشروعات وطنية محلية تمتلكها وتديرها مؤسسات القطاع الثالث على نظام مؤسسات لا تهدف إلى ربح ومنظمات غير حكومية، وذلك على هيئة جامعات ومدارس ومستشفيات ومؤسسات باستثماراتها المستقلة، وأوقفها القوية كموارد للتنمية المستدامة المستقلة وفي ذلك وقاية وعلاج من أخطار تقلبات الاقتصاد العالمي وسيطرته. فالأمم الحية تؤمن بأن القوة الحقيقية تكمن في تحويل الأخطار إلى فرص أو صناعة الفرص في الأخطار، ولكن بمبادرات سريعة وإرادة سياسية قوية.

إن ما ورد حول أيديولوجية التنمية ومخاطر الاقتصاد العالمي يؤكد خطورة تقديس الاقتصاد بمبادئه الرأسمالية، لقد أصبحت شركات العولمة العملاقة تتحكم في السياسات الدولية وتهمش الحكومات الوطنية وواجباتها، تحت أسماء خصخصة الخدمات، كما تؤكد أن الليبرالية الاقتصادية المحدثة على تعبير (هيرتس) تُعد عوامل إضعاف للقيم الثقافية والدينية للمجتمعات والدول.

هذا الواقع يؤكد بقوة أهمية القطاع الثالث ووجوب استقلاليته عن البيروقراطية الحكومية المحلية وعن شعارات التنمية الدولية، كما يؤكد على أهمية صناعة إستراتيجيات على مستوى الأخطار والتحديات وبأهم الجوانب الأولية، وقد تكون الأولوية للوقوف على التعليم والدراسات والأبحاث والإعلام بصيغ تنموية حديثة مع العمل على الاستفادة من الموجود وتنميته وتطويره، والعمل على إيجاد المفقود ضمن رؤية متكاملة.

الوقفة الثامنة: (أولويات دولية ومحلية):

القطاع الثالث المنتظر في العالم العربي والإسلامي - برغم كل التحديات التي سوف يتجاوزها - بإذن الله - لديه فرصٌ سانحةٌ كبيرةٌ للانطلاق بعد أن تجاوز ما نسب إليه من دعاوى دعمه لما يسمى (الإرهاب) بعدم ثبوت تلك الدعاوى، بل سقوطها وانعكاس الاستحقاقات لصالحه من خصومه، إضافة إلى تقوية بنيته الإدارية والمحاسبية وهو بهذا وذاك من الفرص،

وعليه أن يعمل بإستراتيجيات واضحة متكاملة لمؤسساته المانحة والمنوحة، المحلية والدولية بأنواعها، سواء القوائم منها أم المفترض قيامه، وعلى مراكز الدراسات والبحوث إعداد الخطط والدراسات اللازمة، مع أهمية الدعم المعنوي والمادي من مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ولعل من أولويات المبادرات على المستوى الدولي والمحلي ما يلي:

- تحديد الأولويات في أعمال مؤسسات القطاع الثالث وبرامجه، وهي تختلف من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر، مع الأخذ بالاعتبار أهمية البرامج الخارجية والداخلية على حد سواء، فمخرجات العمل في الداخل والخارج لأي دولة تتكامل ولا تتنافر.
- تتأكد أهمية دور مؤسسات هذا القطاع لبعض الدول في مجالات التنسيق والتعاون والشراكات أو الاتحاد كمرحلة أولى مثل دول الخليج وتركيا ومصر واليمن، لاعتبارات دينية وتاريخية وبشرية واقتصادية وجغرافية.
- الاهتمام بدعم مؤسسات القطاع الإسلامي لمساندة الجاليات والأقليات المسلمة في أوروبا، وذلك لاعتبارات تاريخية ومستقبلية تتعلق بأهمية المرحلة القادمة بين أوروبا والإسلام، مع العمل على إيجاد تحالفات وحوارات مع المؤسسات الدولية الأوروبية في القواسم المشتركة. حيث تتأكد أهمية الذراع الخارجي للدول العربية والإسلامية كمواقع عمل فاعلة لنشر ثقافتها ودينها في كافة أطراف العالم الإسلامي، مثل الجمهوريات الإسلامية وأوروبا الشرقية ووسط القارة الإفريقية وجنوبها إضافة إلى بعض الدول التي أصبحت تمتد يدها للدول العربية والإسلامية مثل دول أمريكا الجنوبية وروسيا؛ ففي هذه البلاد مناخ خصب لنشر الدين الإسلامي والتعاون في مجالات البيئة ونشر ثقافة الحقوق برؤية إسلامية.
- لا بد من العمل على توطيد موارد الحكومات والقطاع التجاري النقدي والمالية وتحويلها إلى بنية اقتصادية للدولة -أي دولة- والقطاع الثالث بمؤسساته وجمعياته مرشح كبير للإسهام باستلام الأوقاف العاملة والمعطلة ووارداتها خاصة المعينة مصارفها، والتي يمكن للمؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية المسجلة رسمياً أن تباشر إدارة هذه الأوقاف لبناء مؤسسات تعليمية وصحية وإغاثية وإعلامية، وفي حال

إتمام هذه الخطوة فإن مؤسسات القطاع الثالث الخيرية مع وزارات الأوقاف سوف تحقق نجاحاً مميزاً في خصخصة الأوقاف واستثمارها بشكل أمثل، فكل ما حدث وما سوف يحدث لشركات وبنوك النظام الرأسمالي الغربي يؤكد أن خطوات خصخصة الأوقاف في هذا الاتجاه واجب وضرورة؛ لأن ذلك يؤدي إلى الحفاظ على الموارد الوطنية بدورات اقتصادية محلية وفي إنشاء بنى أساسية في تنمية الدولة - أي دولة -، وما حدث من انهيارات مالية متتابة قبل رمضان ١٤٢٩هـ - ١٧ / سبتمبر ٢٠٠٨م وما بعدها، يؤكد أهمية الابتعاد عن خصخصة الخدمات الاجتماعية والأوقاف للشركات الربحية وخاصة العالمية منها.

الوقف التاسع: (إرهاب المصطلحات):

أكد ناظر على مخاطر إرهاب المصطلحات ومحاولة الاستعمار بها أحياناً، واستخدامها كأجندات غربية تنتهك سيادة الدول وثقافتها الوطنية بقوله: «ومثلما أن الديمقراطية بدأت أولاً كوسيلة غربية صممت للقيام بمهام متعلقة بحكم الدولة؛ فإن حقوق الإنسان اعتبرت وسيلة لمنح الشعوب حياة أفضل أو طريقة أفضل للحياة. ولكن الديمقراطية ارتقت فيما بعد من مجرد وسيلة لتصبح غاية في حد ذاتها»^(١) «من دون الديمقراطية اعتبر أن هذه الشعوب تعيش في ظروف غير إنسانية. وبنفس الطريقة يتم تحول حقوق الإنسان من وسيلة إلى غاية في حد ذاتها. فبمجرد أن تصبح هدفاً بقيمة عالمية، فإن تأثيرها الحقيقي لن يعود مهماً بقدر أهمية الحصول عليها. وعند هذه النقطة تصبح حقوق الإنسان سلعة صناعية لا بد من كسبها، وفي نفس الوقت عملة سياسية يمكن استخدامها مقابل كل أنواع التمييز السياسي والاقتصادي»^(٢) ويميط اللثام عما يسمى حقوق البيئة بقوله: «ويعادل علم البيئة تقريباً حقوق الإنسان في قدرته على التحول من مجرد مصطلح إلى وسيلة للقوة. على أنه أكثر تأثيراً وصلة من حقوق الإنسان في

(١) انظر: هشام ناظر، «القوة من النوع الثالث»، ص ١٣٩، ١٤٠.

(٢) المرجع السابق: ص ١٣٩.

مهمة إيجاد فرضيات متحيزة مع الغرب تمنح مداخل استثنائية إلى الموارد والأسواق. وهكذا أعد المسرح لتبرير التدخل في (البيئة)، لا الدولة في أي بلد. ولعل أكثر المعارك أهمية دارت حول حق الدولة في مواردها الخاصة باستخدامها لمصلحة شعبها دون عوثة التنمية الوطنية من خلال المبادئ البيئية الكونية.^(١) وكما يكون حرب المصطلحات أو إرهابها يكون هناك دور أكبر للمنظمات الدولية؛ لكن واقع حكومات العالم العربي هو الذي جعلها أكثر عرضة للضغوط السياسية، فغالباً ما يكون حجم الفساد الإداري أو المالي أو السياسي أو انتهاك الحقوق مبرراً لتلك الضغوط، وقد أحسنت بعض الدول العربية بمواقفها الاستباقية أحياناً؛ مثل إنشاء جمعيات وهيئات حقوق إنسان وطنية أهلية ولجان حماية أسرية محلية، ويبقى العالم العربي لا يزال بحاجة ماسة إلى منظمات أخرى في كثير من المجالات، والإشارة إلى تقرير الشفافية الدولية السنوي لعام ٢٠٠٧م-٢٠٠٨م، عن الفساد العالمي يؤكد أهمية المبادرات الوطنية المحلية، فقد كان الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي كالآتي:

(قطر) في المرتبة ٢٨ وبعدها (الإمارات) في المرتبة ٣٥ ثم (عمان) في ٤١ و(البحرين) في ٤٣ وتصنف (الكويت) في المرتبة ٥٦، و(المملكة العربية السعودية) في المرتبة ٨٠، كما أن (مصر) سجلت مرتبة متأخرة جداً حيث شغلت المرتبة (١١٥)، وجاء في ذيل القائمة دول عربية أخرى مثل اليمن والسودان وسوريا والعراق.^(٢)

وحرى بالدول العربية أن تنشط فكرة إنشاء مؤسسات معنية وطنية مستقلة تكشف جوانب الفساد برؤية محلية مستقلة، وهي نوع من الحسبة في الإسلام كما أنها إصلاح إداري. جاء في صحيفة الوطن السعودية «قرر مجلس الوزراء السعودي إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد على خلفية تقدير الفساد المالي بحق المال العام، بحوالي ٣ تريليونات ريال».^(٣)

(١) المرجع السابق: ص ١٤٠.

(٢) انظر: الموقع الإلكتروني: <http://www.argaam.com> NewsDetail/

(٣) انظر: صحيفة «الوطن» السعودية في: ٢٠٢٨/٢/٢٠هـ.

وفي هذا المقام أؤكد أنني لست ضد هذه المصطلحات أو المنظمات الدولية التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق العدل والكرامة الإنسانية وتحقيق الشفافية وصحة البيئة، لكنني أرى أن تكون جوانب الإصلاح من خلال منظمات محلية وعلاقات تعاون وشفافية مع المنظمات الدولية، كما أن رفض الديمقراطية بمفهومها الغربي لا يعني قبول الاستبداد السياسي الذي هو واقع كثير من دول العالم العربي؛ حيث تختلط المصطلحات دون تحرير أو تحديد لمعناها، فالحكومة في العالم العربي - مثلاً - هي الدولة والعكس كذلك، والوطن هو الحكومة، والحكومة هي الوطن في اختزال يضعف سيادة الدولة وقوتها، ويقوي من استعمار الوعي للمواطن العربي والمسلم بل ويضعف من ولائه لدولته ووطنه، ومراكز الأبحاث والدراسات المستقلة ووسائل الإعلام الموالية لأوطانها ورسالتها السامية مرشحة لتحرير تلك المصطلحات ونقاشها، بل وإطلاق المصطلحات التي تحرر الشعوب العربية والإسلامية من تقديس الذات ومن الولاءات الأجنبية.

الوقفه العاشرة: (الهويات الوطنية):

المناهج التعليمية الوطنية بصناعتها المحلية خير مساعد على تثبيت الهويات الوطنية التي تحافظ بدورها على الفكرة الرئيسة للدولة، ومن أهم المناهج (الدين والتاريخ واللغة) حيث تغرس الانتماء والولاء للوطن والدولة؛ إن انتماء التعليم المحلي وقوته وانتماء الإعلام للوطن وارتباط ذلك كله بدستور الدولة - أي دولة - أمر بالغ الأهمية، ولا سيما في عصر تزاحمت فيه الثقافات، كما أن التعليم الديني المستقل عن التعليم الحكومي كتعليم إضافي - كما في الولايات المتحدة الأمريكية - له أهمية خاصة، فهو للمجتمعات والدول والحكومات الإسلامية وقاية وعلاج، وباستقلاله تتجنب الحكومات العربية والإسلامية الضغوط السياسية الأجنبية، ودعم هذا التعليم بكل أنواع الدعم كمدارس وجامعات ومراكز أبحاث ودراسات، كل ذلك يمنح فرصاً أقوى وأكثر لتحقيق سيادة الدولة والوقوف أمام التحديات الخارجية، بل إن ذلك يوجد فرصاً للمناورات لأن هذا القطاع غير محسوب على الحكومة سواء كان إعلامياً أم تعليمياً أم غير ذلك.

إن أخطار التعليم المحلي باللغات الأجنبية على أنها لغة أساسية، أو التعليم بالمنهج الأجنبية بكل مراحله داخل دول العالم الإسلامي يشكل الخطوة الأولى للاستعمار الثقافي، ويكفي للاستدلال على هذا الخطر ما نراه من تضيق وحملات تشويه وإغلاق للأكاديميات والجمعيات والمنظمات الإسلامية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول أوروبا؛ خوفاً على ثقافتهم وسياستهم من أخطار التعددية الثقافية والهجرة برغم ضعف المهاجرين ومراكزهم وإمكانياتهم، مقابل إمكانات الغرب السياسية والاقتصادية الكبيرة. وعلى مستوى التعليم الجامعي فقد غابت كل جامعات العالم العربي عن قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم نتيجة عدم الاستقلالية وانعدام الحرية العلمية ونتيجة البيروقراطية الحكومية،^(١) ولذلك فإن التعليم المستقل المرتبط بتحقيق متطلبات الهويات الوطنية والتابع للقطاع الثالث مرشح للحصول على مواقع متقدمة.

إن تقوية التعليم المتخصص بجوانب الهوية المتعلقة باللغة والدين والتاريخ ركيزة أساسية في تقوية الهويات الوطنية، وهذا العنصر عامل مهم لتجاوز معظم مشكلات التخلف العلمية، والأمم كل الأمم تقدر العملية التعليمية، وتعد نفسها معرضة للخطر في حال ضعفها - فكيف بمصادرة عوامل القوة كاللغة والدين؟ لقد أعطى التقرير الأمريكي الشهير التعليم أهمية قصوى في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان «أمة في خطر» أنه لو قامت قوة معادية بفرض نظام تعليمي متدني الأداء لكان ذلك مدعاة لإعلان الحرب عليها.^(٢)

الوقفه الحادية عشرة: (المصارحة والإصلاح):

حدد الكاتب الأمريكي (باتريك بوكانن) في الأسطر الأخيرة من كتابه (موت الغرب) الأخطار الأربعة التي تهدد بقاء الحضارة الغربية، وذكر أنها تكمن في غزوات المهاجرين من العالم الثالث، وانقراض الشعوب الأوروبية وخطر التعددية الثقافية، ونشوء دولة كبرى عالمية اشتراكية، وأصبحت هذه القضايا تحديات تحتل العناوين الرئيسة

(١) انظر: صحيفة «الرأي» في: ١٨/٧/٢٠٢٨هـ.

(٢) انظر: محمد الرشيد، مقال (ليس خوفاً على اللغة العربية ولكن خوفاً من فقدان الهوية والفصام الثقافي) صحيفة «الرياض» في ١٤/٤/٢٠٢٨هـ.

من ملبورن إلى موسكو، وكما قال بوكانن: «فإن الكيفية التي نتدبر بها هذه القضايا هي التي ستقرر هل ستبقى أمريكا؟ وهل سيبقى الغرب؟... إذا لم نناقش هذه القضايا فلن نستطيع أن نعالجها وإذا لم نعالجها فإن حضارتنا سوف تموت وبلادنا سوف تتمزق وسوف نفقد آخر أفضل أمل للأرض...»^(١) وإذا كان الأمر كذلك للغرب فماذا يجب على العالم العربي والإسلامي أن يعمل؟ وهناك أخطار أكثر عنفاً ووضوحاً تواجهه أكبر من هذه التحديات الأربعة، إضافة إلى أن انفجار التعصب الديني الغربي تجاه العالم العربي والإسلامي وما صاحبه من غزو عسكري كفيل وحده بتحريك كل السواكن.

لقد أصبح كل العالم محتاجاً إلى نظام أخلاقي عادل يقوم على النصح والمصارحة للإصلاح، فعلى المستوى الدولي سقطت معظم قيم الديمقراطية الغربية، وما يسمى بالشرعية الدولية وحقوق الإنسان وقيم الحرية والعدالة، بل إن النظام الرأسمالي للاقتصاد مهدد بالسقوط والانهار، كما عبرت النيوزويك في كثير من عناوين مقالاتها الرئيسة عن (سقوط الرأسمالية)، كما أن الاضطرابات السياسية والحروب القذرة وما صاحبها وتبعها... كلها مؤشرات على التناقض وعيوب الحضارة المادية الغربية، وأنموذج الولايات المتحدة الأمريكية كافٍ للتعبير عن بعض جوانب الإفلاس والتناقض.

لقد أورد جيمي كارتر في كتابه (قيمنا معرضة للخطر) عن بعض جوانب تلك التناقضات في سياسات بلاده العسكرية ناقداً تلك السياسات الخاطئة التي تتكون على حساب الإنسان واحتياجاته، فكان مما قال: «الولايات المتحدة استمرت في زيادة ميزانيتها العسكرية في كل عام، وهذه الميزانية الآن تتجاوز ٤٠٠ بليون دولار سنوياً، وهو ما يساوي مجموع الميزانيات العسكرية في سائر الدول الأخرى مجتمعة، وأضخم ميزانية عسكرية بعدها هي ميزانية روسيا، وتساوي سدس الميزانية الأمريكية. وسباق التسلح الوحيد هو الذي نقوم به نحن من أنفسنا، وأحد الأسباب لهذه النفقات الهائلة هو وجود عشرين ألف بحار وجندي من مشاة البحرية منتشرين في سفن طافية، ووجود

(١) انظر: بوكانن «موت الغرب» ص ٥٠٢.

ثلاث مئة ألف تقريباً من القوات الإضافية متركزة في أكثر من ١٢٠ بلداً، ووجود قواعد عسكرية في ٦٣ بلداً منها، ومنذ أن غادرت المنصب تدخل الرؤساء الأمريكيون حوالي خمسين مرة في البلاد الأجنبية. وإضافة إلى تزويد قواتنا العسكرية يقوم صانعو الأسلحة لدى حلفائنا في الحلف الأطلسي بتوفير ٨٠٪ من مبيعات الأسلحة في السوق الدولية^(١). فالتناقض وروح العدوانية وسقوط مفاهيم العدالة وغيرها، أكد عليها كثير من الفيورين على بلادهم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن هؤلاء رجل الأعمال المشهور (جورج سورس) في كتابه: (جورج سورس والعولمة)، حيث أورد الكثير عن تناقضات الرأسمالية والعولمة ونقائصهما الكبيرة^(٢)، لكن الأخطر من ذلك عولمة تلك النقائص وتصديرها أو استيراد بقية العالم لها.

وفي اعتقادي المتواضع أن من المتطلبات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري والتعليمي والاجتماعي في العالم العربي الاستفادة من تجربة الأمة الإسلامية، حيث ولدت الأوقاف الإسلامية حضارة مشهودة، مع الاستفادة المثلى من التجربة الغربية ونجاحها المتميز في القطاع الثالث.

يقول الشيخ (صالح الحصين): «لا معنى لإقامة مؤسسة للعلاج مع الإبقاء على مسببات المرض، إنها لمأساة أن يكون عجزنا عن اجتياز حاجز التخلف، ليس نتيجة العجز عن العمل فحسب، بل نتيجة العجز عن عدم العمل. إن إمكانيات الإصلاح متاحة والسبيل الوحيد للإصلاح هو الوعي بهذه الإمكانيات ووجود الإرادة للانتفاع الأمثل بهذه الإمكانيات (والإسلام ذاته ليس موضوعاً للإصلاح؛ وإنما يكون به الإصلاح)»^(٣).

وفي الختام: لقد أصبح واقع الأمة العربية والإسلامية يطرح نفسه بقوة ويؤكد أنها أمة تبحث عن طريق الخلاص، ولذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الواجب

(١) انظر: جيمي كارتر «قيمنا المعرضة للخطر»، ص ٢١٣.

(٢) انظر: جورج سورس، جورج سورس والعولمة، تعريب هشام الدجاني، وراجع الفصل الخامس من كتابنا هذا.

(٣) انظر: صالح الحصين، مقال بعنوان: الإصلاح.. الأصول الشرعية والمنطلقات العلمية، في: ٢٩/٢/١٤٢٨ هـ،

مهرجان الجنادرية، وعلى الرابط الآتي: <http://www.almoslim.net/node/83832>

عمله؟ بل القول ما البرنامج العملي الزمني لاستثمار الفرص الكثيرة، بعيداً عن الإفراط في التفاؤل والتشاؤم؟. أترك الجواب للنخب الصادقة، فقد حان الوقت للمعالجة، ولعل صور المعالجة تتسم بالواقعية، فللحياة سنن باقية من التدافع، وفتنة الملل والنحل، والأديان والحضارات بعضها مع بعض قائمة إلى أن تقوم الساعة، ولعل نقد الذات - دون جلدها - والعمل بتفاؤل على وضع الإستراتيجيات المتكاملة أهم من انتظار موت الآخرين، أو الاستسلام للتحديات الخارجية والعوائق الداخلية، والاحتياج العالمي وسد فراغه خاصة في ميادين الثقافة والقيم والأخلاق يدعو إلى شيء من التفاؤل، وهو متحقق - بمشيئة الله - بانتصار الحق والحقيقة، وانتصار المؤمنين خاصة أمام من وضعوا أنفسهم خصوصاً للإسلام وأهله ﴿وَالْعَبَقَةُ لَلْمُنْقَرِ﴾ (١٢٨) ﴿الأعراف: ١٢٨﴾، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤٧) ﴿الروم: ٤٧﴾.

إن اقتناص الفرص ليس - فقط - بسبب موت الغرب أو انتحاره، ولكن بإقبال الغرب والشرق على الإسلام واعتناقه، وهذه فرصة من فرص كثيرة، وما يمتلكه هذا الدين من رصيد الخيرية للبشرية عامة يعدّ من أكبر الفرص ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

يقول صاحب الظلال: «وهذا ما ينبغي أن تدركه الأمة الإسلامية لتعرف حقيقتها وقيمتها، وتعرف أنها أخرجت لتكون طليعة الأمم ولتكون لها القيادة، بما أنها خير أمة. والله يريد أن تكون القيادة للخير لا للشر في هذه الأرض، ومن ثم لا ينبغي لها أن تتلقى من غيرها من أمم الجاهلية، إنما ينبغي دائماً أن تعطي هذه الأمم مما لديها، وأن يكون لديها دائماً ما تعطيه من الاعتقاد الصحيح والتصور الصحيح والنظام الصحيح والخلق الصحيح والمعرفة الصحيحة والعمل الصحيح. هذا واجبها الذي يحتمه عليها مكانها، وتحتمه عليها غاية وجودها. واجبها أن تكون في الطليعة دائماً وفي مركز القيادة دائماً. ولهذا المركز تبعاته، فهو لا يؤخذ ادعاء، ولا يسلم لها به إلا أن تكون هي أهل له.. وهي بتصورها الاعتقادي، وبنظامها الاجتماعي أهل له، فيبقى عليها أن تكون بتقديمها

العلمي، وبعمارتها للأرض - قياماً بحق الخلافة- أهل له كذلك.. ومن هذا يتبين أن المنهج الذي تقوم عليه هذه الأمة يطالبها بالشيء الكثير؛ ويدفعها إلى السبق في كل مجال: لو أنها تتبّعه وتلتزم به وتدرك مقتضياته وتكاليفه»^(١).

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم



(١) انظر: سيد قطب «في ظلال القرآن» (الجزء الأول) ص ٤٤١.

فهرس المصادر والمراجع

- إبراهيم إمام «أصول الإعلام الإسلامي» ط: دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٥م.
- ابن تيمية، تحقيق / محمد زهري النجار «الحسبة في الإسلام» مطابع الدجوى - القاهرة - ١٩٨٠م.
- ابن خلدون «مقدمة تاريخ ابن خلدون» دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ.
- ابن قيم الجوزية «الوابل الصيب من الكلم الطيب» الناشر مكتبة دار البيان - دمشق الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- أحمد بن حنبل «مسند الإمام أحمد» بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- أحمد المغربي «ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة - الإيمان واهتمام الوقف بالعلم والتعليم» مكة المكرمة ١٨-١٩ شوال ١٤٢٠هـ.
- أماني قنديل ومجموعة مؤلفين «مواطنون - التحالف العالمي لمشاركة المواطنين» - دار المستقبل العربي - القاهرة جمهورية مصر العربية ١٩٩٤م.
- باسم خفاجي «إستراتيجيات عربية لاحتواء الإسلام» قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧ - المركز العربي للدراسات الإنسانية - مصر الجديدة - سلسلة رؤى معاصرة - السنة الأولى - العدد رقم ٤ - ربيع الثاني ١٤٢٨هـ - مايو ٢٠٠٧م.
- بدر ناصر المطيري «من قسّمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي» الأمانة العامة للأوقاف - الكويت - الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- جلال أمين «عولة القهر» دار الشروق - بيروت - لبنان - ١٤٢٦هـ.
- حسن قطامش «العالم في عام - رصد رقمي لأموال العالم» مطابع أضواء المنتدى - الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ.

- خالد القاسم «الوقف والإعلام» مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- سامر رضوان أبو رمان «الأبعاد السياسية للحوار بين الأديان - الحوار الإسلامي المسيحي نموذجا» عالم الكتب الحديثة - إربد - الأردن - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- سمير التنير «الفقر والفساد في العالم العربي» دار الساقى - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
- سيد قطب «المستقبل لهذا الدين» دار الشروق - بيروت - لبنان - ١٣٩٤هـ.
- سيف الدين عبد الفتاح وآخرون «المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي» المركز العلمي للدراسات السياسية - عمان - الأردن - الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- سناء المصري «قصة الجمعيات غير الحكومية، تمويل وتطبيع» سناء للنشر - مصر - الطبعة الأولى - ١٩٩٨م.
- صالح بن عبد الرحمن الحصين «التسامح والعدوانية بين الإسلام والغرب» إصدار مؤسسة الوقف بالرياض الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- صالح بن عبد الرحمن الحصين «خاطرات حول المصرفية الإسلامية» مؤسسة الوقف ١٤٣٠هـ.
- صالح بن عبد الرحمن الحصين «العلاقات الدولية بين منهج الإسلام ومنهج الحضارة المعاصرة» مؤسسة الوقف بالرياض - الطبعة الأولى - ١٤٢٩هـ.
- صالح بن عبد الرحمن الحصين «فوبيا الإسلام» إصدار مؤسسة الوقف بالرياض الطبعة الأولى - ١٤٢٨هـ.
- عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين «وقفات عن الوصية والوقف».
- عبد الله بن عمر الصقهان وآخرون «قواعد ومبادئ الحوار الفعال» مركز الملك عبدالعزيز.
- عبد الله العلي النعيم «العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة» مكتبة الملك فهد الوطنية - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

- علي بن إبراهيم النملة «التنصير: مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته» مطبعة سفير - الرياض - الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ. ظهرت الطبعة الرابعة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، محدثة حتى في الإحصائيات، وستظهر الخامسة قريباً بحول الله تعالى.
- علي جريشة «إعلامنا إلى أين؟» مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩هـ.
- علي جريشة «نحو إعلام إسلامي» مكتبة وهبة، القاهرة. الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- علي بن إبراهيم النملة «صناعة الكراهية بين الثقافات وأثر الاستشراق في افتعالها» - دار الفكر - دمشق ٢٠٠٨م.
- غازي بن عبد الرحمن القصيبي «أمريكا والسعودية حملة إعلامية أم مواجهة سياسية؟» - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - لبنان - ٢٠٠٢م.
- محمد الأمين الشنقيطي «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» عالم الكتب - بيروت - لبنان.
- محمد ناصر الدين الألباني «إرواء الغليل» المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- محمد ناصر الدين الألباني «سلسلة الأحاديث الصحيحة» مكتبة المعارف - الرياض ١٤١٢هـ.
- محمد ناصر الدين الألباني «صحيح الترغيب والترهيب» مكتبة المعارف الرياض الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- محمد ناصر الدين الألباني «صحيح الجامع» منشورات المكتب الإسلامي - بيروت.
- محمد ناصر الدين الألباني «صحيح سنن النسائي» المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- محمد ناصر الدين الألباني «ضعيف الجامع الصحيح» المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

- محمد ناصر الدين الألباني «مشكاة المصابيح» المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- محمد بن حامد الأحمري «ملاحم المستقبل» مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- محمد السلومي «ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب» مجلة البيان - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- محمد السلومي «القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب» - مجلة البيان - الرياض - الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ.
- محمد السماك «الدين في القرار الأمريكي» دار النفائس للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- مسلم بن الحجاج بن مسلم «صحيح الإمام مسلم» مطبعة دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٧هـ.
- منذر قحف «الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته» دار الفكر العربي - القاهرة ٢٠٠٠م.
- وليد عبد الحي - مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية - المركز العلمي للدراسات السياسية - مطبعة الجامعة الأردنية - الطبعة الأولى - ٢٠٠٢م.
- ياسر الحوراني «الغرب والتجربة التنموية» البحوث العلمية للمؤتمر الثاني للأوقاف بالملكة العربية السعودية جامعة أم القرى ١٨-٢٠/ ذو القعدة ١٤٢٧هـ - ٩-١١/ ديسمبر ٢٠٠٦م.



الكتب المترجمة

- أن فلوريني «القوة الثالثة المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية» ترجمة/ تانيا بشارة - دار الساقى - بيروت الطبعة الأولى - ٢٠٠٥ م.
- إسماعيل فرج الدين «التنمية المستدامة وثروات الشعوب» ترجمة/ ليماء صلاح الدين الأيوبي - دار المعارف - القاهرة ٢٠٠٤ م.
- المطران برتلومي دي لاس كازاس «من أجل الحقيقة المسيحية والسيف وثائق إبادة هنود القارة الأمريكية على أيدي المسيحيين الإسبان» رواية شاهد عيان - ترجمة/ سمير عزمي الزين - منشورات المعهد الدولي للدراسات الإنسانية.
- إليزابيث بوريس «المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية» تراجم في العمل الخيري: الأمانة العامة للأوقاف الكويت الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ.
- إلين ك. ها غويان «الحقوق المدنية في خطر» استهداف العرب والمسلمين - ترجمة/ أ/محمد توفيق البجيرمي - الرياض - مكتبة العبيكان ١٤٢٧ هـ.
- أوغست ريتشارد نورثون «مستقبل المجتمع المدني في الشرق الأوسط» ترجمة/ جورج مصلح - مركز الأردن الجديد للدراسات - الأردن ١٩٩٦ م.
- باتريك جي بوكانن «موت الغرب» ترجمة/ محمد محمود التوبة - مكتبة العبيكان - الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ.

- باراك أوباما «جرأة الأمل أفكار عن استعادة الحلم الأمريكي» ترجمة معين الإمام - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- بيتر دراكر «فن الإدارة» ترجمة/ عبد الباري الميداني - مكتبة العبيكان - الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٤م.
- جورج سوروس «جورج سوروس والعولمة» ترجمة/ د. هشام الدجاني - العبيكان - الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- جوستاف لوبون «حضارة العرب» ترجمة / عادل زعتر - مهرجان القراءة للجميع - مكتبة الأسرة - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٠م.
- جيسيكا ويليامز «خمسون حقيقة ينبغي أن تغير العالم» ترجمة/ مركز التعريب والترجمة - الدار العربية للعلوم - بيروت - الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- جيليان شويدلر «المجتمع المدني ودراسة السياسية في الشرق الأوسط» ترجمة/ صادق عودة - دار سندباد للنشر - الأردن ١٩٩٧م.
- جيمي كارتر «قيمنا المعرضة للخطر، أزمة أمريكا الأخلاقية» ترجمة وتحقيق/ محمد محمود التوبة - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى - ٢٠٠٧م.
- ست جالي و جيرمي إيرب «اختطاف كارثة سبتمبر» ترجمة وتحقيق/ عبد اللطيف موسى أبو البصل - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- ديفيد كين «حرب بلا نهاية (الوظائف خفية للحرب على الإرهاب» ترجمة وتحقيق/ معين الإمام - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى - ٢٤/١٢/٢٠٠٨م.
- ريتشارد كوتش و تشريس اسمث «انتحار الغرب».

- ريتشارد نيكسون «ماوراء السلام» ترجمة/ مالك عباس - عمان - الأردن - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ.
- صموئيل هنتجتون «صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي» ترجمة/ د.مالك عبيد أبوشهيو و د.محمود محمد خلف - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع - مصراتة - ليبيا - ١٩٩٩م.
- ليزا نيوتن «نحو شركات خضراء - مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة» المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - ترجمة/ إيهاب عبد الرحيم محمد - سلسلة عالم المعرفة - الكتاب رقم ٣٢٩ - مطابع المجموعة الدولية - الكويت - يوليو ٢٠٠٦م.
- محمد أسد «الطريق إلى مكة» ترجمة/ د.رفعت السيد - مؤسسة التراث بالرياض - المملكة العربية السعودية - ١٤٢٤هـ.
- نورينا هيرتس «السيطرة الصامتة» ترجمة/ صدقي خطاب - عالم المعرفة - الكويت - فبراير ٢٠٠٧م.
- هورست أفهيلد «اقتصاد يغدق فقراً» ترجمة/ عدنان عباس علي - عالم المعرفة، الكويت - يناير ٢٠٠٧م.
- هشام محي الدين ناظر «القوة من النوع الثالث محاولة الغرب استعمار القرية العالمية» ترجمة/ خالد باطريق - مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة والنشر. جدة ١٤٢٣هـ.
- هوفمان، مراد ويلفرد «الإسلام عام ٢٠٠٠» ترجمة / عادل المعلم - مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- هوفمان، مراد ويلفرد «الإسلام في الألفية الثالثة ديانة في صعود» ترجمة/ عادل المعلم ويس إبراهيم - مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- هوفمان ، مراد ويلفرد «الإسلام كبديل» ترجمة/ غريب محمد غريب - مكتبة العبيكان- الرياض - الطبعة الثالثة - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- هوفمان، مراد ويلفريد «نظام الحكم الإسلامي في العصر الحديث» مكتبة العبيكان، الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- وليم ايسترلي «مسئولية الرجل الأبيض لماذا قادت جهود الغرب لمساعدة الكثيرين إلى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة» ترجمة وتحقيق/ مروان سعد الدين - الدار العربية للعلوم - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ٢٠٠٧م.



المراجع الأجنبية

The English References

- Albert Aneshtaien Out of My Later Years - American Journal of Physics - Oct.1950 -vol. 18- issue 7 pp 405-470.
- Arete Publishing Company -Academic American Encyclopedia - Princeton. Newjresy USA 1981
- Danial Bell. The Cultural Contradiction of Capitalism . - New York Basic Books - New York. USA - 1976
- Elaine C. Hagopian . Civil Rights In Peril The Targeting Of Arabs and Muslims . Haymarket books-Chicago - USA - 2004
- Jonathan Benthall and Jerome Bellion . The Charitable Crescent Politics of Aids in the Muslem World - IB Tauris -2003.
- Richad Koch and Chris Smith. Suicide Of The West .Continuum - Los Angeles - USA Sept.15-2007.
- Sabeer Bhatia : Things go cold for Mr Hotmail..www.bbc.co.uk
- The Center on Philanthropy -Indiana University - Giving USA- 2001 The Annual Report on Philanthropy for the the year 2000 - Giving USA Foundation (AAFRC) - Trust for philanthropy 2001
- The Center on Philanthropy - Indiana University - Giving USA- 2002 The Annual Report on Philanthropy for the the year 2001 - Giving USA Foundation (AAFRC) - Trust for philanthropy 2002

- The Center on Philanthropy – Indiana University – Giving USA- 2003 The Annual Report on Philanthropy for the the year 2002 – Giving USA Foundation (AAFRC) – Trust for philanthropy 2003
- The Center on Philanthropy – Indiana University – Giving USA- 2004 The Annual Report on Philanthropy for the the year 2003– Giving USA Foundation (AAFRC) – Trust for philanthropy 2004
- The Center on Philanthropy – Indiana University – Giving USA- 2005 The Annual Report on Philanthropy for the the year 2004 – Giving USA Foundation (AAFRC) – Trust for philanthropy 2005
- The National Geographic Society. National Geographic magazine 2001
- The Short Encyclopedia of Islam
- Wiuiam. Ophul Regulem tov Madern Politics the Trragedy& the Enliqhtment and the chauange & the Nem Millemium. U.S.A Calarado. West veiw press – 1997.
- Z-Sadar and M.W.Davies. Why do people hate America? –Publisher: Icon Books Ltd; 2nd edition (July 24. 2003)



الصحف والمجلات

- صحيفة الاتحاد.
- صحيفة الأهرام الأسبوعية.
- صحيفة الاقتصادية السعودية.
- صحيفة البيان الإماراتية.
- صحيفة الجزيرة.
- صحيفة الحياة.
- صحيفة الرياض.
- صحيفة الدستور.
- صحيفة السياسة الكويتية.
- صحيفة الشرق الأوسط.
- صحيفة المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية.
- صحيفة الوطن السعودية.
- مجلة أوقاف.
- صحيفة وول ستريت الأوروبية.
- مجلة البيان.
- مجلة البيان اللندنية.
- مجلة البيزنس ويك العربية.
- مجلة الجزيرة.
- مجلة الحياة الاقتصادية.
- مجلة الخيرية (مجلة العمل الخيري الخليجي).
- مجلة «العربي» الكويتية.
- مجلة فورن بوليسي / روبرت س ماكنمارا اقترنت الساعة عن مجلة فورن بوليسي.
- منشورات المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب - موقع الإنترنت - أبريل ٢٠٠٩/٢١ م.
- مجلة الكوثر.
- مجلة المجتمع .
- مجلة المعرفة .
- مجلة المها القطرية.
- مجلة النيوزويك الأمريكية.
- مجلة نيو ستيتسمان.
- (ملف) المعرفة (مجلة شهرية) العدد (٢٢) ذو القعدة ١٤١٨ هـ المعادلة الحضارية.
- نشرة موجات الدورية السعودية.
- BBC News

كتب صدرت للمؤلف (بفضل الله تعالى وتوفيقه)

- ١- القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب (الناشر مجلة البيان، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ).
- ٢- ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب (الناشر مجلة البيان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ) (وتمت ترجمته إلى سبع لغات: الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الأردو، الألبانية، البوسنية، الروسية، الهولندية، الأندونيسية...).
- ٣- القطاع الثالث والفرص السانحة - رؤية مستقبلية - (توزيع العبيكان).

كتب تحت التأليف

- ١) تنمية القطاع التطوعي.
 - ٢) المسؤولية الاجتماعية والوطنية.
 - ٣) الحقوق والسيادة الوطنية.
- لمزيد من المعلومات والإقتراحات والملاحظات وللحصول على نسخ إلكترونية من الكتب المطبوعة يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني الآتي:
- www.3rdsector.org
info@3rdsector.org

قالوا عن الكتاب:

«المأمول أن يكون مثل هذا الكتاب جرس تنبيه عن الغفلة السائدة لدى الأمة...»

الشيخ صالح الحصين - الرئيس العالم لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي

«يعد أحد الكتابات الواعية في مجالي المال والأعمال الخيرية، فقد رسم العلاقات المتكاملة بين مؤسسات الدولة والمجتمع والجهات الخيرية العاملة...»

د. صالح بن حميد - رئيس المجلس الأعلى للقضاء

«لقد وجدت كتاب القطاع الثالث والفرص السانحة شاملاً لجوانب تشدد الحاجة إليها في هذا العصر الذي اختلطت فيه الأمور على عامة المسلمين وهم مهوورين بالنظم الغربية وما أولته من اهتمام بمؤسسات المجتمع واعتمادها عليها كقطاع ثالث له أهمية ودور في المجتمعات الغربية كلها تقريباً...»

د. عبدالله بن عمر نصيف - أمين عام رابطة العالم الإسلامي (سابقاً)

«إنني أهنئ الكاتب على نجاحه في طرح أبرز المخاطر والتحديات والتحديات التي تواجهنا ودعوته إلى وقفة فاعلة لإعداد ما يوازيها من دراسات مستقبلية تسترشد بها... وهذا الكتاب من الكتب التي تستحق أن تقرأ ومن الكتب التي يجب أن تكون متوفرة في مكتبات الجامعات والمراكز البحثية وذلك لأنه يلقي الضوء على قضايا مهمة في حياة أمتنا العربية والإسلامية...»

د. محمد عبده يمانى - وزير الإعلام السعودي (سابقاً)

«هذا الكتاب مشروع وجدته مليئاً بالأمل والتفاؤل مستنهضاً الهمم الكامنة رافعاً رأس الأمة إلى المقام اللائق بها»
د. علي بن إبراهيم التملة - وزير الشؤون الاجتماعية السعودي (سابقاً)

«هذا الجهد الكبير من الدكتور محمد السلومي يستحق الاهتمام والتقدير، فهو يوضح الأهمية الكبرى لمؤسسات المجتمع المدني ودورها في قوة تأثير المجتمعات التي ترعاها، وحاجة العالم لها، ودورها المستقبلي، إنه ليس نداءً عاطفياً، ولكنه موقف موثق وتثوير أساسي لمن أراد معرفة هذا القطاع وأثره»

د. محمد الأحمرى - كاتب وباحث إسلامي

«الكتاب باختصار: صيحة في زمن الحصار، ومسعف في ظروف الاختصار وفأل حسن في أزمنة اليأس والإحباط، فيه تجديد للعزائم، واستنهاض للهمم، وتجديف للسباق مع الأمم...»

أ.د. سليمان بن حمد العودة - جامعة القصيم

«إنه ليس كتاباً علمياً فحسب بل هو خارطة طريق لمشروع القطاع الثالث»

مركز مداد (المركز الدولي للأبحاث والدراسات)

ISBN:978-306-00-3235-8



9 783060 032358

